2015 31

SEYASAT

سياسات

عدد خاص

50 عامًا على انطلاقة الثورة الفلسطينية

مشاركات حول المسار والرؤى والإستراتيجيات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات
فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة
31
2015

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.info@ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : www.ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٣١) شباط ٢٠١٥

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- بين «فتح» وياسر عرفات: سر خلطة الوطنية الفلسطينية
الدكتور عاطف أبو سيف ٩
- من الذاكرة «فتح» في البدايات
وليم نصار ١٩
- «فتح»: أسئلة الإستراتيجية
سمير عوض ٣٦
- حركة فتح بعد نصف قرن شرعية وديمومة الفكرة وتعثر التنظيم والممارسة
أ. د. إبراهيم أبراش ٤٧
- البعد الاجتماعي للثورة الفلسطينية رؤية «فتح» الاجتماعية
عبد الغني سلامة ٧٢
- «فتح»: الوجود الفاعل في المشهد الدولي
د. نبيل شعث ٨٦
- «فتح»: الثورة مستمرة
محمود العالول ٩٦
- حركة فتح: أسئلة مشروعة، ومتطلبات رؤية جديدة
أحمد غنيم ١٠٣
- النظام الداخلي والمشاركة في المؤتمر السابع لحركة فتح
بكر أبو بكر ١٢١
- في يوبيلها الذهبي: «فتح» قمة الضرورة الوطنية
يحيى رباح ١٣٢
- تجربة الحركة الأسيرة مع إضاءة على تجربة «فتح»
إسماعيل الداعور ١٤٠
- شهادة تعلمت في «فتح» !
فتحي البس ١٦٣
- «فتح» .. رائدة السينما الفلسطينية النضالية أيضاً
يوسف الشايب ١٧٠
- «فلسطيني بلا هوية»: رواية تاريخية ومخطوطة ثورية
رشاد توام ١٨٥
- «حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات» في جزأين (عرض كتاب)
أمين دراوشة ٢٠٩
- مسرد اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح
إعداد: سائد أبو فرحة ٢٢٠
- المكتبة ٢٣٢

«فتح» مرت من هنا

قد لا يعرف الفلسطيني سبباً محدداً لانتمائه إلى «فتح»، وقد لا يعرف لحظةً معينةً وجد نفسه فيها فتحاوياً، وهو قد يجد صعوبةً في تفسير شعوره الفتحاوي وعاطفته تجاه الفكرة الفتحاوية، كما أن كل فلسطيني في لحظة صفاء مع ذاته سيجد أن به شيئاً من «فتح» يصعب عليه أيضاً نكرانه.

قد تكون «فتح» لم تنجح في تحقيق غايات الثورة كلها التي فجرها ياسر عرفات ورفاق دربه، وقد تكون الأفكار الكبرى التي خطها ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف ومحمود عباس وأبو يوسف النجار وكمال عدوان وغيرهم في جلسات التأسيس في خمسينيات القرن الماضي لم تجد طريقها كلها إلى التحقق، إلا أن الفكرة الفلسطينية التي حملتها روح «فتح» – فكرة الفلسطيني المقاتل المدافع عن حقه والباحث عن حريته والمؤمن بذاته حتى وإن امتلكت إسرائيل سلاحاً نووياً – ظلت هي كنه الشعار الفتحاوي «ثورة حتى النصر».

كما أن «فتح» كانت معين الوطنية الفلسطينية، وهي معناها في أنقى صورها، فالكل الفلسطيني ينهل من «فتح».

ليس ذنب «فتح» أن لها الفضل في اشتقاق مفردات القاموس الوطني الفلسطيني كما في تطوير معانيه وتركيب عباراته. وإن بحثاً لغوياً كما فقهياً في هذا القاموس وفي المتداول من منطوق السياسة الفلسطينية سيكشف عن أثر «فتح» وبصمتها في كل منحنى وزاوية ومرحلة تطور فيها العقل السياسي الفلسطيني.

قد يشاء البعض أن يقول إن «فتح» هيمنت على المنظمة والسلطة، وبالتالي تمتعت بمزايا كثيرة لم تمنح لغيرها، وعليه امتلكت أفضلية البقاء والتأثير. وهؤلاء ينسون حقيقة أن المواقع السياسية أولاً تمنح بشرعية كفاحية ونضالية، وإن حضور «فتح» الوطني بين جماهيرها هو من أعطى «فتح» هذه الفرص، ولو أن الجماهير الفلسطينية لم تجد نفسها في «فتح» لما وجدت «فتح» نفسها عمود الخيمة وحامية المشروع وروح الجسد الفلسطيني، فـ «فتح» من أعطت للمؤسسة وجودها. فمنظمة التحرير وجدت لتكون مدخلاً لنفوذ العرب وهيمنتهم على الشعب الفلسطيني كما أن السلطة الفلسطينية بكل العثرات التي مرت بها رأت فيها «فتح» نواة الدولة الفلسطينية. فياسر عرفات لم يكن يرى في اتفاق أوسلو الذي توصل إليه إلا مشروع الدولة. وكما قال البابا في ذلك الزمن القروسطي وهو ينظر إلى تزيين مايكل أنجلو لقبة الفاتيكان «كنت أفكر في لوحة وكان يفكر في معجزة»، كانت «فتح» تفكر في معجزة فلسطينية على الرغم من الصعاب والآلام كلها.

رأت سياسات أن تحتفل بذكرى مرور نصف قرن على انطلاقة حركة فتح بطريقتها،

حيث خصصت عددها الحالي كله حول «فتح» وعن «فتح» ومع «فتح» ولـ «فتح». وبذلك فقد تنازلت سياسات في هذا العدد عن تبويب أقسامها المختلفة من دراسات ومقالات وسياسة عامة وسياسة دولية وندوة ومكتبة لصالح عصف فتحاوي شامل يضم التاريخ والحاضر والمستقبل، كما يبحث في رؤية «فتح» السياسية وبرامجها المختلفة ونظامها الداخلي وعلاقاتها الدولية، كما نشأتها وتطورها إلى جانب شهادات شخصية من أتون الزمن الفتحاوي.

يتقدم معهد السياسات العامة ومجلة سياسات من الشعب الفلسطيني وحركة فتح بالتهنئة في ذكرى انطلاقة المارد الفتحاوي كما يطيب للفتحاويين وصف أهم تنظيم في الحركة الوطنية، متمنين أن تتحقق آمال الشعب الفلسطيني في العودة والحرية والاستقلال.

«فتح» مرت من هنا

بين «فتح» وياسر عرفات
سر خلطة الوطنية الفلسطينية

د. عاطف أبو سيف

طوال السنوات الخمسين الماضية، كانت «فتح» الاســم الحركي لفلسطين، واســم العلم الأكثر تردداً في السياســة الفلسطينية، حتى صارت مثل مفــردات العلم وحق العودة وتقرير المصير والحرية والنشيد الوطني.

نجحت «فتح» في تقديم نفسها كحركة تحرر قادرة على استيعاب مكونات الشعب الفلسطيني وترجمة تطلعاته وآماله إلى شعارات غير مشبعة بالأيديولوجيا والأفكار الكبرى.

ففكــرة «فتح» الكبرى كانت فلســطين، وغير فلســطين لم يكن لـ «فتح» طوال نصف قرن أي فكرة كبــرى أخرى. على هذا الأســاس كانت الصداقات تكتسب، والعداوات تحدث بناءً على موقع أصحابها من فلســطين. لم يرتبط شــيء آخر بفلسطين أكثر من «فتح» إلا ربما ارتباطها بياسر عرفات، حتى صار الاثنان اسمين آخرين لفلسطين، وصارت فلسطين كناية عنهما. هكذا امتزجت الثورة بالجماهير، وهكذا صارت «فتح» حركة الجماهير كما يطيب للفتحاويين أن يقولوا.

قد لا يذكر الفلســطيني كيف صار فتحاوياً؛ لأنه يولــد فتحاوياً بالفطرة، حيــث إن الوطنية الفلســطينية تجد أصدق تجسيداتها في الفكرة الفتحاويــة، وحيث إن فيمــا تقوله «فتح»، حتى في أشــد لحظــات الضعف والوهــن والمؤامرة والحصــار، ليس إلا انعكاســاً للحالة المزاجية الفلســطينية. فـ «فتح» حين تقاتل تكون التعبير الأكثر شراسة عن المقاتل الفلسطيني المستميت في الدفا ع عن حقوقه، وهي حين تقرر أن تمارس

بعض الدبلوماسية وتنخرط في مفاوضات لا تفعل ذلك إلا لإدراكها أن ثمة شيئاً يمكن جنيه عبرها لا يمكــن قطف ثماره بغيرها، ولإدراكها أن ثمة لحظات أيضاً للراحة والتقاط الأنفاس.

هكــذا تنجح «فتح» في خلــق هذه الوصفات السحرية من أعشاب الأرض الفلسطينية، تعبّر بها عن فلسطين بكل صورها.

هكذا اقتربت «فتح» من كنه الحالة الفلسطينية، وعبّــرت بصدق عن الشــيفرة الســرية للروح الفلســطينية. لــم تقل «فتح» كلامــاً كبيراً، ولا استندت إلى مرجعيات فكرية معقدة، ولا اقتبست من أمهات الفكر والفلســفة. كانت فلسفة «فتح» وفكرتهــا الأهم هي الوجع الفلســطيني. كانت الصورة الأكثر التصاقــاً بالوعي الفتحاوي أن ثمة أرضاً ســرقت ويجب استعادتها، وأن ثمة مواطناً كان يعيش بأمان وســلام.. ثم طرد من بيتــه ودمرت قريتــه أو مدينته. ماذا يريد هؤلاء أكثــر من أن يقال لهم إن هدفنا هو العودة إلى فلسطين.

من هنا لــم يكن مهماً، ويجب أيضاً أن يظل غير مهــم، بماذا تعتقد وبمــاذا تفكر، وإذا ما كنت متديناً أو ماركســياً أو رأسمالياً، المهم هو اســتعدادك لنذر حياتك في سبيل تحقيق الحلم الفلســطيني بالعودة لفلسطين. بعبارات بسيطة وشــعارات أبسط، اســتطاعت «فتح» أن تكون الاسم الحركي لفلسطين.

لم تكن المسيرة الفتحاوية بلا أخطاء ولم تكن بــلا عثرات، كما أن نصف قرن من الزمن حمل تحولات مهولة وجسيمة سواء في السياق الوطني أو الإقليمي أو العالمي وبالطبع الفتحاوي، خاصة مــع رحيل عرفات، غير أن «فتح» نجحت في أن تظل عمــود الخيمة ومفتاح الباب الفلســطيني وحارسة النار المقدسة وعنقاء الحياة الفلسطينية والكلمــة الأكثــر صدقاً في التعبيــر عن الحالة الفلسطينية.

قــد لا يحب خصوم «فتــح» هذا، وقد لا يجد منافســوها فيه أمراً مهضومــاً، وقد لا يعجب مثل هذا القول الكثير من نقاد «فتح» وأصحاب العبارات الكبيرة فــي توصيف الحالة الوطنية. و«فتح» التي قد تكون أخطأت وقد تكون تعثرت في تحقيق الكثير من أهدافها، وقد تكون وجدت لها كارهين غيــر محبين، لكنها في النهاية تظل الشعلة الفلسطينية التي تتقد فوق قباب القدس ويخرج اسمها من دقات أجراس كنائسها.

طريق طويلــة ذهب فيها الشــهداء ومضوا وهم يدركون أن ثمة من يكمل الطريق، وأمضى الآلاف في ســبيل الفكــرة الخالدة التي حملتها «فتح» بالنصر خلف قضبان السجن سني عمرها الذهبية، ودماء زكية كثيرة أريقت في البحث عن فلسطين التي قالت «فتح» إنها وجدت من الأزل، وإنها ستظل إلى الأزل. وفي كل ذلك وعلى الرغم مما قد اعترى الحالة الوطنية والمشهد الإقليمي والدولــي من تحــولات، فإن «فتــح» ظلت وفية لفكرتها، وإن نوعت فــي طرق تحقيقها ودفعت أثماناً باهظــةً جراء ذلك، لكنها ظلت تبحث عن الشمس الفلسطينية.

حين انطلقت حركة «فتح» في الفاتح من الفاتح عام ١٩٦٥ أخذت على عاتقها صوغ قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطويرها. ولم تنطلق «فتح» من نفي الماضي والتنكر لمن سبقها بل اعتبرت نفسها امتداداً لنهر الوطنية الفلسطينية العظيم الذي سقته دماء الثوار الفلسطينيين خلال النضال ضد الاحتلال البريطاني والمستوطنين اليهود.

شكلت «فتح» ذروة اكتمال الوطنية الفلسطينية وشكلها الأبهى وحلتها الأكثر فلسطينية، حيث لم تقل «فتح» – على الرغم من إقرارها بالعمق العربي والإسلامي والبعد الإنساني للقضية الفلسطينية – بأي لون للوطنية الفلسطينية لا يحمل فلسطين خالصة مخلصة في هويته. من هنا أخذت «فتح» فرادتها في ذلك الزمن الذي تزاحمت فيه الأيديولوجيات وتناحرت فيه الهويات وتصارع فيه المنظرون وكانت العبارات أكبر من الأفكار والبيانات وبعيدة كل البعد عن تفاصيل الواقع.

في ذلك الزمن المضطرب، زمن التراجع والهزائم، زمن الأنظمة والدعاية والأيديولوجيا، زمن الهويات العريضة والثورات الوهمية، زمن التنظير والتفيهق، جاءت «فتح» ببساطة القضية وسؤالها الحقيقي لا بأسئلة الأيديولوجيا ولا إجابات البيانات، جاءت «فتح» من رحم الحقيقة الفلسطينية الخالصة، الحقيقة القائمة على الحقوق الفلسطينية المسلوبة التي يجب أن تسترد، ويجب على من يريد أن يقود الحركة الوطنية أن يقدم إجابات بسيطة وواضحة ومباشرة عن تلك الأسئلة، لا أن يحرف بوصلة النقاش نحو جدل أبعد من تخوم الجغرافيا. كان الزمن الفتحاوي فلسطينياً بامتياز.

نصف قرن من زمن «فتح» الجميل القائم على المواجهة المستمرة مع الاحتلال حتى لو اختلفت طرق المواجهة وتنوعت مستوياتها.

فـ «فتح» كحركة تحرر قائمة ومؤسسة على فكرة المواجهة مع الاحتلال؛ لأنه في اللحظة التي تنتهي المواجهة يزول سبب وجود الحركة.

من هنا، فإن الزمن الفتحاوي هو زمن المواجهة بكل أشكالها مع الاحتلال، إنه زمن عيلبون والكرامة والسافوي والساحل والدبوية وديمونا والانتفاضتين كما هو زمن الاعتراف بالشعب الفلسطيني كشعب له حقوق سياسية وليس مجموعة من اللاجئين ضحايا حروب العرب مع إسرائيل كما كانوا يسمون في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، إنه زمن الحضور الفلسطيني في كل زاوية وشارع وممر وبرلمان وسفارة من أجل وضع فلسطين على الطاولة، زمن القرارات الدولية والدولة والاعتراف. إنه زمن المواجهة مع إسرائيل على الأرض وحولها وفي المؤسسات الدولية.

كانت خلال كل ذلك فكرة المواجهة في صلب فهم «فتح» عن طبيعة الصراع. إنها مواجهة من أجل أن توجد فلسطين ومن أجل أن يعود الشعب الذي أريد له أن يصبح مثل الهنود الحمر مجرد شعب كان ومضى في غياهب التاريخ.

«فتح» آمنت بأن بقاء الفلسطينيين في فلسطين ووجودهـــم عليها هو الرد الأكبر على النكبة وما مثلته من اجتثاث للفلسطينيين من أرض آبائهم وأجدادهم ونفيهم في ديار الغير.

شـــكلت رحلـــة البحـــث الفتحاوية أوديســـة فلســـطينية بامتياز، إنها الوعـــود التي نذرتها العاصفـــة في بيانها الأول والتي ظلت في صلب أدبيات «فتح» وكنهها على مدار العقود الخمسة السابقة.

نصف قرن و«فتح» عمود الخيمة الفلسطينية وحاملة الشعلة وموقدة النار وحارسة الحلم.

فـــي ســـنين قليلـــة، نجحـــت «فتـــح» في أن تجعل من نفســـها أم الوطنية الفلسطينية وبيت الهوية والتعبير الأكثر صراحة عن الشـــخصية الفلســـطينية. لم يكن هذا صدفة ولم يأتِ بفعل قوة سحرية ولا بفعل ظروف زمكانية. لأنه لو كان بفعل سحر لزال مع زوال السحر ولو كان بفعل ظرف لزال بزوال الظرف، بل تأتى ذلك لـ «فتح» بفعل فهمها العميق للحالة الفلسطينية ومقدرتها على الاستجابة السريعة للشرط الفلسطيني.

تميزت إجابات «فتح» دائماً بأنها الأكثر قرباً من نبض الجماهير؛ لذا يطيب لـ «فتح» أن تقول عن نفسها إنها حركة الجماهير.

لا يوجد شيء اعتباطي في الأدبيات الفتحاوية، لأنها أدبيات لم تكتـــب في صوامع التنظير ولا مكاتب التأليف، بل صيغت من رحم معاناة الناس والاشتباك اليومي بأشكاله المختلفة مع الاحتلال.

لذا أيضاً ليس عجباً أن «فتح» أثرت الخطاب الوطني بكل مفرداته وزودته بكل تعابيره، ويكاد يصعـــب التمييـــز بين خطاب «فتـــح» والخطاب الوطني برمته.

وليس عجيباً أن شأن «فتح» الداخلي هو شأن فلسطيني عام وبامتياز، فحين تجري انتخابات منطقة تنظيمية صغيرة وربما شـــعبة في «فتح» تجـــد كل الحيز الجغرافي يتحدث عنها ويتداول تفاصيلهـــا، فيما بعض التنظيمات بل كلها تعقد مؤتمراتها العامة وتنتخب مكاتبها السياسية أو ما يوازيها ولا يهتـــم أحد إلا القلة المتابعة، أما في «فتح» فالأمر مختلف.

كل ذلك يضع على كاهل «فتح» مسؤولية كبيرة وهي تجتاز عقدها الخامس. إنها ذات المسؤولية التي استشعرها آباء «فتح» قبل أكثر من نصف قرن وهم يوقدون شعلة العاصفة التي ستنير درب الحركة الوطنية طوال تلك الســـنين. فثمة الكثير من المخاطر والآلام والصعاب وتحديات متنوعة ومختلفة ومتفاوتة.

هـــذا يتطلب المزيد من العمـــل لتطوير العمل الفتحـــاوي، لأن صلاح حـــال «فتح» وقوتها من صلاح حال فلســـطين وقوتها. وهـــذا التطوير بحاجة لمراجعات شاملة ربما يكون عقد المؤتمر السابع للحركة المستحق هذا العام فرصة لفعل ذلـــك بغية الخلوص بآليـــات عملية محدثة قادرة على استيعاب التغيرات والتحولات التي ضربت شواطئ المنطقة والإقليم، وأضافت أبعاداً جديدة للصراع.

«فتح» قـــادرة على إنجاز ذلـــك وهي بحاجة

لرؤية أكثر وضوحاً في معالجة الكثير من الملفات خاصة تلك المتعلقة بالعلاقة بين مرحلتي البناء والتحرر. وبالطبع يظل إنجاز المصالحة وفرض الوحدة الوطنية حاجة لا مناص منها، حيث إن هذه الوحدة هي ضمانة تحقيق التطلعات الوطنية الكبرى. «فتح» تتحمل مسؤولية في ذلك لأنها أم المشروع الوطني، ولأنها صاحبة الفكرة ومصدرة شهادة ميلاده بمسيرتها الطويلة التي أنهت نصف قرن، لتكون بذلك أكبر تنظيم عربي يقود دولة عربية في القرن العشرين.

وربما يقع في قلب ذلك كله مهمة استكمال المواجهة حتى تحقيق المطالب الوطنية خاصة مع اشتداد المواجهة مع الاحتلال والضغط الجاد باتجاه إنهاء الاحتلال ومحاصرة إسرائيل بالقرارات الدولية وتجسيد دولة الأمر الواقع شاءت إسرائيل أم أبت.

ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة تعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة وتطويرها.

يتطلب هذا ما نذرت «فتح» نفسها له من تحقيق الوحدة الوطنية والقتال من أجل تجسيدها فعلاً لا قولاً، فعلى الرغم مما قطعته المصالحة من خطوات إلا أنها بحاجة للمزيد من الإجراءات من أجل أن تصبح حقيقة لا مجرد شعارات. يشمل هذا منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وابتداع صيغ خلاقة لتطوير النظام السياسي وتعزيز المشاركة والديمقراطية فيه.

ويظل البناء التنظيمي واستكمال عملية التصحيح والتطوير مهمة «فتح» الداخلية، خاصة الحاجة لعقد المؤتمر الحركي السابع كاستحقاق فتحاوي ووطني وإعادة الهيبة إلى الحركة وتصليب عودها. وفي كل ذلك يظل إيلاء المزيد من الاهتمام لمناطق اللجوء وأهلنا في الشتات أولوية، فالزمن الفتحاوي هو الزمن الفلسطيني بامتياز.

ولا يستقيم الحديث عن «فتح» دون الحديث عن ياسر عرفات. كما لا يستقيم ذكر فلسطين دون أن تأتي على ذكر ياسر عرفات. سيظل ياسر عرفات حاضراً في الوعي الفلسطيني مهما طال الزمن أو قصر، وسيظل اسمه أحد أسماء فلسطين، وكوفيته رايتها، ولن تغيّب السنين الرجل الذي ارتبط اسمه بفلسطين وارتبطت قضيتها به، حتى بات من الصعب التمييز بينهما، فحيثما حل اسم ياسر عرفات وجدت فلسطين، كما من المتعذر الحديث عن فلسطين دون أن تأتي على سيرة عرفات.

هذا الامتزاج والتداخل وجد بالفطرة كما خلال الزمن العسير متلاطم الأمواج الذي نجح عرفات خلاله في قيادة دفة السفينة التي تحمل علم فلسطين في أوديسة يصعب على هوميروس صياغة تفاصيلها، كما يصعب على كل الشعراء نظم ما يعبر عنها من آلام ومعاناة كما من عشق وفناء.

ياسر عرفات لم يكن عابراً في التاريخ الفلسطيني، ولم يكن زمناً وانقضى. فأنت من الصعب أن تتحدث عن ياسر عرفات بصيغة الماضي، فهو الحاضر في التفاصيل، كما هو

النسيج الأبرز في الثوب، وهو الطريق الأوضح في الخريطة، وهو البيت المضيء في ظلمة الغابة. ياسر عرفات الباقي في الزمن والعابر له، المنتصر على النسيان العصي على كل ميكانيزماته، فهو الحاضر أبداً في الوعي والممارسة.

يصعب تخيل الزمن الفلسطيني بلا ياسر عرفات، كما يصعب الحلم بمستقبل فلسطيني لا يكون ياسر عرفات جزءاً منه، فهو أكبر من الأزمان وأكثر بريقاً من وهج الذاكرة؛ فهو لا يحتاجها، كما أنه التعبير الأشمل عن شمولية الزمن الفلسطيني واستمراريته.

هل يمكن تخيل الزمن الفلسطيني بلا ياسر عرفات!! يبدو ذلك متعذراً لأن ياسر عرفات موجود ليس في الزمن الفلسطيني فحسب، بل في الجينات الوراثية التي يتخلق منها هذا الزمن.

فهو لم يكن مجرد صانع للأحداث، لأن الأحداث قد يكون لها أكثر من صانع، كما أن أكثر من صانع يمكن أن يفعل الحدث نفسه، ولكن يبدو أنه لا حدث فلسطينياً بلا ياسر عرفات، ولا زمن فلسطينياً بلا ياسر عرفات. كما أنه لم يكن مجرد عابر في الطريق حمل الراية ومضى، إذ إن لا راية بلا قبضة يده حول سواريتها، ولا خريطة بلا عرق جبينه ينز على حوافها. وعليه فهو الزمن والخريطة وهو الطريق والبيت وهو ضوء المصباح والمصباح.

حين كنا صغاراً وكنا نشتري الفلافل في قراطيس مصنوعة من أوراق الجرائد، كانت صورة عرفات في خبر على صفحات الجريدة تبدو شهية أكثر من الفلافل الساخن في القرطاس.

وحين نفرد القرطاس على الأرض لنتناول الفلافل، كانت عيوننا تلاحق تفاصيل الوجه الأسمر والكوفية المرقطة التي تزين رأسه وتتدلى على كتفه بشغف ينسينا جوع الصغار، قبل أن نقف تحت تحريض أمنا للركض للمدرسة.

كانت تلك الطلة السريعة ترتسم في العقل وينسج حولها مخيال الفتى صوراً لبطولات كبيرة يسمعها عن الفدائي الأسمر الذي يحمل بندقيته ثائراً مطالباً بحقه، الحق الفلسطيني الذي هو أكبر من كل قرارات عصبة الأمم وجمعياتها وهيئاتها، إنه الحق العرفاتي.

كما كانت طلة ياسر عرفات من خلف شاشة التلفاز في تلك اللحظات القليلة التي كانت إشارة البث تلتقطها في جهازنا الصغير الأسود والأبيض، في زمن الطفولة، كان وجهه وهو يموج مع التشويش المستمر للبث مثل قمر يركض بين سحابات كثيفة داكنة.

وكان كلما صفا الجو وبان الوجه الأسمر نفرح مثلما نكون عثرنا على غايتنا المنشودة.

كان وجهه يبرق لنا بالدفء ويرسل لنا بحب منقطع النظير. في تلك الليلة الغائمة من شهر تشرين الثاني من العام ١٩٨٨ حين خرج ياسر عرفات من خلف الشاشة يخطب معلناً دولة فلسطين، خرجنا للشارع رغم منع التجول المفروض على المخيم نهتف لياسر عرفات ونقول: «بالروح بالدم نفديك يا أبو عمار».

كان أبو عمار جزءاً من كل لحظات اشتباكنا مع جنود الاحتلال ونحن فتية لم نكن نفهم وقتها جدل السياسة ولا بلاغة الساسة.

كان حاضـــراً في كل مـــكان، في كل تفصيل وانعطافـــة، كان الجنود حين يقبضون علينا في الطرقات أول شيء يطلبونه منا أن نسبَّ ياسر عرفات، وكنا نرفض ببراءة لا نعرف سرها، كانوا يريدون منا أن نسبّ ذاتنا من خلال السب على ياسر عرفات.

كنا دائماً نشعر بأنه بيننا، يجالسنا، يركض معنا في الأزقة وفي ساحات الاشتباك مع الجنود المدججين بالسلاح.

أبو عمار يشبهنا كلنا، يشبهنا في ابتسامته، يشبهنا في تكشيرته، يشبهنا في أحلامه، يشبهنا في نظراته القلقة، يشبهنا في حيرته، يشبهنا في فرحه، يشبهنا في رجفة الرمش باحثاً عن إغفاءة الحلم، في تأتأة الشفاه راكضة خلف كلمة عشق تصف فيها فلسطين.

أبو عمار كان كلنا وكان كل فرد فينا على حدة، كان المجموع مؤتلفاً، وكان الأفراد مجتمعين فينا، كان التمثيل الأصدق عن الكينونة والشمولية.

كان يحلـــم وكنا نصدقه. كنا نعرف أن الطريق وعرة وأن المســـيرة شاقة وأن العدو جبار وقدراته مهولـــة، وأننا ضعفـــاء إلا بقوة حقنـــا وإرادتنا، كان العالـــم يتآمـــر علينا والأصدقاء والأشـــقاء والجيران والمضيفون، والدول والمؤسسات والهيئات والقرارات والقمم والتوصيـــات كلّها كانت تتآمر علينا، وكانت حلكة الليل شديدةً لكنه كان يقول لنا إننا سنصل وكنّا نصدقه. كان يحلم، يأخذنا معه في أحلامه، يرسم لنا عالم الغد حين تتحرر فلسطين وكنا نصدقه. لم يتســـلل إلينا شـــك ولو لدقيقة أو لحظة حتى في أشـــد الأوقات صعوبة في أنه يقول الحقيقة. أنه يعدنا بما لنا وبما نقدر عليه، وبما لا نقدر عليه، لكننا نقدر في النهاية. كان ياسر عرفات التجســـيد الحقيقي والفعلي للحلم الفلســـطيني، دموعه تنهمـــر علينا حين نتألم، جســـده يرتجف كرعشة العاشق لكنه لا ينهار وهو يرى بؤس حالنا، لكنـــه وحده كان قادراً على حمل الأمل عالياً حتى يحس بدفئه جميع الفلسطينيين أينما كانوا، طاقته الإيجابيـــة حتى وهو يضـــع وجهه بين كفيه غارقاً في التبصر في المســـتقبل، كانت تلك الطاقة تشع نوراً يضيء حلكة الظلام. كنا نعرف قسوة الواقع وصعوبة الحياة وكنا نعرف أننا شعب يواجه عالماً مدججـــاً بالكذب والروايات المغلوطة والأســـاطير العفنة، كما هو مســـلح بالقرارات والمواقف، كما بالســـلاح والقنابل، لكننا كنا نعرف أننا على حق وكان يقـــول لنا إننا على حق وإننا ســـننتصر. لم يكن يوجد ما يدلنا على واقعية ما يقول في مرات كثيرة إلا إحساسنا بأنه صادق معنا وأنه صادق ونصدقه وأنه يقصد ما يقول.

وحين كان يقول لنا إن الدولة على مرمى حجر فيما نحن عائـــدون من أزقة المخيم بعد نهارات موجعة من المواجهات وقذف الجنود بالحجارة، كان يمد يده ويقول عبر شاشة التلفاز إن الدولة على مرمى حجر، وقتها كنا نرى الدولة على طرف إصبعه وهو يشير إلى هذا المرمى.

نعرف مــرات أن المنطق يقول عكس ما يعد، وأن الواقع أشد قسوةً من نور البشارة، ونحس بأن ثمة ما ينافي ما يحلم به، لكننا كنا نقتنع في النهايــة بأنه يقول الحقيقة وأن ثمة ما يمكن أن يكون أكثر واقعية من قسوة الواقع وأن البطش والظلم والجبروت لا يمكن لها أن تهزمنا. لم نكن نعرف سبباً لذلك، لكننا على الأقل كنا ندرك أن وجوده هو الســبب، وأن ثمة حقيقة غير منطقية هي التي تحيل هذا اللامنطق إلى منطق، وتعيد صياغة الواقع حتى يصير جزءاً من حكاية غير معقولة، لكنها أصل العقل وجوهر المنطق.

كان يمكن أن تجده في أي حكاية أسطورية، في ملحمــة كنعانية أو بابليــة أو يونانية. عالمه الخــاص، حكاياته الشــخصية، قصص الناس عنــه، مواقفهم معه، وصفهم له، شــكله، فعله، تصرفاته، حركة يديه، نظرات عينيه، دقات قلبه، كلها ليســت إلا توصيفاً لعالــم تقول بينك وبين نفسك لا يمكن أن يحدث، لكنه يحدث بيننا. فهو مثل كل الأبطال الأسطوريين حالم مفعم بالأمل. المنطــق ما ينطــق به وما يقوم بفعلــه، أما قوة الطبيعة وجبروت الواقع فليسا إلا عقبات يمكن أن يذللها بسحره الأسطوري، بأفعاله الخارقة. والأبطال الأسطوريين كما نعاه درويش لم يكن يليق بهم إلا الموت في وسط الأسطورة. لا يمكن للبطل الأســطوري أن يموت خارج الحكاية، لذا لم يكن يليق بعرفات إلا أن يستشــهد في موت مهيب أوقف العالم ولم يقعده حتى الآن. هذا ما يليق بعرفات، فرجل نذر العمر للبندقية والمواجهة لا يمــوت على فراش المــوت طريحــاً عجوزاً. الأبطال يموتون وهم في ذروة التحدي والكبرياء والمواجهة، وهم في حبكة الحكاية.

وحــده يعرف كيف تثور النــاس من كلماته، ووحــده يعرف كيف يهدئ مــن روعهم ويخفف عنهــم. كان هو باروميتير الحالة الفلســطينية، مقياسها الأصوب. المعبر الحقيقي عن فلسطين، والناطق الرســمي والشــرعي باســمها. كان فلســطين وكان وجهاً مــن وجوهها. ارتبط بها وارتبطــت به. ويمكن لأي واحــد منا أن يروي ألف حكاية عن هذا الرابط الســحري والسري بين الرجل وفلسطين، فالناس تعرف فلسطين منه وتعرفه، فترى فلسطين في جدلية وثنائية مهولة من التماهي والعشــق والتضحية. في شــارع تقســيم في إسطنبول وقف رجل عجوز يسألني عن شيء. بالطبع لم يكن لي أن أفهمه فهو يتحدث التركيــة. وأمام هزة كتفي ســألني بالإنجليزية فأجبــت، فبادر بالإنجليزية أيضاً: من أين أنت؟ فقلت بالإنجليزية Palestine. لم يعرف فسأل مرة أخرى فاستدركت فقلت ما سمعته بالتركية «فيليســطين» كما يلفظونها. فقال وهو يستدير «عرفات ترحمت الله ترحمت الله». ومضى.

كان واحداً منا. لم يؤلف رواية أو حكاية مزعومة عن أصل نبيل أو ميراث أسطوري، خرج من عباءة النكبة والتشــرد، كما لم نقابله في مؤتمر أو خلف شاشة تلفاز. فجأة وجدناه بيننا يتحدث عنا ومعنا، له ما لنا وعليه ما علينا. له روايته مثلنا عن كل لحظة من لحظات العمر المرير الذي عشــناه حين اقتلعنا

من أرضنا. تارة تجده فلاحاً ترك موسم القطاف وخرج تحت تهديد السلاح، وتارة تجده بحاراً تاه مركبه عن مرفأ يافا، أو راعياً في صحراء النقب التهم ذئب المستعمرين خرافه ليلة العيد.

وفي كل واحد منا شيء منه، القليل أو الكثير ... إنه هذا الشيء الأصيل الذي يشكل جوهر الوطنية التي مثلها عرفات وتمثلها وكان له فضل كبير في التعبير عنها. اختلف معه الكثيرون وزعل منه الكثيرون وربما شعر البعض بأنه قد يقسو عليهم، وانتقده آخرون وآخرون لكنه ظل الكل الجامع، الشخص الذي لا يختلف عليه، الرجل القادر على لملمة عباءة الشعب والسير بها في قلب العاصفة. كان صادقاً ومخلصاً. لم يكن نبياً يقدر على كل شيء، فكان بشراً يخطئ ويصيب يجتهد ويقوم بما يعتقد ويعتقد الجميع أنه الصواب، لكنه كان يفعل كل ذلك عن قناعة وبكل سعادة. يقبل قدم الجريح ويبكي الشهيد ويودع رفاق السلاح وهو ينظر في غيم المستقبل يعرف أنها طريق طويلة لكن السير فيها انتصار لفلسطين. قهر المنافي وعاد ثم عاد ثم عاد محمولاً على الأكتاف. في مثل ذلك اليوم لتبكي فلسطين.

كأنه رحل اليوم، أو كأنه لم يرحل، عنده فقط يقف الزمن وعلى أعتاب حضوره يغيب الغياب، وإذا ما هبت رياحه اهتزت أزهار الحنون على تخوم الحقول تشتم رائحة الأرض منه، كان ذلك الزمن العرفاتي، والحضور العرفاتي والمستقبل الذي نسجه عرفات بعرق الأيام الخوالي، وهو ينتقل من عاصمة لعاصمة باحثاً عن القدس التي ووري بجوارها، ليس بعيداً، وليس قريباً، ولكن منتظراً أن يُحمل إلى هناك حيث تهفو الروح وترفرف فوق المساجد والكنائس.

ياسر عرفات الوجه الآخر لفلسطين، هو الجزء الأهم في خارطتها. لا يمكن أن تكتمل الحدوتة الفلسطينية دون ذكر ياسر عرفات، كما لا يمكن فهم أوديسة الضياع الفلسطيني وسيمفونية النضال الوطني والكفاح المسلح دون البدء بياسر عرفات. فهو بداية كل حديث عن فلسطين، وهو قلب كل نقاش حول قضيتها. كوفيته كانت الخارطة الأخرى لفلسطين وهي العلامة البارزة الدالة عليها. من لا يعرف عرفات لا يعرف فلسطين، وتعريف فلسطين لا يكتمل إلا بعرفات.

ليس لأنه أول من حمل السلاح وأشار بفوهة بندقيته نحو فلسطين، وليس لأنه حمل اسمها وطار به فوق سحب الكون ليجد لها مكاناً بين الأمم، وليس لأنه قال لا شرقية ولا غربية بل هي فلسطينية، وليس لأنه نجح ورفاقه في «فتح» وفي فصائل الثورة الفلسطينية في فرض فلسطين في أصعب معادلة في القرن العشرين، وليس لأنه عاش ومات من أجل فلسطين، وليس لأنه لم يغضب إلا لفلسطين ولم يرض إلا لها، وليس لأنه والد الوطنية الفلسطينية وحامل لوائها، وليس لأنه العنوان والبيت، وليس لأنه أصدق من قال بالروح بالدم نفديك يا فلسطين، وليس لأنه رفيق درب أبو جهاد وأبو إياد وجورج حبش وأبو العباس والكمالين وأبو يوسف النجار وسعد صايل وكمال عدوان وممدوح صيدم ووديع حداد ودلال المغربي

وكل الشهداء، ليس لأنه رفيق الأسرى والجرحى واللاجئين، ليس لأنه أول من قاوم ولم يستسلم ولم يرفع يديه منهزماً، وليس لأنه كان أوسعنا صدراً وأكثرنا حكمة وأصلبنا موقفاً، وليس لأن اسمه شارة من شارات فلسطين وسارية من سواريها في كل مدنها من القدس ويافا إلى حيفا وعكا وصفد والناصرة وبئر السبع وغزة ونابلس وجنين، وفي كل مخيمات الفلسطينيين من عين الحلوة وجباليا إلى اليرموك والجلزون إلى الوحدات والرشيدية والأمعري ورفح وكل مخيمات فلسطين، لأنه كل ذلك وأكثر.

اسم عرفات هو الـ «دي.أن.إي» الخاص بالشعب الفلسطيني، هو العلامة الوراثية له، هو اسم فلسطين مجرداً من أي شيء. ثمة مناطق كثيرة في العالم لن ينفعك فيها أن تعرف نفسك بأنك من فلسطين لأن الناس هناك لم يسمعوا بفلسطين، بل عليك أن تقول إنك من بلد ياسر عرفات حتى يعرفوا ماذا تقصد. ياسر عرفات الهوية الوطنية والأغنية الوطنية والقصيدة الوطنية والرواية الوطنية والنشيد الوطني والعلم الوطني. ياسر عرفات هو الذي جاء من المنفى للوطن ولم يرحل من الوطن للمنفى. هو الذي قبل أن يستشهد وهو ينظر إلى تلال فلسطين وليس إلى أي بقعة في العالم.

ياسر عرفات قصة شعب وحكاية ثورة وأغنية ثائر. هو صورة فلسطين في صدورنا بأبهي صورها، هو الحلم الفلسطيني كما يجب له أن يكون، الكفاح الفلسطيني صافياً بلا شوائب ولا أيديولوجيا، إنه الوطنية الفلسطينية كما تولد معنا بالفطرة، فكل فلسطيني فيه شيء من ياسر عرفات حتى لو لم يكن فتحاوياً، فالفلسطيني عرفاتي بالفطرة لأن فكرة عرفات الفتحاوية كانت الفكرة الجامعة الشاملة المعبرة عن فلسطين وتطلعات الفلسطينيين بلا ديكور ولا عبارات مجاملة وبلا لغة مقعرة وجمل موارية، بلا بلاغة ولا بيان. لقد كان ياسر عرفات واحداً منا، عاش بيننا وأكل مما نأكل وتحاصر كما تحاصرنا بل كان حصاره الأقسى لكنه لم يفتر ولم يكل ولم يتراجع. كل يقول لنا إن الدولة على مرمى حجر وإننا عائدون شاء من شاء وأبى من أبى. حتى في أكثر ساعات الليلة حلكة كان يشير إلى الطريق ويقول إن ثمة نوراً هناك، وكان يحملنا على الأمل والحلم حتى لو وقف العالم كله ضدنا. كان يعرف أنه على يقين وأن ثورة المستحيل التي أطلقها ستصل ذات يوم إلى مبتغاها. ناور وراوغ وجادل وناقش حتى فاوض أعداءه لكنه كان يفعل كل ذلك من موقع العارف المدرك أن الحق لا يضيع وأن من يريد حقه يجب ألا يتنازل قيد أنملة عنه.

ومثل كل الأبطال الأسطوريين لم يكن لياسر عرفات أن يموت في الفراش بل مات في ساحة الوغى، مثل كل القديسين والصالحين رحل وهو ينثر روحه حولنا تحمينا عثرات الطريق.

في ذكرى «فتح» الخمسين وذكرى ياسر عرفات العاشرة، تظل فلسطين حاضرة لم تغيبها النكبة ولا أكلت حلمها النكسة، ويظل شعب فلسطين على الرغم من تشرده وتشتته في بقاع الأرض يهفو إلى أندلسه المفقودة.

من الذاكرة
«فتح» في البدايات

بقلم: وليم نصار*

في البدء كان النضال:

عاصـــرتُ «فتح» منذ انطلاقة قوات العاصفة سنة ١٩٦٥، وعايشت أحداثها منذ ذلك الوقت. ولكن سنة الانطلاقة لم تكن سنة تأسيس «فتح» كتنظيم ثوري يؤمن بأن الثورة المسلحة هي طريق تحرير فلسطين.

اختلفت الروايات حول بداية التنظيم؛ فهناك من جعلها سنة ١٩٥٤، وآخرون قالوا إنها كانت سنة ١٩٥٧، والبعض يربط البداية بسنة ١٩٥٨ عندما صدر العدد الأول من مجلة «فلســطيننا نداء الحياة» التي كانت تنطق باسم «فتح» حتى ســنة ١٩٦٤. وقد ســمعت الروايات المختلفة على مر الســنين، وكل رواية لها تفسيرها عند راويهــا. بعض القيــادات القديمة ربط البداية بانتمائه الشــخصي للتنظيم، معتبراً أن سنة التأســيس كانت ســنة انتمائه إليــه، وأنه هو شــخصياً كان من المؤسسين. والبعض الآخر ربط سنة التأسيس بحدث معين اعتبره الدلالة الكافية على بداية التنظيم.

ولعــل الكثير من الروايات عن نشــأة «فتح» صحيحة بالنســبة لراويها، باعتبــار أن «فتح» نشــأت على مراحل، وفــي كل مرحلة كان يتم اندمــاج «فتح» القديمة بتنظيم ثوري آخر قائم، ويخرج تنظيم جديد يحمل بالذات اسم «فتح».

توجهت، في بداية عهدي بـ «فتح»، إلى ألمانيا سنة ١٩٦٦ لتدريب شــباب التنظيم هناك على العمل العســكري، والتقيت هاني الحسن الذي

* أسير سابق، محاضر في جامعة بيرزيت، مؤلف كتاب «تغريبة بني فتح – أربعون عاماً في متاهة فتحاوية».

كان مسؤول التنظيم هناك. وتوطدت العلاقة بيننا، وروى لي يوماً أن مؤسس «فتح» هو خليل الوزير (أبو جهاد) على الرغم من أنه لم يكن الرجل الأول فيها تلك الأيام. وعرفت منه أن أسلوب أبو جهاد كان يقوم على إيهام أعضاء أي مجموعة منظمة يلتقيها بأنهم الأوائل، وأن لديه مجموعة صغيرة هو الآخر، وأنه يحبذ الوحدة بينهما، فتتحد المجموعتان باسم جديد/قديم هو «فتح» ... جديد لمن انضم من خلال الوحدة إلى مجموعة أبو جهاد، وقديم لأبو جهاد نفسه، والذي كان يعرف حقيقة أن «فتح» قامت قبل هذه الوحدة، ولكنه يفضل السكوت على البداية حتى يجذب الكثيرين الذين كانوا خلال مرحلة الوصاية العربية بعد النكبة قد أقاموا تنظيماتهم الفلسطينية الصغيرة المستقلة سراً. ولعل هذه الطريقة في توحيد التنظيمات السرية الفلسطينية جعلت البدايات مختلفة التاريخ والمنشأ.

لن أدخل في تفاصيل التنظيمات التي دخلت «فتح» بأسلوب أبو جهاد، لوحدة أداة العمل الثوري الفلسطيني، ولكن بعض أسماء القيادات القديمة التي تعتبر مؤسسة جدير بأن نشير إليها باعتبارها من القيادات الأولى المؤثرة في مجرى تاريخ الحركة.

توسع هذا الحراك التنظيمي الوحدوي منذ سنة ١٩٥٨ عند إصدار مجلة «فلسطيننا نداء الحياة»، وشملت عملية الوحدة تنظيمات كانت موجودة في لبنان وسورية والأردن والكويت، بالإضافة إلى التنظيم الأساسي الذي قام قبل ذلك، وهذا ما يحدو بالكثير من القيادات القديمة إلى جعل سنة ١٩٥٨ سنة تأسيس «فتح»، فهي سنة وحدتهم مع التنظيم القديم، باعتبار أنهم كانوا مؤسسين لتنظيم فلسطيني آخر اتحد مع «فتح» سنة ١٩٥٨. ولعل من أهم التنظيمات التي اندمجت بـ «فتح» تنظيم أسسه أو شارك في تأسيسه هايل عبد الحميد (أبو الهول) في مخيم اليرموك في سورية وكان اسمه «تنظيم عرب فلسطين».

يرجع الكثير من قيادات «فتح» الأولى إلى هذا التنظيم. وهناك قيادات لا أعرفها أعتقد أنها كانت من مؤسسي «تنظيم عرب فلسطين»، وخصوصاً أولئك الذين هم من اللاجئين الفلسطينيين في سورية. ومن بينهم عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان، وهما من الرعيل المؤسس لحركة فتح، وأظن أنهما كانا يوماً في «تنظيم عرب فلسطين». وإذا كان الأمر كذلك، فأغلب الظن أن «أبو مازن» (محمود عباس) هو أيضاً من «تنظيم عرب فلسطين»، فهو من ضمن هذه المجموعة التي كانت في قطر وعملت معاً كتنظيم مستقل قبل انضمامه إلى «فتح»، وكان بينهم عبد الله الدنان وعادل عبد الكريم.

وعلى الرغم من كل ما يقال عن أن سنة التأسيس هي سنة ١٩٥٨، وأن مؤسسيها الأوائل هم من مجموعات مختلفة اندمجت معاً لتكوين «فتح»، فأغلب الظن أن سنة التأسيس الأولى هي سنة ١٩٥٤، والتي تعتبر سنة طرح الفكرة التأسيسية لـ «فتح»، وهذا يجعل أبو جهاد فعلاً مؤسس «فتح». وفي تلك السنة حاول الإخوان

المسلمون اغتيال جمال عبد الناصر، وكان أبو جهاد من المسؤولين عن تنظيم الشباب في جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة، ولم يقبل محاولة الاغتيال، لأنه كان يعتبر أنه دخل الجماعة من أجل تحرير فلسطين وليس من أجل القيام باغتيالات للخصوم. وفوراً شكل تنظيماً مستقلاً للقيام بعمليات فدائية داخل الوطن المحتل.

استعان أبو جهاد بمجموعة من أصدقائه في البداية، وذكر لي هاني الحسن أن من بينهم محمد الإفرنجي (وهو شقيق عبد الله الإفرنجي) ويحيى عاشور (حمدان) والذي قد يكون اليوم أقدم أعضاء «فتح» ممن هم على قيد الحياة.

كانت خطوته الثانية هي التوسع من حلقة الأصدقاء إلى حلقة النشطاء في الشأن الفلسطيني، والأنشط في هذا المجال في تلك الأيام كانت مجموعة من الطلبة أسست قبل سنة من ذلك تنظيماً طلابياً في القاهرة عرف آنذاك باسم «رابطة الطلبة الفلسطينيين»، والتي كان يترأسها ياسر عرفات (أبو عمار) والذي كان قد أسسها سنة ١٩٥٣، والتي تحولت فيما بعد إلى «الاتحاد العام لطلبة فلسطين» سنة ١٩٥٨ أو سنة ١٩٥٩. وكان نواب ياسر عرفات في الرابطة فاروق القدومي (أبو اللطف) وصلاح خلف (أبو إياد) وعبد الفتاح الحمود (أبو صلاح). وكان الأربعة يشكلون قطباً طلابياً متحركاً يجذب المئات من الطلاب الفلسطينيين في القاهرة.

كان ياسر عرفات شعلة من الثورة، فيما كان صلاح خلف قائداً جماهيرياً وخطيباً جذاباً، فيما كان فاروق القدومي منظراً من الدرجة الأولى، وكان بعثياً أصلاً، وكان الكثير من قيادات حزب البعث القدامى يعتبرونه أستاذهم، فهو المنظر والمنظم. أما عبد الفتاح الحمود فكان عقلاً منظماً يعمل بهدوء وصمت. واعتبر أبو جهاد أن هذه المجموعة ستكون كنزاً لتنظيمه الجديد إذا ما قبلت الانضام إليه. وفعلاً عرض عليها الفكرة، فوافق الجميع عليها، وبهذا تشكلت الخلية القيادية الأولى المؤسسة، ولعل هذا كان سنة ١٩٥٤ أو ١٩٥٥.

يؤكد خالد الحسن (أبو السعيد) هذا الكلام؛ ففي نهاية سنة ١٩٦٧، كانت دورة الصين الأولى قد عادت إلى دمشق، وكنتُ من ضمنهم، فطلبت القيادة الاجتماع بنا لشرح الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الثورة آنذاك بعد ضرب معظم قواعد التنظيم في الضفة الغربية. وقد اجتمعنا في منزل أبو جهاد في منطقة الأكراد في دمشق. وجرى حديث واسع حول السياسة والأوضاع الراهنة وتوقعات التحرك في المستقبل. ولكن ما يجدر ذكره هنا أن خالد الحسن (وهو من المؤسسين بأسلوب سنة ١٩٥٨) أخذ يتحدث عن نشأة «فتح»، فقال إن الخلية الأولى نشأت سنة ١٩٥٤ (على الرغم من أنه هو نفسه لم يكن من ضمنها، إذ كان آنذاك من قيادات حزب التحرير)، وأن العمل العسكري الأول كان سنة ١٩٥٦ عندما قامت مجموعة فدائية بزرع عبوات ناسفة في عربات للعدو أثناء احتلاله غزة سنة ١٩٥٦، واعتبر أن هذه هي المبادرة العسكرية الأولى، وأن المبادرة السياسية الأولى جاءت سنة

١٩٥٨ عندما تم تأسيس «فلسطيننا نداء الحياة»، ثم انضمت إلى التنظيم تنظيمات أخرى مشابهة.

وإذا كان خالد الحسن يجعل سنة ١٩٥٤ سنة التأسيس، فلا شك لدي في أن هذه السنة هي بداية «فتح»، وأن خليل الوزير هو صاحب فكرتها الأولى. ومما يجدر ذكره أن هذه المجموعة التي ضربت العدو سنة ١٩٥٦ كان يترأسها أبو جهاد نفسه، فهو الوحيد من القيادات الذي كان موجوداً في غزة آنذاك، إذ إن الباقين كانوا في القاهرة بحكم دراستهم. وفي سنة ١٩٥٧ صدر بيان يشير إلى هذه العمليات، ويندد بقبول القوات الدولية في سيناء وغزة والتي جاءت بموجب قرار للأمم المتحدة صدر تلك السنة، وكان هذا البيان يحمل توقيع «فتح»، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشهر فيها التنظيم عن نفسه، وكان هذا البلاغ بمثابة الإشهار الأول لـ «فتح»، ولذا يعتبر البعض أن سنة التأسيس هي سنة ١٩٥٧ لأنها سنة الإشهار. وفي تلك الأيام كان أبو عمار في القاهرة وانضم فوراً إلى الجيش المصري وتخرج برتبة ملازم، وشارك بعد انسحاب العدو في عملية تطهير سيناء من الألغام.

ثورة حتى النصر:

في خضم هذا العمل السري متعدد الرؤوس ومتفرع الوجود في عدة دول عربية، كان لا بد من اتخاذ القرارات وتوجيه العمل النضالي نحو الإعداد وحشد الإمكانيات والفدائيين لتفجير الثورة.

كانت قيادة هذا العمل منتشرة في عدة دول عربية، وبالأساس في بعض الدول الخليجية، ومنها الكويت وقطر. ولكن بعض القيادات الفعالة كانت قد انتقلت إلى لبنان، وحتى الأردن. معظم أعضاء القيادة، ومنهم ياسر عرفات (أبو عمار) وصلاح خلف (أبو إياد) وفاروق القدومي (أبو اللطف) كانوا في الكويت، فيما وجد التنظيم القيادي السوري في قطر على أغلب الظن، ومن هؤلاء عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان ومحمود عباس. أما خليل الوزير فكان قد انتقل إلى لبنان للإشراف على إصدار مجلة «فلسطيننا نداء الحياة»، ولحقه فيما بعد زهير العلمي (صديق ياسر عرفات وشريكه في العمل الهندسي في مكتب هندسي أقاماه في الكويت) وأسس هناك مكتباً هندسياً أصبح لاحقاً من أهم المكاتب الهندسية في لبنان. وكانت القرارات المهمة تتخذ في الإجازات عندما كان أعضاء القيادة يلتقون أو يتراسلون. ولكن أكثرهم حركة كان أبو عمار وأبو جهاد. وخلال جولاته أقام أبو عمار علاقة وطيدة مع قيادة الثورة الجزائرية وشارك في عملها.

طلبت الجزائر، عندما انتصرت الثورة الجزائرية، من أبو عمار أن يفتتح مكتباً لفلسطين في الجزائر، وأهدته فيلا كبيرة لهذا الغرض، فانتدب أبو عمار خليل الوزير (أبو جهاد) لهذا العمل، وهكذا تم افتتاح أول مكتب لفلسطين رسمياً بعد النكبة. وقد انضم إلى خليل الوزير ممدوح صيدم (أبو صبري)، لمساعدته في عمل هذا المكتب، وكان أبو صبري بالأساس

في رابطة الطلبة الفلسطينيين، رئيساً لفرع الإسكندرية في مصر، وهناك أقام علاقة وثيقة مع كل من أبو عمار وأبو جهاد. كان العمل في الجزائر واسعاً، فقد أرادت الجزائر تعريب البلاد، وكانت بحاجة إلى كم هائل من المعلمين والموظفين الناطقين بالعربية. وفي البداية اعتمدت على مصر، ولكن عندما افتتح مكتب فلسطين في الجزائر، بدأ أبو جهاد يعمل على تزويد الجزائر بالعمالة الفلسطينية، والتي كان من خلالها ينظم العدد الكبير في صفوف «فتح». وبعد فترة وافقت الجزائر على تدريب أول دفعة من الضباط الفلسطينيين من أبناء «فتح»، وهي دورة شرشرال التي بدأت التدريب سنة ١٩٦٤ وتخرجت سنة ١٩٦٦، وانتقل معظم أفرادها بعد التخرج إلى سورية للمشاركة في العمل العسكري.

طرحت فكرة البدء في العمل العسكري، سنة ١٩٦٣، ولكن الكثير من أعضاء القيادة عارضوا هذا التوجه بحجة أن الإعداد لم يكتمل بعد. ومع ذلك تم الاتفاق على إرسال دوريات استكشاف واستطلاع داخل الوطن المحتل، فاستشهد اثنان من الفدائيين، لم يعرف عنهم أحد إلا سنة ١٩٦٦ عندما ذكرتهم «فتح» في نشرة صغيرة كانت تصدر من دمشق بعنوان «أصداء العاصفة – ملحق فلسطيننا نداء الحياة». وتكرر الأمر سنة ١٩٦٤، واستشهد اثنان من الفدائيين أثناء عمليات الاستطلاع أيضاً، وقد ذُكروا كذلك في نشرة «أصداء العاصفة». وعندما بدأ الإعداد للمرحلة النهائية قبيل الانطلاقة، انتقل أبو جهاد ثانية إلى بيروت، وكان مكتب فلسطين في الجزائر قد سُلّم إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فعين الشقيري مديراً جديداً له، واستبعد أبو جهاد لأنه كان على خلاف معه. وانضم أبو صبري إلى أبو جهاد لاحقاً. أما في الأردن فقد انتقل إليها الفدائي الأول وليد نصر عقاب (أبو علي إياد)، والذي انضم إلى أبو جهاد في دمشق لاحقاً بعد أن طاردته قوات الأمن الأردنية. وكان أبو علي إياد يعمل قبل ذلك مدرساً في السعودية، فترك عمله وانضم إلى العمل الفدائي، وكان بالفعل الفدائي الأول من حيث الممارسة.

كان يتم جمع السلاح وشراؤه، في هذا المرحلة، من السوق السوداء، بالإضافة إلى الاتصال بقدامى الفدائيين وتنظيمهم في صفوف «فتح»، وكذلك الاتصال ببعض الضباط الفلسطينيين في الجيوش العربية لتنظيمهم للعمل العسكري الثوري. وكان هؤلاء موزعين بين الجيش الأردني، والجيش السوري، والقوات الفلسطينية التي كان قد أقامها عبد الكريم قاسم في العراق، والتي ألحقت بجيش التحرير لاحقاً. كما كان البعض في مصر وغزة ضمن القوات الفلسطينية التي أقامها جمال عبد الناصر هناك وأصبحت النواة الصلبة لجيش التحرير الفلسطيني لاحقاً. وقد التحق الكثير من هؤلاء الضباط والجنود في صفوف «فتح»، وبعضهم ظل يعمل سراً في هذا الوقت، وقلة منهم التحقت بالعمل العسكري عندما تفجرت

الثورة في سنة ١٩٦٥، وكان هؤلاء هم النخبة العسكرية الأولى التي تولت التدريب والتحضير للعمليات العسكرية. وقد تمركز معظمهم لاحقاً في سورية، بعد أن أصبحوا ملاحقين في باقي الدول العربية.

تم توسيع القاعدة التنظيمية وإعداد كادر سياسي كفؤ بالإضافة إلى الإعداد العسكري، علاوة على نشاط أعضاء القيادة وأفراد التنظيم في الدول الخليجية المختلفة، من الجدير بالذكر في هذا الإطار تنظيم ألمانيا، فهو بالأساس تنظيم طلابي واسع انتشر من خلال ١٦ فرعاً لاتحاد عام طلبة فلسطين موزعة في العديد من المدن الألمانية والنمساوية، وأنشئت هذه الفروع فيما بينها ما سمي في حينه «كونفدرالية ألمانيا–النمسا» في اتحاد عام طلبة فلسطين. وكان الاتحاد قد أصبح سنة ١٩٥٨ البديل لرابطة الطلبة الفلسطينيين التي كان قد أسسها أبو عمار سنة ١٩٥٣، وذلك عندما انتشر الاتحاد خارج مصر وأصبحت له فروع في معظم الدول العربية وبعض الدول الأوروبية التي بها وجود طلابي فلسطيني. وأثناء الوحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨ – ١٩٦١) سيطر البعثيون على الاتحاد، وبعد الانفصال سنة ١٩٦١ أرادت مصر التخلص منهم، وطلبت من حركة القوميين العرب أن يجدوا الشركاء للسيطرة على الاتحاد بدل البعثيين. واتصل القوميون العرب «بكونفدرالية ألمانيا–النمسا»، فوافق هؤلاء على حضور مؤتمر الاتحاد وشاركوا فيه لتغيير قيادته، وانتخب هاني الحسن رئيساً للمؤتمر، وانتخب المؤتمر قيادة جديدة للاتحاد كان يترأسها تيسير قبعة من حركة القوميين العرب، فيما أصبح هايل عبد الحميد (أبو الهول) نائباً له، وقد رتب له القوميون العرب عملية الانتقال من ألمانيا (حيث كان يدرس) إلى مصر، ليتمكن من القيام بمهامه في الاتحاد هناك.

كان تنظيم ألمانيا قد نشأ في وقت مبكر من عمر العمل الثوري في «فتح»، فقد كان يحيى عاشور (حمدان) يدرس في النمسا، وصديقاً شخصياً لأبو جهاد. وعندما استلم أبو جهاد مكتب فلسطين في الجزائر تم عقد مؤتمر عام لبعض الكوادر الفلسطينية، وأظن أن هذا كان المؤتمر العام الأول لحركة فتح.

حضر يحيى عاشور المؤتمر باعتباره مسؤول أوروبا، فقد كان أول أعضاء «فتح» هناك، وأقام تنظيماً للحركة سيطر على فرع الاتحاد في «جراتس» بالنمسا حيث كان يحيى عاشور يدرس، وتغلغل بقوة في فرع «فيينا». وأقام في النمسا أول تنظيم لحركة فتح في أوروبا.

طلب أبو جهاد في مؤتمر الجزائر من يحيى عاشور أن يتصل بالشباب الفلسطيني في ألمانيا، فهو كان قد تلقى تقارير عن نشاط يقوم به اثنان من الكوادر الفلسطينية هناك لتنظيم الفلسطينيين ضمن العمل الشعبي، وهما هايل عبد الحميد، وكان ينشط بين العمال الفلسطينيين، وهاني الحسن وكان نشطاً بين الطلاب الفلسطينيين. وبعد عودته إلى النمسا، استقل يحيى عاشور

دراجتــه النارية وتوجه إلى ألمانيا، وهناك اتصل بعبد الله الإفرنجي، وكان يحيى عاشــور صديقاً لأخيه محمد الإفرنجي منذ أيام الدراسة في غزة. بعد أن ألحقه بالتنظيم هو وأمين الهندي، استفسر عما يعرفه عبد الله عن هاني الحســن وهايل عبد الحميد، وكان عبد الله الإفرنجي يعرفهما معرفةً سطحيةً آنذاك فقام بتعريفهما على يحيى عاشور، والــذي ألحقهما بتنظيم «فتــح»، فأصبحا نواته الأولى في ألمانيا، وانتشــر عملهم لاحقاً ليشمل معظم المدن الأوروبية والعديد من البلدان الأوروبية الأخرى، فيما عرف باسم تنظيم أوروبا.

أصبــح مــن اللازم – بــين الإعــداد للعمل العســكري وإقامة التنظيم السياسي القوي – التفكيــر بجديــة في تفجير الثــورة. ولكن كان الخلاف لا يزال قائماً بين الذين يرغبون بالتمهل والمزيد من الإعداد حتى اكتمال الإمكانيات كافة، وبين المتعجلين على تفجير الثورة والبدء بها بما هو متوافــر من إمكانيات، باعتبــار أن الباقي يأتــي على الطريق. وكان الفريق الأول يســمي نفسه فريق «العقلاء»، فيما سمي الفريق الثاني «فريق المجانين». وكان فريق العقلاء يشمل معظم مجموعة ســورية وبينهم عادل عبد الكريم وعبد اللــه الدنان، فيما كان فريــق المجانين يتضمن الخلية الأولى التي نشأت في غزة، وعلى رأسها أبو عمار وأبو جهاد. وبعد جدال عنيف وخلاف عميق، تقرر البدء في أول ســنة ١٩٦٥ كتجربة، فــإن نجحت الفكرة ولاقت إقبالاً جماهيرياً، يتم التوسع بها. وبالفعل تم إصدار البيان العسكري الأول في ١٩٦٥/١/١ باسم «قوات العاصفة»، دون تحديــد أي عمليات فيــه لمعرفة ردة الفعل الرسمية العربية. ولكن لم يكترث أحد لهذا البيان، بل إن البعض ظن أن الأمر مجرد تصرف دعائي يقوم به الشقيري. ولكن البيان الثاني صدر عن عملية عسكرية وشهيد هو شهيد العاصفة الأول «أحمد موســى»، الذي قتــل برصاص الجيش الأردني وهو عائد من الوطن المحتل. أما البيان الثالث فقد تحدث عن المزيد من الجهد العسكري ووقوع أســير في قبضة العدو هو الأسير الأول «محمود حجازي».

كان فريق «المجانين» يشــمل كلاً من ياســر عرفــات (أبو عمار) وخليــل الوزير (أبو جهاد) ووليــد عقــاب (أبو علي إيــاد) وممدوح صيدم (أبو صبري). وشكل هؤلاء معاً ما عرف حينها بالقيادة العامة لقوات العاصفة، وتفرغوا تماماً للعمل العسكري وتحملوا عبء هذا العمل، متنقلين بين لبنان وســورية والأردن، إلى أن استقر بهم المقام في سورية بعد أن لاحقتهم الأجهزة الأمنية العربية في الأردن ولبنان وحتى مصر. وقد رحبت بهم القيادة الســورية البعثية آنذاك نكاية بعبد الناصر الذي كان يدعم الشــقيري ولا يريد أن يعمل أحد خارج إطار الوصاية العربية. وكانت منظمة التحرير قد تأسست أساساً في محاولة مــن الــدول العربية لتصحيح مســار الوصاية العربية بعد أن أشــارت التقارير الأمنية العربية إلى وجود أكثر من ٤٠ تنظيماً فلسطينياً مستقلاً يعمل كل منها للقيام بأعمال عســكرية. وعندما

استمر إصدار البيانات العسكرية، اتفقت الدول العربية على فــرض حصار إعلامي على أخبار «قــوات العاصفة»، ولم يكن كافياً لها الملاحقات الأمنية التي طالت قيادات وفدائيي «فتح». وضمن هذه الملاحقات الأمنية استشهد «جلال كعوش» في بداية سنة ١٩٦٦ أثناء التعذيب في السجون اللبنانية، فكان أول شهيد للثورة تحت التعذيب.

جرى انقلاب عســكري في سورية، في ربيع ١٩٦٦، أطاح بالقيادة القومية لحزب البعث وجلب إلى الحكم القيادة القطرية للحزب، والتي كانت أقرب بفكرها لمبادئ «فتح» ومفاهيمها. وأصبح اللواء أحمد ســويداني قائداً للجيش السوري، وكان من المنظرين لحرب التحرير الشعبية، فيما ضمت القيادة الجديدة صلاح جديد والذي أصبح وزيراً للداخلية وحافظ الأسد الذي أصبح وزيراً للدفــاع، وكلاهما كان يحاول التقرب من «فتح» ويحاول احتواءها. وكبادرة حسن نية تجاه «فتح» قامــت القيادة الجديدة بإهداء «قوات العاصفة» شحنة كبيرة من السلاح بالإضافة إلى تخصيص معسكر لها في الهامة، هو عبارة عن بيت مهجور بين الحقول. وكان هذا أول معســكر فلسطيني حر يرفرف عليه العلم الفلســطيني بعد النكبة. وظل معسكر الهامة مقراً لقيادة قوات العاصفة ومركزاً لتدريب الفدائيين، ومخزناً رئيساً لسلاح الثورة لمرحلة طويلة هي الأهم في تاريخ الثورة، وخصوصاً بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، والتجاء آلاف الفلسطينيين إلى «فتح» للتدرب على حمل السلاح والانضمام إلى صفوف الثورة.

يبدو أن السلاح الذي تسلمته قوات العاصفة من القيادة السورية في العام ١٩٦٦ كان مجرد بداية لمحاولة الســيطرة على «فتح». ففي اليوم التالــي حاول الضابط الفلســطيني في الجيش الســوري يوسف عرابي الســيطرة على مقرات «فتح» في سورية، وكانت حجته أنه يحاول عزل ياســر عرفات الذي تجاهل أوامــر القيادة في الخليج، ولم يفسح المجال لانضمام تنظيم أحمد جبريل إلى «فتح». والواقع أن أبو عمار شك في نوايا أحمد جبريل، وخصوصاً علاقته القوية مع حــزب البعث، فأعاق عملية انضمامه إلى «فتح» ريثما يتدارس الأمــر مع باقي أعضاء القيادة. ولكن النقيب يوسف عرابي سبق الأحداث وقام بمحاولة للانقلاب والسيطرة على مقرات «فتح». وعندما وصل إلى بيت أبو عمار في منطقة المزرعة في دمشق، اصطدم بمسؤول التدريب العسكري هنــاك الملازم أول محمد حشــمة، وأثناء تبادل إطلاق النار استشــهد الاثنان، جراء إطلاق نار بطريــق الخطأ من أحد أعضاء الحرس القومي التابع لحزب البعث، وهو شاب فلسطيني صغير اسمه «عبد المجيد زغموط»، حاول أن يدافع عن محمد حشمة ولكن بدلاً من ذلك أرداه قتيلاً، ثم تصدى ليوسف عرابي فقتله أيضاً.

اتهمــت القيادة الســورية الجديــدة كلاً من أبو عمــار وأبو جهاد وأبو صبــري بالتخطيط لقتل يوســف عرابي، فاعتقلتهــم مع عدد آخر من كوادر «فتح» في دمشــق، وأودعتهم سجن المزة. ثم حولتهم إلى محكمة عسكرية في إحدى

قواعد سلاح الجو السوري، ولكن القاضي العسكري رفض محاكمتهم وقال إنه لا يريد أن يدخل التاريخ على أنه الذي حاكم قيادة الثورة الفلسطينية. ومع ذلك رفضت القيادة السورية الإفراج عنهم، فأضرب أبو عمار عن الطعام، وعندما ساءت أحواله الصحية تم الإفراج عنهم جميعاً ما عدا عبد المجيد زغموط، والذي ظل قابعاً في السجن إلى أن توفي بعد عشرات السنين. وعلى الرغم من أنه لم يكن من شباب «فتح» إلا أن «فتح» قررت تبنيه وظلت تساعد أهله طيلة هذه السنين، باعتبار أن ما قام به أنقذ «فتح» من محاولة حزب البعث السوري السيطرة على التنظيم بالقوة.

وما أن خرجت القيادة من السجن حتى بدأت الإعداد للعمل العسكري مجدداً. وتقرر أن تكون أول عملية هي ضرب مستعمرة «مرجلوت» في الجليل الأعلى، وتشكلت دورية كبيرة قادها أبو علي إياد. وقبيل تحركها تفاجأ الجميع بأن أبو عمار قد جهز نفسه للانضمام إلى الدورية باعتباره عضواً فيها تحت قيادة أبو علي إياد، ولم يقبل الاعتراضات، ونزل معهم إلى الوطن المحتل، وأثناء العودة عن طريق لبنان اعتقلتهم القوات اللبنانية التي كانت قد احتشدت على الحدود، واستمر اعتقالهم عدة أسابيع، ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد أن هددت «فتح» بأنها سترد بقوة إن لم يتم إطلاق سراحهم. توسط الحاج أمين الحسيني آنذاك لإيجاد مخرج لهذه الأزمة، فتم إبعادهم ثانية إلى سورية. وأثناء اعتقالهم حاول مدير الاستخبارات العسكرية فريد أبو مري معرفة من هو ياسر عرفات بينهم، ولكنه لم يعرف ذلك إلا لحظة الإفراج، حيث قام أبو عمار بالتعريف عن نفسه، بعد أن كان قد مثل دور الفدائي الجزائري المشارك مع «فتح».

خطوات إلى الأمام.. خطوات إلى الخلف:

استمرت «فتح» في العمل العسكري منذ أن انطلقت سنة ١٩٦٥؛ وفي بداية سنة ١٩٦٦ صدر الكتاب السنوي الأول، وبه مقالات صدرت في العديد من الصحف العربية عن أخبار عمليات «قوات العاصفة»، وكذلك البلاغات العسكرية التي كانت قد صدرت عن هذه القوات، وعدد هذه البلاغات تلك السنة كان قد وصل إلى أربعين. وكان كل بلاغ يتحدث عن عمليتين إلى أربع عمليات أحياناً، وبهذا يكون عدد العمليات التي قامت بها قوات العاصفة في تلك السنة قد تعدى الأربعين عملية على الرغم من الإمكانيات الضعيفة في البداية، والحصار والملاحقة الأمنية العربية التي كانت تفعل المستحيل لإغلاق الحدود.

انطلقت بعض هذه العمليات من الضفة الغربية التي كانت تحت الحكم الأردني آنذاك، لذا شدد الجيش الأردني من قبضته على الحدود، واعتقل العديد من أعضاء التنظيم في الأردن، ولم يفرج عنهم إلا بعد النكسة سنة ١٩٦٧. وانتقلت بعض

العمليات الأخرى من سورية ولبنان، وبعد إحدى الضربات الموجعة للعدو، قامت القوات الصهيونية باجتياح بلدة السموع في الضفة الغربية، وقتلت العديد من السكان هناك، وهدمت بعض المنازل، كما قتلت بعض أفراد الجيش الأردني.

أصبح معسكر الهامة، في هذه الأثناء، المركز الأول للعمل الفدائي؛ منه تنطلق الدوريات، وفيه يتم تدريب المتطوعين، ويحشد السلاح، وإليه يلتجئ المطاردون من أجهزة الأمن العربية المختلفة. وحتى يستوعب هذا العدد الكبير من المطاردين، تم نصب خيام لإيوائهم وبني مطبخ صغير في ركن من أركان المعسكر، لأن البيت القديم المهدم كان بالكاد يتسع ليكون مخزناً للسلاح، ومكتباً للقيادة، وغرفة لتخزين اللوازم والطعام. ومن ضمن هؤلاء المطاردين جاءت مجموعة كبيرة من الفدائيين الذين طاردتهم قوات الجيش الأردني واشتبكت معهم في تل الأربعين قرب الشونة الشمالية في غور الأردن. وفي هذا الاشتباك استشهد أحد قادة المجموعة وأسر آخر، فيما تمكن الباقون من الانسحاب إلى سورية، وتم نقلهم إلى مركز التجمع في إحدى مقرات «فتح» في «زقاق الصخر» في دمشق. ومن هناك انتقلوا لاحقاً إلى معسكر الهامة، فكانوا أول مجموعة من الفدائيين تستقر في المعسكر بشكل دائم.

كان المتطوعون قبل النكسة سنة ١٩٦٧ يأتون سراً بمجموعات صغيرة للتدرب في الهامة. وأثناء تدريب إحدى هذه المجموعات القادمة من لبنان في ربيع ١٩٦٧، انفجرت عبوة ناسفة أودت بحياة اثنين من المتطوعين ومسؤول الاتصال بهم وهو أحمد الأطرش (أبو فراس)، بالإضافة إلى الملازم منهل شديد، وهو من خريجي دورة شرشال. وفي هذا الانفجار أصيب أبو علي إياد إصابة بالغة في عينيه وقدمه، فتم نقله إلى مستشفى «المواساة» في دمشق. وأصبحت غرفة أبو علي إياد في المستشفى مركزاً للقيادة ومحجاً لكل الوطنيين الذين يريدون معرفة المزيد عن قوات العاصفة، أو يرغبون بالانضمام إلى «قوات العاصفة» أو إظهار التأييد والمساندة للعمل الفدائي والثورة الفلسطينية.

وعلى الرغم من آلامه وجراحه كان أبو علي إياد يعمل من المستشفى لتنظيم المتطوعين وتعبئة المؤيدين. وبمجرد أن تحسنت حالته قليلاً وتمكن من السير على عكاز عاد إلى الهامة ليساعد أبو جهاد في الإشراف على العمل العسكري، بعد أن توجه أبو عمار إلى الضفة الغربية في أعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧. وظل الفدائي الأول أبو علي إياد يثابر على العمل، يتنقل بين مواقع القتال ويقود القوات، وعلى الرغم من أنه كان يعتمد على عكاز لمساعدته في السير، إلى أن استشهد في أحراش جرش بنيران الجيش الأردني سنة ١٩٧١، رافضاً الاستسلام، وموجهاً رسالته الأخيرة والشهيرة عبر اللاسلكي: «نموت واقفين ولا نركع».

جاءت النكسة العربية، في بداية صيف ١٩٦٧، وفيها هُزمت الجيوش العربية واجتاحت القوات

الصهيونيــة الضفــة الغربية وســيناء وهضبة الجولان. ووافقت الدول العربية على وقف إطلاق النار وهي مكتوية بنار الهزيمة. واعتبرت «فتح» أن وقف إطلاق النار لا يعنيها، فهي لم تُهزم في هذه الحرب، على الرغــم من أن مجموعات من الفدائيين كانت تقاتل في العابسية على الحدود اللبنانية شــاركت بها، كما شاركت بالقتال في الجولان. وتفاجأت «فتح» بإعلان سقوط القنيطرة وهضبة الجولان، وهي لا تزال تقاتل هناك، وكان الجيش السوري ينسحب بناءً على أوامر صدرت لــه، فيما مجموعات «فتــح» تتقدم في الهضبة. وفي الهضبة استشهد أحد فدائيي «فتح» عندما اصطدمت دبابة ســورية منســحبة بحافلة فيها مجموعات مــن «قوات العاصفــة» يقودهم أبو صبــري، كانت تتقدم نحو القنيطرة للمشــاركة في القتال.

طلبت القيادة السورية – بعد أن توقف إطلاق النار نهائياً – من قيادة «فتح» التوقف عن العمل من خــلال هضبة الجولان خوفــاً من ردة فعل العــدو. ولكن «فتح» التــي أوقفت عملياتها عند ذلك، اســتغلت وقف إطلاق النار لجمع السلاح الذي تركه الجيش السوري مكدساً في المخازن أو المواقع الأمامية في الهضبة. وبهذا الســلاح امتلأت مخازن «فتح» بقطع الأســلحة المختلفة، بالإضافة إلى المتفجرات والألغام ولوازم القتال الأخرى. ومن غزة انطلقت مجموعات أخرى من الفدائيين إلى سيناء لجمع ما أمكن من السلاح الــذي تركه الجيش المصري هنــاك، فكان هذا الســلاح المصدر الأساسي لتسليح المجموعات فــي القطاع بعد النكســة. وقد تركــت القوات العربيــة خلفها أكثر بكثير مــن قدرة الفدائيين على الجمع. وكانت بعض المجموعات تســتعين بالبغال لنقل السلاح المكدس، وتهربه عبر خطوط وقف إطلاق النار. وفي بعض المناطق كانت هذه المجموعات تعمل بحرية دون اعتراض من قوات العــدو والتي لم تكن موجودة هناك إلا بعد أيام عديدة من وقف القتال. وهكذا استمرت «فتح»، فيما تقهقرت الجيوش العربية.

بدأ الآلاف مــن المتطوعين، وخصوصاً من الضفة الغربية التوجه إلى سورية طلباً للالتحاق بقوات العاصفــة عندما توقــف إطلاق النار وشعرت الشعوب العربية بالهزيمة، وأخذ هذا المعسكر يضم ما يفوق قدرته على الاستيعاب، فنُصبت المزيد من الخيــام، وكان قد بني فيه مطبــخ أصبح يعد الطعام لمئات من المتطوعين كل يوم، عدا الفدائيين العائدين من الأراضي المحتلــة. وكان يتم تدريب المتطوعين بشــكل سريع، منهم من أمضى أسبوعين في التدريب، ومنهــم من تم تدريبه خــلال ثلاثة أيام، ليعود بسرعة إلى الوطن المحتل، حاملاً معه السلاح الذي كان قد تم جمعه من الهضبة. ويقدر عدد الذين تدربوا في الهامة خلال الأشــهر الثلاثة التي تلت النكسة بحوالى ثمانية آلاف فدائي. وكانــت المجموعات تعود إلــى الداخل وتدرب غيرها، ويقدر عــدد الذين تدربوا في الداخل بمثل عدد الذين تدربوا في الخارج.

وأصبحت «فتح» بعد النكسة الأمل المتبقى للمقاومة والاستمرار على الرغم من الهزيمة.

توسع التنظيم في الوطن المحتل ليشمل آلاف المتطوعين الذين جاؤوا إلى سورية وتدربوا في الهامة، إضافة إلى آلاف آخرين تم تدريبهم والتحقوا بالثورة في الداخل. وقد تم تزويد كل هؤلاء بالسلاح، والذي كان من مجموعات مختلفة المصدر والنوع، منه الروسي والأميركي والبلجيكي، منه الجديد ومنه القديم، بعضه آلي والبعض الآخر إنجليزي قديم منذ الحرب العالمية الثانية، أو حتى أسبق من ذلك. والألغام كذلك كانت متنوعة المصدر والاستعمال، منها بريطاني ومنها مصري ومنها روسي. ولذا كان على الفدائي أن يتدرب على أكثر من نوع من السلاح، حسبما هو متوافر في منطقته. وفي أغلب الأحيان كان أفراد الدورية الواحدة يحملون قطع سلاح مختلفة بذخائر مختلفة. ولكن المهم لديهم عزيمتهم وإصرارهم على القتال ومقاومة العدو. وبالإضافة إلى المجموعات التي جاءت من الداخل وعادت إليه، انضمت إلى قواعد الثورة في الوطن المحتل كل المجموعات الفدائية التي كانت تعمل في الخارج قبل النكسة، وتوزعت هذه في العديد من القواعد الارتكازية في الجبال والقرى، أو اتخذت من المدن مقراً لها.

أصبح من الضروري البدء في العمل العسكري ثانية بعد أن اكتمل الإعداد وأرسل المتطوعون والفدائيون القدامى إلى داخل الوطن المحتل. وعلى الرغم من التهديدات العربية برد قوي إذا ما تحركت «فتح» ثانية بعمل عسكري، إلا أن مجموعات الداخل تحركت ثانية، فبدأ الانطلاق الثاني من غزة في ٢٨ آب ١٩٦٧، وفي اليوم التالي في الضفة الغربية، تحركت المجموعات في عدة مناطق لضرب أهداف العدو في الداخل، منها أهداف في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، ومنها أهداف في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨، وهكذا أصبح الوطن كله ساحة قتال كبيرة. وعلى رأس المجموعات في الداخل تشكلت قيادة عسكرية كان على رأسها أبو عمار شخصياً، وقسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، وكان قائد المنطقة الشمالية النقيب مجاهد والذي استشهد في جنين، أما المنطقة الجنوبية فكان يقودها أبو علي شاهين. وكان عبد الحميد القدسي قائداً للمنطقة الوسطى. وكان أبو عمار يتنقل في الضفة الغربية ما بين الجنوب والوسط والشمال، يحرك المجموعات ويشرف على العمل.

جن جنون العدو بعد أن اشتدت ضربات الثورة، فهو كان يظن أنه قد سحق الجيوش العربية ولن تتمكن أي قوة عسكرية من الوقوف بوجهه، وهو الآن يواجه ثورة شاملة في الداخل. وحتى يحاصر الثورة استنفر العدو كل أجهزته الأمنية، وبدأ توجيه الضربات لقواعد الثورة. واضطر أبو عمار للتنقل من منطقة إلى أخرى ومن قرية إلى أخرى ومن تلة إلى أخرى، وفي النهاية اضطر إلى الخروج والعودة إلى سورية للتشاور مع القيادة حول إعادة التنظيم.

وكان في رأيه أن من الضروري إرسال قيادات جديدة إلى الداخل لمتابعة العمل، فأرسل أبو صبري بعد عودته من الصين لقيادة العمل في الضفة الغربية، ولكن مجموعته اصطدمت مع قوات العدو بعد عدة أيام، واستشهد عدد من أفرادها، واضطر هو الآخر إلى الانسحاب، وبعدها قررت القيادة تغيير إستراتيجيتها والتحول من التركيز على التمركز الداخلي إلى التركيز على إنشاء خط مواجهة قوي من الخارج يدعم قواعد الداخل ويكون رئتهم التي يمكن أن يتنفسوا منها. واعتبرت الأردن أفضل مكان لقيام خط المواجهة، فهي التي تواجه الضفة الغربية، ومنها يمكن تزويد الداخل بالمقاتلين والسلاح والمال. كما تم توسيع خط المواجهة ليشمل سورية ولبنان أيضاً.

بدأ ضرب العدو وإرسال الدوريات والمجموعات الضاربة إلى عمق الوطن المحتل، من خط المواجهة، ومن بينها مجموعات كانت تضرب في العمق من الأردن، أو تتحرك عبر نهر الأردن وتتمركز ثانية في الداخل، ومن بينها مجموعات كانت تضرب عبر الحدود في الأردن، أو تتحرك إلى العمق عبر الحدود السورية واللبنانية. وقد انتقل أبو عمار وأبو صبري للعمل من خلال قواعد خط المواجهة في غور الأردن، فيما بقي أبو جهاد وأبو علي إياد في سورية لقيادة الجبهة الشمالية التي كانت تشمل سورية ولبنان. وكان بعض من أعضاء القيادة الآخرين قد تفرغ للعمل، ومنهم فاروق قدومي (أبو اللطف) الذي تفرغ في أواخر سنة ١٩٦٦، وصلاح خلف (أبو إياد) ومحمد يوسف النجار (أبو يوسف) وعبد الفتاح الحمود (أبو صلاح) والذين تفرغوا للعمل مباشرة بعد حرب ١٩٦٧.

استقر أبو إياد في سورية لمساعدة القيادة مجالات عملها المختلفة، فيما انتقل أبو صلاح إلى الأردن لقيادة العمل التنظيمي هناك، أما أبو يوسف فقد استقر في لبنان وقاد العمل التنظيمي فيه.

قامت قوات العدو، بعد ان ازدادت ضربات الثورة عبر خط المواجهة، بحرب خاطفة على طول الجبهة الأردنية للقضاء على قوات الثورة فيها؛ وفي فجر ٢١ آذار ١٩٦٨ تحركت هذه القوات من ثلاثة محاور لتطويق قواعد الفدائيين، محور تحرك نحو غور الصافي في جنوب البحر الميت، والثاني تحرك عبر نهر الأردن من الشمال، لتطويق قواعد الثورة في الغورين الجنوبي والشمالي وضربها. أما المحور الأوسط وهو الأقوى فتوجه نحو بلدة الكرامة ومخيمها للاجئين، حيث كانت توجد القيادة العسكرية للثورة، وعلى رأسها أبو عمار. وفي المعركة التي حصلت في الكرامة اضطر العدو للانسحاب متقهقراً تاركاً قتلاه خلفه. وألهبت معركة الكرامة مشاعر الجماهير العربية، وأصبحت رمزاً للانتصار بعد هزيمة ١٩٦٧. ولأن «قوات العاصفة» قادت هذه المعركة، أصبحت «فتح» هي عنوان كل الثوريين في الوطن العربي، فانخرط في صفوفها آلاف المناضلين الفلسطينيين والعرب؛ وبهذا أصبحت معركة

الكرامة بوابة انفتاح «فتح» على الجماهير، وبداية الانطلاق الشعبي الواسع للثورة الفلسطينية، فتوسع امتدادها وانتشرت في أرجاء الأردن حيث يوجد فلسطينيون، وكذلك توسعت بشكل هائل في سورية ولبنان.

لم يعجب انتصار الكرامة القوى المتآمرة في الوطن العربي، لأنها رأت أن هذا الانتصار أخرج الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني من يدها نهائياً. وبدأت الخطط تُعَد لضرب الثورة بافتعال معارك جانبية تلهيها عن معاركها الفعلية مع العدو. بدأت المؤامرات تحاك في الأردن للتخلص من الوجود العسكري الفلسطيني فيه، وتزامن هذا مع تحركات مشبوهة مماثلة في لبنان. وجرت عدة محاولات لضرب الثورة في كل من الأردن ولبنان سنة ١٩٦٩، أسفرت في لبنان عن توقيع اتفاقية القاهرة التي رسخت الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان. أما في الأردن فاستمرت المحاولات للقضاء على الثورة الفلسطينية بدءاً من سنة ١٩٦٩، إلى أن تمكنت القوات الأردنية في معارك أيلول سنة ١٩٧٠ ومعارك أحراش جرش وعجلون سنة ١٩٧١ من ضرب قوات الثورة وإخراجها من الأردن. وساعد على هذا بعض التصرفات غير المسؤولة التي قامت بها بعض التنظيمات الفلسطينية الصغيرة التي جرّت الثورة الفلسطينية إلى معارك جانبية أضعفت الثورة وكسرت وجودها في أوسع خط للمواجهة.

انتقلت القيادة بعد الأردن إلى سورية ثانية، ولكن سورية بدأت تضيق على وجود الثورة فيها بعد الانقلاب الذي قام به حافظ الأسد على رفاقه في القيادة القطرية. وشعرت القيادة بأن القيادة السورية الجديدة ستعيد الكرة ثانية في محاولة السيطرة على «فتح» وضمها إلى «قوات الصاعقة» وهي الجناح العسكري لتنظيم «طلائع حرب التحرير الشعبية» التابع لحزب البعث في سورية. وعلى هذا الأساس قررت القيادة الانتقال إلى لبنان، مع الاحتفاظ ببعض الوجود السياسي والتنظيمي في سورية. وعلى هذا الأساس انتقلت القيادة ومعها كل القوات العسكرية المركزية للثورة الفلسطينية إلى لبنان. ولكن هذا الحشد العسكري الفلسطيني المنظم والمسلح في لبنان لم يحز رضا الكثير من الأطراف اللبنانية، فبدأ الإعداد لجر الثورة إلى معارك جانبية جديدة في الساحة اللبنانية تكون شبيهة بما جرى في الأردن.

أولى المواجهات المسلحة الواسعة في لبنان كانت مع الجيش اللبناني، وكان ذلك سنة ١٩٧٣، وبه انتصرت قوات الثورة الفلسطينية ورسخت وجودها في لبنان، وانتشرت في جنوبه بشكل واسع، مقيمة شبة دولة في الجنوب، مع وجود عسكري منظم ومسلح بشكل جيد. واستمرت المحاولات لاحقاً، فجرت المواجهة الواسعة مع القوى الانعزالية اللبنانية سنة ١٩٧٤، والتي تحولت إلى حرب أهلية لبنانية سنة ١٩٧٥، استمرت عدة سنوات. وأضعفت هذه المواجهات من مكانة الثورة الفلسطينية، على الرغم من أنها قوت مركزها العسكري بالتدريب والتسليح

والتمركز السياسي والشعبي. وفي هذه المرحلة تمكنت الثورة الفلسطينية من تصنيع السلاح وبناء القوات النظامية، ومنها قوات مدرعة، حيث أصبحت لدى «فتح» دبابات وناقلات جنود مدرعة، كما أصبحت لديها مدفعية ثقيلة وراجمات صواريخ طالت قذائفها وصواريخها منطقة الجليل الأعلى كلها في شمال فلسطين المحتلة. وشهدت هذه المرحلة بناء مؤسسات الثورة، من مؤسسات مالية وأمنية وخدماتية، ما مكن من استمرار العمل الفلسطيني المستقل وتوسيعه. وبهذا تقدمت الثورة الفلسطينية خطوات إلى الأمام في عمليات البناء وتراجعت خطوات إلى الخلف في معركة التحرير.

ما بعد البدايات:

تمكنت «فتح» خلال مرحلة البناء الثوري في لبنان من إعادة إحياء الكيان الفلسطيني بشكل عملي، وليس بمجرد الكلام، فقد بنت المؤسسات لتوفير الخدمات للشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية، ومن هذه المؤسسات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي أقامت المستشفيات في كل مكان من لبنان وسورية، ومؤسسة صامد لأبناء الشهداء، والتي كانت عبارة عن مؤسسة للإنتاج الاقتصادي، انتشرت مصانعها في لبنان، كما كان لها العديد من المزارع في إفريقيا، وكانت هذه تدر على الثورة دخلاً محترماً يساعد على إتمام عملية البناء. وفي المجال الإعلامي أنشئت المؤسسات الضرورية لنقل أخبار الثورة وتعبئة الجماهير، ومنها مجلة «فلسطين الثورة»، و«صوت العاصفة»، وهي محطة إذاعية أصبح اسمها لاحقاً «صوت الثورة الفلسطينية»، ووكالة «وفا» للأنباء، ومؤسسة «الإعلام الخارجي» الذي كان يهتم بالاتصال بالإعلام الدولي وكسب تأييده، إضافة إلى العديد من النشرات الأخرى.

وفي المجال العسكري، أنشئت المعسكرات ومراكز التدريب في العديد من المواقع اللبنانية، وكان أهمها مدرسة الكوادر في بيروت لتخريج الكوادر العسكرية ذات الثقافة السياسية الثورية، ومدرسة القتال التي كانت تدرب الضباط والمتطوعين الأجانب. كما أنشئت اللجنة العلمية التي تمكنت من بناء المصانع الحربية وصنعت القنابل اليدوية والأجهزة الدقيقة للتفجير، والصواريخ، حتى أنها تمكنت من تصفيح الآليات لتستخدم كناقلات جنود. وفي المجال الأمني بنت أجهزة أمنية قادرة على جمع المعلومات وملاحقة الجواسيس والعملاء وحماية الثورة من غدر العدو. وفي المجال السياسي بنت كادراً سياسياً كفؤاً، وأنشأت السفارات والمكاتب الحركية في كل مكان في العالم. وعلى المجال القيادي تفرغ العديد من قيادات الصف الأول والصف الثاني للعمل الميداني، وكانت القيادة تجتمع بشكل دوري لمناقشة كل التطورات، وتحلل المواقف وتتخذ ما يلزم من قرارات حيالها.

لم تعجب هذه القوة وهذا التنظيم الكفؤ القوى المتآمرة في الوطن العربي، وبدأت تخطط للقضاء على الثورة الفلسطينية، فتعاون بعضها

مــع العــدو الصهيوني لتنفيذ هــذا المخطط. ولم تعــد الملاحقــات الأمنية وحدهــا تكفي، أرادوا القضــاء على الثورة ككل، وبدأت عملية الاغتيالات للقيادات من الصفين الأول والثاني. وهــذه الاغتيالات بدأت بشــكل مبكر، فقد تم اغتيال عبد الفتاح الحمود (أبو صلاح) ســنة ١٩٦٨ من قبل المتآمرين في الأردن. وفي سنة ١٩٧١ استشــهد أبو علي إياد من قبل القوات الأردنية، وفي الســنة نفسها توفي أبو صبري في بيروت بعد أن عانى من المرض منذ اعتقاله في سورية سنة ١٩٦٦. وفي سنة ١٩٧٣، قام العدو بعملية إنزال بحري بمساعدة عملائه من الجواســيس والانعزاليين، وقام باغتيال ثلاثة قادة هم أبو يوســف النجار وكمال عدوان من قادة «فتح» وكمال ناصر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وطالت الاغتيالات معظم قيادات الصف الأول المؤســس، ومنهم خليــل الوزير (أبو جهاد) الذي اغتالته القوات الصهيونيــة في تونس ســنة ١٩٨٨ وصلاح خلف (أبو إياد) وهايل عبد الحميد (أبو الهول) اللذين اغتالهما المتآمرون على الثورة بالتنسيق مع العدو ســنة ١٩٩١ في تونس. وتوفي خالد الحسن في المغرب بعد مرض عضال. وبهذا لم يتبقَ من تلك النخبة المؤسسة والمخلصة سوى العدد القليل جداً لمتابعة النضال الثوري الذي بدأ سنة ١٩٥٤.

وبالإضافة للاغتيالات عمل العدو جاهداً على القضــاء على قوات الثورة فــي لبنان، فاجتاح جنوب لبنان ســنة ١٩٧٨، ولكن محاولته باءت بالفشل، فعمد إلى خلق جيش من العملاء عرف باسم «جيش لبنان الجنوبي»، وكان يقوده الرائد سعد حداد حتى وفاته سنة ١٩٨٤، ثم تولى قيادة هذا الجيش اللواء أنطــوان لحد، إلى أن تخلى العدو عنه أثناء انسحابه من الجنوب ففر هارباً هو وجيشــه إلى إســرائيل. وفي العام ١٩٨٢ اجتاحت قوات العدو كل لبنان، وحاصرت بيروت ٨٨ يوماً، ولم تتمكن من قهر قوات الثورة. وبعد اتفاق بوساطة أميركية، خرجت قوات الثورة من بيروت إلى عدة دول عربية، فيما تمركزت القيادة في تونس. وفي سنة ١٩٨٣ عاد النظام السوري للتآمر على «فتح»، فخلق انشــقاقاً في التنظيم ودعمــه لمقاتلة قوات الثورة، إلى أن خرجت هذه القوات من شــمال لبنان. وبعدها بأشــهر قليلة خاض هذا النظام بوساطة عملائه من اللبنانيين حربــاً مفتوحة ضد الفلســطينيين عرفت بحرب المخيمات، وذلك للقضاء على الوجود الفلسطيني المسلح في بيروت. وخرج المقاتلون إلى الجنوب وتحصنــوا في المخيمــات دون أن تتمكن قوى التآمر من ملاحقتهم.

بــدأت مرحلــة جديــدة من النضــال بعد الخروج مــن لبنان اعتمدت بالأســاس على العمل السياســي من أجل السعي لقيام دولة فلســطينية مســتقلة على كل شبر يتحرر من فلســطين، حســب قرارات المجلــس الوطني الفلسطيني ســنة ١٩٧٤، فيما عرف بالنقاط العشــر. وبعد سنين من العمل الدؤوب، الذي

رافقه بعض العمل العسكري في المناطق المحتلة، وبعد أن تفجرت انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني سنة ١٩٨٨، بدأ العمل السياسي يحقق ثماره، فنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي كان من المفروض أن تتحول إلى دولة فلسطينية سنة ١٩٩٩. ولكن كالعادة، تنكر العدو للاتفاقات التي وقعها، ودخلت القضية الفلسطينية في دوامة ثانية. وحتى تتمكن من الخروج من هذه الدوامة، علينا أن نعمل جاهدين على إعادة بناء مؤسسات الثورة في الخارج، ونعيد إحياء تحالفاتنا مع القوى الثورية في العالم، ونقوي علاقاتنا مع الدول الصديقة التي يمكنها أن تقف معنا وقت الضيق. وفي الأساس علينا أن نقول كفى لنهج المفاوضات، ونطرح بدلاً منه فكرة جديدة قديمة، ترفض التقسيم ثانية، وتطالب بقيام دولة موحدة في فلسطين التاريخية نكون فيها مواطنين متساوي الحقوق مع باقي السكان، وذلك لتحقيق مبادئ القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، ودون العمل على تغيير المسار سنظل ندور في الدوامة نفسها دون تحقيق نتائج، فتضيع البوصلة ثانية، بعد أن أحسنا توجيهها خلال السنوات الخمسين الماضية.

«فتح»: أسئلة الإستراتيجية

سمير عوض*

اتســمت حركة فتح منذ نشأتها بأنها حركة فلســطينية وطنية تتقاطع مع الحركات الوطنية والقوميــة وحركات التحرر في العالم، وتحرص على قضايا الشعب الفلسطيني وهمومه دون أن تكون لها ارتباطات إقليمية، وتجعل كل تركيزها على قضايا فلسطين بشكل دقيق، ولكون العالم يتغيــر وقد تغيــر فعلاً خلال العقــود الماضية؛ فعلى هذه التغيرات أن تجد انعكاسات لها على البرنامج السياسي دون المساس بالإستراتيجية.

تتلخص أهداف «فتح» الإســتراتيجية برفع الظلم التاريخي عن الشعب الفلسطيني وإعادة تشكيل الشــعب بدولة فلســطينية قابلة للحياة تصبغ لــه الهوية الوطنية الأكثــر حداثة، لهذه الخواص في «فتح» فقد كانت المسؤولية التاريخية تقع دائماً على عاتقها بمساهمة كبيرة من باقي الفصائل على الرغم من كون معظم هذه الفصائل مرتبطة بأجندات خارجية وليســت متأثرة فقط بالموضوع الفلسطيني، وكما قال الأخ «أبو جهاد» فإن مصير الاحتلال يتحدد بشــكل نهائي على أرض فلسطين.

كانت «فتح» دائماً ذات برنامج فلسطيني يدور حول فلسطين، وتشعر بأنها وريثة العمل الوطني الفلسطيني الذي سبق وجودها والذي قدم آلاف الشهداء والمناضلين كالقائد عبد القادر الحسيني ورفاقه والقسام ورفاقه وتعتبر الرموز الفلسطينية الحديثــة كأبــو جهاد وأبو إياد وأحمد ياســين وأبــو علي مصطفى وجورج حبش والشــقاقي

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت.

والرئيس الشـــهيد ياســـر عرفات رموزاً وطنية فلسطينية تشكل استمراراً لحالة النضال الوطني الفلسطيني الممتد منذ بداية القرن الماضي.

تحملت «فتح» بجدارة المســؤولية دائماً على الســاحة الداخلية وعلى الصعيد الخارجي، كما استطاعت أن تدير هذه الملفات بإبدا ع ناتج عن التركيز على الهدف الأوحد وهو تحرير فلسطين وإنجــاز القضايا الأخرى المتمثلة في إزالة آثار النكبة وعلى رأسها حق العودة.

كان الإبــدا ع ضرورياً لإعــادة تشــكيل إســتراتيجيتها حسب المتغيرات الدولية الكبرى التــي مرت بها المنطقة والعالم على مدى العقود الماضية مع اســتمرار التركيــز على الأهداف الإستراتيجية الكبرى دون تغيير.

ماذا نعني بالإستراتيجية؟

تعــرف الإســتراتيجية مفهومــاً بأنها خطة عمل علــى المدى البعيد، تتطلــب من واضعيها امتلاك رؤية طويلة الأمد والإجابة المســبقة عن كل الأسئلة والمواقف التي قد يواجهها موضوع الإســتراتيجية والتعرف إلى الإشارات الدولية واستخدامها. ولوضع الإستراتيجية بشكل متين تستخدم عرفاً دلالات ومواقف ناتجة عن نظرية اللعبة game theory، والتي تفحص الاحتمالات المستقبلية والمكاسب أو المردود من اتخاذ موقف معــين أو غيــره. ولا يتم تغيير الإســتراتيجية بشــكل روتيني أو متقلب وسريع. كما يجب ألا تبقى الإستراتيجية جامدة في حال حدوث تغير دولــي كبير ومؤثر. وعليها أن تعمل على تحويل التهديد التكتيكي إلى فرص ومكاســب. وتهدف الإستراتيجية إلى الحصول على أعلى المكاسب وحرمان الخصم من الحصول عليها.

تعتمد الإســتراتيجية إذن على خطة مبنية على نقاط القوة وتتجنب نقاط الضعف ولكن تعترف بها لكــي يكون هناك وضوح للرؤيا لدى صانع القرار وتجيد الإستراتيجية استخدام الإشارات الدولية وتحديد الأهداف والغايات والتحديات والمخاطر.

ولو تحدثنا عن الوضع الفلسطيني على سبيل المثال، فإن الموقف الفلسطيني الحالي يعتبر في غايــة التعقيد والتعثر، فبعد ســنوات طويلة من المفاوضات واتفاق أوســلو لا تزال سياســات الاحتــلال كمــا هي بــل زادت في ممارســات الاستيطان والمصادرة وقضم الأراضي، وإنكار الحقــوق الفلســطينية على مــوارد الاقتصاد والمصادر الطبيعية. وعلى الصعيد الداخلي فإن الانقســام مستمر على أرض الواقع على الرغم من التفاؤل الناتج عن تشكيل حكومة وحدة وطنية التي للأســف ما زالت تبدو غير فاعلة بالاقتدار نفسه في شطري الوطن.

يجعل كل هذا الفلســطيني محاصراً بعوامل كثيــرة تربك تحركــه. وهنا لابد من الإشــارة إلــى مقولة محمود درويش المشــهورة، إن على الفلســطيني أن يحاصر حصاره وألا يستسلم ولا يحيد عن طريق النضال الوطني حتى تحقيق الأهداف الفلســطينية الكاملة، وأشــهرها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة.

ولكن كيف سيحاصر الفلسطيني حصاره، وما هي خطته الإستراتيجية للوصول إلى أهدافه؟

الطريق هي مواجهة الاحتلال، يجب استخدام مواقع التماس مع الاحتلال الإسرائيلي أو مع المستوطنين في الضفة الغربية ومن ضمنها القدس العربية المحتلة، كمواقع مواجهة واستقطاب وجذب للمتضامنين الأجانب والإسرائيليين وغزو شبكات الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، فهذا الفضاء الجديد يسمح للفلسطيني بالتعبير عن نفسه ونشر خطابه في الساحات لتوضيح موقفه للعالم ونقل روايته للأحداث الحالية كما للتاريخ.

وهنا، وبالاستناد إلى مساهمة كبرى في فكر السياسة والمقاومة، يرى المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد أن الاستعمار والمقاومة يولدان معاً في ثنائية، ولن تختفي إحداهما إلا بنهاية الأخرى. قد يستهين أحدهم بروعة هذا الموقف، ولكن عند النظر إلى التفوق الأخلاقي الساحق للمقاومة على الاستعمار (وهنا أعني الاحتلال الإسرائيلي) يصبح عدم استخدام هذه القاعدة الأخلاقية من قبلنا غريباً تماماً. المسألة هنا تخص الخطاب السياسي الفلسطيني المتعثر حالياً.

ولا بد للخروج من الأزمة الحالية من تجزئة التحديات الحالية ورد كل مصدر من مصادر الأزمة إلى الجهة التي يمكنها التعامل مع هذا المصدر وحل الإشكال. وفي البداية يجب التفريق بين الجوانب الداخلية للأزمة وما أكثرها والجوانب الخارجية.

ليس هجوم سلام فلسطينياً بل خطة دفاعية سلمية إستراتيجية

تفكيك المعضلة

بعد تهيئة القاعدة الأخلاقية للعمل النضالي المقاوم (المقاومة الشعبية بالأساس) فإن المتفحص للوضع الفلسطيني، والمتابع لمجريات الأحداث لا بد أن يتوصل إلى أن المأزق الذي تمر به الحكومات الحالية مركب ومتعدد الجوانب، وأوضح هذه الجوانب هي:

- الضغوط الدولية الخارجية.
- التمزق الحزبي (الفئوي) الفلسطيني.
- الأهداف الحزبية الضبابية وتضارب الرؤى.
- هشاشة المواقف الداعمة على الساحة الدولية.

تبني إستراتيجية وطنية عامة

إنهاء الإنقسام – والذي لا يعني بالضرورة المصالحة بين «فتح» و «حماس»، هو بداية المخرج لتحقيق الإنجازات في المعركة اليومية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهو المخرج لامتلاك الخبرة في التعامل مع الساحة الدولية. قد تحمل المقاومة الشعبية في طياتها موقفاً وطنياً عاماً يمكن الاستفادة منه أو تبنيه ويشكل أساساً للانطلاق إلى الأمام ومجابهة التحديات المحدقة بالقضية الفلسطينية. إذ يمكن حينها استخدام الإشارات السياسية الدولية وتحليل المواقف واستكشافها من خلال تحديد التحالفات ومعسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء، ويصبح هناك مجال أرحب للتعامل بحنكة مع الواقع الدولي.

لا يمكن مواجهة الضغوط على الساحة العالمية من خلال واقع أزمة على الساحة الداخلية.

ستحاول هذه الورقة التعامل مع الأزمات المركبة في الساحة الفلسطينية عن طريق فصل ما هو داخلي عما هو خارجي والبدء بالتعامل وفق هذا الترتيب. إن مشاكلنا الداخلية الحالية السياسية والاقتصادية معقدة وكبيرة ولذلك فإن هذه الورقة تقترح تحييد الأزمة الخارجية عن طريق تبني مبادرة سلام موجودة أو تطوير مبادرة فلسطينية جديدة وفي هذه الأثناء التفرغ لحل المشاكل والمعضلات الداخلية الكبيرة، التي تتمثل في:

- **المعضلة الأولى** تتمثل في هوية أو كينونة النظام السياسي الفلسطيني ومقارنته بطبيعة النظام السياسي في النظرية السياسية. النظام السياسي لدولة حديثة، هو تعبير مؤسساتي عن مبدأ حق تقرير المصير، إذ إنه يشكل المجال أو الفضاء الذي يتمتع فيه المواطن بحقه في التعبير عن رأيه وتحقيق مصالحه وأيضاً تحديد حرياته الشخصية والعامة. فماذا نقول عن طبيعة نظامنا السياسي؟ هل هو فعلاً نظام ديمقراطي بما يعنيه ذلك من تعددية واحترام للحقوق وتحكيم المواطن في القضايا الخلافية كلها؟ الإجابة عن هذه الأسئلة بحاجة إلى نظرة نقدية شاملة مفقودة حالياً.
- **المعضلة الثانية** تتمثل في طبيعة الفصائل الفلسطينية، هل هي أحزاب سياسية أم حركات مقاومة وتحرر وطني؟ غياب الرؤى الواضحة انعكس بالضرورة على طبيعة الأهداف والمواقف، هذا إلى جانب تغليب الأبعاد الذاتية للفصائل، والبرامج الداخلية الخاصة بها على البعد المؤسساتي في الحكم. إن النظام السياسي في أي دولة وفي حالتنا في فلسطين كذلك هو نظام حزبي يجب أن تقر أو توافق الحركات التي تريد المشاركة فيه على الاحتكام لقوانين عامة وطنية يتم الاتفاق عليها مسبقاً. يجب إنجاز عملية التحول الحزبي أولاً قبل التحول الديمقراطي.
- **المعضلة الثالثة** تتمثل في غياب التقارب الوطني والإجماع على موقف سياسي موحد يمكن تجنيد الدعم الدولي له. إن من أبرز المشاريع السياسية المطروحة منذ أمد على الساحة مبادرة السلام العربية التي تبنتها جامعة الدول العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وحظيت بتأييد دول عدم الانحياز وقبول لدى الاتحاد الأوروبي، إذ تضمن تجنيد دعم عربي أوروبي من جهة واعترافاً مشروطاً بإسرائيل من جهة أخرى لتبقى الأخيرة دون ذريعة عدم وجود شريك فلسطيني حقيقي أو وجود انقسام بين ممثلي الفلسطينيين؛ ما يحملهم مسؤولية فشل الحل التفاوضي.
- **المعضلة الرابعة** تتمثل في إحجام الشارع الفلسطيني عن المشاركة أو النقد الفعال للواقع الفصائلي الراهن، الأمر الذي يعني حالة من اللامبالاة وعدم الاكتراث ساهمت

فـــي تعزيز فوضوية هـــذه الفصائل. وهذه الحالة من اللامبالاة هي نتيجة خيبات الأمل المتكررة والتي يجب التغلب عليها.

خطة العمل على الساحة الدولية:

في ظل هذا المشهد المعتم من المستحيل أن يتمكن الفلســطينيون من استخدام الإشارات الدولية واستكشــاف وقــراءة النوايا والتأثير في السياســة الدولية بطريقــة ذكية. ولكن لا بد للحكومة الفلســطينية وللحكومات اللاحقة من إجادة اســتخدام أدوات السياسة الدولية وعدم الاكتفاء بالموقف الســلبي الذي لا يطمح إلى تحقيق اختراقات دولية بشــكل مســتمر. وهنــا قــد تفيدنا حالة الاختــلاف بين برامج القوى الفلسطينية الرئيسة الفاعلة وخصوصاً «فتح» التي تتبنى إستراتيجية سلمية تفاوضية و «حمــاس» التي تتبنى إســتراتيجية مقاومة مســتمرة. فالخلاف بين برامــج الحركتين قد يتيح المجال لاســتخدام ما يعرف باسم اللعبة ذات المستويين في السياسة الدولية والتي تعني باختصار أن الرئيس يستفيد من إمكانية رفض البرلمــان للاتفاق التفاوضــي في تقوية موقفه التفاوضي إزاء الطرف الآخر.

يمكن تعديل الخلــل الكبير في ميزان القوى بين الفلسطينيين وإســرائيل إيجابياً باستمداد القوة الإضافية من الديمقراطية الفلسطينية؛ ما قد يعوض حالة الضعف التي يشعر بها المفاوض الفلسطيني.

أعود مرة ثانية لاستخدام بعض الدروس من فكر إدوارد ســعيد، الذي دعا الفلسطينيين إلى عدم الاســتهانة بكلمة «لا». إذ إن «لا» تشــكل جواباً منطقياً للرد على المشــاريع التي تنتقص من حقوق الشــعب الفلسطيني، والعالم يفهمها جيداً...

ليس المطلوب إذن العودة إلى دائرة المفاوضات المفرغة، إنّما الدراسة النقدية والتحليلية للسنوات الســابقة، في سبيل استخلاص النتائج والعبر، كمــا علينا الاســتعانة بالأوســاط السياســية والاجتماعية الفلســطينية والعربيــة في ترتيب علاقاتنا الداخلية والخارجية خصوصاً في أعقاب ثورات «الربيع العربي» وبروز الحركات الأصولية والإرهابية.

يتحقق حلم الاستقلال والتحرير بنهج المقاومة والمفاوضــات والمبــادرات السياســية وتكاتف الجهود لمنع الحلــول أحادية الجانب والضغوط الدوليــة ووقف الحصــار الخانق المفروض على الشعب الفلســطيني في خطة سياسية وليست عســكرية تحاصر هذا الحصار، لذا حان وقت الخطط السياســية التي سوف تقود إلى مخرج يرتضي به كامل الشــعب الفلسطيني والمجتمع الدولــي. وقد يتطلب الأمر الخــروج من الأزمة الحالية عبر تطوير مبادرة سلام فلسطينية، وإذا أمكن وضع هذه المبادرة ضمن إستراتيجية سلام دفاعية فلسطينية مبنية على الحقوق الفلسطينية الأساســية وتشمل غالبية الأطراف الفاعلة على الساحة.

عناصر بناء الإستراتيجية الفلسطينية

يوجد لدى الشعب الفلسطيني العديد من مصادر القوة التي لا يجوز إهمالها في التخطيط للمرحلة القادمة، وأول هذه المصادر هو وجود الشعب الفلسطيني على أرضه على الرغم من كل محاولات المحتل الإسرائيلي اقتلاعه. وهذا العامل الذي هو مصدر قوة أكيد، لا يزال العامل الأكثر ثباتاً في صالح الشعب الفلسطيني، والأكثر قلقاً في الجانب الإسرائيلي. فرؤية الحركة الصهيونية لمشروع الوطن القومي اليهودي كانت تتضمن تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين وإحلال المستعمرين اليهود مكانهم كتطبيق عملي للمصطلح «استعمار استيطاني–تفريغي». وكان يمكن عند نجاح هذه الرؤيا الحديث عن دولة يهودية ديمقراطية كما يريد السيد نتنياهو، إلا أن صمود الشعب الفلسطيني أفشل هذا المخطط إلى الأبد. فالمواطنون الفلسطينيون في الدولة العبرية، الذين بقوا فوق أرضهم حتى بعد النكبة عام ١٩٤٨، يشكلون خُمس السكان. وعدد السكان الفلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية يساوي تقريباً عدد المستعمرين اليهود فيها.[١]

أما ثاني هذه العوامل وهو عامل لم يكن موجوداً في الانتفاضة الأولى مثلاً، فهو وجود السلطة الوطنية الفلسطينية وللمرة الأولى في التاريخ، على أرض فلسطين.

لا يمكن التقليل من أهمية هذا العامل حتى لمن يختلف سياسياً مع السلطة الفلسطينية، فالسلطة تعني آلية حكم قائمة على وجود مؤسسات اقتصادية، تعليمية، صحية، ونظام، واستمرارية. فالسلطة عامل مهم من عوامل تثبيت الشعب الفلسطيني على أرضه الوطنية كمقدمة لإقامة دولته المستقلة.

حقق الشعب الفلسطيني عبر نضاله المتواصل تأييداً كبيراً لحقه في تقرير المصير وتحرره من الاحتلال. وهنا يكمن أحد مصادر القوة الرئيسة للفلسطينيين وهو التأييد العالمي عبر المؤسسات الدولية، والقانون الدولي، وجماهير شعوب العالم لحقوق شعبنا وحريته. فلا توجد مقارنة بين الموقف الفلسطيني المطالب بحق تقرير المصير وبين الموقف الإسرائيلي الذي يتحدث عن الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة كرؤية للمستقبل.

يقف المجتمع المدني الفلسطيني موقفاً نضالياً يدعم باتجاه تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال علاقاته الواسعة بالمجتمعات المتطورة والداعمة مادياً أو معنوياً للموقف الفلسطيني على الساحة العالمية. ويتجلى هذا الموقف في حركات المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية لإسرائيل، ويضغط المجتمع المدني الفلسطيني باستمرار وثبات لتطوير المؤسسات الديمقراطية في فلسطين وتحقيق العدالة أمام القانون للمواطن الفلسطيني وزيادة الشفافية في المؤسسات الرسمية وباقي قضايا النزاهة والحكم الصالح.

أما القضية الخامسة من حيث الترتيب وليس من حيث الأهمية فهي صمود المجتمع الفلسطيني على الرغم من كل الظروف فوق أرضه المحتلة.

وقــد انتهت إلــى الأبد فرصة تكرار ســيناريو الترحيل والتطهير العرقي للفلسطينيين كما حدث في العام ١٩٤٨، وهــذا ناجم عن تطور معرفة الجميــع بأنــه لا يوجد مكان آخر للفلســطيني فــي هذا العالــم، وبالأخص لا يوجــد مكانان للفلســطينيين في هذا العالم، وبالتالي فلا معنى للانفصال الحالي بين الضفــة والقطاع. ولذلك يجب ألا يعترف المواطن الفلسطيني بأي انفصال مهما كانت أسبابه ومبرراته.

يلعب الإعلام دوراً رئيســاً في إيصال رسالة المجتمع الفلســطيني إلى المجتمع الدولي، وهنا تتحمل الســلطة الفلســطينية العبء الأكبر في تحديد وصياغة هذه الرســالة وتفعيلها ونشرها عبر أجهزتهــا الإعلامية ومؤسســاتها. ويجب الانتباه إلى خطر إيصال رســائل متناقضة أو متضاربــة إلى المجتمــع الدولي.[٢] إلا أن الخطر يتضاعــف إذا ما تم توجيه رســائل متضاربة الى المجتمع الفلســطيني نفســه. وكمثال على ذلك فقد انشغل المواطنون الفلسطينيون بشكل خــاص في الفترة الأخيرة، بحصول أزمة كبيرة جوهرية في عملية المفاوضات، وحدوث اختراق ما في موضوع المصالحة الوطنية الفلســطينية، ومــن الواضح أن التركيز الإعلامي والشــعبي اهتــم كثيــراً بحديث الإعلاميين والسياســيين عــن وجــود بدائل وفــرص أخيــرة وغير ذلك، ومشاكل الفلسطينيين في الحقيقة كثيرة ومتنوعة ومن بينها مشــاكل اللاجئين ومشــكلة الوجود السياسي والجغرافي، ومشكلة عدم وجود دولة تعنــى بأمورهــم وأمور حياتهم فــي أراضيها وأراضــي الدول المضيفة للجالية الفلســطينية، مشاكل استمرار الاستيطان وتناقص الأراضي الفلسطينية والمساحات الزراعية ومساحات النمو السكاني.

أما في حال كانت هناك دراسة واعية وجدية تشمل مكونات الفسيفساء الفلسطينية السياسية كلهــا، بتقييــم الخيــارات وما بعدهــا وترتيب المستقبل الفلسطيني دون تحقيق مصلحة فئوية، فإن هذا ما يحتاجه الشــعب الفلســطيني بكل مكوناته وأماكن وجــوده، وقد يبدأ التقدم بهذا الاتجاه إذا ما كتب لجهــود المصالحة النجاح، لإعادة ترميم الفراغ السياســي في الســلطة، وترتيب الموقف الفلسطيني من خلال وجود موقف موحد، «كلمة سواء» مشتركة ببرنامج يتفق عليه الجميع، يحافظ على مكاسب الشعب الفلسطيني على الأرض ومن ضمنها وجود سلطة فلسطينية على الأرض الفلســطينية لأول مرة في التاريخ، كما يضمن للشــعب الفلســطيني وجود وسائل وآليات متعلقة بتحقيــق حقوقه المضمونة دولياً كبسط الســيادة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، وحل عادل لمشكلة اللاجئين، وغيرها من المعضــلات، دون إجباره علــى إلغاء أي حق أو التنازل عنه. بذلك يكون الشــعب الفلسطيني قد أحرز تقدماً على الأرض، بدل سياسة «نهدم كل شيء ثم نرى ما سيحدث»، فهذه نظرية انتحارية بالمعنى السياســي، وقد تؤدي فعلاً إلى خسارة كبيرة جداً للشعب الفلسطيني وللأجيال القادمة.

الخيارات والبدائل والخطوات المتاحة سياسياً:

عند وضع الخيارات والبدائل المتاحة أمام السلطة الفلسطينية على منحنى بياني لوضع إستراتيجية للعمل خلال الفترة المقبلة، بحيث يكون الخيار الصفري الرافض للحل السياسي في أقصى الامتداد وخيار الاستسلام والقبول بالرؤية الإسرائيلية للحل السياسي في أقصى الاتجاه المعاكس؛ نجد أن الخيارات والبدائل المتاحة أمام الفلسطينيين تنحصر في مجموعتين رئيستين هما:

- أولاً – خيار الوضع القائم، وهو ما يمكن تسميته خيار السلام الاقتصادي الذي لا يشترط فيه وجود سلام، ولا وجود رخاء اقتصادي، إنما هو الحل حسب تصميم نتنياهو والحكومة اليمينية الحالية، فلا وقف للاستيطان ولا دولة مستقلة في نهاية المفاوضات، ولا سيادة ولا عودة للاجئين، وهو استمرار للوضع القائم كما هو.
- ثانياً – إعلان واضح وصريح من الجانب الفلسطيني بفشل المفاوضات الحالية مع ما يمثله ذلك من حاجة إلى تغيير جذري في السياسة المتبعة حالياً. ويتطلب ذلك حشد الدعم الشعبي والعربي والدولي للموقف الفلسطيني ومحاولة عمل تقييم شامل للموقف والمفاوضات والبدء بإعداد خطط وبدائل للمرحلة القادمة.[٣]

من الواضح أن الفلسطينيين لا يستطيعون ولا يريدون القبول بالخيار الأول وهو خيار الوضع القائم أو السلام الاقتصادي، حيث سيتم استعراض مقتضيات السياسة الفلسطينية بخصوص هذا الخيار لاحقاً. أما في المجموعة الثانية فيمكن قراءة الحالة الناشئة عن طريق استطلاع البدائل الموجودة في هذه الحالة، والتي سيتم توصيفها تبعاً لاحتمالات وجودها وإمكانات الفلسطينيين للتأثير من خلالها:

- أولاً – إعداد خطط واضحة بخصوص تدخل المجتمع الدولي أو المؤسسات الدولية مثل: مجلس الأمن، الجمعية العمومية للأمم المتحدة، الاتحاد من أجل السلام، لجنة تطبيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، المحكمة الدولية في لاهاي، المحكمة الجنائية الدولية، هذا بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى.
- ثانياً – استخدام مدروس ومخطط له للمقاومة الشعبية للاحتلال الإسرائيلي وسياساته العنصرية، وهذا يتطلب امتداداً واسعاً جماهيرياً لحركة المقاومة مع أوسع مجالات التضامن الدولية. يجب هنا التركيز على القضايا المحورية والمفصلية. وهنا يمكن الاستفادة من دروس التاريخ التي تبشر الشعب الفلسطيني بإمكانية الانتصار في المواجهة مع الاحتلال بالأخص من الانتفاضة الأولى ١٩٨٧–١٩٩٣. والمقاومة الشعبية قد يلزمها استخدام أسلوب وفكر

الحـركات اللاعنفية، مثـل دروس غاندي ومارتـن لوثر كنج ومانديـلا. عند الالتزام بالمقاومـة الشـعبية وربمـا اللاعنفية فإن الفلسـطينيين سـينجحون فـي نقل نقطة الصراع إلى مكان مألـوف لديهم ومقبول لدى شـعوب العالم الأخرى، وصعب للغاية في المواجهة من قبل الاحتلال والمستوطنين، بينمـا إذا انتقلنـا إلى المواجهـة العنيفة وبالأخص المسـلّحة فقـد نصل إلى بعض النتائـج الأولية الإيجابية، ولكـن النتيجة سـتكون حتميّـة في النهاية، إذ سـتتفوق القوّة العسكرية الإسـرائيلية على التحرك الفلسـطيني، حيث إن إسرائيل هي عبارة عن جيش له دولة وليسـت دولة لها جيش، فالعسـكرة لأي تحـرك جماهيري معناها الانجرار إلى ما تريده إسرائيل وما يضمن انتصارها في المعركة.

- ثالثـاً – إعادة تفعيل المؤسسـات الوطنية الديمقراطيـة بما يتضمنـه ذلك من توحيد للصف الفلسـطيني الداخلي وإصلاحات ضرورية في بنية ودستور وقوانين السلطة الوطنية الفلسـطينية. فظهور المؤسسـات الديمقراطية والعمليـة الانتخابية التعددية والوحدة الوطنية بكافة أشكالها ومؤسساتها يشكّل داعماً أساسياً للموقف الفلسطيني ويعتبر مـن الضروريـات لمواجهة المرحلة القادمة. قد نستطيع من خلال الديمقراطية إيجاد حلـول للأزمة الفلسـطينية الحالية والمتمثلة بالانقسام بين الضفة وغزة. والعالم سـينظر باحترام شـديد إلى ممارسـتنا للديمقراطيـة واحترامنا لحقوق الإنسـان وسيادة القانون رغم الظرف الاحتلالي.
- رابعـاً – الدولـة الفلسـطينية قائمة الآن كشـعب وتاريـخ واعتراف دولـي جزئي ومشـتت، وموجودة علـى الأرض وتنتظر مكانها تحت الشـمس. وكل ما هو مطلوب من الفلسـطينيين لتحقيـق هذا الخيار هو اسـتمرار صمود الفلسطيني على أرضه، اسـتكمالاً لديمومة وجود الفلسطيني على أرضه منذ فجر التاريخ، وهو الفشل الأول والأخير للروايـة الصهيونية باعتراف بني موريس كبير المؤرخين الجدد الإسرائيليين. فيمكن إذن العـودة إلى مجلس الأمن مرة أخرى بصرف النظر عن موافقة إسـرائيل أو عدمها، وتسـتطيع إسرائيل أن ترفض الاعتراف بهـذه الخطوة مجازفة بالمواجهة المسـتقبلية عندما يكون الفلسـطينيون قد أصبحـوا الأغلبيـة السـاحقة على أرض فلسطين التاريخية وبالأخص ضمن حدود قرار التقسـيم لعـام ١٩٤٧، وما الذي قد يمنعنا عندئذ من المطالبة بحدود التقسـيم لعام ١٩٤٧.

بالتأكيد، لدى الشعب الفلسطيني ذخيرة من كل الأنواع والأشكال لشن حملة من الدبلوماسية العامـة المنظمة والمتواصلـة وطويلة الأمد، كما ولديه عدد لا يسـتهان به من القدرات والمهارات

لعمـــل ذلك. هـــذه الذخيرة لا بد مـــن هيكلتها وإمعـــان النظر في أهميتها في إيصال رســـالة الشعب الفلسطيني وأحقية قضيته. والواقع أن شعوب كثيرة حول العالم تريد مساعدة الشعب الفلسطيني، ولكن يجب أولاً توفير الميكانيكيات والقنوات التي يمكن لهذه الشـــعوب من خلالها تقديم العون والمساعدة.

علـــى الفلســـطيني الآن أن يحاصر حصاره ويســـتمر فـــي نضاله، حيث تحققـــت نجاحات ملموســـة في بلعـــين ونعلين والمعصـــرة والنبي صالح وجيوس وباقي المناطق الفلســـطينية على خطوط التماس، سيستطيع الفلسطيني بمساندة المتطوعين الأجانب ونشطاء السلام الإسرائيليين محاصـــرة أعمال بنـــاء الجـــدار وتطويق عمل الجرافات والجيش والمستوطنين، ويمكن تعميم التجربة على باقي مناطق المواجهة مع الاستيطان والاحتلال، لإرسال رسالة للمستوطنين مفادها أن وجودهم غير شرعي على أرضنا وأن المواطنين الفلســـطينيين قـــادرون على مواجهة التوســـع الاستيطاني المسعور.

هنا يصبح كل توسع استيطاني وكل جدار أو موقع استيطاني جديد موقعاً للمواجهة بحضور العالم عبر المتطوعين ووسائل الإعلام وباستخدام الوسائل الحديثة للاتصال مثل مواقع التواصل الاجتماعـــي على الإنترنـــت مثل «Face book» و «Twitter» وغيرها. بحيث يتحول كل نشـــاط للاحتـــلال إلى موقع جديد للمواجهة أمام العالم ومـــع تأييد كبير للفلســـطينيين وضد الاحتلال، وقد شاهد العالم كله جريمة الاحتلال في اغتيال الشـــهيد زياد أبو عين على الهواء مباشرة. فلا تســـاوي بين موقفين أحدهما يطالب بحق تقرير المصير والاســـتقلال والآخر قائم على سياســـة التوسع الاستيطاني.

الدبلوماسية العامة والانقسام الفلسطيني

في ضوء الحراك الجماهيري العربي المتسارع والمطالـــب بالتغييـــر، خرج الفلســـطينيون في أماكـــن وجودهم، مطالبين قادتهم السياســـيين بإنهاء الانقسام السياسي المأساوي بين الضفة والقطاع أو بين «حماس» و «فتح» رافعين شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام». يبدو من الواضح للمواطن الفلسطيني ابتعاد هدف الدولة المستقلة عنـــه مع مرور الوقت وتزايد البعد والقطيعة بين شـــقي الوطن في الضفة والقطـــاع على الرغم مـــن وجود حكومة وحدة وطنيـــة. إنّ ضرورات المرحلة الحالية تتطلب من القيادات السياســـية للأحزاب والحركات الفلسطينية توحيد الجغرافيا الفلســـطينية والانطلاق منها إلى توحيد الإرادة السياسية.

يعيش الشعب الفلسطيني في قطاع غزة حالة من البؤس والحصار الخانق وتراجع الحريات، وتتحكـــم أنمـــاط غيـــر إنتاجية فـــي الاقتصاد المحلي الذي يســـوده نمط التبعية الاقتصادية، مثل التهريب. يتحكم الاحتلال الإسرائيلي بكافة الموارد التي يعتمد عليها الســـكان مثل الإنتاج

الزراعـــي والحيواني والمـــاء والكهرباء والثروة الســـمكية، وهذا يـــؤدي إلى اســـتنتاج واضح ومحدد: لا بد من إنهاء الحصار على قطاع غزة بما يتفـــق والقانون الدولي وقرارات الشـــرعية الدولية.

الدبلوماسية العامة تعمل في هذا المجال، ولا يمكنا القول إن كل هذه الإنجازات جاءت بفضل الدبلوماســـية العامة الفلسطينية، بل هي موقف أممي مؤيد للشـــعب الفلسطيني في نضاله من أجل نيل حقوقه. ويعتبر لزاماً على الفلسطينيين معرفة هذه الصورة وكيفية التأثير على الساحة الدولية.

لا يمكننا أن نســـتمر في العمل دون تحقيق نتائج، ولا نستطيع أن نكتفي بصدق النوايا فقط لدى اللاعبين على المستويات المختلفة دون تحقيق إنجازات واضحة وملموسة، أيضاً فإنه من غير المقبول أن نقوم بالتشـــويش على رسالتنا، ففي الوقت الذي نلاقي فيه اعترافات متتالية من قبل برلمانات أوروبية ودول أميركا اللاتينية لا نستطيع أن نشتت تركيز المجتمع الدولي بخروج حركات مثـــل داعش في مناطق فلســـطينية كما حصل مؤخراً في قطاع غزة.

علينا أن نســـتمر في إعـــادة إنتاج نجاحاتنا على الساحة الدولية وتحديد معسكر الأصدقاء ومعســـكر الأعداء بشـــكل دقيق على الساحتين الدولية والعربية والتمييز في استخدام وصناعة الإشـــارات والمؤشـــرات المطلوبـــة. ولا يمكن أن يحصـــل هذا دون وجود إســـتراتيجية واضحة ومحددة طويلة الأمد مرفودة بتكتيكات تتجاوب مع المتغيرات أو المواقف المتوقعة تحقق أكبر قدر من المكاسب لنا.

وعليه، ففيما تحتفل «فتح» بذكراها الخمسين، فإنها مطالبة أكثر من أي وقت مضي بأن تعمل البحث في سبل تطوير هذه الإستراتيجية ودفعها إلى الأمام بغية تحقيق تطلعات «فتح» الأولى التي حملتها في أدبياتهـــا وعملت على ترجمتها عبر الفعل الثوري والكفاحي والسياسي.

الهوامش

١ إدوارد سعيد: الثقافة والمقاومة، ص ٥٥-٥٦.

٢ د.سعيد محمد أبو عباه: الدبلوماسية- تاريخاً مؤسساتها أنواعها قوانينها. دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، ٢٠٠٩، ص ٦٠-٦١.

٣ آلان غريش: نهاية نظام إقليمي: ما ستغيره اليقظة العربية، لوموند ديبلوماتيك ٨ آذار ٢٠١١- العدد ٤٢، ص ٦.

حركة فتح بعد نصف قرن
شرعية الفكرة وديمومتها.. وتعثر التنظيم والممارسة

أ. د. إبراهيم أبراش*

مقدمة

ليس من السهل الكتابة عن حركة تحرر بعد نصف قرن من انطلاقتها، وخصوصاً إن لم تنجز هذه الحركة مهمة التحرير التي انطلقت من أجلها، وسيكون الأمر أكثر صعوبةً بالنسبة لحالة كحالة «فتح» التي تعيش وتعيش معها القضية الوطنية أوضاعاً صعبةً. نعم، من الظلم وخارج إطار منطق التحليل العلمي محاسبة حركة فتح انطلاقاً من إنجازها هدف تحرير فلسطين وقيام الدولة أو عدم إنجازه، أو تحميلها وحدها المسؤولية عما آلت إليه الأمور، لأنها منذ انطلاقتها لم تقل إنها وحدها ستحرر فلسطين، ولأنها ليست الفاعل الوحيد في الساحة الفلسطينية، كما أن الفلسطينيين ليسوا اللاعبين الوحيدين فيما يخص القضية الفلسطينية حتى وإن كانوا أصحاب القضية.

ومع ذلك، ولأن حركة «فتح» على رأس النظام السياسي الفلسطيني، سواء كان منظمة التحرير أو السلطة الوطنية، ولأن رئيسها نفسه رئيس منظمة التحرير والسلطة، ولأنها تحتكر الفكرة الوطنية الفلسطينية، ومؤسسة المشروع الوطني الحديث وقائدته... فمسؤوليتها أكبر من مسؤولية الآخرين، والرهان عليها أكبر وأهم من رهان الشعب على الآخرين من أحزاب وحركات فلسطينية أو على أصحاب المحاور والمشاريع العربية والإقليمية.

لا يجوز في الذكرى الخمسين لانطلاقة حركة «فتح» أن يقتصر الأمر على إقامة مهرجان مهما

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر، ووزير ثقافة أسبق.

كان متميزاً فـي بهرجته، كما يجب ألا يقتصر هدف المؤتمر السـابع على شرعنة ما هو قائم، بل يحتاج الأمر إلى مراجعة إستراتيجية شاملة لكل أمـور الحركة في الداخل والشـتات. نعم مطلوب مراجعة فكرية خارج صندوق استحقاقات وحسـابات اللحظة الراهنة المأزومة والملتبسة، مراجعـة خارج حسـابات السـلطة ومنافعها واسـتحقاقاتها، وخارج حسابات التسابق على المواقع والمناصب في التنظيم، وخارج حسابات الانقسـام وتداعياته، وخارج حسابات التسوية السياسية ومآلها.

نتمنـى أن يقـوم المؤتمـر بهـذه المراجعة الإستراتيجية؛ لأن الذكرى الخمسين تتزامن مع اسـتحقاق عقد المؤتمر السـابع للحركة، والتي سـتكون أهم من تدوير الأشخاص في المواقع القياديـة، لأن تغيير بعض الأشـخاص في ظل ضبابية الرؤية نفسها وعدم الحسم في الخلافات الداخلية لن يسـاعدا على استنهاض حركة فتح لتقوم بدورها الريادي.

تؤسس هذه المراجعة الإستراتيجية إلى حقائق أهمها أن فلسطين ما زالت تحت الاحتلال، وحتى الاعتراف بدولة فلسـطين من عديد دول العالم وحتى من الأمم المتحدة لن يغير من هذه الحقيقة شـيئاً، كما أن حركة «فتح» كحركة تحرر وطني وجِدت قبل وجود السلطة الوطنية وقبل الانقسام.

سـنقوم في بحثنـا هذا بمقاربـة ومراجعة إسـتراتيجية لحركة فتح، ليس مـن باب النقد الذاتـي فقط، بل أيضاً من باب التأكيد على أن المراجعة النقدية هي المدخل لتلمس مواطن الخلل في مسـيرة امتدت نصف قرن، حتى يتم تدارك مـا وقع من تجاوزات وتصويب مسـار الحركة لتستكمل مسيرتها ودورها الوطني سواء كحركة تحـرر وطنـي أو حزب حاكم بعد قيـام الدولة الفلسطينية.

سنقارب الموضوع من خلال المحاور الآتية

- المحور الأول – حركة فتح كضرورة وطنية.
- المحـور الثانـي – قضايا إسـتراتيجية تحتاج لتفكير مغاير.
- المحور الثالث – المؤتمر السـابع وتحدي استعادة القرار الوطني.

المحور الأول
حركة «فتح» كضرورة وطنية

أولاً - سر تميز «فتح» عن بقية الأحزاب الأخرى.

على الرغم من أن أخطاء مرحلة ما بعد أوسلو كلها تُحسـب على حركة «فتح»، ويقال سلطة «فتح» وحكومة «فتـح» وأجهزة أمن «فتح»... فـإن غالبيـة أعضاء الحكومة، ومستشـاري رئيس الـوزراء بل ومستشـاري الرئيس أبو مـازن والقائمين على إدارة أهم مؤسسـات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية ورؤساء الجامعات... ليسـوا من حركـة فتح، وتنظيم «فتح» يعتاش تطفلاً على أموال السلطة، الأمر الذي أسـاء كثيراً لحركة فتح وجعلها كشاهد زور على ما يجري.

ومع ذلك، فإن حركة فتح ما زالت محل رهان الشعب لتحقيق أهدافه الوطنية لعدة اعتبارات:

١. لأن حركة فتح ما زالت ترفع راية الوطنية الفلسطينية: هويةً وتاريخاً وكياناً سياسياً، وما زالت تناضل سياسياً لتثبيت الدولة الفلسطينية المستقلة ولو على جزء من أرض فلسطين بما لا يتعارض مع بيان استقلال الدولة في الجزائر ١٩٨٨.

٢. لأن «فتح» وليس غيرها من التنظيمات الأيديولوجية، تمثل النقيض الرئيس لإسرائيل ومشروعها الصهيوني، وإسرائيل تدرك جيداً أن نقيض مشروعها الصهيوني هو المشروع الوطني، ومن يحمل هذا المشروع ويمثله حتى الآن حركة فتح وليس أي جماعة فلسطينية أخرى، فلا قيمة لمنظمة التحرير – مع كامل التقدير لكل القوى السياسية المنضوية فيها – دون حركة فتح.

٣. على الرغم من وجود خلافات داخل حركة فتح، فإنها ما زالت الفصيل الأكبر والأكثر تماسكاً. حيث إن قوى اليسار وحدها لا تمثل المشروع الوطني لاعتبارات أيديولوجية وموضوعية واقعية لها علاقة بتشرذمها ومحدودية امتدادها الجماهيري، وجماعات الإسلام السياسي في فلسطين لا تحمل مشروعاً وطنياً ولا تعبر عن البعد والانتماء الوطني، كما أنها موجة خارجية هبت على الحالة الفلسطينية، حتى وإن كانت موجة قوية فإنها تبقى موجة عابرة ومآلها بات واضحاً بعد فوضى ما يسمى الربيع العربي، إلا إذا استدركت جماعات الإسلام السياسي الفلسطينية الأمر ووطنت أيديولوجيتها.

نعم، كثيرون راهنوا على نهاية حركة فتح بعد انتخابات ٢٠٠٦، إلا أن الواقع أثبت فشل الرهانات كلها، فحركة حماس بعد نشوة النصر السياسي في الانتخابات ونشوة الانتصار الدموي بعد السيطرة على قطاع غزة وصلت إلى طريق مسدود وفشل معمم: فشلٌ في إستراتيجية المقاومة، وفشلٌ اقتصادي وإداري وسياسي في إدارة قطاع غزة، وفشلٌ في التحالفات الخارجية، والأهم من ذلك فشل في التعبير عن الوطنية الفلسطينية وفي تمثيل الكل الفلسطيني، على الرغم من الفرصة التاريخية التي مُنحت لها بعد الانتخابات. أما قوى اليسار فعلى الرغم من دورها الوطني تاريخياً فإنها بقيت تدور في حلقة مفرغة ولم تستطع أن تزيد من رصيدها الشعبي أو تشكل تياراً وطنياً يملأ فراغ أزمة تنظيم حركة فتح. كما فشلت كل المحاولات لتأسيس حالة جديدة تحت عنوان «المستقلين» على الرغم من احتضان دول لبعض المستقلين وما يتمتعون به من أموال.

هناك سبب آخر كان وراء خطأ مراهنة المراهنين على نهاية حركة فتح، وهو الخلط بين تنظيم «فتح» وحركة «فتح». نعم كل ما يقال من سلبيات إنما يذهب لتنظيم «فتح» وقياداته، وليس للفكرة الوطنية التي تعبر عنها حركة فتح.

كثيــرة هــي المحطــات التي خرجــت فيها الجماهير الفلسطينية بدافع الوطنية الفلسطينية لتنقذ تنظيم «فتح» من حالة هبوط سياسي وعجز تنظيمي ولتُعيد له ولقيادته الثقة، هذا ما جرى مع الانتفاضة الأول ، وما جرى أيضاً في مهرجان انطلاقة الثورة الفلسطينية في ساحة السرايا في ٤ كانون الثاني ٢٠١٣. كان المهرجان مؤشــراً واضحاً على فشــل المراهنــين على نهاية حركة فتح وتراجــع الوطنية الفلســطينية، لأن هؤلاء المراهنين حكموا على حركة فتح من خلال واقع تنظيم «فتح»، حيث كان تنظيم «فتح» وخصوصاً في قطاع غزة يعيش أوضاعاً صعبةً ســواء من حيث الانقسامات والخلافات الداخلية بين قيادات التنظيــم، أو من حيث التباعد وانعدام الثقة بين الهيئة القيادية والقواعد التنظيمية.

حمل المهرجان رســائل متعــددةً وخصوصاً لإســرائيل مفادها أن الوطنية الفلسطينية حالة متجذرة في الشــعب الفلسطيني وأن الحصار والانقسام وكل ما أنتجته المفاوضات من كوارث وما أفرزته السلطة من سلبيات لم يغير من أصالة الشعب الفلســطيني وتمســكه بهويته الوطنية والتفافــه حول عنوانهــا الرئيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني («فتح»)، وكان من المتوقع أن يكون مهرجان إحياء ذكرى استشهاد الراحل أبو عمار في ٢٠١٤ مناسبةً أخرى تؤكد قوة حضور الوطنيــة الفلســطينية، إلا أن التفجيرات أمام منازل قيــادات «فتحاوية» وفي منصة الاحتفال أجهض الاحتفالية.

إذن، عندما نقــول (حركة) «فتح» فلا نقصد (تنظيــم) «فتح»، فنحن نميز بــين حركة «فتح» وتنظيــم «فتــح»، والجماهير التــي تؤيد حركة فتــح، والتي خرجت في مهرجانات الانطلاقة لم يُخرجهــم تنظيم «فتح» ولــم يَخرجوا دفاعاً عن تنظيــم «فتح»، بل أخرجهــم انتماؤهم الوطني والغيرة على الوطنية الفلســطينية والدفاع عن حركة فتح المعبرة عن هذه الوطنية التي شــعرت الجماهير بأنها باتت مهددة بالانقســام، وبحالة الانفلاش التي يعيشها تنظيم «فتح» في القطاع، وبعجز الســلطة الوطنيــة في التعبيــر عن أو حماية الوطنية والأرض الفلسطينية في الضفة، وإحساس الجماهير بأن هناك تآمراً على الوطنية الفلسطينية من عدة أطراف داخلية وخارجية.

نعم، حركة «فتح» ليست تنظيم «فتح»، اللجنة التنفيذية والمجلس الثوري والمجلس الاستشاري فقط، بل أشــمل من ذلــك، والحال الذي آل إليه التنظيم أخيراً بأشــخاصه ومؤسســاته أساء كثيراً لحركة فتح، من حيث عدم قدرته على لملمة الحالــة الفتحاوية أو بلــورة رؤية وفكر يعبران عــن أصالة حركة فتح وما يميزها عن الآخرين، وبسبب تكالب قيادات من التنظيم على المناصب والامتيازات، وكأن الدور النضالي لحركة فتح قد انتهى، وحانت مرحلة جني المغانم. !

حدث تماهٍ وتداخل طوال العقود الثلاثة الأولى من عمر حركة «فتح» بين حركة فتح وتنظيم فتح، إلا أنه في العقدين الأخيرين وتحديداً خلال العقد الأخير حدث تباين بينهما. فالتنظيم كأشخاص

أو أدوات تنظيمية وتنفيذية ومؤسسات لم يعد يعبر تعبيراً صادقاً عن حركة فتح المجسدة للوطنية الفلسطينية، بل بات تنظيم «فتح» يسيء لحركة فتح، كل الانتقادات والمساوئ والأخطاء التي ينسبها الناس لـ «فتح» إنما سببها تنظيم «فتح» وقياداته وليس حركة فتح، وللأسف يتم إسقاط أخطاء تنظيم «فتح» وتقصيره على حركة فتح، وهو الأمر الذي يتطلب استنهاض تنظيم «فتح» ليصبح في مستوى عظمة حركة فتح، وهذا مطلب ضروري وملح بعد تراجع المراهنة على جماعات الإسلام السياسي وعودة الاعتبار للدولة الوطنية في العالم العربي.

لأن حركة «فتح» تعبر عن الهوية الوطنية وعن التوق للاستقلال فهي باقية كحركة تحرر ما بقي الاحتلال، إلا أن بقاءها مرتبط بقدرتها على الاستمرار في التعبير عن الوطنية وقدرتها على اشتقاق وسائل نضالية ضد الاحتلال، كما أن عمر حركة فتح غير مرتهن بعمر قادتها وهي ليست ملكية خاصة لقادتها، لا للرئيس ولا لأعضاء اللجنة المركزية أو المجلس الثوري، ويجب تحريرها من وصاية وسطوة قيادة التنظيم الحالية، حيث كثيرون من قيادة التنظيم الحالية يكرسون كل جهدها وإمكانياتها ليستمروا في مواقعهم، بل وبعضهم يلعب دور تخريبياً في بنية التنظيم حتى يضمن فوزه في انتخابات المؤتمر السابع أو يُفشل عقد المؤتمر.

تحتاج حركة فتح لثورة فكرية داخلية ومراجعة إستراتيجية على المستويات كافة، تعيد صهر وتماهي تنظيم «فتح» وحركة «فتح» والوطنية الفلسطينية، وعلى أعضاء اللجنة المركزية أن يعلموا أن (التاريخ النضالي) لا يمنح شرعية لأحد، خصوصاً إن كان هذا (التاريخ النضالي) غطاءً للتغطية على الفشل في التعامل مع استحقاقات المرحلة.

ثانياً - المراجعات الإستراتيجية والنقد الذاتي كمدخل لاستنهاض «فتح»

تتزامن الذكرى الخمسون لانطلاقة حركة فتح مع أحداث داخلية وخارجية تعصف بالحركة وتطرح كثيراً من التساؤلات حول واقع الحركة ومستقبلها. فما بين المؤتمر السادس واستحقاق المؤتمر السابع المتزامن مع الذكرى الخمسين للانطلاقة حدثت تطورات وأحداث كبيرة وخطيرة تؤثر على الحركة وعلى مجمل القضية الوطنية، كمآل الربيع العربي وتراجع نفوذ الإخوان المسلمين، ثلاث حروب على قطاع غزة، تمسك «حماس» بالسلطة في قطاع غزة على الرغم من الوضع المأساوي في القطاع، احتدام الخلافات الفتحاوية الداخلية وخصوصاً مع محمد دحلان وجماعته، فشل المفاوضات والتوجه للأمم المتحدة.

يتطلب الوفاء لحركة فتح الفكرة والهوية الوطنية ألا تقتصر ذكرى الانطلاقة وكذلك أشغال المؤتمر السابع على تمجيد الحركة والحديث عن ماضيها وهو تاريخ يستحق كل تقدير واحترام ولا شك، بل يحتاج الأمر أيضاً لوقفة مراجعة وتقييم لأوضاع الحركة بروح نقدية

بنـــاءة تهدف لإصلاح حال الحركة لتعود وتأخذ دورها الريادي.

ندرك جيداً أنه في ظل الانقســـام الحاد في الساحة والذي يتوغل ويمتد إلى نواحي حياتنا كلهـــا، وفي ظل تعدد التيارات والمواقف داخل حركة فتح نفســـها، والتراشـــق الإعلامي غير المســـبوق الذي وصل لدرجة الاتهام المباشـــر بالتآمـــر والخيانـــة، فـــإن أي انتقـــاد لطرف سيُفَســـر بأنه يخدم الطرف الثاني حتى وإن كان نقـــداً موضوعياً بناء، فثقافة النقد الذاتي غير مرحب بها في المنظومة الثقافية والفكرية داخل أحزابنا الفلســـطينية التي تشهد ضعفاً تنظيمياً وفكرياً ومأزقاً في الأداء السياســـي والعســـكري تجاه العدو الرئيس – إسرائيل – تحاول أن تخفيه بتمظهرات قوة مبالغ فيها توجهها لخصمها الوطني.

يأتـــي النقد الذاتي البنـــاء ما بين جلد الذات وتقديســـها. النقد الذاتي الذي يوجهه شـــخص لظاهرة أو لحزب ينتمي إليه أو يتعاطف معه أكثر تأثيراً وأقدر على تلمس مواطن الخلل، والإرشاد لطريق الخلاص، لأنه ينطلق من شـــخص منتم للظاهـــرة المُنتقدة مُطلع على جوانيتها وحريص عليهـــا، إلا أنه فـــي الوقت نفســـه يثير حفيظة وضغينة القوى النافذة والمستفيدة التي تشعر بأن النقد يمسها شخصياً أو يهدد مصالحها، أو أن المنتَقِد يتطلع لمنافستها على مواقعها، فتستنفر قواها وتشهر سيوفها لمواجهة هذا المارق الذي تجـــرأ على نقدها وتضعه في صف الأعداء، بل تعتبـــره أخطر عليها من الأعداء فهو في نظرها طابـــور خامس، مثير للفتنة، ناكـــر للجميل، أو مدفوع بدوافع الحسد والغيرة من زملائه لأنهم أصبحوا قياديين ومسؤولين وهو دون ذلك... هذا ما جـــرى مع كثير من الإخوة الفتحاويين الذين دفعتهم غيرتهـــم وحرصهم على الحركة لانتقاد ســـلوكيات وسياسات خاطئة وسمت حركة فتح خلال الســـنوات الأخيرة وأدت إلى ما هي عليه مـــن واقع بات يهدد ليس فقط قيادتها للشـــعب الفلسطيني بل وجودها كحركة تحرر وطني.

صحيح أن بعض الذين تنطعوا لانتقاد حركة فتح مدعـــين أنهم فتحاويون غيورون على حركة فتح كانـــوا مدفوعين بحقد شـــخصي وتصفية حسابات شـــخصية، وبعضهم كان صادقاً في تشـــخيص الأخطاء ولكنه ليس صادقاً ولا بريئاً فـــي رؤيته لتصحيح المســـار وســـبل الخلاص، وآخرون كانـــوا من رموز الفســـاد في الحركة ومن المســـؤولين عن انحرافها، فلجؤوا لسياسة (الهجوم خير وسيلة للدفاع) حيث انتقدوا الحركة وقيادتهـــا لإخفاء فســـادهم ودورهم في تدمير الحركة ونهجها. لكن مقابل هؤلاء المغرضين في نقدهم يوجـــد الصادقون الغيورون على الحركة والراغبون في اســـتنهاض الحركة من كبوتها، لإيمانهم بأن لا استنهاض للمشروع الوطني إلا باستنهاض حركة فتح.

أولئك الذين ارتبطت حياتهم السياسية بحركة فتح وناضلوا وعانوا الكثير من أجلها، لا يمكنهم أن يتخلوا بسهولة عن انتمائهم لحركة فتح كفكرة

وطنية وتاريخ نضالي، فالانتماء للحركة بالنسبة إليهم ليس مجرد انتماء لتنظيم أو بحث عن راتب، بل واجب تفرضه روح الانتماء للوطن والفكرة الوطنية، والوفاء لمسيرة طويلة تماهت فيها شخصيتهم مع «فتح» الفكرة الوطنية، هؤلاء يجب الاستماع إليهم وتقبل انتقاداتهم، فأن نعترف بالأخطاء ونتداركها خير من المكابرة والمعاندة والاستمرار في الزعم بأن تنظيم «فتح» لا يخطئ وأن أوضاع الحركة على خير ما يرام.

مقولة قبيلة أو عشيرة «فتح» غير القابلة للقسمة، وهي المقولة التي يرددها البعض لتبرير الاختلافات والانقسامات داخل الحركة والتهوين من شأنها، ثبت أنها مقولة مضللة وغير دقيقة. لقد أساء (فتحاويون) لحركة «فتح» أكثر مما أساء إليها أحد من القوى والفصائل الفلسطينية الأخرى، بل إن غيرة فلسطينيين غير فتحاويين على حركة «فتح» أكثر من غيرة بعض المنتسبين لحركة فتح، كما أنه ليس المهم أن تستمر «فتح» بالوجود حتى اليوم بل المهم دورها السياسي وفعلها الميداني.

بات من الواضح – وخصوصاً بعد المؤتمر السادس وما صاحب عقده من التباسات وضغوط خارجية، وما أفرز من قيادات، أن فجوة تتزايد يوماً بعد يوم بين «فتح» الفكرة والفكر التحرري الوطني من جانب و «فتح» التنظيم من جانب آخر. «فتح» التنظيم – لجنة مركزية ومجلس ثوري وقيادات الساحات – لا يمثل تمثيلاً صحيحاً وكاملاً «فتح» الفكرة وخصوصاً بعد ما رأينا من تطاول بعض أعضاء اللجنة المركزية على رئيس «فتح» ورئيس الشعب الفلسطيني، وهم أنفسهم الذين سبق أن تطاولوا على الرئيس أبو عمار.

كنا نأمل أن تبقى الخلافات داخل البيت الفتحاوي ويتم حلها داخل مؤسسات «فتح»، ولكن أن تخرج الخلافات للعلن وأن يتطاول فتحاويون من داخل المؤسسة القيادية لـ «فتح» وعبر الفضائيات على رئيس الشعب الفلسطيني ورئيس حركة فتح، وألا تتوقف الانتقادات عند انتقاد الموقف السياسي بل تصل لدرجة التخوين واتهامات بالمسؤولية عن تدمير حركة فتح ومحاولة تصفيتها... فهذا أمر يثير القلق على مستقبل الحركة.

ليس مرامنا أن نجلد حركة سياسية وطنية ننتمي إليها طوال أربعة عقود، حركة حَمَلت وحمت القضية الوطنية وقادت النضال الوطني طوال خمسين عاماً، حركة قبل أن تكون حركة تحرر ضد الاستعمار الصهيوني، كانت حركة تحرر وتحرير للفلسطيني من حالة السلبية والاتكالية والإحباط وفقدان الثقة التي سيطرت عليه بعد النكبة مباشرة، حين كان الفلسطيني يخجل أن يقول أنا فلسطيني، وحين كان الفلسطيني مجرد رقم في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين – الأونروا – وكان الناشطون الفلسطينيون لا يجرؤون على تشكيل حزب خاص بهم، فجاءت حركة «فتح» لتنتشل الشعب الفلسطيني من هذا الواقع الآسن وتخلق منه شعباً جديداً فرض نفسه وحضوره على القريب

والبعيد وأعلن للعالم استنهاض شعب عريق ومجيد أُريد له أن يموت كباره وينسى صغاره، فحمل الصغار الراية، راية «فتح» الثورة والوطنية والكفاح المسلح لاستعادة الوطن السليب، كانت «فتح» السيف الذي كسر عن الشعب قيود الخنوع والذل ليصبح الرقم الصعب في معادلة الصراع في الشرق الأوسط وما زال.

ولكن... من حقنا بل وواجب علينا وعلى كل فتحاوي وفلسطيني يؤمن بالوطن والوطنية أن يكون له رأي فيما آلت إليه حركة فتح؛ لأن «فتح» ليست مجرد حزب سياسي عادي كبقية الأحزاب، فهي العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ورئيسها رئيس الشعب الفلسطيني، أيضاً عندما تقول حركة فتح إنها حركة تحرر وطني أو إنها حزب السلطة، يصبح من حق كل فلسطيني أن يكون له رأي في هذه الحركة، وينتقد كل سلوك يرى أنه يتعارض مع متطلبات حركة التحرر أو متطلبات السلطة الراشدة، ولكن ضمن قواعد وأخلاقيات النقد.

«فتح» الفكرة ليست حكراً على «فتح» التنظيم بواقعه الراهن، بل ملك لمن ينتمي إليها ويُخلص في التعبير عنها وتجسيدها ثقافة وسلوكاً والتزاماً. التنظيم يكون فتحاوياً بمقدار التزامه بـ«فتح» الفكرة، ومجرد كون الشخص وصل لموقع قيادي في تنظيم «فتح» حتى وإن أصبح عضو لجنة مركزية لا يعني بالضرورة أنه فتحاوي أكثر من غيره، أهلية من يتنطع للقيادة لا تُستمد من موقعه بل من ممارساته ومدى إيمانه بفكر وقيم وثقافة حركة فتح كحركة تحرر وطني.

لسنوات ونحن نجد عذراً لسلوك هذا القائد الفتحاوي أو ذاك النهج السياسي، وحتى عندما كنا ننتقد كانت انتقاداتنا مترددة وحذرة حتى لا تُفسر بما يخدم أعداء الحركة والمتربصين بها وهم كُثر.

لسنوات ونحن نراهن على أن يتغير حال الحركة للأفضل وأن تتغلب العناصر الوطنية والصادقة على العناصر الضعيفة التي تسللت لمواقع قيادية داخل التنظيم، أو فرضتها حسابات عربية وإقليمية ودولية، أو القيادات النظيفة ولكنها شاخت ولم يعد بإمكانها تقديم المزيد للحركة والقضية الوطنية وباتت تستنفد رصيدها الوطني النضالي لمجرد أن تبقى في الصورة وتستمر في الاستفادة من المكاسب المادية التي يوفرها لها الموقع والوظيفة.

أساءت هذه العناصر التي تحتكر مواقع قيادية كثيراً إلى «فتح» الفكرة و «فتح» التنظيم، وشوهت مشروع السلام الفلسطيني الذي وضع أسسه الزعيم أبو عمار والرئيس أبو مازن، وساهمت في حالة الفوضى والانفلات الأمني التي أدت لهزيمة «فتح» في انتخابات ٢٠٠٦، وكانت بصماتها واضحةً في تمرير مخطط الانقسام بتسهيل سيطرة حركة حماس على قطاع غزة تنفيذاً لمخطط إسرائيلي إستراتيجي مهدت له خطة شارون للانسحاب الأحادي من القطاع عام ٢٠٠٥، هذه القيادات نفسها

تعيق المصالحة في الداخل وفي أماكن الشتات الفلسطيني كلها.

إن حركة فتح ضرورة وطنية وإصلاح حركة فتح واستنهاضها على أسس وطنية ضرورة ومدخل لاستنهاض المشروع الوطني، مشروع الكل الفلسطيني. القول إن «فتح» صاحبة الانطلاقة الأولى ومؤسسة المشروع الوطني ولها السبق بالكفاح المسلح... كل ذلك لا يمنح شرعية دائمة وثابتة لحركة فتح ولا يعطيها الأسبقية دائماً على غيرها من القوى والحركات السياسية، «فتح» تحتاج بالإضافة إلى ما سبق أن تتصدر المشهد السياسي النضالي والتعبير عن نبض الشعب وتطلعاته بالحرية والاستقلال.

لا يمنح التاريخ شرعية سياسية لحزب أو حاكم، كما الدين لا يمنح شرعية سياسية لحزب أو حاكم، ما يمنح الشرعية هو التمسك بالثوابت والوطنية وما يتحقق من إنجازات في الواقع على طريق تحقيق الأهداف الوطنية التي ما وجدت الأحزاب إلا لتحقيقها، وسر قوة «فتح» وتسيّدها للمشهد السياسي الفلسطيني كان قبل أن توجد السلطة ويوجد الحل السلمي وكان مصدره قدرتها على التعبير عن الوطنية والتصادم العقلاني مع الاحتلال، والمزج المبدع بين العمل السياسي ومقاومة الاحتلال.

ما يشفع نسبياً لحركة فتح أنه على الرغم من التطور الذي طرأ على الخريطة السياسية الحزبية الفلسطينية، من حيث دخول حركات وقوى سياسية جديدة عليها فلا توجد حركة استطاعت أن تعبر عن الوطنية الفلسطينية كما تعبر عنها حركة فتح. هناك حركات إسلام سياسي تمثل امتداداً لحركات وأيديولوجيات مقرها خارج الوطني وبالتالي لا تعبر عن الهوية والثقافة والانتماء الوطني، ونتمنى أن توطن هذه الحركات أيديولوجيتها الدينية لتصبح جزءاً من المشروع الوطني، وهناك أحزاب ذات أصول يسارية وشيوعية وطنت فكرها وأيديولوجيتها، إلا أنها متعددة وغير قادرة على أن تقود تيار الوطنية الفلسطينية، حركة فتح وحدها ما زالت المؤهلة لتمثيل الوطنية الفلسطينية ولكن حتى تقوم بهذا الدور كما قامت به سابقاً يجب أن تعيد بناء ذاتها وعلاقاتها.

المحور الثاني
قضايا إستراتيجية تحتاج لتفكير مغاير

أولاً - ضرورة تحرير حركة فتح من مغارم السلطة ومغانمها

من الأخطاء التي وقعت فيها حركة فتح، كما هو الأمر بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أنها خفضت من سقف مواقفها السياسية وغيرت من منطلقاتها لتصبح في مستوى سقف الاستحقاقات المفروضة على السلطة الوطنية بمقتضى اتفاقية أوسلو، في مراهنة على أن تؤدي تسوية أوسلو لقيام دولة فلسطينية مستقلة. هذا الخطأ يعود في جزء منه إلى كون رئيس حركة فتح هو نفسه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

ورئيس السلطة الوطنية، هذا الأمر خلق حالة من التعقيد ومن الزياحات في المواقف والمواقع لصالح نخبة مخضرمة تشكلت في ظل السلطة، تملك المال والقرار السياسي الفعلي.

أدى تحول حركة فتح لحزب سلطة تعتمد في وجودها على اتفاقات موقعة مع إسرائيل وعلى تمويل من جهات مانحة تتبنى في غالبيتها المواقف الإسرائيلية إلى تباعد أو التباس في المواقف والرؤية بين حركة فتح والقاعدة الشعبية الواسعة، وإلى المس بكينونة حركة فتح وروحها كحركة تحرر وطني، وإلى فراغ في ميدان المقاومة والممانعة، وهو الميدان الذي كان لـ «فتح» دور الريادة فيه منذ إنشائها، الأمر الذي أفسح المجال لقوى فلسطينية أخرى، وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي، لتحاول ملء هذا الفراغ. ومع تراجع فرص التسوية العادلة واستمرار إسرائيل في سياساتها الاستيطانية، ومع الضعف المتواصل للسلطة... تراجعت مكانة «فتح» كحركة تحرر وطني إلاّ في حدود اجتهادات شخصية هنا وهناك وأشكال من المقاومة الشعبية المحصورة، وكان آخرها استشهاد القائد الفتحاوي زياد أبو عين.

إن كانت السلطة الوطنية نتاجاً لتسوية مفروضة، وفي بعض وجوهها يمكن اعتبارها منجزاً وطنياً إذا ما تم تغيير وظيفتها، فإن حركة «فتح» ليست نتاجاً للتسوية ولا يجوز إخضاعها لاستحقاقاتها، وخصوصاً بعد أن خرجت تسوية أوسلو عن مسارها وأهدافها الأولى كما اعترف بذلك الرئيس أبو مازن وقرر على إثرها وقف المفاوضات. حركة «فتح» تأسست قبل أن توجد السلطة الوطنية، وتأسست في ظل الشتات الفلسطيني، وهي خلاصة عقد وميثاق دم وشرف بينها وبين الشعب لا ينتهي إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين.

وحيث إنه لا ضمان باستمرار السلطة الوطنية ولا بقدرتها على تغيير وظائفها، مثل إعادة النظر بالتنسيق الأمني، كما لا ضمان بأن تحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال كما هو منصوص عليه في مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن سيتم في الوقت المقرر له وهو ثلاث سنوات، أو أن الدولة ستُقام بالفعل مباشرة بعد هذه الفترة، لكل ذلك على حركة فتح أن تحافظ على هامش من الاستقلالية بينها وبين ما يتم طرحه من تسويات دون أن تعارضها أو تعيقها، وأن تستمر ملتزمة بعهدها وبميثاق الدم والشرف بينها وبين الشعب، وأن تنفض عن نفسها سخم السلطة والتزاماتها المذلة وتستنهض نفسها كحركة تحرر وطني.

حركة «فتح» كحركة تحرر وطني إن كانت غير قادرة الآن على ممارسة منطلقاتها الأولى كحركة مقاومة للاحتلال، فعليها على الأقل أن تمتلك رؤية سياسية وفكراً واضحاً، ففي ساحة كالساحة الفلسطينية التي تعج بالأيديولوجيات الوطنية وغير الوطنية، وحيث التدخلات والمشاريع والمؤامرات الخارجية، لا حصر لها، فإن على حركة فتح امتلاك رؤية سياسية واضحة تُمكن

أبنـــاء «فتح» من تمييز أنفســـهم عن غيرهم من الجماعـــات والأحـــزاب وتمكنهم مـــن مقارعة خصومهـــم السياســـيين وهم علـــى ثقة وإيمان بالأفكار التي يتبنونها، وأن تكون مواكِبة وقريبة من الحدث العربي والإقليمي.

بـــات اســـتنهاض حركة فتـــح كحركة تحرر وطني واســـتنهاض منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخـــارج ضرورة وطنية اليوم، وضرورة وطنية في ظـــل اتضاح خطـــورة ما تطرحـــه الإدارة الأميركية من رؤية لتسوية متساوقة مع السياسة الصهيونيـــة ومـــا يُخطط لـــه الأوروبيون ودول عربية وإقليمية من صناعة بديل لمنظمة التحرير وتوظيـــف حالة غـــزة للالتفاف على المشـــروع الوطني الفلسطيني وربما العمل على تقزيم الدولة الفلسطينية لتصبح في حدود قطاع غزة فقط.

لا يمكن الاســـتمرار في تجميد وضع حركة فتح فـــي مراهنة على التســـوية وما قد تمنحنا من فائض بشر وفائض أرض لنقيم (دولة) دون سيادة، يريدها الإسرائيليون للتخلص من الكثافة الســـكانية الفلســـطينية، وكمناورة لامتصاص المواقف الدولية المؤيدة للفلســـطينيين، وتمهيداً للإجهاض لاحقاً على هذه الدولة التي لن تتوافر على مقومات البقاء أو الدفاع عن نفسها.

بات من الملح والضروري الخروج من المنطقة الرمادية التي حكمت مواقف ورؤى «فتح» خلال عقدين من تماهيها مع السلطة، وتوضيح موقف حركة فتح من التســـوية والمفاوضات والشرعية الدوليـــة والمقاومة واللاجئـــين والمصالحة ودول الجوار، على قاعـــدة الالتزام بالثوابت والحقوق الوطنيـــة، وليـــس على حســـابها أو اللعب على الحدود الحمراء لهذه الثوابت والحقوق والمساومة عليها حتـــى كتكتيك ومناورة، كما لا يجوز دفن الرأس بالرمال كما جرى خلال عشرين سنة أو أكثر حيث تتباين تصورات ورؤى أبناء «فتح» من هذه القضايا كلها، وعندما تتأزم الأمور يحاول كل منهـــم الهرب من المســـؤولية والزعم بأنه لم يوافق على كذا أو كان ضد كذا.

ينعكس غياب الرؤية السياسية والفكرية عند القيادة العليا ســـلباً على القاعدة، حيث تتخبط القاعدة الفتحاوية سياسياً وفكرياً ولا تستطيع أن تدافع عن نفســـها في مواجهة خصوم «فتح» لأنهـــا لا تعرف مـــا يجري وبالتالـــي يعتمد كل فتحاوي علـــى اجتهاده الخـــاص. ومن نماذج هذا التخبط الموقف من المقاومة المســـلحة وحتى الســـلمية، والموقف من حل الدولتين حيث نسمع أعضاء فـــي اللجنة المركزية يشـــككون بنجاح وجدوى حل الدولتين في الوقت الذي يناضل فيه الرئيس أبو مازن من أجل حل الدولتين.

من الضروري التفكير بهامش من الاستقلالية بين حركة فتح من جانب، والسلطة واستحقاقاتها والتزاماتها من ناحية المواقف والرؤية السياسية من جانب آخر، لأن إخضاع حركة فتح للسلطة والتزاماتهـــا يُخـــرج حركة فتح مـــن كينونتها ويتعـــارض مع مبادئها. التداخل بين الســـلطة وحركـــة «فتـــح» وهيمنـــة الأولى علـــى الثانية

يشكلان سبباً مهماً في إعاقة استنهاض حركة فتح وفي ضبابية الرؤية عند أبناء الحركة وفي فقدان الحركة مصداقيتها عند الجماهير العربية والإسلامية، بل إن الصراع على السلطة ورئاستها بين قيادات «فتح» بات من أهم الأخطار المهَدِدة لوحدة الحركة بل لبقائها اليوم.

نتمنى قبل أن يفوت الوقت أن يتم، على الأقل، الفصل بين رئاسة حركة فتح ورئاسة السلطة الوطنية، لأن الصراع على السلطة يدمر حركة فتح، حيث يعلم المتنافسون الكبار في انتخابات حركة فتح أن من يفوز برئاسة «فتح» سيصبح رئيساً لمنظمة التحرير والسلطة والدولة، وسيكون الأمر أكثر خطورة في حالة عدم ترشيح الرئيس أبو مازن نفسه لرئاسة «فتح». مطلوب اليوم أن تعود حركة فتح حركة الجماهير الشعبية في كل مكان وخصوصاً في المخيمات والشتات وأن يكون للاجئين دور الريادة في الحركة حتى لا يضيع حق العودة في دهاليز المفاوضات دون الحصول على مقابل وطني.

كلما تراجعت فرص التسوية العادلة وتأكد مأزق مشروع الإسلام السياسي الذي تراهن عليه حركة حماس، وتزايد الوضع العربي والإقليمي تفككاً وتدهوراً؛ استشعرنا أهمية وضرورة الحاجة لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي قلبها حركة «فتح» الحزب الأكبر لحماية المشروع الوطني من خطر الزوال والشعب من حالة ضياع وتيه لا ندري إلى متى ستستمر.

على الرغم من خطورة المرحلة فإن الحراك المؤسَس على استيعاب هذه الحقائق والتخوفات لا يرقى إلى مستوى الحدث، وكأن هناك من يعمل على الهروب من استحقاقات استنهاض حركة فتح، وبالتالي إضعاف حركة فتح وإخراجها من ساحة المواجهة ومن دورها الطليعي كحركة تحرر وطني لكل الشعب في الداخل والخارج، كما تم مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

القول بتحرير «فتح» من استحقاقات السلطة لا يعني التخلي عن السلطة الوطنية الفلسطينية ولا المطالبة بإلغائها، حيث ليس من السهل إلغاء السلطة الآن بقرار فتحاوي أو من منظمة التحرير، فقرار كهذا يحتاج لشجاعة وعناصر قوة غير متوافرة الآن، حتى وإن توافرت عناصر القوة لاتخاذ قرار إنهاء السلطة فليس من المصلحة القيام بذلك دون إعداد البديل الوطني لملء الفراغ، وبالتالي المطلوب تغيير وظائف السلطة لتصبح قريبة من مفهومها كما ورد في البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير ١٩٧٤، أي سلطة وطنية مقاتلة.

إذن، إن لم تكن حركة فتح قادرة أو راغبة بحل السلطة، فعليها وبقية فصائل منظمة التحرير اتخاذ موقف شجاع تجاه السلطة، إما أن تتحمل كامل مسؤوليتها عن الحكومة والسلطة من خلال تولي رجالات «فتح» من مناضلين ومثقفين وتكنوقراط غالبية المناصب الحكومية والسلك الدبلوماسي ومستشاري الرئيس ... أو يتم الفصل بين رئاسة السلطة

ورئاسة «فتح»، وأن تتحرر حركة فتح من مذلة التعيش من الأموال التي تقدمها السلطة لها والمعروف مصدرها وشروط تقديمها، وأن يتوقف استجداء قادة «فتح» لرواتب ومساعدات ووظائف لهم ولأبنائهم من رئيس حكومة غير فتحاوي، وأن يتوقف الحديث عن أن السلطة سلطة «فتح» وما يترتب عليه من تحميل حركة فتح المسؤولية كلها عما آلت إليه أوضاع السلطة، أو بمعنى آخر ألا تستمر حركة فتح شاهد زور عن تردي الأوضاع بشكل عام.

ثانياً- لا مشروع وطنياً دون غزة: غزة جرح «فتح» النازف

يحدث مرور الوقت على فصل غزة عن الضفة مفاعيله الانقسامية الخطيرة التي باتت تمس ليس فقط الوحدة الجغرافية والسياسية للنظام السياسي، بل أيضاً المنظومة الاجتماعية والثقافية والنفسية، وعلى الوحدة الداخلية للأحزاب الفلسطينية. من تداعيات الانقسام التأثير على وحدة تنظيم حركة فتح؛ ما أوجد تمايزاً بين واقع حركة فتح في الضفة وواقعها في قطاع غزة – وهذا ينسحب على بقية الفصائل والحركات – إلا أن الخطورة المستجدة تكمن في انعكاسات الخلافات داخل قيادة «فتح» على وحدة الحركة في الضفة وغزة ومحاولة البعض تصوير الخلافات الأخيرة وكأنها بين «فتح» غزة و«فتح» الضفة.

الخلافات الأخيرة داخل حركة «فتح» حيث يبدو دحلان وكأنه يمثل الفتحاويين المظلومين والمستبعدين خصوصاً في قطاع غزة، أو يروج لذلك، بالإضافة إلى واقع الانقسام بين الضفة وغزة وصعوبة التواصل وضبابية الرؤية السياسية وتسرب اليأس بالنسبة لسرعة إنهاء الانقسام، كلها أمور تثير تساؤلات عند أبناء «فتح» في قطاع غزة ذات طبيعة مختلفة عما هو مُثار في الساحات الأخرى وخصوصاً في الضفة الغربية.

فما أن تمر بضعة شهور إلا ونسمع عن مشاكل تواجه تنظيم حركة فتح في قطاع غزة وعن إقالة أو استقالة الهيئة القيادية العليا للتنظيم، وكان آخرها ما جرى يوم ٣١ كانون الثاني ٢٠١٤، ثم التقارب بين حركة حماس والنائب في التشريعي والقيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان، ما فتح الطريق لجماعة دحلان للعمل العلني في قطاع غزة بل وتنظيم مسيرات ومؤتمرات تحت حراسة وحماية أجهزة «حماس» الأمنية، وهو ما فاقم من أزمة حركة فتح، وأخيراً تعثر تنظيم «فتح» في استكمال الانتخابات في الأقاليم والمناطق تمهيداً لعقد المؤتمر السابع في كانون الثاني القادم كما هو مقرر. فأين يكمن الخلل؟ هل في قيادات «فتح» في القطاع ؟ أم في اللجنة المركزية لـ «فتح»؟ أم أن هناك أسباباً وخفايا لا يدركها الجمهور الفتحاوي؟.

إذا وضعنا جانباً دور إسرائيل في إعاقة استنهاض حركة فتح كحركة تحرر وطني، والإعاقات التي تضعها حركة حماس أمام حرية

التحرك لتنظيم «فتح» في قطاع غزة، ومن خلال متابعتنا ما يجري في تنظيم «فتح» في القطاع وما نسمع من ذوي الشأن التنظيمي من قيادات وعناصر، يمكن حصر الإشكالات الداخلية في قضايا تتشارك في غالبيتها مختلف أقاليم «فتح» في الوطن وخارجه، إلا أن خصوصية الحالة في قطاع غزة يزيد من وطأة هذه المشاكل على الحياة التنظيمية في غزة، وتتمثل هذه المشاكل في:

١. التهميش المتعمد لتنظيم «فتح» في القطاع وبعده عن مركز القرار وخصوصاً بعد الانقسام وانتقال مقر قيادة السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح إلى الضفة الغربية. هذا الأمر أدى إلى أن يشعر أبناء «فتح» في القطاع بأنهم باتوا غير فاعلين، أيضاً أدى بعد تنظيم «فتح» في قطاع غزة عن مركز القرار في الضفة إلى ضبابية الرؤية السياسية عند قيادة حركة فتح في القطاع وامتداد ذلك لبقية أبناء التنظيم.

٢. غياب مهام محددة لتنظيم «فتح» في قطاع غزة، فبالإضافة إلى الإشكال العام الأول المتعلق بالرؤية السياسية والفكرية، فإن تنظيم «فتح» في غزة ونظراً لوقوع غزة تحت حكم حركة حماس مع استمرار الاحتلال والحصار، بات في حالة إرباك حول مهامه وكيفية التصرف في مواجهة حركة حماس والاحتلال والحصار. عندما يتم تكليف هيئة قيادية بقيادة التنظيم فلا يُحدد لها أهداف محددة لا سياسية ولا اجتماعية، وهذا يفقدها مصداقيتها عند قاعدتها وعند الفصائل الأخرى. وعليه فإن الهيئة القيادية لـ «فتح» في القطاع لا تستطيع أن تعطي إجابات واضحة لقاعدتها أو للجمهور العام حول المسائل السياسية والفكرية محل الخلاف، بل إن غالبية الجيل الجديد من شباب «فتح» لا يعرف عن حركة «فتح» سوى ما تقدمه من مساعدات ورواتب والرئيس أبو عمار وتاريخ مشوش عن بطولات «فتح». يُفترض أن يشكل تنظيم «فتح» في القطاع حكومة ظل مُلِمة ومتابعة لكل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأكاديمية والصحية ... وهذا ما لا يوجد لأسباب متعددة كغياب الرؤية كما ذكرنا، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية وضعف الكادر القادر على ذلك.

٣. عدم تجديد الأطر القيادية. من يتابع التغيرات التي تطرأ على الهيئة القيادية في قطاع غزة سيلاحظ أن الأشخاص أنفسهم تقريباً هم من يتولون مناصب في الهيئات القيادية المتعاقبة دون دخول شخصيات جديدة سواء من جيل الشباب أو من الفتحاويين القدامى ذوي الكفاءة ممن لم تُتح لهم الفرصة لتولي مناصب قيادية. مع كامل الاحترام للقيادات المخضرمة للتنظيم وتاريخهم النضالي وإدراكنا الصعوبات التي يواجهونها وخصوصاً تدخل أعضاء من المركزية بشؤونهم، إلا

أن هــذه القيادات تولــت مناصب متعددة وجربها التنظيم والشــعب خلال ســنوات الخير وقبل أن تسيطر «حماس» على غزة، ولم يكونوا موفقين في عملهم، بل إن «فتح» خسرت الانتخابات وخسرت قطاع غزة في ظل وجودهم على رأس التنظيم والســلطة. ســيكون من العبث الإصرار على استمرار الأشــخاص أنفسهم في مواقعهم القيادية، وخصوصــاً أنه خلال عملهم ونتيجة تكرار التغيير في الهيئــة القيادية بإقالة بعضهم وتعيين آخريــن منهم ثم إقالة هؤلاء وعودة الأولــين ... تولدت عداوات وانعدام ثقة بين بعضهم، ما يجعل من الصعب أن تُشكل من بينهم هيئة قيادية منسجمة، بالإضافة إلى العداوات وانعدام الثقة بينهم وبين القاعدة.

٤. كل أعضــاء اللجنة المركزيــة من قطاع غزة تم تعيينهــم، وهذا يُضعف من شــعبيتهم، كما يمنحهم إحساســاً زائداً بالقوة. سابقة تعيين قيادات فتحاوية وليس انتخابها يكمن اليوم وراء تعثر إجراء الانتخابات في غالبية الأقاليــم في القطاع، حيث يعتقد البعض أن عدم إجراء الانتخابات سيدفع الرئيس لتعيين أعضاء المؤتمر الســابع الممثلين لغزة، وربما تعيين أشخاص محددين في المواقع القيادية.

٥. يتعامل أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح مع قطاع غزة كحديقة خلفية أو مســتودع أصوات في أي انتخابات قادمة أو لمواجهة بعضهم.

٦. تجاوز أعضاء اللجنة المركزية للهيئة القيادية في قطاع غزة. وهو أمر مرتبط بما سبق من قــول. فعندما يتم تكليف هيئة قيادية عليا في القطاع يفترض بهذه الهيئة أن تكون المرجعية الوحيــدة لكل الشــأن الفتحاوي في القطاع وأن تتواصــل اللجنة المركزية أو الرئيس مع قطاع غــزة من خلال هذه الهيئــة القيادية. ولكن ما يجري أنه بعد تشكيل الهيئة القيادية تصبح كشــاهد زور، حيث يتواصل أعضاء اللجنــة المركزية بطريقة منفــردة مع أفراد وشخصيات فتحاوية لحل مشاكلهم أو تقديم تســهيلات لهم من وراء ظهر الهيئة القيادة، ويســعى كل عضو مركزية لكسب مؤيدين له مــن الهيئة القيادية والهيئات القيادية الأدنى من خلال علاقات خاصة وشخصية، كما أن أعضاء المجلس التشــريعي واللجنة المركزية والثــوري وحتى شــخصيات غيــر فتحاوية فــي قطاع غــزة يتجاهلون الهيئــة القيادية ويتواصلون مباشــرة مــع الرئيس أو اللجنة المركزية أو مستشــاري الرئيــس والوزراء ليحلوا مشــاكل الناس أو يحاولون ذلك. عدم التزام واحترام اللجنة المركزية للهيئة القيادية العليا للتنظيم في غزة والخلافات الخفية بين أعضاء اللجنة المركزية يشــجع كل محتج أو معارض للهيئــة القيادية في قطاع غزة بدلاً من أن يبحث عن حل المشكلة من خلال الهيئة القيادية والتسلسل التنظيمي، على الاتصال مباشرة مع عضو لجنة مركزية وقد يجد منه

التشـــجيع والتحريض بدلاً من صده والطلب منه الالتزام بالأطر القيادية. وبذلك بوعي أو دون وعي تعمل اللجنة المركزية وبعض المقربين من الرئيس على إضعاف الهيئة القيادية في القطاع وعدم احترام القاعدة لها.

نظرا لموقع قطاع غزة في المشروع الوطني الفلسطيني ودوره التاريخي وما ينتظره من دور مســـتقبلي، نخشى أن هناك قوى تريد إعاقة استنهاض حركة فتح في قطاع غزة تحديداً، لأن استنهاض «فتح» في غزة يعني اســـتنهاض حركة فتح بشكل عام وبالتالي استنهاض المشـــروع الوطني الفلسطيني العدو والنقيض الرئيس للاحتلال والانقسام.

ثالثاً - الجهوية والمناطقية كتهديد لوحدة حركة فتح وهويتها الجامعة

ســـر قوة حركة «فتح» أنها عبرت عن الهوية الوطنية الجامعة، وبالتالي أي انتماءات جهوية أو مناطقية أو طائفية ستشـــكل تهديداً لحركة «فتـــح» وللهوية الوطنيـــة الجامعة، وأي قيادي يشـــتغل على قاعـــدة أي انتماء غيـــر الانتماء الوطني الجامع، لتجميع أصوات ذوي القربى أو الأصول الجهوية الواحدة، إنما يسيء لحركة فتح ويجب وقفه عند حده.

بدأنا نســـمع ونلمس، في الفترة الأخيرة ، نعرةً كنا نعتقد أن الثورة والنضال المشـــترك قد قضيا عليها، نعرة التمييز بين أبناء المناطق والمدن، بين (المواطنين) و(اللاجئين)، ومحاولة البعـــض توظيف هذه النعـــرة للتحريض على خصومهم ومحاولة كســـب مؤيديـــن لهم، إلا أن الخطـــورة تكمن في أن هذه النعرة يوظفها البعـــض في معركـــة الصراع علـــى القيادة والرئاسة داخل «فتح» والسلطة. حتى وإن لم يتحدث أحد من القيادات علناً عن الموضوع فإن حالة الاستقطاب لجهة والتهميش لجهة أخرى وخصوصاً داخل المؤسســـات القيادية تعكس ذلك. إن لم يتم تدارك هذه الآفة ومعالجتها في بدايتها فقد تستفحل وتؤدي ليس فقط لتعزيز الانقسام داخل حركة فتح وتحويل حركة فتح (أم الجماهيـــر) لحزب نخـــب عائلية وجهوية، بـــل وتخلق فتنة وطنية وزيادة انقســـام جديد للمجتمع الفلسطيني المنقسم أصلاً.

ما يدفعنا لإثارة الموضوع هو وجود عناصر وأحياناً قيادات يتحدثون عن مظلومية تقع على اللاجئـــين وأن البعض يســـعى لتهميش دورهم في المؤسسات والمراكز القيادية. في واقع الأمر كنت وما زلت أصر على عدم التحدث بهذه اللغة أو إثارة الموضوع حتى وإن كان يوجد ما يشير إلى وجود هذا الأمر، لأنه خطير من جانب ولأنه لا فرق بين مدينة وأخرى، أو بين القرية والمدينة، أو مواطن ولاجئ فإســـرائيل لا تســـتثني أحداً في عدوانها، وقائمة الشـــهداء والأسرى تجمع الجميع، كما أن إثارة هذه الموضوع يعتبر إثارة لفتنة نحن في غنى عنها، حتى وإن حدث انحراف هنا أو هناك على المســـتوى الرسمي فقد يكون الأمر غير مقصود.

ولكــن هناك ما يثير القلق والخوف من بعض الممارســات، بعضهــا مقصــود وبعضها غير مقصود، وإن لم يتم تداركها بســرعة فستعمل علــى خلق فتنة داخلية خطيرة، خصوصاً ونحن في وقت أحوج ما نكون فيه للوحدة الوطنية.

الحالة التي عليها جمهور «فتح» في المخيمات داخل الوطن وخارجه وخصوصاً في قطاع غزة من فقر ومشــكلة رواتب وإحباط ويأس وغياب التواصل المباشــر بين القيادة والقاعدة، وغياب التثقيف السياســي الفتحاوي الوطني وانعدام الثقة بين القاعدة الفتحاوية والقيادة المركزية... كل ذلــك يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار في العمل الجماهيــري، وخصوصاً في ظــل غياب الفكر الناظــم والبرنامج السياســي الواضح والعمل المؤسسي، وفي ظل غياب المواجهة مع إسرائيل التي تصهر الجميــع في بوتقة واحدة، في هذه الحالة يكون للأشــخاص وأصولهم وانتماءاتهم دور في عملية الاســتقطاب والحشد، ولكن على قاعدة الالتزام بالمصلحــة الوطنية العليا وليس انطلاقاً من تمثيلهم لهويات فرعية مصطنعة قد تقتصر على العائلة والعشيرة.

إن كانــت هنــاك إرادة حقيقيــة للمصالحة الوطنية الشــاملة المؤسَسة على وحدة ووحدانية الهوية الوطنيــة، وإن كانت هناك إرادة حقيقية لاســتنهاض حركة فتح على قاعــدة قيم الثورة والتحريــر وعــودة اللاجئين، فيجــب محاصرة الهويات الفرعية ومن يشتغل عليها، كما يجب أن يأخذ اللاجئون دورهم وموقعهم في المؤسسات القياديــة، وخصوصاً أننا أمــام مرحلة جديدة يتم فيها إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمر السابع لحركة فتح، ومعركة دبلوماسية حول الدولة وحق عودة اللاجئين.

رابعاً - ضرورة المواءمة بين الالتزام التنظيمي والحق في الراتب

من ضمن التشوهات التي أصابت حركة فتح ارتبــاط الانتماء للحركة بالراتب والوظيفة، وأن يتــم قطع رواتب البعــض أو التهديد بذلك على خلفية الولاء السياسي، مع عدم وجود آلية محددة لقيــاس الــولاء. من الخطورة بمــكان أن يكون الانتمــاء لحركة تحرر وطني أو حزب سياســي في وزن وثقل حركة «فتح» مؤسساً على الراتب والوظيفة أو الارتباط بالسلطة، لا يجوز أن يكون الراتب أساس الانتماء لـ«فتح» أو ما يوحد أبناء «فتح». حركة «فتح» ســابقة على وجود السلطة والحكومة والراتب، وستســتمر ســواء كحزب سياســي في حال قيام الدولة، أو كحركة تحرر وطني في حالة فشــل مفاوضات التسوية، وفي الحالتين يجب أن تتموقع حركة فتح كحزب يمثل الوطنية الفلســطينية وينفتح على كل من يؤمن بمبادئ الحركة والوطنية فكراً وممارســةً وليس كجماعة تقوم على أســاس الولاء الشخصي أو البحث عن مكسب ومغنم.

الأمر هنا لا يتعلق تحديداً بالأشخاص الذين قُطِعت رواتبهم، ولا نناقش مشــكلة هؤلاء وماذا قالوا وماذا مارسوا بحق الرئيس وحق الوطن، بل

نبحث في الموضوع من حيث المبدأ. من الخطورة أن يكــون الراتب هو ما يربط ابن «فتح» بحركة فتــح بحيث تتم معاقبة من يختلف في رؤيته مع القيــادة بقطع راتبــه، وبالتالي قطع مورد رزق عائلة بكاملها، إن ممارســة هذا العقاب إن كان سيُخيف البعض ويمنعهم من التمادي في انتقاد الرئيس أو الســلطة، فإنه في المقابل سيزيد من ثقافة الخوف السائدة في قطاع غزة تحديداً عند كل فتحاوي وموظف ســلطة يرتبط مصدر رزقه ورزق عائلته براتب السلطة، ثقافة خوف ستدفع إلى تكميم الأفواه وقتل روح النقد والجدل داخل حركة فتح وفي المجتمع بشكل عام.

ســيخاف كل فتحاوي وموظف من الانتقاد العلنــي للتنظيــم أو الرئيس خوفــاً على راتبه، وهذا الأمر ســيزيد عدد المنافقين والانتهازيين والجبناء وكتبة التقارير على حساب ذوي الفكر الحــر والانتماء الصادق وكل من ينتقد نقداً فيه نُصــح ونصيحة للقيادة وتوجيه وتثقيف للقاعدة من أجــل تطوير حركة فتح، ولكــن في المقابل فــإن ثقافة الخوف من قطع الراتب لن تغير من انتماءات الناس وولائهم، بقدر ما ســتدفع ذوي الرأي الآخر والمعارضين للبحث عن وسائل سرية للمس بالرئيس ومناهضة الوضع القائم لتنظيم حركة فتح وهذا هو الأمر الخطير.

يُفتــرض أن مــا يربط ابن «فتــح» بالحركة أكبر من الراتــب والوظيفة، إنه الانتماء والفكر والممارسة النضالية، وإن كان يوجد خلل عند ابن «فتح» في رؤيته أو تصرفه تجاه حركة «فتح» أو الرئيس أو الســلطة فالمســؤولية تقع على قيادة التنظيم التي لم تهتم بالتوعية والتنظيم والتعبئة والتواصل المســتمر مع أبناء «فتح»، المشــكلة تكمن في ترك أبناء «فتح» منذ تأســيس السلطة عام ١٩٩٤ وحتى قبل ذلك دون تعبئة أو توجيه، المشكلة في تقصير مفوضية التعبئة والتنظيم وفي تقصيــر مفوضية التعبئة الفكرية، ويجب البحث عن الأســباب الحقيقية لتعثر استنهاض تنظيم «فتح» وعن أســباب تزايد أنصار المفصول من الحركة محمد دحلان؟ ولماذا لا تحظى الســلطة بكثيــر تقدير في الضفة الغربية؟ بدلا من الأخذ بالتقارير والتوصيات ممن يتحملون مســؤولية الفشــل في اســتنهاض «فتح» ولا يجدون من وسيلة للتغطية على فشلهم وضمان استمرارهم في عملهــم إلا التخويف والترهيب بقطع أرزاق البشر تحت عنوان الدفاع عن الرئيس أو الدفاع عن السياسة العامة للدولة!.

من حق القيادة الشرعية أن تدافع عن وحدة حركــة فتح وأن تعاقب من يخــرج عن نهجها، لكن الاســتمرار في قطع الرواتب مع استعداد محمــد دحلان لدفع رواتب مــن قُطِعَت رواتبهم وتوظيــف حركة حماس لحالة غضب أســر من قطعــت رواتبهم، وفي ظــل التقارب بين دحلان وحماس، فقد يؤدي ذلك لتشكيل جبهة معارضة بل معادية للســلطة ومنظمة التحرير وقد تؤول الأمور لتشكيل جبهة وحكومة ائتلافية في قطاع غزة تطرح نفسها كبديل لمنظمة التحرير والسلطة ولحكومة الحمد الله المتعثرة أصلاً.

الخلاف الداخلي في «فتح» مع أنصار محمد دحلان بدأ يخرج عن نطاقه الحزبي الضيق ليترك تداعيات أكثر خطورة، حيث بدأت تلوح مخاطر امتداد الانقسام التنظيمي ليتماهى مع الانقسام الجغرافي، فجماعة محمد دحلان وبدعم من حركة حماس أو سكوتها بدأت تنتشر في كل المناطق في قطاع غزة تحديداً، وتستقطب عناصر جديدة مع تراجع متواصل للقيادة التقليدية لحركة فتح، الأمر الذي ينذر بتشكل حالة تنظيمية متكاملة العناصر في قطاع غزة في مواجهة تنظيم «فتح» في الضفة الغربية.

إن استمرار قطع رواتب موظفين في قطاع غزة وتخفيض رواتب أو إلغاء امتيازات للموظفين المدنيين والعسكريين، وربط ذلك بمحمد دحلان، واستمرار الانقسام الجغرافي بين الضفة وغزة، والسياسي بين «فتح» و «حماس»، وظهور جماعات دينية متطرفة... كل ذلك سيؤدي إلى إغراق غزة في المشاكل وتهيئة المناخ لحرب أهلية، وهو ما تسعى إليه إسرائيل التي تعرف أن الخطر الرئيس الذي يهددها فلسطينياً مستقبلاً سيأتي من قطاع غزة موئل الوطنية الفلسطينية ومخزون المقاومة والصمود.

تعمل إسرائيل على تدمير ممكنات أهلنا في الضفة الغربية، الخاضعة للاحتلال والمقسمة بالحواجز وجدار الفصل والمهَددَة بالاستيطان والتهويد، والمعزولة عن العالم الخارجي، على أن يقودوا مشروعاً وطنياً أو أن يستنهض تنظيم حركة فتح في الضفة الحالة الفتحاوية، الأمر نفسه بالنسبة لفلسطينيي الأردن الذين يحملون الجنسية الأردنية وممنوع عليهم ممارسة وطنيتهم الفلسطينية بحرية، فلا يُنتظر منهم قيادة المشروع الوطني أو استنهاض حركة فتح، وحال الفلسطينيين في لبنان وسورية والشتات وفي داخل الخط الأخضر أكثر سوءاً. قطاع غزة وعلى الرغم من الحصار المفروض عليه، المنطقة الفلسطينية الوحيدة التي استمرت طوال سنوات ما بعد النكبة تحمل وتحمي الوطنية الفلسطينية وليست محل أطماع أحد، أيضاً لأن لها حدوداً مع العالم الخارجي، وثلاثة أرباع سكانها من اللاجئين.

لذا إن أرادت حركة فتح استنهاض نفسها وقيادة المشروع الوطني مجدداً فعليها إثبات حضورها في قطاع غزة. إن كل من يعمل على إضعاف حركة فتح في قطاع غزة إنما يتآمر على القضية والهوية الوطنية الفلسطينية، وهو في ذلك يتقاطع – بقصد أو دون قصد – مع أهداف إسرائيل بإجهاض القضية الوطنية الفلسطينية.

المحور الثالث
المؤتمر السابع وتحدي استعادة القرار الوطني المستقل

لا شك في أن الاهتمام بمؤتمرات «فتح» اليوم ليس كالسابق، لتراجع مكانة تنظيم «فتح» ومشاكله الداخلية وتسرب القرار الوطني من يد الحركة خلال السنوات الأخيرة لصالح نخبة جديدة تتشكل على هامش العمل الوطني، إلا

أن المؤتمر السابع للحركة له أهميته وهو محط أنظار وانتظار الفلسطينيين والعالم الخارجي، نظراً لاستمرار التداخل بين حركة فتح والسلطة الوطنية ومنظمة التحرير والدولة الفلسطينية الموعودة، ولأنه من المتوقع أن من يتم انتخابه كرئيس لحركة «فتح» سيترأس، بالتبعية الموروثة، منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة والدولة الموعودة – ستتغير المعادلة إن لم يرشح الرئيس أبو مازن نفسه لرئاسة «فتح»، في هذه الحالة سيستمر الرئيس أبو مازن رئيساً للسلطة والمنظمة والدولة إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية.

على الرغم من أن عقد المؤتمر السابع لحركة فتح يتزامن مع اليوبيل الذهبي لتأسيسها، وعلى الرغم من التحديات الجسام التي تواجه القضية الوطنية على المستويات كافة والواقع الصعب لتنظيم حركة فتح، فإنه من المؤكد أن المؤتمر السابع لن ينعقد في كانون الثاني كما صرح أكثر من مسؤول فتحاوي، ومن غير المؤكد إن كان الرئيس أبو مازن سيرشح نفسه كرئيس للحركة، ومن غير المؤكد عدد أعضاء المؤتمر، ومن غير المؤكد إن كانت غزة ستُمثل بالمؤتمر من خلال ما تفرزه انتخابات الأقاليم والمناطق، أم سيتم تعيين ممثلين عن غزة في المناصب القيادية وخصوصاً في اللجنة المركزية، حيث كل أعضائها السابقين من غزة معينون.

حالة اللايقين هذه خطيرة ومقلقة لأن الأمر لا يدور حول حزب عادي كبقية الأحزاب، بل عن حزب قائد حيث يراهن عليه الشعب ليُخرج القضية الوطنية من عثراتها ويضع حداً لحالة الإحباط واليأس وانغلاق الأمل بالمستقبل، كما يراهن عليه الفتحاويون ليستعيد القرار الوطني المستقل الذي تمت سرقته من الحركة ولينهي الخلافات داخل التنظيم. بالتالي مهمة المؤتمر في هذا الوقت العصيب خطيرة وكبيرة ولا تقتصر على إحلال أشخاص محل آخرين أو إعادة تثبيت أشخاص بمواقعهم، بل يجب أن يكون محطة لممارسة نقد ذاتي بناء يؤسِس لإستراتيجية جديدة تضع رؤية جديدة لدور ووظيفة حركة فتح، وتجيب عن كثير من التساؤلات التي كانت قيادات «فتح» تتهرب من الإجابة عنها أو تُحيل كل شيء للرئيس على اعتبار أن موقف الرئيس نفسه هو موقف حركة فتح!.

لأن انعقاد المؤتمر يشكل تحدياً ومحطةً مفصليةً في تاريخ الحركة، ومجريات الأمور في المؤتمر ونتائجها ستحدد ما إذا كانت حركة فتح ستكسب التحدي وتنفض عن نفسها الغبار وأدران السلطة وتثبت أصالة معدنها كحركة وطنية ثورية، أم ستنهار تحت ضغط الانقسام وخلافاتها الداخلية وتصبح كالهرة التي تأكل أولادها، فإن المؤتمر السابع يحتاج إلى تفكير خارج الصندوق، التفكير خارج حسابات السلطة والامتيازات والمناصب. لذا نرى أن المواضيع الأساسية التي يجب التصدي لمعالجتها داخل المؤتمر في حالة انعقاده أو في المؤسسات القيادية الحالية في حالة عدم انعقاده قريباً:

أولاً - على المستوى الوطني العام

١. تحرير حركة فتح من قيود السلطة واستحقاقاتها

من الضروري عمل مراجعة نقدية لعقدين من تماهي حركة فتح مع السلطة، وكيف خسرت «فتح» كثيراً من رصيدها الشعبي وطنياً وخارجياً بسبب ذلك، مع أنه في كثير من الحالات كان المستفيدون من السلطة من خارج «فتح» أكثر من أبناء «فتح»، فرئيس الوزراء وغالبية الوزراء في الحكومة الحالية والسابقة من خارج «فتح»، ونخبة المجتمع المدني والنخبة الاقتصادية من خارج «فتح»، وأبناء «فتح» في قطاع غزة الأكثر تهميشاً وتغييباً عن منافع السلطة وصناعة القرار. ليس من الضروري، بل من الخطورة، أن يكون الموقف والرأي عند حركة فتح هو نفسه موقف السلطة ورئيس السلطة، لأن الرئيس مقيد بالتزامات واستحقاقات سياسية يفرضها موقعه كرئيس للسلطة التي ما زالت مقيدة باتفاقات أوسلو ولواحقها، وبالتالي يجب أن يكون لـ «فتح» خطاب متحرر من استحقاقات اتفاقية أوسلو وقيود التسوية المتعثرة ومن سلطة تفقد مع مرور الوقت دورها ووظيفتها الوطنية، حتى إن رئيسها هدد أكثر من مرة بتسليم إسرائيل المفاتيح وتحميلها المسؤولية عن المناطق المحتلة وأهلها. المطلوب حركة لها خطاب ثوري تخاطب به الجماهير الفلسطينية والعربية الرافضة لاتفاقية أوسلو ولواحقها والمؤمنة بعدالة القضية وحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وخصوصاً أنه بعد فشل التصويت في مجلس الأمن على مشروع القرار المقدم فالأمور منفتحة على الاحتمالات كلها.

٢. استعادة القرار الوطني المستقل

يجب أن تكون استعادة القرار الوطني على رأس اهتمامات المؤتمر السابع، وهو القرار الذي أعطى للحركة خصوصيتها وتميزها حين انطلاقتها، وهو ما دفع الزعيم أبو عمار حياته دفاعاً عنه. الفتحاويون وغالبية الشعب يتساءلون أين القرار الوطني المستقل الذي طالما تغنى به الفتحاويون والزعيم القائد أبو عمار ومن بعده الرئيس أبو مازن ؟ وهل حركة فتح هي التي تقود بالفعل الشعب الفلسطيني؟ ومن يحكم فعلياً في مناطق السلطة؟ وما دور مستشاري الرئيس في اتخاذ القرارات المصيرية، وخصوصاً أن أغلبهم من خارج حركة فتح ومن خارج المدرسة الوطنية؟ هناك من يعمل على مصادرة القرار الوطني من المؤسسات الشرعية والتاريخية، من منظمة التحرير ومن حركة فتح، ويتلاعب بمصير قضيتنا الوطنية دون حسيب أو رقيب.

٣. «فتح» ضرورة وطنية وليست شاهد زور لتبرير نهج التسوية.

يجب أن يرد المؤتمر السابع الاعتبار لحركة

فتح ويخرجها من موقع شاهد الزور على ما يجري، وإن كانت بعض القيادات مستعدة للعب دور شـــاهد الزور تحقيقاً لمصالحها الخاصة أو مصالح الجهات المرتبطة بها، فـــإن على القيادات الوطنيـــة في الحركة، وهي كثيرة، والقاعدة الشـــعبية، أن تتمرد على هذه الحالة. ومن جهة أخرى البعض يريد أن تكون «فتح» شاهد زور أو (محللاً) لعملية التســـوية والتلاعب بمصير الوطن، مـــن خـــلال معادلـــة: إن عملية التســـوية ومـــا قد تـــؤدي إليه من تنـــازلات تحتاج للســـلطة، والسلطة تحتاج لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنظمة التحرير تحتاج لحركة فتح، وبالتالي فوجود حركة فتح حتى وإن كان وجوداً شـــكلياً يخدم عملية التســـوية السياســـية هو ضمان اســـتمرار السلطة واستمرار العملية السياسية، كما يرون.

٤. الاهتمام بالثقافة والهوية الوطنية

نظراً لأن إسرائيل لا تحاربنا عسكرياً فقط بـــل تخوض حرباً لا تقل هوادة لطمس هويتنا وثقافتنا الوطنيـــة، ولأن حركة فتح تعبير عن الوطنية الفلسطينية فعليها مسؤولية الدفاع عن الثقافة والهوية الوطنية واستنهاضهما، حتى تواجه الحرب الثقافية التي تشـــنها إسرائيل على ثقافتنـــا وهويتنا الوطنية وتراثنا، وحتى على مســـتوى الرواية التاريخية حيث تتراجع روايتنا التاريخية بشكل ملحوظ، وهو ما ظهر فـــي صيغة القرار المقدم لمجلس الأمن، أيضاً مواجهة الثقافات والأيديولوجيات المتعارضة مع ثقافتنا الوطنية بل وتحاربها أحياناً باسم الديـــن. وهذا يتطلب مـــن المؤتمر ومن حركة فتـــح المتجـــددة أن تولي اهتمامـــاً بمفوضية التعبئة الفكرية والدراسات، مفوضية الإعلام والثقافة، ومفوضية المنظمات الشعبية. لو كان الحفاظ على الهوية والثقافة الوطنية على سلم اهتمامـــات القيادة أو كان لدى القيادة إدراك لأهميـــة الثقافة الوطنية فـــي معركة التحرير، لأولت اهتماماً لوزارة الثقافة التابعة للسلطة، بتشـــجيع وتوجيـــه الوزارة نحو هـــذه المهمة الوطنيـــة. ولكن للأســـف وكأن هنـــاك قراراً بتهميش الثقافة الوطنية وبالتالي وزارة الثقافة ـ بل كان هناك توجه لإلغائها!.

ثانياً- على مستوى العمل التنظيمي

١. تحويل المواقع القيادية من وظائف إلى مهام نضالية

ما يثيـــر القلق ونحن على أبواب المؤتمر أن هاجـــس غالبيـــة كـــوادر وقيـــادات التنظيم ليســـت الهواجس والانشغالات الوطنية الكبـــرى، ولا تنصب على فكرة الاستنهاض التنظيمي والفكري للحركة. الشغل الشاغل للبعض هو كيفية الحفاظ على مواقعهم القيادية أو الارتقاء لمواقع أعلى، ومن كان خـــارج اللجنة المركزية والمجلس الثوري كل همه كيف يدخلهما. والسبب في ذلك أن تنظيم «فتح» لم يعد

يمارس مهام نضالية كما عهدناه إلا في أضيق الحدود وغالباً في إطار اجتهادات شخصية لمناضليه.

لأن المواقع القيادية باتت دون مهام نضالية بل وظائف تمنح امتيازات لأصحابها، ولأن هناك اعتقاداً بأن من يرضى عنه الرئيس أبو مازن سيحظى بموقع قيادي في الانتخاب أو دون انتخاب! فإنه على أبواب المؤتمر تحاك المؤامرات والكولسات وتتناثر الاتهامات. البعض من القيادات يتسابق على النفاق، وآخرون يخفون جهلهم من خلال التمسك بالمثل القائل: «إن كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب» فيلتزمون الصمت المطبق وعدم اتخاذ أي موقف أو رأي سياسي حتى في قضايا إستراتيجية يُفترض أن يكون لهم فيها رأي، حتى لا يُفسر الأمر وكأنه انتقاد للرئيس أو السلطة، حتى وإن كان الموقف في إطار الالتزام بالنهج العام لمنظمة التحرير وحركة فتح والاحترام الواجب للرئيس أبو مازن. الرئيس أبو مازن ليس بحاجة إلى من ينافقه أو يمدحه بل بحاجة إلى من يَصْدُقُه القول حتى وإن اختلف معه في الرأي، وسلوك من يداهنون الرئيس يضر بالرئيس حيث يبدو وكأنه دكتاتور مستبد. هؤلاء المنافقون سيكونون أول من ينفض عن الرئيس في أول منعطف أو أزمة حادة.

٢. حركة فتح حركة مقاومة منفتحة على الخيارات كلها

ما دامت «فتح» تحمل اسم حركة تحرر وطني وما دامت فلسطين تحت الاحتلال، فإن المؤتمر السابع مُطالَب بأن يُبدع إستراتيجية للمقاومة الشعبية السلمية التي لا تغلق الباب أمام أي أشكال أخرى للمقاومة، ولا تتعارض مع العمل السياسي والدبلوماسي، لتحقيق الأهداف الوطنية محل التوافق الوطني.

«فتح» التي كانت متميزة في إبداعها النضالي وهو ما منحها لقب (أم الجماهير) عليها اليوم أن تشتق وسائل نضالية لمقاومة الاحتلال في الداخل واستنهاض الشعب الفلسطيني في الشتات، لأن الدولة الفلسطينية لن تقوم بقرار دولي، حتى في حالة صدور قرار دولي لاحقاً حول إنهاء الاحتلال، فلا ضمانة بأن تستجيب إسرائيل للقرار وتنسحب بمقتضاه من الأراضي المحتلة. الحراك الشعبي المدروس والمنظم، سواء صدر قرار دولي أو لم يصدر، هو ما سيُجبر إسرائيل على الانسحاب، وهو ما سيُقيم الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين، وبالتالي فأي قرار أممي لن يكون إلا عاملاً مساعداً يضفي شرعية على ممارستنا لحقنا في المقاومة.

٣. حركة فتح أكبر من تنظيم «فتح»، و «فتح» ليست الحزب الحاكم في الضفة فقط.

على المؤتمر أن يتحرر من التفكير بحركة فتح

انطلاقاً من واقع تنظيم «فتح» أو في حدود الضفة وغزة فقط. إن كان تنظيم «فتح» يضم مئات الآلاف فإن حركة «فتح» تستوعب وتضم الملايين، وهذا يرتب مسؤولية كبيرة على قيادة حركة «فتح». حركة فتح حركة كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبداية تأسيس «فتح» وانطلاقتها كانت بالاعتماد على فلسطينيي الشتات وعلى كسب تأييد الجماهير العربية والإسلامية وفي دول العالم الثالث. إن أهمية الاشتغال على الجماهير الفلسطينية والعربية خارج فلسطين تكمن في أن التنظيم أو الحركة الفلسطينية الأكثر حضوراً في الساحات الخارجية هي الأكثر قدرة على توجيه مسار وتحديد مواقف الرأي العام في تلك البلاد. لذا على المؤتمر السابع استعادة هذه الجماهير للحركة وعدم تركها للضياع والتيه أو لقوى أخرى تجرها بعيداً عن المشروع الوطني، وعدم قدرتنا على كسب تأييد ٩ أصوات في مجلس الأمن بما فيها تأييد دولة نيجيريا الإفريقية يؤشر على تقصير حركة فتح ومنظمة التحرير في الساحات الخارجية.

٤. **لا مشروع وطنياً ولا دولة ولا حركة فتح دون قطاع غزة.**

المؤتمر مُطالب أيضاً باستعادة قطاع غزة للمشروع الوطني والهوية الوطنية وعدم تركه غارقاً في البؤس والفقر، وحقل تجارب لجيش الاحتلال والأيديولوجيات والمشاريع العابرة للوطنية. إن إحساساً يتزايد عند جمهور قطاع غزة بأنهم مهمشون، وأن القيادة والتنظيم المركزي لحركة فتح يتعامل مع قطاع غزة وتنظيم «فتح» فيه كعبء أو حديقة خلفية يمكن الاستغناء عنها. يضاف لذلك أن هناك تخوفات وشكوكاً من انزلاق الأمور لتوظيف مشكلة النائب في التشريعي محمد دحلان لهدف أبعد وأخطر من الخلاف على الزعامة والقيادة داخل الحركة الواحدة. بل يمكن القول إن هناك من يسعى في حالة استبعاد محمد دحلان وجماعته من حضور المؤتمر السابع إلى تقسيم «فتح» بما يتماهى مع الانقسام الجغرافي، فنصبح أمام حركة فتح في قطاع غزة منفصلة عن حركة فتح في الضفة، وهذا قد يفتح المجال لشكل من التنسيق والمشاركة بين (تنظيم «فتح») في القطاع مع القوى السياسية الأخرى وخصوصاً حركة حماس لإدارة قطاع غزة ككيان سياسي قائم بذاته ومنفصل عن الكل الوطني، وقد يكون ذلك تحت مسمى (لجنة إدارة قطاع غزة).

وفي هذا السياق يجب الحذر من الفكرة التي طرحها البعض وربما بحسن نية، ومفادها عقد مؤتمرات إقليمية متزامنة للحركة، مؤتمر لـ «فتح» غزة ومؤتمر لـ «فتح» الضفة ومؤتمر لـ «فتح» الشتات، هذه وصفة

لتقسيم حركة «فتح» ونهايتها، صحيح أن بعض الأحزاب والحركات الفلسطينية عقدت مؤتمراتها بهذا الشكل، إلا أن هذه الأحزاب لا تعرف خلافات كما هو الحال في تنظيم «فتح». أيضاً من الخطأ تحميل قطاع غزة وتنظيم «فتح» في القطاع وحدهما المسؤولية عن تأجيل عقد المؤتمر في موعده. صحيح أن تنظيم «فتح» في غزة مهلهل وتنهشه الخلافات الداخلية وهناك مشاكل تواجه انتخابات الأقاليم والمناطق في القطاع، ولكن هذا بحد ذاته نتيجة لخلل ممتد منذ سنوات في تعامل مركز الحركة مع أبناء «فتح» في القطاع، وليس خللاً عند أبناء حركة فتح في قطاع غزة فقط.

خاتمة

لا يجوز في الذكرى الخمسين لانطلاقة حركة فتح الاقتصار على مهرجان انطلاقتها والتباهي بعدد المشاركين ورفع صور الراحل أبو عمار وتمجيد ماضي الحركة... يجب الحذر من الوقوع في سوء تفسير الخروج الحاشد للجماهير في مهرجانات حركة فتح، فهذه الحشود تخرج التفافاً وتأييداً للوطنية الفلسطينية في مواجهة نقيضها الرئيس وهو الاحتلال، وفي مواجهة حالة الانقسام، وحركة حماس المُغيبة للوطنية، وليس تأييداً لتنظيم حركة فتح فقط، وهذه الحشود يمكن أن تلتف حول أي حالة سياسية جديدة تظهر على الساحة يمكنها التعبير عن الفكرة الوطنية، أو تلتف حول قيادات (فتحاوية) من خارج تنظيم «فتح» الحالي.

على الرغم من مرور خمسين عاماً على انطلاقة حركة فتح وحالة الضعف التي تنتابها فإن غالبية الشعب ترى أن استنهاض حركة فتح ضرورة وطنية وليست حزبية فقط، لأن الشعب كله مع استنهاض الوطنية الفلسطينية التي تعبر عنها وتمثلها حركة فتح، كما أن الجماهير لا تنسى دور الحركة في استنهاض الهوية الوطنية وفي تثبيت اسم فلسطين على الخارطة الدولية.

من المؤكد أنه لا يمكن استنهاض المشروع الوطني ومواجهة الاحتلال سياسياً أو عسكرياً إلا من خلال استنهاض حركة «فتح»، ولكن نحذر من أنه في حال بقيت أوضاع تنظيم الحركة على ما هي عليه، فحركة فتح ستستنزف رصيدها التاريخي، وعليها تدارك الأمر بسرعة من خلال لملمة الحالة الفتحاوية الداخلية واستعادة شبكة حلفائها العرب والدوليين، وما زال في الإمكان القيام بذلك، وإن لم يتم ذلك نخشى أن نصل لوقت يقول فيه البعض: لم يبق من حركة فتح سوى ذكريات مُشَرِفة، وراية العاصفة الصفراء، وضريح أبو عمار الشاهد على تاريخ حركة فتح.

البعد الاجتماعي للثورة الفلسطينية
رؤيــة «فتــح» الاجتمـاعيـة

عبد الغني سلامة*

تقديم

في خطاب لياسر عرفات لمناسبة مرور عشر ســنوات على انطلاقة الثورة الفلسطينية قال: «نجحت فتح في تحويل الشعب الفلسطيني من طوابير لاجئين مشــردين ينتظرون المساعدات إلــى ثوار وفدائيين، ومن شــعبٍ يتهدده خطر الضياع إلى شعب حُر يطالب بحقوقه الثابتة، وفرضت علــى العالم أن يعترف بهويته وكيانه السياســي وشــرعية نضالــه، وأجهضت كل محــاولات تطويع العقل الفلســطيني وتدجين إرادته، أو إسكات صوته».[1]

وحسب العديد من منظّري «فتح»؛ فإن انطلاقة الحركة في أواسط الستينيات جاءت تجاوباً مع المبررات التاريخية التي فرضتها معطيات المرحلة آنذاك، فكانت حسب ما يصفونها ضرورة وطنية من ناحية، ومن ناحية ثانية نتاجاً حتمياً لنضوج جملة من العوامل الموضوعية والإرهاصات التي كانــت تعتمل في عقــول الجماهيــر ووجدانها الجمعي، وتوقها للحرية، وتواصلاً مع بواكير حالة الوعي الآخذ بالتشــكل، والنزوع نحو الخلاص الجماعي والانعتاق الوطني.

وفي كلمــة للقيادي الفتحــاوي عباس زكي قال: «لقد شــكلت حركة فتــح بنظريتها الثورية وتركيبتهــا الداخلية علماً للظروف، وفهماً دقيقاً لقوانــين الصــراع وأوضــاع القضيــة محلياً ودولياً، فجاءت الانطلاقة في موعدها التاريخي لتكون أول فعل عربي ثوري صحيح في مواجهة

* كاتب وباحث في الشؤون الفلسطينية.

المشـــروع الإمبريالـــي الصهيوني فـــي المكان والزمان الصحيحين، لحصره ومضايقته ومنعه من التوسع، تمهيداً لإنجاز الهدف الأكبر، وهو التحرير والعودة».[٢]

المفكر خالد الحسن، أحد مؤسسي «فتح»، كتب في سلسلة فلسطينيات: «ومنذ نشأتها، تميزت فتح عن باقي الحركات والأحزاب العربية الأخرى بعدم امتلاكهـــا أيديولوجيا خاصة بهـــا، واعتبرت أنها ليســـت بحاجة لها، لأن فلســـطين بحد ذاتها هي أيديولوجيتها؛ وبما أن فتح لا تريد أن تكون أسيرة لأي فلســـفة حزبية، ولا تريد أن تقيّد نفسها بفكر أيديولوجي محدد، بل تريد أن تجمع من حولها كل الشـــعب، وبما أنها رأت أن كل الفلسفات النظرية ليســـت ضرورية في هذه المرحلـــة، وأنها قد تجر الشعب إلى نزاعات فكرية ومذهبية، لهذه الأسباب نأتْ بنفسها عن التحزب والأيديولوجيات».[٣]

ويضيف الحسن: «اعتبرت فتح أن المرحلة التي يمر بها الشعب الفلســـطيني مرحلة تحرر وطني، وذلـــك على ضوء فهم الحركة للخصوصية الوطنية للقضيـــة، وفهمها للبعد المحلي والـــدور الوظيفي للكيـــان الإســـرائيلي، وفهمها للصـــراع وركائزه الحضاريـــة الحقيقية، وبالتالي يجب أن تكون أداة الحـــل وطنية من خلال حركة تحرر وطني بمحتوى وطني وأداة وطنية وأسلوب وطني، وتلتقي من خلال هذه الحركة القوى والشرائح الفلسطينية كافة على برنامج واحد وهدف واحد هو التحرير والعودة».

وفـــي أدبيات الحركة المنشـــورة على موقعها الرســـمي، نقرأ: «كما رفضـــت فتح الدخول في عراك على ماهيّـــة الدولة المرتقبة وطبيعتها قبل التحرير، لأن ذلك كالخلاف على سعر جلد الدب قبل صيده، واعتبرت أن تحديد نظام الدولة من حق الشعب الفلســـطيني عندما يمارس إرادته الحـــرة في تقرير مصيره بأســـلوب ديمقراطي، ولكنهـــا اشـــترطت ألا تكـــون الدولـــة نوعاً من الســـلطنة والحكم الذي يورث والذي يتنافى مع مبادئ الديمقراطية».[٤]

وتؤكـــد الحركة فـــي بياناتهـــا أن الوحدة الوطنية شرط أساسي لتمتين الجبهة الداخلية وتماسكها وهي ضمانة النصر وبوابة التحرير، وقد طرحت شـــعار اللقاء علـــى أرض المعركة لتجميد أي خلافات جانبية وتركيز الجهد باتجاه العـــدو المركزي، وجعلت البرنامج الكفاحي هو المعيار والقاســـم المشـــترك للقوى والفعاليات الفلسطينية كافة.

ويقول أحمـــد قريع، عضو اللجنـــة المركزية الســـابق للحركـــة: «ومع أن الحركـــة لم تمتلك أيديولوجيـــة فكريـــة؛ إلا أنهـــا اهتمت بالجانب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلســـطيني وبطبيعة شـــكل الحكم للدولة المرتقبة.[٥] وقد جاء في بيان الحركة في مقدمة النظام الأساســـي: «والحركة في تصميمهـــا على التحرير وإحداث التغييرات التاريخية في المجتمع، تسعى إلى بعث القيم الأخلاقية والثورية المنســـجمة مع أهداف النضال، وإلى إحياء الشعور بالكرامة الإنسانية، وهي لذلك تسعى إلى تحرير الإنسان من كل ما تســـرب إليه من مســـاوئ المجتمع التي عاشها

عبر تاريخــه الطويل، وخاصة ما تواجهه المرأة من تمييز يعطل قدراتها النضالية ومســاهمتها الفعالة في المستويات التنظيمية والحركية كافة».

البُعد الاجتماعي في نظرية «فتح» الثورية

لا تنظيــم بلا نظريــة، ولا نظرية بــلا فِكر، ولا فكــر دون جماهيــر؛ فالتنظيم الذي لا يقوم على أســاس فكري نظري واضح ســيغرق في التناقضات الداخلية وسيفقد بوصلته، وقد تضل به السبل، والنظرية المثالية التي لا تجد الجماهير التي تحملها ســتبقى معلقة في فضاء الأوهام، والجماهير بطبيعتها لا تحمل إلا الفكر الذي يعبّر عنها ويخدمها ويحمل همومها، من هذه المنطلقات حددت «فتح» مبادئها الفكرية.

والمبادئ الفكريــة لا تقتصر بالضرورة على الجوانب السياسية والفلســفية والإستراتيجية مــن النظرية الثورية؛ فهناك جانب لا يقل أهمية هــو الجانب الاجتماعي، وربما أن «فتح» تنبهت إليــه منذ البدايات، فقد جــاء في أدبيات «فتح» الأساســية «بيان حركتنا» النــص الآتي حول الأوضاع الاجتماعية للشعب الفلسطيني عشية الانطلاقة: «لا ينكر أحد مرارة الوضع الاجتماعي الســيئ الذي يعيشه شــعبنا نتيجة النكبة، إن قســوة ظروفنا وشــقاء معيشــتنا وإن حياتنا المؤلمة في المعسكرات وسائر مواطن تشردنا قد أثــرت بعواملها على نفســية الكثيرين من أبناء النكبة.. فلقد طغــت الفردية على أخلاق الكثير منهم، وحاول البعض تناسي آثار النكبة باليأس والتخاذل أو الأنانية. ولا يســتغرب تفشي هذه الأمور بــين مثقفينا، فهي أمراض لا يُســتبعَد وجودها عند الأمم. ولكن الحركة ســتعالج هذه النواحي بثوريتها؛ لأن الثورة تعيد إلى النفوس الحائرة ثقتها وإيمانها بنفسها وعدالة قضيتها».[٦]

إذن، فقد اعتبرت «فتح» أن الكفاح والانخراط بالثورة وتقوية الروح الثورية لدى الجماهير، هي الحل الذي ســيعالج الآثار السلبية للنكبة. لكن المشكلة لا تنحصر فقط في مواجهة آثار النكبة، ومن ناحية ثانية، فالعمل الثوري بحد ذاته حتى لو كان سيخلق واقعاً اجتماعياً جديداً ومختلفاً، فإنه سيخلق في الجانب الآخر مشاكل اجتماعية تحتــاج إلى حلــول، خاصة لعائلات الشــهداء والأسرى.

كمــا أن الجانب الاجتماعي يعني أيضاً تحديد موقــف مــن قضايــا كثيــرة مهمة، مثــل المرأة، الطفولة، الشــباب، التقاليــد الاجتماعية (خاصة الســلبية منها)، القيم والمفاهيم الســائدة. وكذلك يعني الاهتمــام بقضايا التعليم والصحة والبطالة والتمكــين المجتمعي وغيرها، ويعني أيضاً ســن قوانين وتشــريعات (أو تطوير ما هو موجود) لها علاقة بالحياة الاجتماعية، ومســتقبل نظام الحكم. وهي موضوعات لم تحظَ بالاهتمام الكافي من قبل الحركة، كما سيتبين لاحقاً، لكن الحركة نجحت وإلى حد كبير في التعامل مع الجانب الإنساني والإغاثي وفي كل ما يتصل بالاهتمام بأسر المناضلين.

فإذا كانت الجوانب السياسية والعسكرية هي الجوانب الطاغية على مشهد النضال الفلسطيني، وعلى تاريخ حركة فتح بشكل خاص؛ فإنه ينبغي أيضاً رؤية الجانب الآخر من المشهد، وهو نضالها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، من خلال المؤسسات التي أنشأتها مثل مؤسسة أسر الشهداء، وجمعية الهلال الأحمر، ومؤسسة صامد، وغيرها، بهدف توفير الخدمات وأسس الحياة الكريمة للشعب الفلسطيني، بشكل خاص أبناء المخيمات في سورية ولبنان والأردن، بتوفير فرص عمل وتلبية احتياجاتهم الموضوعية.

وقد سعت «فتح» من خلال المؤسسات المتخصصة التي أنشأتها إلى تحقيق مستوى معيشي كريم لأسر الشهداء والجرحى والمتضررين الفلسطينيين والعرب والأجانب، وتوفير الرعاية الصحية ورفع مستوى الوعي والتثقيف المجتمعي والصحي والدعم النفسي، وتقديم الخدمات التعليمية بمراحلها المختلفة، مثل توفير مدارس أساسية، وتوفير منح التعليم العالي للمتفوقين خاصة من أبناء الشهداء وإخوتهم، وتقديم البرامج التأهيلية والتدريبية لتنمية قدرات ومهارات الفئات المستفيدة لإعادة دمجهم في المجتمع، وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات من خلال تنمية الموارد البشرية وتمكينهم من المشاركة في العملية الإنتاجية، واهتمت أيضاً بالأسرى وعائلاتهم، وبالبحث عن المفقودين، واستعادة جثامين الشهداء، ودفنهم بطريقة كريمة.

مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى

منذ البدايات الأولى، تنبهت قيادة «فتح» لتجارب الثورات العالمية وكيفية تصرفها إزاء الجرحى والشهداء والأسرى، وتجاه عوائلهم، وأدركت أن من سلبيات العديد من تلك الثورات، ومن بين أسباب تعثرها هو عدم رعايتها أسر الشهداء والجرحى والأسرى، ومن هذا المنطلق وفي إطار سعيها لإيجاد حلول عملية لأهالي الشهداء والأسرى، تم تأسيس صندوق الرعاية الاجتماعية، خاصة مع توالي سقوط عدد من الشهداء، حيث وصل عددهم حينها إلى أحد عشر شهيداً، فتم تأسيس لجنة اجتماعية برئاسة «انتصار الوزير»، وعضوية «ربحي عوض» و«سميح درويش»، وكانت مهمتها آنذاك رعاية عائلات ١١ شهيداً، وأسير واحد، وكان حينها «محمد بكر حجازي».

ومع اشتعال الثورة وانتشارها ازداد عدد الشهداء، ما استدعى إنشاء «لجنة الشؤون الاجتماعية» في العام ١٩٦٨، والتي كان مقرها في عمّان، وكانت ميزانيتها من اشتراكات الأعضاء وتبرعات أنصار الحركة. ثم تقرر توسيع عمل اللجنة وتشكيل صندوق ضمان اجتماعي لأعضاء الحركة وعائلاتهم، وبذلك تحولت اللجنة إلى مؤسسة للشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى، كانت مهمتها توفير الرعاية الشاملة من غذاء وطبابة وتعليم ومساعدات مالية، لأسر الشهداء والمفقودين والأسرى

والجرحى ومتضرري الثورة الفلسطينية، ورعاية الأسر المتضررة من غير عناصر الثورة الفلسطينية وتعويضها عن أي ضرر يلحق بها من جراء العمليات العسكرية الفدائية، أو بسببها. وبعد سنوات قليلة صار للمؤسسة ثلاثة فروع (في دمشق وبيروت وإربد) وبدأت تفتتح مشاريع تأهيل مهني ودور حضانة في عدد من المخيمات الفلسطينية. ولما تطورت هذه المشاريع تم تنظيمها فيما بعد في مؤسسة مستقلة عن مؤسسة الشؤون الاجتماعية، هي مؤسسة أبناء شهداء فلسطين (صامد).[٧]

وبعد أحداث أيلول رحلت الثورة الفلسطينية إلى الساحة السورية، فانتقل مكتب المؤسسة إلى سورية، ومن بعدها تم افتتاح مكتب آخر في الساحة اللبنانية.

بعد دخول حركة فتح منظمة التحرير الفلسطينية اتخذ المجلس الوطني قراراً بأن تصبح المؤسسة إحدى مؤسسات منظمة التحرير وذلك في العام ١٩٧١، وبعد هذا التاريخ لم تعد المؤسسة مقتصرة على رعاية أسر شهداء وجرحى وأسرى حركة فتح فقط؛ بل توسع مجال عملها لتشمل جميع أسر شهداء وجرحى وأسرى الثورة الفلسطينية لكافة الفصائل المنضوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد الخروج من لبنان عادت الإدارة المركزية للمؤسسة إلى الساحة الأردنية، وصارت تقدم الدعم والمساعدة إلى أسر الشهداء والأسرى في أماكن وجود الشعب الفلسطيني.

وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية تم إلحاق المؤسسة بوزارة الشؤون الاجتماعية كإدارة عامة، إلى أن تم فصلها عن الوزارة في العام ٢٠٠٥ كونها تتبع إدارياً منظمة التحرير. وتم إنشاء مكتبين مركزيين في رام الله وغزة و١٥ مكتباً فرعياً في المحافظات، بالإضافة للفروع في الخارج خاصة الأردن، سورية، لبنان، مصر، العراق، ويعتبر فرع الأردن هو الفرع المركزي للمؤسسة في الخارج.

عملت المؤسسة منذ نشأتها على تحقيق العيش الكريم لجميع أسر الشهداء والجرحى الفلسطينيين والعرب، وكل الذين تضرروا نتيجة لالتحاقهم بالثورة الفلسطينية، أو لتواجد الثورة بينهم، وسعت لتحقيق مستوى لائق من الرفاه الاجتماعي دون تمييز للانتماء السياسي والأيديولوجي، وذلك من خلال تقديم الخدمات والبرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية والتأهيلية التنموية لأسر الشهداء والجرحى وضحايا الحروب مع الاحتلال الإسرائيلي.[٨]

وترعى المؤسسة حاليا أكثر من ثلاثة وخمسين ألف شهيد وجريح (٥٣٠٠٠)، ثلاثين ألفاً منهم في داخل الوطن، وثلاثة وعشرون ألف شهيد وجريح خارج الوطن من الفلسطينيين والعرب والأجانب الذين التحقوا بالثورة الفلسطينية.

وظلت المؤسسة ترعى عائلات الأسرى حتى العام ١٩٩٦ حتى تم تأسيس وزارة خاصة بالأسرى والمحررين، تم تحويلها إلى هيئة عام ٢٠١٤، ولكن بنفس الصلاحيات والأدوار.

«الهلال الأحمر»

فـــي أثناء وجـــود قوات الثورة فـــي الأردن، برزت ضرورة تقديم الخدمات الصحية والطبية والإسعاف سواء للعسكريين وعائلاتهم، أو لأبناء المخيمات وللسكان بشكل عام؛ فبدأت مجموعات من الكوادر المتخصصة في التطوع لتقديم هذا النوع من الخدمات، ثم أنشـــئت عيادة صغيرة فـــي إحدى المخيمات فـــي الأردن، لتصبح نواة جمعية الهلال الأحمر الفلســـطيني، والتي أعلن عن تأسيسها رســـميا بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦ لتكون امتداداً لجمعيات الهلال الأحمر الخيرية، التي ظهرت في بعض المدن الفلســـطينية، كيافا والقـــدس، في الربع الأول مـــن القرن الماضي. ثم تكرســـت كجمعية مســـتقلة لها شخصيتها الاعتباريـــة، بموجب قرار مـــن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة، (أيلول ١٩٦٩)، لتصبـــح بعـــد ذلـــك التاريخ مؤسســـة صحية واجتماعيـــة تتبع منظمة التحرير الفلســـطينية، تضم آلاف الكوادر وعشرات الآلاف من الأعضاء والمتطوعين الفلسطينيين والعرب والأجانب.

عملـــت الجمعية، خلال مســـيرتها على تقديم الخدمات الإنسانية عموماً، والصحية والاجتماعية خصوصاً، للشعب الفلسطيني في داخل الوطن والشـــتات، وعلى التخفيف مـــن آلامه، وصيانة صحتـــه، وحمايـــة حياتـــه، في أوقات الســـلم والحرب وحالات الطوارئ. كما قدمت الخدمات الوقائيـــة للمواطنـــين الفلســـطينيين لتجنيبهم الأمراض المختلفة، وبما يعزز صحتهم ورفاهيتهم الاجتماعية، وقدمت المساعدة اللازمة والإسعاف للجميع من مدنيين وعسكريين، كما ساهمت في البحث عن مفقودين، وجمع شـــمل لأُسر منكوبة ومساعدة الأسرى. وفي تعزيز البرامج التنموية المجتمعيـــة الفلســـطينية، وخصوصـــاً للفئات والمناطق الأكثر احتياجاً.

وقد أنشأت جمعية الهلال الأحمر في فلسطين، وفي الـــدول المضيفـــة للاجئين الفلســـطينيين، وخصوصاً في الأردن ولبنان وســـورية ومصر والعـــراق، العديد مـــن المستشـــفيات ومراكز الإســـعاف والطوارئ، ومراكز الرعاية الصحية الأوليـــة والصحة النفســـية وتأهيل قدرات ذوي الاحتياجـــات الخاصـــة، والعيـــادات العامـــة والتخصصيـــة، والمســـتوصفات، وغيرهـــا من المرافق التي ســـاهمت في تعزيز هذه الخدمات للمواطن الفلسطيني ولكل محتاج.

ولكونها أحد أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ فهي تتمتع بجميع المزايا والحصانـــات المنصوص عليها فـــي الاتفاقيات الدولية.[٩]

جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين - صامد

أدركـــت فتح منـــذ البدايـــات أن العمل بين الجماهير يتطلب قبل التعبئة الوطنية تفهُّم مشاكل الناس وتلبيـــة احتياجاتهم، ولمـــا كانت أحوال المخيمات الفلســـطينية صعبة، سيّما في لبنان، حيـــث كانت الحكومة تحظر على الفلســـطينيين العمـــل في ما يقرب من الســـبعين مهنة وحرفة،

من هذه المنطلقات سعت الحركة لتحسين أحوال الفلسطينيين ومن خلال تمكينهم وتنمية قدراتهم وتشغيلهم في مشاريع إنتاجية تكون مصدر دخل لهم، فقامت بتأسيس مؤسسة اجتماعية إنتاجية فلسطينية، عام ١٩٦٩، بقرار من ياسر عرفات، سميت فيما بعد جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين – صامد، هدفها تشغيل أبناء الشهداء، وتأهيل متضرري الحرب، في البداية ألحقت صامد بمؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء، ثم انفصلت عنها عام ١٩٧٠، وصارت تتبع منظمة التحرير.

ضمت صامد في البداية، بعض آلات الخياطة، ثم أنشأت معمل نجارة، ومركزين لأشغال الصدف. وسرعان ما أصبحت صامد تضم ستة وعشرين مشغلاً، تحمل كل منها اسم شهيد فلسطيني. وكانت تضم ١٥ فرعاً إنتاجياً في المخيمات الفلسطينية في كل من لبنان وسورية، يعمل فيها أكثر من ألف عامل وعاملة، كانت تنتج الألبسة الجاهزة، والأثاث، والمواد الإعلامية والسينمائية، فضلاً عن الإنتاج الزراعي، كان فائض الربح يخصص بالدرجة الأولى للنشاط الاجتماعي والإنساني للثورة الفلسطينية. وكان في كل مشغل لجنة ثورية، ينتخب أعضاؤها بالاقتراع السري. وهي المرجع الأول والأخير في المشغل في الشؤون الإدارية والإنتاجية وشؤون العاملين، وهي التي تقرر جداول الإنتاج. ويحكم هذه اللجان نظام داخلي خاص. كانت تلتقي هذه اللجان في مؤتمر لتنتخب فيه لجنة ثورية عليا. وكانت تمتلك فروعاً للبيع والتسويق، في لبنان وسورية وليبيا واليمن، ولديها موزعون في بعض الأقطار العربية الأخرى. ولم يقتصر عمل صامد على المشاريع التشغيلية، ففي مجال إحياء التراث الفلسطيني جمعت الأزياء الفلسطينية، وأقامت المعارض الدولية للتعريف بهذا التراث، كما أصدرت صامد عددا من الكتب بالإضافة لمجلة شهرية، حملت اسم «صامد»، وقد اهتمت أيضاً بنشر المقالات الاقتصادية والاجتماعية عن فلسطين والكيان الصهيوني.[١٠]

إلا أن مشاغل المؤسسة ومكاتبها تعرضت للتدمير نتيجة القصف الإسرائيلي في اجتياح ١٩٨٢- وبعد ذلك انتقل عملها إلى خارج لبنان، ثم توقفت كليا مع تأسيس السلطة الوطنية عام ١٩٩٣.

المرأة، ومكانتها في فتح

منذ بداية القرن العشرين والمرأة الفلسطينية تشارك في معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي عبر تشكيلات مختلفة، بدأتها بالجمعيات الخيرية التي شكّلت منصات مهمة لانطلاقة المرأة الفلسطينية نحو الاندماج أكثر في القضايا المجتمعية والوطنية؛ فعقدت أول مؤتمر نسائي فلسطيني، في مدينة القدس عام ١٩٢٩، وانبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، ثم أنشئ في العام نفسه الاتحاد النسائي العربي في كل من القدس ونابلس، ومن خلال هذه التشكيلات قامت المرأة

الفلسطينية بأدوار متعددة اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً ووطنياً، متمثلة في المظاهرات، وتقديم الاحتجاجات إلى المندوب السامي البريطاني، وإرسال الرسائل إلى الملوك والحكام العرب.[11]

وخلال الفترة التي تلت النكبة لم يتوقف عطاء المرأة الفلسطينية، فقد نشطت المؤسسات النسائية الخيرية كدور الأيتام ومراكز المسنين وغيرها في إغاثة الأسر المنكوبة، وواصلت العمل على إعداد المرأة وتأهيلها مهنياً. وقد توجت نضالات المرأة في هذه الفترة بتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام ١٩٦٥، مع انطلاقة الثورة الفلسطينية، ليكون تنظيماً شعبياً نسائياً يضطلع بدوره الاجتماعي والسياسي. ولكن خلال هذه الفترة (١٩٤٨ – ١٩٦٥) لم تتبلور حركة نسائية ذات طابع وطني اجتماعي سياسي، على الصعيد الجماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات، فقد ظل نشاط الاتحادات والجمعيات الخيرية النسوية، قاصراً على أعداد محدودة من النساء عبر اللقاءات والاجتماعات النخبوية، أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية والقومية واليسارية آنذاك، ولكن بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وصعود نشاط وفاعلية حركة فتح تراجع نشاط الجمعيات والاتحادات النسائية لحساب فصائل المقاومة الفلسطينية، التي استوعبت معظم العناصر النسوية العاملة في النشاط العام، وتمكنت من دمجهن في العمل السياسي والعسكري والتنظيمي.[12] وفيما بعد ركزت فتح (وكذلك معظم الفصائل الوطنية) على الاهتمام أكثر بالاتحادات النقابية والمنظمات الأهلية، مثل اتحاد المرأة وغيره، وأعطتها مزيدا من الزخم والدعم، وتمكنت من فرض حضورها التنظيمي على تلك الاتحادات، بل وقيادتها.

وبعد الانطلاقة انخرطت المرأة في صفوف الثورة الفلسطينية، وقاتلت إلى جانب الرجل، وأثبتت حضورها في كثير من المجالات، وقد أدركت فتح أن تحقيق أهدافها السياسية والوطنية يتطلب استنهاض كل الطاقات والجهود لدى جميع فئات المجتمع، بما فيها المرأة، لذلك سعت لدمج المرأة في تشكيلاتها القيادية والتنظيمية، وهذا عائد ربما لأن القيادات الأولى في الحركة كانت تؤمن بدور المرأة، وكانت زوجاتهم من قيادات الصف الأول مثل جميلة صيدم، وانتصار الوزير وغيرهن.

وحتى تؤمّن الحركة مشاركة نسائية أوسع، خاصة في ظل هيمنة العقلية الذكورية على المجتمع، فقد نصت المادة ١١٦ من النظام الداخلي للحركة: «يتم تمثيل المرأة في كافة أطر الحركة القيادية، وتعمل الهيئات القيادية على ضمان الوصول لنسبة لا تقل عن ٢٠٪ وبما لا يتعارض مع انطباق المعايير التنظيمية ونصوص النظام»، ومع ذلك يرى البعض أن هذا غير كافٍ، وأن على الحركة أن تقدم مزيدا من الدعم للأطر النسوية الفتحاوية، وأن تعمل على تجاوز عدة تحديات منها: تغيير نظرة المجتمع السلبية للمرأة، وتغيير الصورة النمطية عن المرأة بالتنظيم بأن وجودها شكلي فقط، دون الإيمان

بدورهـــا وقدراتها، وتغيير التشـــريعات ومواد النظام التي قد تجحف بالمرأة.[١٣]

وجدير بالذكر أن نضال المرأة الفلسطينية لم يقتصر على المشاركة في الاتحادات والجمعيات النســوية، ولا حتى فـــي المشـــاركة في الأطر القيادية، بل كانت في قلب الميدان، فأول أسيرة فلســـطينية من حركـــة فتح «فاطمـــة برناوي» اعتقلت في ١٩٦٧، وكذلك «دلال المغربي» قائدة عملية الساحل ١٩٧٨، وغيرهن كثيرات، وتشير الإحصـــاءات إلـــى أن ٧٪ من الشـــهداء الذين ســـقطوا خلال الفتـــرة مـــن ١٩٨٧ – ١٩٩٧، كانوا من النســـاء، فيما شكلت النساء ٩٪ فقط مـــن الجرحى المبلّغ عنهم خلال الفترة نفســـها، وأكثر من ٥٠٠ أســـيرة خـــلال فترة الانتفاضة وما بعدها.[١٤]

الطلبة والشبيبة

إذا كانت فتح قد أسست أو دعمت الاتحادات والمؤسســـات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة؛ فإن اتحاد الطلاب هو الذي شكَّل النواة الأولى التي انطلقت منها فتح نفســـها فيما بعد، وربما هـــذا عائد إلى الدور الطليعـــي والريادي الذي تضطلـــع به تاريخيا فئة الطلبة والشـــبيبة، وهو الدور الذي طالما اقترن بهذه الفئة العمرية التي تفيض حماسة ونشاطا ووعيا وطنيا.

كانـــت البداية في القاهرة، حين تم تأســـيس رابطة الطلبة الفلسطينيين في جامعة الملك فؤاد (القاهـــرة حالياً)، والتي كانـــت تقوم بالتعريف بظروف الشعب الفلسطيني، والمخاطر التي تهدد الأمة العربية. وقد سعت الرابطة حينها لتوسيع قاعدتهـــا لتشـــمل أعداداً أكبر مـــن الجامعيين الفلســـطينيين، وأخذت دورها في طرح القضية الفلســـطينية والمشكلات الطلابية، وحصلت على اعتراف جامعة الدول العربية بها. وتم ذلك عندما تولى ياســـر عرفات رئاسة الرابطة. بعد ذلك تم تشـــكيل روابط أخرى في الإسكندرية وأسيوط ودمشـــق وبيروت. لتتحول الرابطة إلى الاتحاد العام لطلبة فلسطين.[١٥]

منذ العـــام ١٩٦٨ دأب الاتحاد العام لطلبة فلســـطين على إقامة معسكر تدريبي للطلبة مرة كل سنة، خلال الإجازة الصيفية، وفي تلك الفترة تحمَّـــل «فرع لبنان» مســـؤولية إبـــراز النضال الفلســـطيني في لبنان، وقام بتنظيم المظاهرات الاحتجاجيـــة والمؤيـــدة للمقاومة الفلســـطينية. وحين انفجرت الحرب الأهلية اللبنانية (نيسان/ ١٩٧٥)، شـــكَّل «فرع لبنـــان» الكتيبة الطلابية، التي ستُعرف باســـم كتيبة الجرمق، والتي كان لهـــا دور بالغ الأهمية طوال فترة العمل الفدائي في لبنان، وقد ضمت أعضاء من فتح فقط، ومنها سقط شهداء كثيرون، مثل قائدها سعد جرادات (نائب رئيس الاتحاد في لبنان)، وأيمن أبو عبد الله، وفهيم البرغوثـــي، وعلي أبو طوق وغيرهم كثيرون.[١٦]

ورغم أن الاتحاد العام لطلبة فلســـطين يتبع دائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير؛ فإن فتح اهتمت به بشكل خاص، وظلت تسيطر على

هيئتــه الإدارية في معظم الأقاليم والســاحات، وكانت من خلاله تقدم خدمات ملموسة لأعضائه، مثل تقديم المســاعدات الماديــة لبعض الطلاب المحتاجين، ولبعض الفــروع التي تعاني عجزاً ماليــاً، وفــي تقديم منــح دراســية، وفي تبني الاتحاد للطلاب المطرودين من كلياتهم لأســباب سياســية، وفي تغطية نفقات أنشطته المختلفة، فيما ظل الاتحاد يرفد الحركة بالكوادر والأعضاء والمقاتلين والدعم الجماهيري والإعلامي.

ولــم يكن اهتمام فتح بقطاع الطلبة مقتصرا على دعمها لاتحاد الطلبة، بل أيضا وربما الأهم في تأسيسها حركة الشبيبة الطلابية في الأرض المحتلــة، والتي كان وراء فكرتهــا خليل الوزير مــن قيادة فتح في الخارج، **ومروان البرغوثي وعدنان ملحم من قيــادات فتح في الداخل.** وقــد كان لهذه الحركة التي ســتظهر في أوائل الثمانينيات، دورا بالغ الأهمية في قيادة وتسيير فعاليــات الانتفاضة الأولــى، وفي إعادة الزخم الجماهيري الشعبي لحركة فتح في الوطن، بعد أن ظلت لفترة طويلة أشــبه بالتنظيم العسكري والخلايا السرية، دون علاقة مباشرة بالجماهير.

قبل الانتفاضة، وبعدها كانت حركة الشبيبة تركز على النشــاطات الاجتماعية، مثل الأعمال التطوعيــة، وتنظيــف المرافق العامــة كالمقابر والساحات والشوارع، ومســاعدة الأهالي في عمليــات قطاف الزيتون، وفــي فعاليات التعليم الشعبي أثناء الانتفاضة، وزيارة أهالي المعتقلين والشــهداء، وتنظيم الفعاليــات الثقافية وإحياء المناسبات الوطنية وغير ذلك، الأمر الذي أعطاها صبغة الحركة الاجتماعية وساعد في انتشارها جماهيريا.

تلقت حركة الشــبيبة ضربــات قوية من قبل الاحتلال، حين تعامل معها كتنظيم محظور، وزج كل قياداتها وكوادرهــا المعروفة في المعتقلات، بدءاً من شــهر أيار ١٩٨٨. وبعد قدوم السلطة تراجعت منظمة الشبيبة الفتحاوية إلى حد كبير.

البعد الاجتماعي لفتح في عهد السلطة

بعد إســهام الحركة فــي ترســيخ الكيانية الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، بــدأت تركــز اهتمامهــا أكثر علــى الأوضاع الاقتصاديــة والاجتماعيــة، وذلك عبر إنشــاء مؤسســة صامد والهــلال الأحمر ومؤسســة الشؤون الاجتماعية وأسر الشهداء، وفي دعمها واهتمامها بالاتحادات المختلفة؛ ومع ذلك لم يظهر في أدبيات فتح ومؤتمراتها وقراراتها فيما بعد توجهات محددة، أو واضحة للسياسات أو للنظام الاجتماعي الاقتصادي.[١٧]

ومع تأسيس السلطة الوطنية في العام ١٩٩٣، التي أرادتها فتح أن تكون مقدمة للدولة العتيدة، قــررت حركة فتح خوض معركتين متوازيتين (لا متتابعتــين)، أي في وقت واحد؛ الأولى مواجهة الاحتلال ومواصلة الكفاح لإنهائه، والثانية بناء أســس الدولة الديمقراطيــة والمجتمع التقدمي وفقاً لما ســبق لها أن حددته في الهدفين الثاني

والثالث المرسومين في نظامها الداخلي، وكما أقرته مؤتمرات الحركة السابقة.

وقد اهتمت فتح بالقضايا الاجتماعية فأنشأت مفوضية التنمية الاجتماعية، وهي واحدة من ستة عشر مفوضية للحركة تعنى في مجالات شتى متنوعة مثل مفوضية العلاقات الدولية ومفوضية العلاقات العربية والصين والتعبئة والتنظيم والمنظمات الشعبية وغيرها. وفي مجال المرأة وتمكين النساء، خصصت كوتا نسائية في الأطر التنظيمية والقيادية داخل الحركة، ودعمت أن تكون هناك كوتا مشابهة للمرأة على مستوى العمل العام (البرلمان، والبلديات، والجمعيات، والنقابات)، ربما هذا نابع من قناعة الحركة بأن مشاركة المرأة السياسية واندماجها في الحياة العامة من أهم مؤشرات تمكين المرأة في أي مجتمع، حيث إن تمكين النساء وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية والاستفادة من إمكانياتهن، هو من بين أهم مؤشرات نمو المجتمع وتقدمه.

ولكن إدماج المرأة ومساواتها التامة لم يحظَ بالقدر الكافي من توجهات وسياسيات فتح في عهد السلطة، وربما هذا عائد إلى موروثات اجتماعية معينة ما زالت تلقي بظلالها على الحركة، فالأدوار الجندرية، وهي الأدوار والتوقعات التي يحددها المجتمع للرجال والنساء كل حسب جنسه، ما زالت خاضعة للمفاهيم الاجتماعية السائدة، ومتأثرة بالوضع الاقتصادي والسياسي؛ الأمر الذي جعل فتح تتجنب تحديد موقف واضح وحازم من كثير من القضايا الاجتماعية الشائكة.

على كل حال، في معركتها على الجبهة الاجتماعية، حاولت فتح أن تُجيب عن مجمل الأسئلة المطروحة في القضايا الاجتماعية، بما فيها تلك المتعلقة بالمساواة والحريات العامة، والتشريعات، خاصة مع وجود منافسين مهمين يطرحون نظامين اجتماعيين مختلفين؛ هما حركة حماس والتيار الإسلامي من جهة، والقوى اليسارية ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات «NGOs» من جهة ثانية، لكن إجابات فتح وأطروحاتها الاجتماعية كانت إما اجتهادات فردية (متفاوتة ومتباينة)، أو مرتجلة، يظهر فيها قدر من التخبط والضبابية، في الوقت الذي يشهد فيه المجتمع الفلسطيني تغيرات عميقة، ويعيش ديناميكيات التطور المجتمعي شأنه شأن باقي الشعوب الحية. الأمر الذي يتطلب تحديد موقف أكثر وضوحا في مجمل القضايا الاجتماعية، خاصة مسألة الحريات العامة والحريات الفردية وفي مقدمتها حرية التعبير، وطرح الموضوعات الرئيسية التي تهم المجتمع للخروج من «عقلية القبيلة» إلى تبني مواقف تقدمية منفتحة لا تأخذ بعين الحسبان تأثيرات القوى الرجعية. فمن غير المعقول أو المقبول أن تبقى حركة شعبية طليعية كبيرة بحجم فتح «ذات فكر تقدمي» لا تحدد خياراتها الاجتماعية، ولا تقود التغيير الاجتماعي المنشود.

القيادي في فتح «جهاد حرب» يتساءل في مقالته: «هل أن حالة التندر الشائعة بأن حركة

فتح المختلفة سياسيا مع حركة حماس لا تختلفان في القضايا الاجتماعية عند التصويت عليها في المجلس التشـريعي تصيب كبد الحقيقة ؟ وهل سنرى فصل النساء عن الرجال في الاجتماعات والاحتفالات القادمة لحركة فتح على غرار النمط الشـيعي أو بعض الأحـزاب الدينية خوفا من الاختلاط».[١٨]

ويضيف «حرب»: «ورغم أنها في دسـتورها الفكـري ونظامها الداخلـي كانت منحازة لبناء مجتمع تقدمي ودولة ديمقراطية «تحفظ للمواطنين حقوقهم الطبيعية على أسـاس العدل والمساواة والقانـون»، ومـع مرور خمسـين عامـا على انطلاقتهـا، إلا أن حركة فتح لـم تحدد موقفا حاسـما فيمـا يخـص القضايـا الاجتماعية المطروحـة في المجتمع الفلسـطيني، ولم تمتلك رؤيـة متكاملـة وواضحة لرؤيتهـا الاجتماعية والاقتصادية لمستقبل حياة الشعب الفلسطيني، وربمـا يكون هذا صائبا إلى حد ما، في مرحلة التحرر الوطني، وطالما أن الشـعب الفلسطيني لم يحقق دولتـه، ولم تنجز الحركة بعد أهدافها الكبـرى، وبالتالي من الطبيعي ألا تتبنى موقفا محددا من جميع القضايا الاجتماعية، باعتبارها حركـة وطنية تريد صب جميع الطاقات الوطنية في بوتقة النضال الوطني».[١٩]

ومع أن الحركة ضمت عددا كبيرا من المنظرين والمفكرين في المجالات السياسية والإستراتيجية والفكريـة، إلا أنها لـم تفرز قائـدا ملهما في القضايا الاجتماعية كالحبيب بو رقيبة أو مفكرا ناضجـا كطاهر حداد. ولم تعن الحركة بالقدر المطلوب في ترسـيخ مفاهيم تقدمية في قضايا من مثل: قانون الأحوال الشـخصية، المساواة مـا بين الرجل والمرأة (بشـكل عملي ليس فقط في المشـاركة السياسـية)، الميـراث، الأحوال الشـخصية، الزواج المدنـي، الحريات الفردية، وغيـر ذلك؛ فالمؤتمر السـادس مثلا فشـل في انتخاب امـرأة واحدة في اللجنة المركزية، وفي مثال آخر، أخفقت كتلة فتح في المجلس التشريعي فـي تمرير قانون للعقوبات «معقول ومقبول» في العام ٢٠٠٣، وأبقت على قوانين للعقوبات قديمة، ولا تراعـي تطور الحيـاة وعصريتها، ولا حتى تتناغم مع مبادئ حركة فتح ذاتها.[٢٠]

الخلاصة

مـع أن حركة فتح حركة وطنيـة ذات طابع شـعبي جماهيري، تضم فـي صفوفها الفئات والشـرائح والطبقات الاجتماعية، ولا تميز بين أعضائهـا ومناصريها على أسـاس الدين أو الطائفـة، ومـع أنها حركة تقدميـة براغماتية، وطالما أظهرت انحيازها للحياة والمستقبل، ومع أنها أعلنت عن برنامجها لإقامة دولة ديمقراطية مدنية، متصالحة مع الحضارة الإنسانية ومنفتحة على العالم، قائمة على أسـاس العدل والمساواة والعدالة الاجتماعية .. ورغم كل ذلك، فإن حركة فتـح تجنبت الخوض في القضايـا الاجتماعية (خاصة الشـائكة منها) ولـم تحدد منها موقفا حاسـما، سـواء في التقاليد الاجتماعية والقيم

السائدة، أو على مستوى سن تشريعات وتطوير قوانين، وكانت المواقف التي تبديها لا تغدو عن كونها اجتهادات شخصية، ولأنها كذلك كانت تبدو متفاوتة ومتباينة، وأحيانا مبهمة وغامضة.

ربما فعلت فتح ذلك، من منطلق أنها حركة تحرر وطني، وليست حزبا، وليس لديها أيديولوجية معينة، ولأنها حركة الشعب الفلسطيني التاريخية وليس مطلوبا منها في هذه المرحلة (مرحلة الكفاح الوطني والاشتباك مع الاحتلال) أن تنحاز إلى أي فكر أيديولوجي أو نظريات اجتماعية معينة ..

ولكن في ظل تطور المجتمع الفلسطيني، بل وتطور العالم بأسره وتغير الكثير من مفاهيمه الاجتماعية والاقتصادية وأنماط عيشه وأساليب حياته، وفي ظل وجود قوى سياسية في الساحة الفلسطينية لها تأثير قوي (حماس والجماعات الإسلامية من جهة، وفصائل العمل الوطني والقوى اليسارية ومنظمات المجتمع المدني من جهة ثانية)، ولأن فتح هي التنظيم الطليعي الريادي، وقائدة الكفاح الشعبي، وحامية المشروع الوطني (كما تقول عن نفسها) فإنه مطلوب منها الآن أن تحدد مواقف فكرية أكثر وضوحا في المسائل الاجتماعية المطروحة في المجتمع الفلسطيني. ومطلوب منها أن تبلور نظرية فكرية اجتماعية اقتصادية متكاملة، تحدد من خلالها نظرتها لمستقبل نظام الحكم في فلسطين.

صحيح أن التوجه العام لدى فتح من الممكن أن نلمس فيه قدرا واضحا من الليبرالية، والانفتاح، والفكر التقدمي المستنير، البعيد عن التزمت والانغلاق، المنفتح على الحياة والمستقبل، الذي يقدس الحياة ويحترم المواطن وحقوقه المدنية. وصحيح أن قضية فلسطين تمر في مرحلة تحرر وطني والأولوية دائما للمقاومة والاشتباك مع الاحتلال، وليس مطلوب الآن الاختلاف على شكل الدولة ونظام المجتمع الاقتصادي، هل نريده رأسمالياً أم اشتراكياً، إسلامياً أم علمانياً .. ولكن كما حددت فتح أنها تريد دولة ديمقراطية لا ملكية ولا وراثية، دولة مدنية ديمقراطية تقوم على أساس الحريات العامة واحترام حقوق المواطَنَة وتريد نظاما اجتماعيا يسوده العدل والتعايش السلمي، لكن بالرغم من كل ما سبق ذكره، من المفترض أن تكون فتح أكثر وضوحا في مواقفها، خاصة فيما يخص سن وتطويرات تشريعات، تعكس فكرها الاجتماعي التقدمي، وربما هناك فرصة كبيرة لطرح هذا الموضوع في المؤتمر السابع للحركة.

ومع كل ما سبق، ورغم إخفاقها في تبني نظرية اجتماعية متكاملة؛ فقد اعتبرت فتح أن الكفاح الوطني والعلاقة الحميمة مع الجماهير الشعبية تتطلب قبل أي شيء آخر تفهّم الحاجات الاجتماعية والإنسانية للجماهير، وتلبيتها والاهتمام بها، وقد ترجمت ذلك فعليا على أرض الواقع؛ لذلك منذ البداية اهتمت بإنشاء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية التي تؤدي هذا الغرض، ومن أبرزها مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى، ومؤسسة صامد، والهلال

الأحمـــر، واتحادات الطلبـــة والمعلمين والفلاحين والعمّال واتحاد المرأة وغيرها.

ومن خلال هذه المؤسسات، التي باتت أذرعاً تنظيمية للحركة، تمكنت فتح من تقديم المساعدات اللازمة لأسر وذوي الشهداء والجرحى والمعتقلين، ولـــكل المتضررين من الحـــروب والمواجهات مع الاحتلال الإســـرائيلي، كمـــا اهتمت بالمفقودين وجثامين الشـــهداء، بنفس القـــدر تقريبا الذي اهتمت فيه بالتعليـــم والصحة وتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده.

فـــي مقولته الأثيرة، عرَّف ياســـر عرفات الثورة الفلسطينية بأنها ليست فقط بندقية مقاتل، فلو كانت بندقيـــة فقط لكانت قاطعة طريق؛ عظمة هذه الثورة أنها نظم شاعر، وريشة فنان، وقلم كاتب، ومبضع جراح، وإبرة لفتاة تخيط القميص لفدائييها.

الهوامش

١ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=141783

٢ عباس زكي، حركة فتح من ١٩٥٧ وحتى اليوم، الموقع الرسمي لمفوضية العلاقات العربية. http://www.abbaszaki.plo.ps/fateh/masertfateh.htm

٣ خالد الحسن، فلسطينيات، جزء ٢، إصدار دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٦.

٤ بيان حركتنا، من مقدمة النظام الأساسي لحركة فتح، الموقع الرسمي للحركة.

٥ أحمد قريع، صامد، التجربة الإنتاجية للثورة الفلسطينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٧.

٦ بيان حركتنا، من مقدمة النظام الأساسي لحركة فتح، الموقع الرسمي للحركة.

٧ الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء، الموسوعة الفلسطينية، http://s20.co/hwaME

٨ تقرير لمؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى، بمناسبة يوم الشهيد الفلسطيني، ٧-١-٢٠١٢. دنيا الوطن http://www.alwatanvoice.com/arabic/html#ixzz3OFCmmM83.235851/07/01/news/2012

٩ الهلال الأحمر الفلسطيني، مؤسسة ياسر عرفات، http://www.yaf.ps/yaf/sub_award_details.php?pid=12

١٠ مؤسسة صامد، الموسوعة الفلسطينية، http://cutt.us/ocE8

١١ كمال الأسطل، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وعملية التحول الديموقراطي والسياسي والاجتماعي، ط١ – آب٢٠٠٥. جامعة الأزهر. غزة.

١٢ غازي الصوراني، المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر، الحوار المتمدن- العدد ٧٦٧، ٣ آب ٢٠٠٤. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9703

١٣ بكر أبو بكر، المرأة في حركة فتح، http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=1012

١٤ غازي الصوراني، المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر، مصدر سبق ذكره.

١٥ الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، HYPERLINK «http://rrr.re/h4q» \t «_blank» http://rrr.re/h4q

١٦ الاتحاد العام لطلبة فلسطين، نفس المصدر السابق.

١٧ بكر أبو بكر، ورقة حركة فتح حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=570

١٨ جهاد حرب، حركة «فتح» بلا قيادة وبلا رؤية اجتماعية واضحة، وكالة معا الإخبارية، ١٧-٥-٢٠١٣. http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=596428

١٩ جهاد حرب، حركة «فتح» بلا قيادة وبلا رؤية اجتماعية واضحة، وكالة معا الإخبارية، مصدر سبق ذكره.

٢٠ جهاد حرب، حركة فتح بلا قيادة وبلا رؤية اجتماعية واضحة. نفس المصدر السابق.

«فتح»: الوجود الفاعل في المشهد الدولي

د. نبيل شعث *

كانت قيادة حركة فتح تدرك تماماً منذ انطلاقة الحركة – وأنا هنا لا أتحدث عن انطلاقة الحركة في العام ١٩٦٥؛ لأن انطلاقة الحركة كانت عملياً في العام ١٩٥٧، (ففي العام ١٩٦٥ كانت انطلاقة الكفاح المسلح وبالتالي منذ انطلاقة الحركة ثم انطلاقة الكفاح المسلح) – عدم التوازن الهائل في القوى بيننا وبين عدونا الإسرائيلي.

لا شك في أن الكفاح المسلح كان الإستراتيجية الأساسية للحركة وهدفه تفعيل الشعب الفلسطيني ونشاطه وتعبئة قواه باتجاه تحرير الوطن، والعودة إليه، علاوةً على الانطلاق إلى الخارج لكسب أنصار في العالم لقضيتنا، وقد يكون خير مثال على ذلك وقتها فيتنام والجزائر، فالفيتناميون اشتغلوا في أميركا، أما الجزائريون فاشتغلوا في فرنسا.

أدركت «فتح» أن الكفاح المسلح بحاجة – يداً بيد – إلى حراك سياسي خارجي للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الأصدقاء والحلفاء بل والمتطوعين.

وأود هنا أن أورد قصةً للتاريخ فحسب، هي قصة عملية محمود بكر حجازي، التي كانت أولى العمليات، إذ قال الرئيس الراحل ياسر عرفات لحجازي: «نريد منك تنفيذ عملية»، وكان حجازي قبلها في الجيش الأردني، وبالتالي لديه خبرة عسكرية، وقال له أبو عمار: نريد أن ننسف ما أجرته إسرائيل من منشآت لتحويل نهر الأردن. وكان ذلك في العام ١٩٦٥ أمراً مهماً يشغل الناس كلهم، وقد عجز العرب وحكامهم عن القيام به، بالتالي نريد أن نقوم بما لم يستطعوا هم القيام به.

* عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح».

فقـــال له حجازي، كيـــف؟ فأحضر أبو عمار له «تنكة جبنة» نابلسية محشوة بارود سلطاني (تركي)، ومعها صاعق، الله وحده يعلم إذا كان يعمل أم لا، فضحك حجازي، وقال لأبو عمار، لا يمكن لهذه أن تفجر منشـــآت عسكرية، هذا إذا انفجـــرت أصلاً، هذه في أفضل الأحوال تحدث صوتاً، فقال له أبـــو عمار: هذه هي، نحن نريد لصوت الكفاح المســـلح الفلســـطيني أن يسمعه العالم كله، أريد من العالم أن يسمع أن الشعب الفلســـطيني موجـــود ومقاوم، وثائـــر لا يمكن تهميشه، أو إسدال الستار على قضيته. بالتالي فمنـــذ بداية الانطلاقة كان التأثيـــر على العالم والرأي العام العالمي أمراً مهماً.

كان هذا مثار خلاف في البداية، حول ما إذا كنا بحاجة إلى إعلام خارجي أم علاقات خارجية.

كان هنـــاك من يقول إننـــا بحاجة إلى إعلام خارجي وعلى رأســـهم الراحل كمـــال عدوان، الذي كان حينها مسؤولاً عن الإعلام، بما في ذلك الإعلام الخارجي في حينها، وكان معه ماجد أبو شرار، ومنير شفيق، وعدد من الكوادر الأصيلة القديمة في «فتح».

وكان مبررهم أن القصة الأساسية هي كسب الـــرأي العام لتغييره حتى نتمكن لاحقاً من بناء علاقـــات على رأي عام قد أوجـــد إطاراً جديداً للتفكير في العالم، بالتالي كانوا يطرحون أسئلة من قبيل مع من يمكن تكوين علاقات، فمن نريد أن ننشـــئ معهم علاقات لا يســـتوعبون ما هي قصتنا، وهكذا فإن كمال عدوان ومعه عدد آخر من الكوادر لم يكونوا يؤيدون مسألة التوجه إلى بناء علاقات خارجية.

تشرفت بأن أول عمل تنظيمي قمت به بمعنى أن أكون مســـؤولاً عن إطار، هو إطار العلاقات الخارجية في العاصمة اللبنانية، والذي كان تابعاً لكمـــال عدوان في العاصمـــة الأردنية، وبالتالي فخلال أيلول من العام ١٩٦٩، تســـلمت الإعلام الخارجـــي، وكان الراحل «أبو الســـعيد» خالد الحســـن يشـــدني إلى العلاقات الخارجية، وبعد مؤتمـــر «فتح» فـــي العام ١٩٧١ فـــي العاصمة الســـورية، اختارنـــي نائبـــاً لمفـــوض العلاقات الخارجية للحركة، فأصبحت مسؤولاً عن العلاقات الخارجية والإعلام الخارجي على حد سواء.

وقد كان يعتقـــد أن الإعلام زرع، والعلاقات حصاد، وبالتالـــي لا يمكن أن تظل تنثر البذور وتغير الرأي العام، وكل ذلك يذهب هباء، وبالتالي كيـــف يمكن أن تســـتفيد من إعلام، إلا إذا كان متوازياً مع علاقات خارجية.

أرســـى خالد الحســـن – للتاريـــخ – دعائم علاقات خارجية، حيث لعب دوراً شخصياً نتيجة علاقاته السابقة في إنشاء العلاقات مع السعودية والكويـــت وباقـــي دول الخليج والمغـــرب، فهذه الأطراف بنى العلاقات الخارجية معها الحسن، أمـــا من بنى العلاقة مع الجزائر فكان الشـــهيد خليل الوزير «أبو جهاد»، وإن كان تاريخياً سبقه في ذلك الشقيق الأكبر للرئيس الراحل أبو عمار، الذي كان يقيم في العاصمة المصرية.

كانت أول علاقة ذات قيمة عسكرية وسياسية

مع الجزائر والتي دشنها الشهيد خليل الوزير، لذا فحتى هذه اللحظة فإن للجزائر مكانة خاصة في قلوب كل الفتحاويين.

لعب الخليج العربي بدوله المختلفة دوراً مهماً في تموين الكفاح المسلح عند انطلاقته وتمويله، وفي الحراك السياسي أيضاً، وقد كانت لـ «فتح» علاقة قوية مع سورية، لعب دوراً مهماً في إنشائها الأخ «أبو اللطف» فاروق القدومي، نتيجة علاقاته السابقة مع البعثيين. وقد كانت في يوم من الأيام قاعدتنا سورية، ثم أصبحت مشكلتنا.

هذا بالنسبة للعلاقات الأولى مع البلدان العربية، أما بالنسبة لعلاقاتنا خارج هذا الإطار، فقد عمل عليها الرئيس أبو عمار وإخوانه في اللجنة المركزية، ونتحدث هنا عن العلاقة مع الصين، ثم فيتنام وروسيا، التي كانت في غاية الأهمية بالنسبة إلى أبو عمار.

استقبل ماو تسي تونغ في الصين قيادة «فتح» بعد أن كان استقبل الشقيري، وقال لهم ما قاله للشقيري، لماذا أتيتم إلينا؟ اذهبوا إلى الجزائر والمغرب، فعبد الكريم الخطابي، وعبد القادر الجزائري هما من علمانا حرب العصابات، وعلى الرغم من ذلك قالوا له: نريد أن نسمع منك، ونريد دعماً منك. فأبدى استعداده لذلك، ثم بنيت العلاقة مع فيتنام، التي شكلت موقعاً مهماً لتدريب كوادرنا، أما الصين فكانت موقعاً مهماً لتزويدنا بالأسلحة والذخائر، علاوة على الأغذية في بعض الفترات.

أما بالنسبة إلى روسيا، فكانت مترددة جداً، وترى أن إنشاء علاقة مع «فتح» يجب أن يكون بعد قبولنا بالقرار ٢٤٢، وحق إسرائيل في الوجود، بمعنى أنها لم تكن ترغب في بدء علاقة دون أن يكون هناك التزام بما كانت تعتبره الشرعية الدولية في ذلك الوقت، لكن من قام بفتح العلاقة في ذلك الوقت كان الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، الذي اصطحب معه الرئيس أبو عمار في زيارته لموسكو في العام ١٩٦٩، وهناك فوجئ السوفييت في المطار بأن هناك شخصاً آخر معه، فقام بتعريفهم به، ثم بنيت العلاقة مع روسيا.

هذه كانت العلاقات مع الدول، أما في أوروبا فكانت العلاقات بالضرورة مع القوى السياسية وليس مع الدول، فأوروبا تأخرت دولها كثيراً حتى قبلت التعامل معنا، وكان شرطها أيضاً الاعتراف بالقرار ٢٤٢، فكانت العلاقات أساساً مع القوى السياسية، وقد بدأت هذه العلاقات مع اليسار الهامشي جداً، أي التروتسكيين ثم الماويين الذين كانوا يمثلون جزءاً صغيراً من الشيوعيين الأوروبيين، بالتالي استغرقنا بعض الوقت وتحديداً حتى السبعينيات من القرن الماضي حتى أصبحت لنا علاقات مع الأحزاب الشيوعية الرسمية، وهذا لم يحدث إلا بعد أن ذهب الرئيس أبو عمار إلى العاصمة الروسية موسكو، بالتالي صارت هناك علاقة مع الأحزاب الشيوعية، ثم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية.

وأثناء ذلك صارت لنا علاقات مع لجان التضامن، وزرعنا أوروبا بالمفوضين ومكاتب فلسطينية، وهذه المكاتب شكلت نواة لمكاتب منظمة

التحريـــر بعد ذلـــك، وحتى مكاتـــب المنظمة التي أقيمت بعد ذلك كان مســـؤولوها كافة فتحاويون فـــي البداية، بالتالي من كان يدير علاقات المنظمة في الخارج هو العلاقات الخارجية في حركة فتح، وبفتح هذه المكاتب صار لها بالضرورة دور أسوة بالكفاح المسلح، بمعنى كانت هذه بداية الاتصالات مع قوى تحاول أن تلعب دوراً لإنشـــاء علاقات مع قوى إسرائيلية أقرب إلى اليسار، وهذه لعب فيها أدواراً كوادر استشهد معظمهم.

كان العائق الأكبر أمام عملنا في مجال العلاقات الخارجية هو الجانب الإسرائيلي، فالإسرائيليون حاولوا بكل جهدهم منعنا من الدخول في علاقات إيجابية مع القوى المختلفة، واســـتخدموا في ذلك التخويف الدائم في موضوع المحرقة، واللا سامية الأوروبية، والاضطهاد النازي لليهود، وهذا الأمر لا يزال متواصلاً، لكن حينها كان أشـــد وقعاً، ثم استخدموا سلاح الاغتيال.

فوائل زعيتر ممثلنا فـــي العاصمة الإيطالية روما، هذه الشـــخصية الثقافية الفكرية المميزة جداً، كان صديقاً عزيزاً للكاتب الإيطالي المشهور ألبرتـــو مورافيا، وكان أوجد حلقات من المثقفين الإيطاليـــين من حولـــه، وبالتالي فـــإن الاغتيال الإسرائيلي له تحت ذريعة أن له علاقة بـ «أيلول الأسود»، كلام يجافي المنطق، فالحقيقة أن زعيتر أصبح مصدر تهديد بالنسبة إليهم في إيطاليا، خاصة أنه أخذ ببناء علاقات قوية هناك، وقد كان شـــاعراً وأديباً، وكنت أقول عنه إنه أول إيطالي يتحدث الإيطالية بلهجة نابلسية، ثم تبعه اغتيال نعيـــم خضر ممثلنـــا في العاصمـــة البلجيكية، ومحمود الهمشري في العاصمة الفرنسية، علاوة على مجموعة أخرى من ضمنهم عز الدين القلق صديقي العزيز، اغتالتهم شـــخصيات محسوبة علـــى أبـــو نضال، أو محســـوبة مباشـــرة على «الموســـاد»، فمثلاً وائل ونعيم قتلهما الموســـاد، أمـــا البقية خاصة من قتلوا في باريس فقد كان قتلتهم فلسطينيين وتم القبض عليهم جميعاً، لكن لم يعاقب أحد منهم.

كما أن اشتراكيين أوروبيين لهم مواقع رسمية لعبوا دوراً، فالعلاقة مع كرايسكي، ثم مع ويلي براند في ألمانيا، ثم مع أولف بالمه في الســـويد، وهـــؤلاء كانوا رؤســـاء وزارة، لكن المدخل كان الاشتراكية الدولية، ومن ثم فإن اتخاذ أبو عمار القـــرار التاريخي بالانضمام كعضو مراقب في الاشتراكية الدولية فتح الباب أمام تلك الحكومات التي كان قادتها من زعماء الاشتراكية الدولية، ولديهـــم اهتمام خاص بالقضية الفلســـطينية/ الإســـرائيلية، لذا فإن العلاقات خلال تلك الفترة من الســـبعينيات هدفت ليس إلى تجنيد الناس للكفاح المســـلح، أو تجنيـــد دعمهم له، أو تجنيد الدعم للقضية الفلســـطينية العادلة بشـــكل عام فحسب، بل أيضاً فتح أبواب لحل سلمي ممكن، شـــعاره في البدايـــة كان الدولـــة الديمقراطية الفلسطينية، ثم أصبح تدريجياً موضوع الدولتين.

أود الإشارة هنا إلى موضوع أميركا اللاتينية، فالأب إبراهيم عياد، وفؤاد البيطار، ومجموعات عديـــدة اشـــتغلت على فتح علاقـــات مع أميركا

اللاتينية، وكانت ناجحة جداً، لأنها استندت إلى وجود جالية فلسطينية قوية فيها، ففتحنا علاقات إيجابية جداً مع الزعيم الكوبي فيديل كاسترو، ثم مع نيكاراغوا عندما أصبح فيها النظام الثوري، ثـم في فنزويلا عندمـا أصبح فيها نظام مماثل أيضاً، لكن في الحقيقة فإن علاقتنا مع الأنظمة الوسطية والاشتراكية الديمقراطية أو القريبة من الاشتراكية الديمقراطية لم تصبح فاعلة إلا في العام ٢٠١٠، عندما تحركت حركة فتح من أجل اعتراف دول أميركا اللاتينية بفلسطين، ودعمها بشـكل حقيقي، بالتالي كان هناك عمل جاد من قبل الحركة عامي ٢٠١٠ –٢٠١١، ومن لعب دوراً أساسياً في هذا الموضوع من أميركا اللاتينية، كان الرئيس البرازيلي السـابق لولا دا سيلفا، الذي كانت تربطه علاقة تاريخية بأبو عمار وبي، منذ أن كان أبـو عمار في بيروت، وحينها كان قائـداً عمالياً يأتي دوماً لرؤيتنا، وعندما أصبح دا سيلفا رئيساً كان أبو عمار محاصراً من قبل الإسرائيليين في مقر المقاطعة برام الله في العام ٢٠٠٣، فبعثني أبو عمار لاستقباله في العاصمة المصرية القاهرة، واتفقت معه على إرسال سفير برازيلي إلـى رام الله، وأن يكون هناك مفوض برازيلي لعملية السـلام. كما اتفقنا على العمل لإقامة القمة اللاتينية/الأوروبية، ووقتها كنت أنا وزير خارجيـة، وانبنت على هذه العلاقة العديد من التطورات بعد ذلك.

أما بالنسبة إلى إفريقيا وآسيا، فقد كان هناك مقتـرح من الجزائريين بألا نفتح سـفارات، وأن نظل حركـة ثورية بمعنى أن نفتح مكاتب صغيرة حتى ولو كان فيها شـخص واحد، ومعه مساعد، وهذا ما نشر سـفاراتنا في إفريقيا، ففي القارة السمراء أتى الجزء الأهم من بناء العلاقات عندما ذهب أبو عمار إلى تونس، وصار حراكه في أوروبا ومناطق عديدة محدوداً، نتيجة الحصار الذي فرض عليه، لذا توجه بطائرته العراقية التي أخذت أرقاماً جزائريـة إلى إفريقيا، ولم يبق مكان فيها لم يفتح فيه مكتباً، فهو شخصياً فتح العلاقات هناك.

وكان الهرفي سفيرنا في تونس ساعده الأيمن في هذا الحراك، لكن دون شـك فإنه تحرك في إفريقيا حـراكاً هائلاً بحيث بنى مكاتب لنا في إفريقيـا تعادل تلك الخاصة بمصر أو الجزائر، وأرسـل إليها بعثـات من المعلمـين، والأطباء والمهندسـين، وكانـت له علاقة خاصـة بغانا، ورئيسـها جيري رولنز، وقد كنت وقتها مبعوثه الخاص لرولنز، الذي كنت أساعده في كثير من الأحيان، وكتبت كلمته لقمة عدم الانحياز، التي عقدت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، التي قال فيها وأنا كتبـت فيها إنه آن الأوان لتغيير عدم الانحياز من كتلة عدم الانحياز إلى كتلة الجنوب في مواجهة الشـمال، بمعنى أن القصة لم تعد شرقاً وغرباً بل جنوباً وشمالاً.

كمـا كانت لنا علاقة مهمـة بجنوب إفريقيا، وتعـود هذه العلاقة إلى الفتـرة التي كان فيها الزعيـم الراحل نلسـون مانديلا في السـجن، وكان الرئيـس أبو عمار حمل مسـؤولية رعاية زوجتـه وبناته وابنه، وكانـت علاقتي ببن بيكي

وأوليفر تامبو اللذيــن كانا في الخارج، بالتالي كان أبو عمار يعطي قدراً كبيراً من الدعم المالي والمساعدة، التي لاحقاً أثمرت بشكل كبير عندما خرج مانديلا من السجن.

وبالنسبة لآســيا، بدأنا باليابان، فمن أوجد العلاقة القوية معها كانت دولة الإمارات العربية المتحدة، فكانت أول من ساعد أبو عمار على فتح علاقة مع اليابان، كما أنني لعبت دوراً مهماً على هذا الصعيد، كما كانت له علاقة مع الهند، وبدأت مبكراً من خلال جامعة الدول العربية، وكان هناك لبناني هو ممثل الجامعة العربية في الهند، لعب دوراً مهماً في هذا المجال، كما أن أول سفير لنا فــي الهند فتحي البرقاوي لعب دوراً مهماً، قبل أن تنشأ بعد ذلك علاقة قوية مع راجيف غاندي، كان لي أيضاً دور فيها، مبنية على علاقة سابقة مع أنديرا غاندي، كان نســج خيوطها أبو عمار خلال المؤتمرات المختلفة.

وفي الوقت نفســه، كانت لدينا علاقة قوية مع علي بوتو في الباكستان، هذه العلاقة التي ورثتها من بعده ابنته بنزير، وكان أمراً عجيباً أن علاقة أبو عمار ببوتو وابنته، وأنديرا وابنها تقريباً علاقة متوازية رغم الخلاف بين الدولتين.

وعندما أصبحنا سلطة، ولم نعد ثورة وحركة تحرر ومنظمة على الأقل في نظر الناس ورؤيتهم لنا، صارت كل علاقاتنا من خلال وزارة الخارجية، والأخ أبــو اللطــف باعتبــاره رئيــس الدائرة السياسية في تونس، حيث تقاسمنا العمل فيما بيننا، فبقي هو مسؤولاً عن آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، وحضــور اجتماعات الجامعة العربية، والأمم المتحــدة، وأنا كنت مســؤولاً عن أوروبا، وأميركا، والاتحاد الســوفياتي (سابقاً)، والهند والصين، واليابان، وما يتعلق بالدول العربية في مجال التعاون الدولي، وقد كان الســفراء تابعين له رسمياً، لكن أبو عمار كان أوجد صيغة مفادها أن التعيينــات والتغييرات يجب أن يوقعها ثلاثة هم أنا وأبو اللطف ثم أبو عمار نفسه، بمعنى أنه كان هناك تعاون خــلال الفترة التي توليت فيها حقيبة الخارجية في السلطة.

بيد أنه خلال تلك الفترة التي كنا منغمســين فيها بعملية الســلام، بعد اتفاق أوسلو، تقلصت العلاقة كثيــراً، كعلاقة حركية، وصارت العلاقة مع الدول مباشرة، ولم تعد مع الأحزاب والقوى السياسية، أي أن ما حصل منذ العام ٢٠١٠ هو أن «فتح» مــن خلال مفوضية العلاقات الدولية، أعادت بناء العلاقات الحزبية والقوى السياسية، جنبــاً إلى جنب مع العمــل الذي تقوم به وزارة الخارجية، التي لها ســفارات، وهذه السفارات دورها الرئيــس التعامل مع الدول والحكومات، لكن نحن فتحنا نشــاطاً مكثفا لبناء علاقات مع الأحزاب في العالم.

أعتقد أن العلاقــة التي بنيناها مع الأحزاب والرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، ساعدتنا جداً فــي الحصول على اعتراف ٣٤ دولة في أميركا اللاتينية بدولة فلســطين، ولم يتوقف الأمر على الاعتراف بل أصبحت هذه الدول داعمة لنا إلى درجة كبيرة جداً، أي أنها أصبحت أكثر التزاماً

في دعمها من إفريقيا وآسيا، إذا ما استثنينا كولومبيا وبنما، وكذلك المكسيك التي تدعمنا لكنها مترددة، والتي لديها تردد داخلي في استكمال الاعتراف، أما البقية فحتى الجزر الصغيرة في الكاريبي تقف معنا في الأمم المتحدة.

بالنسبة لأوروبا، فقد قمنا هناك بحملة أخرى شملت دول الاتحاد السوفياتي السابق، روسيا وأوكرانيا، وروسيا البيضاء، والجمهوريات الآسيوية وأرمينيا، وأذربيجان، كل هذه الكتلة وتحديداً روسيا أعدنا بناء العلاقة معها، فبعد الفترة التي انهار فيها الاتحاد السوفياتي كان فيها حكومات لم تكن هناك إمكانية كبيرة للحصول على دعمها، وعندما تخطينا مرحلة هذه الحكومات في العام ٢٠٠٩ بدأنا في بناء حقيقي لعلاقتنا مع دول الاتحاد السوفياتي السابق، وعلى الرغم من أنه يصعب أن تفعل الكثير هناك دون علاقة مع الحكومة، فإن العلاقة الرئيسة كانت مع الأحزاب والقوى السياسية حتى تلك المرتبطة بالدولة، وأيضاً من خلال اللجنة الفلسطينية –الروسية العليا، التي في أحد الأيام كان رئيسها الرئيس أبو مازن قبل أن يحملني مسؤولية الإشراف عليها في العام ٢٠٠٩، وهذه اللجنة لعبت دوراً مهماً في إعادة ترتيب العلاقة مع دول الاتحاد السوفياتي سابقاً. وفي موضوع أوكرانيا، وقفنا إلى جانب روسيا، لأنه كان يصعب جداً أن نأخذ موقفاً حيادياً في هذه المسألة.

وبالنسبة إلى سائر أوروبا، كنا نرى أنها تمر بمرحلة تغيير هائل في الرأي العام الأوروبي، لأن الحصاد في العلاقات كان جاهزاً، ولأن الإعلام وهنا لا نتحدث عن إعلامنا بل عن الإعلام العالمي، الذي أحدث تغييراً حقيقياً في الرأي العام الأوروبي، وقد يكون من أهم ما كشفه الإعلام العالمي الاعتداءات الإجرامية الإسرائيلية على قطاع غزة.

وباعتقادي، فإن غزة، كانت هي المحرك الرئيس لتغير الموقف العام الأوروبي، وهذا بدأ أساساً في العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩، فحرب العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩، أذهلت الأوروبيين بما رأوه من استخدام الفوسفور الحي والنابالم وقتل المدنيين بلا حساب، ثم بعد ذلك بدأ الرأي العام الأوروبي يكتشف أن الأمر لم يقف عند ذلك الحد، بل يمتد ليشمل انتهاكات في القدس، وموضوع الاستيطان، بمعنى أن كل ما يفعله الإسرائيليون مخالف لكل القيم التي يتمسك بها الأوروبيون.

ساهم التطور في الموقف الإسرائيلي – وتحديداً جنوح الحكومات الإسرائيلية نحو اليمين المتطرف – في خلق هذا التردد، فكثير من السياسات والتعبيرات والكلام فيه وقاحة هائلة بالنسبة إلى العقل الأوروبي، بالتالي تقلصت تدريجياً عقدة النقص من وراء قصة «الهولوكوست»، وبالذات بالنسبة للجمهور الأوروبي الجديد، بمعنى أن هذا الجمهور لن يسمح لأي حكومة بتكرار «هولوكوست» جديد ضد يهود أو أي مجموعة أخرى، وبدأ يرى هذا الجمهور أن إسرائيل تستغل «الهولوكوست» لاستعباد الشعب الفلسطيني، بمعنى أننا أي

الأوروبيين دفعنا ثمن الجريمة التي ارتكبت بحق اليهود، لكن كيف تعمل إسـرائيل شيئاً مشابهاً بالفلسـطينيين وتريد أن تجمدنا وتجمد حراكنا بحجة «الهولوكوست».

كما أعتقد أن السياسة الأميركية خلال السنوات الأربع الماضية في الشـرق الأوسـط، كانت فاشلة بدرجة مريعـة، ما أعطى الأوروبيين شـعوراً مرةً أخـرى بأنه لا يجوز توكيل كل شـيء للأميركيين، الفشـل الذريع الأميركي كان في استخدام أدوات الحرب، وأدوات السلام، إذ إن فشلها في أفغانستان، والعراق، والصومال، والسودان، وسورية، كان فشلاً عسكرياً فادحاً، خاصة في العراق وأفغانستان، عدا كونه مكلفاً لدرجة فادحة، ولم ينجز أي شـيء مما كانوا يسـعون إليه، بل على العكس، أنجز ما كان الرئيس أبو عمار يخيفهم منه.

وأذكر أنه خلال كل زيـارة لأبو عمار للرئيس كلينتون، ونحن زرنا البيت الأبيض ١٤ مرة خلال فتـرة الولاية الثانية للرئيـس الأميركي، كان أبو عمار في كل زيارة يحذره من أي حرب على العراق أو إيران، ويقـول له إن أي حراك من هذا النوع سيقسـم العراق إلى ثلاث دول، وسيوجد صراعاً سنياً – شيعياً، وسيقوي إيران على الدول العربية، بالتالي للحقيقة فإن كل ما قاله أبو عمار لكلينتون حـدث بالتفصيل، من هنا فإن كلينتون لم يرتكب هـذا الخطأ، لكن كل الأخطـاء الفادحة ارتكبها الرئيس بوش عندما تسلم مهام منصبه.

وهذا الفشل العسكري واكبه فشل سياسي، بالتالي حيثمـا تدخل الأميركيـون في العملية السياسـية بيننا وبين الإسرائيليين كان تدخلهم فاشـلاً، ٢٠ عاماً بعد أوسـلو، وهـم يديرونها بالكامل، بالتالي هم لم يفشـلوا عملية السـلام فحسـب، بل أدوا إلى التراجع عن كل ما اتفق عليه في «أوسـلو»، ومكنوا إسرائيل خلال هذه العملية من بناء المستوطنات، ومحاولة الاستحواذ على القدس وتدمير غزة، لذا فإن أوروبا وتحديداً الرأي العام اتضح له أنه لا يجدي نفعاً ترك كل شيء للأميركيين.

استثمرنا هذا، وأجرينا تحليلاً دقيقاً في العام ٢٠٠٩، واستثمرناه، والاستثمار كان بحاجة إلى قرارات مهمة جداً، القرار الأول كان التوجه إلى الأحزاب الرئيسة وليس الصغرى.

مـن هنا عدنـا في العامـين ٢٠١٣-٢٠١٤ للحديث إلى أحزاب اليسـار الموحد، والخضر، والليبراليين، وأحزاب أخـرى، أي أننا انطلقنا باختيـار، وهـو أننـا نريد الأحـزاب الكبرى، وأساسـاً الأحزاب الاشـتراكية الديمقراطية، وهذا الاختيار كان يخالف رأياً كان موجوداً عند «فتح» سابقاً، بأنه لا يجوز أن ننحاز أو يكون لنا أي انحيـاز أيديولوجي في الخارج إلا انحيازنا لحركـة فتـح، وأنه يجب أن نكون على مسـافة متساوية من كل الأحزاب، وهذا الأمر قد يكون مفيداً خلال مرحلة لم يكن أحد يسـاندنا فيها، أمـا ونحن ندخل هذه المعركة القوية في أوروبا، فلا يجدي نفعاً أن تكون لنا العلاقة نفسـها مع الحـزب اليميني المتطرف، والحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الاشتراكي، عبر ذلك لا يمكن

إيجاد علاقات تحالف بل علاقات إعجاب، ومودة أو صداقة.

كوزير خارجية كان لدي أسلوب مميز في بناء علاقات شخصية جداً، مع كل وزراء الخارجية في العالم، بحيث أتمكن من التواصل معهم ومحادثتهم أينما كانوا، حتى لو كانوا في إجازة، أو في بيوتهم الصيفيـــة، لكن هذا لا يوجـــد علاقة تحالف لقوة سياسية مستعدة للوقوف إلى جانبنا.

كما أننـــا أدخلنا في علاقاتنا لأول مرة فكرة كنت أقولها دوماً وأنا وزير خارجية، حيث كنت أســـأل الفريق الذي أصطحبـــه لأي دولة، ماذا تنوون أن تعطوا لهذه الدولة، فمثلاً أول مرة ذهبنا إلى أوكرانيا سألتهم ماذا ستعطون أوكرانيا؟، فضحكوا، وقالوا نحـــن نعطيهم، نحن ذاهبون لنأخذ منهـــم، فقلت لهم، هم لن يعطونا شـــيئاً مجاناً، إذ يجب أن تمنحه شـــيئاً، ليس المقصود هنـــا المال بالضرورة، حتى تســـتحق أن يصبح حليفاً لك، لذا الفترة التي كنت فيها وزير خارجية، طلبنا أن يكون لها دور فاعل في عملية السلام، وقد قامت أوكرانيا بـ «فتح» ســـفارة فلسطينية كاملة، ورفعت ووزير الخارجية الأوكراني العلم الفلســـطيني عليهـــا، مقابل أن يعينـــوا مندوباً أوكرانياً دائماً لعملية السلام أشركناه في إحدى المنظمات الدولية، أو أحياناً أن تقدم المساعدة له لانتخاب دولته في مجلس الأمن، أو أن تساعده فـــي بناء علاقات مـــع دول عربية غير قادر على إنشاء علاقات معها، بمعنى أنه يجب أن تفكر له بما يمكن أن تقدمه كدولة أو سلطة.

أمـــا كحزب، فإن الأمـــور تصبح مختلفة، إذ أولاً يجـــب أن تمنحـــه إحساســـاً حقيقياً بأنك شريكه في بلاده والبلدان العربية، ويضاف إلى كل ذلـــك أنه قد صارت لدينا جالية في كل دولة أوروبية، خاصة في ألمانيا، وإنجلترا، والسويد، والدنمـــارك، والنرويج، ولدينـــا جالية ذات قيمة عالية في إسبانيا، والبرتغال، وبولندا، ورومانيا، والمجر، قوامها من الأطباء، فلدينا الآن ١٠ آلاف طبيـــب في أوروبا، ووزير الصحـــة في رومانيا فلســـطيني هـــو د. رائد عرفـــات، بالتالي لدينا وزن ليس مثل الوزن اليهودي، وقمنا باستخدام هذا الثقل في بناء علاقاتنا مع الأحزاب في تلك البلدان، فكثير من أفراد الجاليات الفلســـطينية أعضاء نشطون في الأحزاب الكبرى.

الآن الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني يتفاوض معنا على مرشـــحين فلســـطينيين في دوائر بألمانيا من أبنـــاء الجالية، وحزب العمال البريطاني مستعد تماماً، فميلاباند كلما فاتحته بالموضوع أكون وكأنني أداعب مشـــاعره، لكن للأســـف الشديد فإن تنظيمنا في بريطانيا ليس مثل ألمانيا، بمعنى أنهم ليسوا قادرين على إثبات أن لديهم شيئاً يمكن أن يعطوه.

وعندمـــا تحدثـــت أول مـــرة إلـــى ميلاباند بخصوص هـــذا الملف، قلت له إن هذه ليســـت جالية فلســـطينية فحســـب، بل جالية «بتمون» على الجالية العربية والإسلامية، وعندما تتمكن جاليتنا من العمل بهذا الشـــكل، سيصبح لديها القدرة على خلق نفوذ يمكن أن نستفيد منه، من

هنا جاءت مسألة إقناع تنظيمنا في «فتح» بأنه لم يعد تنظيماً طلابياً في أوروبا، فكل الطلاب تخرجوا وصاروا ألماناً، ورومانيين، وبلجيكيين، وهولنديين... وبالتالي لا يجوز أن يظل هناك حظر على الانضمام لأي حزب آخر، وحرمان المنضم إليها من العضوية في حركة فتح، نحن رفضنا ذلك، وقلنا أن تظل العضوية في «فتح» فلسطينية بمعنى أن تكون جزءاً من واجبه الفلسطيني الوطني، وأن يتاح له أن يتمكن من أن يدخل في أي حزب أوروبي، بالتالي يصبح لديه وزن في أوروبا، وقد اقتنع أعضاء وكوادر الحركة بذلك.

أصبح الآن بالمقدور في كل بلد أوروبي أن تساوم بأنك تجلب للحزب الاشتراكي الديمقراطي أصواتاً له، وهذا لا ينفصل عن مسألة إدخالهم إلى المنطقة العربية، فنحن بنينا جسماً هو المنتدى الاجتماعي الديمقراطي العربي، فيه ١٤ حزباً اشتراكياً عربياً، من ضمنها اتحاد القوى الشعبية في المغرب، وحزب جنبلاط، والحزب الديمقراطي الاجتماعي في القاهرة، ومن اليمن والبحرين، كلهم أعضاء في هذا المنتدى، الذي نقوده نحن.

وهكذا فعندما نتوجه إلى أوروبا، نكون نحن شركاء مع الأحزاب الأوروبية في إنشاء المنتدى التقدمي العالمي، فنحن شركاء في إنشائه، وذاهبون إليه باسم كل العرب وليس فلسطين، ونحن نقول للأحزاب الاشتراكية الأوروبية إننا نريد إدخالكم إلى المنطقة العربية، وليس فلسطين فقط.

هذه العلاقة التي بنيناها مع الأحزاب الأوروبية، وعملنا عليها على مدار خمسة أعوام، أينعت العام الماضي والعام الحالي، الآن أصبح بإمكاننا أن نطلب من الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي، فيلتزم بأنه إذا نجح في الانتخابات، أن يقوم في صباح اليوم التالي بالاعتراف بدولة فلسطين، وهذا ما حصل، وفي مثال آخر وتحديداً مؤتمر حزب العمال البريطاني في مدينة «مانشستر»، كما فعلت العام الماضي، ونأخذ منه قراراً بالذهاب إلى مجلس العموم يطلب الاعتراف بدولة فلسطين، حتى ولو أن حزب العمال ليس بالحكومة ونجحنا، وفعلنا الأمر ذاته في ايرلندا، وفي الاشتراكية الدولية والبرلمان الأوروبي، والآن انضم إلينا مع الاشتراكيين الديمقراطيين، اليسار الموحد وهم الشيوعيون السابقون، وحزب الخضر، بالتالي أصبح لدينا لأول مرة تحالف بين الاشتراكيين الديمقراطيين، واليسار الموحد، والخضر في قضية فلسطين.

ومما ساعدنا في هذه المسألة أن الاشتراكيين الديمقراطيين تخلو عن «التابو» على اليسار الموحد، وهذا لم يقتصر على موضوع فلسطين، بل صار هناك استعداد عند الاشتراكيين الديمقراطيين وكذا الحال بالنسبة لليسار الموحد للعمل مع «الخضر» حتى يواجهوا اليمين المتعصب الأوروبي الذي ينشأ هناك، فنحن من خلال هذا التغير الحاصل ورؤيتنا له أستطيع القول إننا في مرحلة مختلفة نوعياً نعمل فيها لحصاد الرأي العام الأوروبي وترجمته إلى قرارات حزبية تتحول إلى قرارات برلمانية، ثم تتحول إلى قرارات دول وليس العكس.

«فتح»: الثورة مستمرة

محمود العالول *

حينما نتحدث عن اليوبيل الذهبي لحركة فتح أو انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، وفق ما اصطلحت عليه القوى السياسية الأخرى، فإن هذه مسألة مهمة جداً في تاريخ الشعب الفلسطيني، هذه الثورة والانطلاقة هي التي وضعت الشعب الفلسطيني أو ملّكته هوية نضالية بعد أن كان أساساً شعباً من المشردين في الخيام ينتظر فقط المساعدات والمؤونة من وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، بالتالي جاءت هذه الثورة لتخرجه من هذا الوضع، وتملّكه هويةً جديدةً هي هوية نضالية، وتحمل هذا الشعب مسؤولياته في مواجهة ذلك.

يدرك الكل تماماً خلفية هذه المسألة، حيث إنه بعد نكبة العام ١٩٤٨، كان الشباب الفلسطيني يحرص على البحث عن المدخل أو الوسيلة التي يعالج بها قضية الشعب الفلسطيني، وفي تلك الفترة كانت تنتشر سياسياً في المنطقة مجموعة من الأحزاب والقوى، تنقسم إلى فئتين، وهما الأحزاب الدينية، وتمثلت أساساً في «الإخوان المسلمين»، وحزب التحرير؛ والأحزاب القومية وتمثلت في حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وكان جلهم يبحث عن الإجابات في نطاق القومية والإسلامية بشكل أساسي.

سعى الشباب الفلسطيني إلى الانخراط في هذه الأحزاب، اعتقاداً منهم بأنها يمكن أن تشكل مدخلاً لحل المعضلة الفلسطينية، وأن الموضوع الفلسطيني يندرج ضمن برامجها، وتحديداً الكفاح المسلح.

* عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح».

توزع الشباب الفلسطيني على هذه الأحزاب، ليكتشف أنه لا توجد ضمن برامج هذه الأحزاب قضايا عملية لها علاقة باستعادة فلسطين أو الكفاح المسلح، وكان هؤلاء الشبان قد بذلوا جهداً لوضع هذه القضايا في برامج هذه الأحزاب، فلم يستطيعوا وفشلوا في هذه المسألة، فبدؤوا ينسحبون منها، ليبحثوا عن وسيلة أخرى، ولم يكن أمامهم إلا إقامة تنظيم فلسطيني يتولى هذه المهمة.

بدأ الشهيد خليل الوزير إقامة هذا التنظيم الفلسطيني في ذلك الوقت في قطاع غزة، فشكل مجموعات تمارس الكفاح المسلح، حيث بدأ بذلك خلال فترة مبكرة جداً، من خلال القيام بعمليات انطلاقاً من القطاع استهدفت المستعمرات الإسرائيلية في جنوب فلسطين، وفي منطقة النقب.

كانت هناك مجموعة أخرى من الشبان، من بينهم الرئيس الشهيد ياسر عرفات، والشهيد صلاح خلف (أبو إياد)، قد بدأت أيضاً العمل السياسي من خلال رابطة الطلاب العرب، ورابطة طلاب فلسطين هناك، وكانت هناك مجموعات أخرى مختلفة، فكانت هناك مجموعة في أوروبا خاصة في ألمانيا والنمسا، كان على رأسها الشهيد هايل عبد الحميد، وحمدان عاشور. وكانت هناك مجموعة في الخليج وهذه هي أماكن التوزع الفلسطيني، وفي الخليج كان الرئيس (أبو مازن) ومجموعة أخرى. كانت هذه المجموعات تعمل سياسياً هناك.

بدأت هذه المجموعات تتفاعل فيما بينها حيث بدأت تنمو إلى علم كل مجموعة أخبار عن المجموعة الأخرى، فبدأت عملية الاتصال والتواصل من أجل أن يتكامل عملها، فكان اتصال الشهيد خليل الوزير بالرئيس عرفات في القاهرة، وزيارة الوزير أيضاً لأوروبا خاصةً ألمانيا والنمسا حيث التقى مجموعة من الشبان هناك، والاتصال الذي تم مع المجموعة الموجودة في الخليج، ما شكل نواة لتنظيم فلسطيني هو حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» في ذلك الوقت، والتي بدأت بعد تشاور ودراسات واتصالات وفتح خطوط مع بعض القوى للدعم وتحديداً الجزائر.

كان هناك شيء ما أو بعض العلاقة بين هؤلاء الشبان والثوار الجزائريين قبل أن تنتصر ثورة الجزائر، فبدؤوا الترتيب لتنظيم فلسطيني، فتم التشاور في هذا الأمر، وكانت القوى كافة تنصحهم بأن عليكم أن تبدؤوا، أن تطلقوا الرصاصة الأولى لتلفتوا الأنظار، وتدعمكم القوى وتلتف حولكم في هذا الأمر. وكان هناك شيء من الخلاف بين هذه المجموعات حول وقت البداية، هل يتم الإعداد أولاً أم البدء وبعد ذلك تأتي الإمكانيات لاحقاً، وقد انتصر الخط الذي كان يقول إنه لا بد من البدء بهذا الأمر، وكان موعد الانطلاقة في بداية شهر أيلول من العام ١٩٦٤، لكنهم لم من يتمكنوا من ذلك، فأجلوا الموعد حتى ١٩٦٥/١/١، حيث كانت عملية عيلبون، وكانت البداية في ذلك الوقت التي شكلت شيئاً ما من الصخب لأن هذا مثل أمراً غير مسبوق في المنطقة العربية.

شـــكلت البداية شـــيئاً من الصخب، وبدأت أيضـــاً البداية فـــي الميدان من أجـــل الاتصال بالشباب الفلسطيني، للتدريب والإعداد وتوفير الإمكانيات لذلك، أو التواصل مع حركات التحرر والقوى الداعمة فـــي العالم، وكانت إضافة إلى الجزائر التي كانت أول داعم لهذه الثورة، هناك اتصالات مع سورية، والصين الشعبية، والثورة الفيتنامية والذين أبدوا الاســـتعداد التام لدعم الثورة الفلســـطينية، لكن كانت لديهم مخاوفهم، ومـــن الأدلة على ذلك الجنرال جياب في فيتنام، الذي قال لهم إنهم يمثلون ثورة المســـتحيل، لأنه من المســـتحيل أن ينطلقوا ويستمروا لأنهم في منطقة نفوذ غربي هي منطقة البترول، إضافة إلى عدم وجود جدار صلب يستندون إليه.

قال الجنرال جياب للوفود الفتحاوية التي زارته وقتها: نحن هنا في فيتنام، نســـتند إلى الجدار الصيني، والجدار الروسي، بالتالي من الصعب أن تجدوا مثل هذه القوى لتســـتندوا إليها. لكن الإصرار أدى إلـــى أن تنطلق هذه الثورة، وأن تســـتمر ٥٠ عامـــاً، على الرغم مـــن أن بعض الأصدقاء أسماها ثورة المستحيل.

كانت هذه هي الانطلاقة الأولى وتلتها انطلاقة ثانيـــة، وهي معركة «الكرامة»، حينما كانت هذه المجموعة من الفدائيـــين التي بدأت عملها تبرز وتظهـــر، ويثبت تأثيرها، كان لا بد من أن يفكر العـــدو بالخلاص من الثورة ومـــن «فتح». ففكر بذلك من خلال مســـألة الانقضاض على موقعها الأساسي في قرية «الكرامة» في الأردن، فكانت هذه المعركة التي نفخر بها إلى درجة كبيرة جداً، والتي صنعت انتصاراً غير مسبوق.

كان هذا الانتصار غير مســـبوق في حجمه، بالانتصار على جيش الاحتلال، وأخذ غنائم بما في ذلك آليات ثقيلة ودبابات ومجنزرات عرضت في شـــوارع العاصمة الأردنية. وكان الأهم من ذلـــك كله أن يأتـــي هذا الانتصـــار بعد هزيمة الأنظمـــة العربية في حرب حزيران عام ١٩٦٧، ما شكّل أملاً للفلسطينيين والجمهور العربي الذي بدأ يلتف حول هذه الثورة، ويدعمها ويســـاندها بكل ما يستطيع من جهد، فكان ما أسميناه «دفقاً جماهيرياً باتجاه (فتح) والثورة الفلسطينية.»

استمرت هذه الثورة ٥٠ عاماً، وتركت بصمات مهمة وأساسية وغائرة في تاريخ النضال، ليس فقط على المستوى الفلسطيني، بل وعلى المستوى العربـــي، والمنطقة والمســـتوى الدولـــي، وأيضاً على المســـتوى الثقافي والتنظيمي والسياســـي والنضالـــي، والعلاقة مع حركات التحرر، وهذه مســـائل مهمة وأساســـية في هـــذا الموضوع، أدت إلـــى دعم الكثير من شـــعوب العالم للثورة الفلسطينية، كما أدت إلى أن تكون حركة التحرر الفلسطينية هي الأبرز من بين حركات التحرر في العالم، وتحديداً بعد انتصار الثورة الفيتنامية، ما أدى إلى حمل الثورة الفلسطينية راية حركات التحـــرر في العالم، وأن تصبح قائدة لها، وكان لها تواصل مع حركات التحرر في أرجاء العالم، وشـــكلت ولا تزال أملاً للشـــعب الفلســـطيني، والشعوب التي تتطلع إلى الحرية والاستقلال.

ومما ساعدها على الاستمرار بشكل أساسي مجموعة من القضايا، هي أساساً وحدة هذه القيادة وانسجامها وتكاملها، حيث سجلت هذه القيادة المؤسسة الأولى شكلاً من أشكال الانسجام والوحدة غير المسبوقة، والتكامل من حيث طبيعة المهام، فكنت ترى من يشكل قيادة ميدانية على الأرض، ومن يشكل قيادة سياسية وقيادة إعلامية، وقيادة فكرية، وكل هؤلاء يكملون بعضهم بشكل مهم وأساسي.

تعرضت مسيرة الثورة للكثير من المصاعب، وكان من أهمها ربما محاولات الاحتواء، سواء من قبل قوى دولية، أو قوى إقليمية وأنظمة عربية، حيث كان الجميع يعتبر أن القضية الفلسطينية ورقة رابحة يريد أن يستخدمها في صراعاته الإقليمية وليس في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وكانت «فتح» ترفض ذلك رفضاً تاماً، فاضطرت إلى الدخول أحياناً في معارك دموية مع بعض الأنظمة، دفاعاً عن قرارها الوطني الفلسطيني المستقل، إلى أن ثبتنا شيئاً مهماً وأساسياً تفخر به في «فتح» وهو القرار الوطني الفلسطيني المستقل، حيث ثبتته «فتح» منذ البدايات وحتى الآن، ولا نزال نلتزم به ونعمل به، وهذا يعني أن هذه الثورة أردناها أن تكون ملكاً للشعب الفلسطيني، ولا تعمل إلا وفق مصالحه.

من أجل ذلك حتى في هذه الأيام، يستغرب الكثيرون من مواقف القيادة الفلسطينية التي ترفض تماماً إملاءات أي أحد، حتى أنها ترفض إملاءات من لا يجرؤ أحد على رفض إملاءاتها وهي الإدارة الأميركية.

نعم، كانت ٥٠ عاماً مليئةً بالمعاناة، والألم، والتضحيات، والشهداء والدماء، لكنها كانت أيضاً ٥٠ عاماً من الأمل، والانتصارات والإنجازات، فيها كم هائل من المحطات الأساسية التي كانت تتفاعل خلالها مسائل لها علاقة بالعمل السياسي، بالحصاد العسكري، أو تربط العمل العسكري بالحصاد السياسي، ونتيجة ذلك اعترف العالم في المحافل كافة بهذه الثورة، واعترف بشعبها. بسبب هذه الثورة، اعترف العالم بحقوق هذا الشعب، ودخلت «فتح» محافل العالم أجمع، بما فيها الأمم المتحدة والمحافل كلها، ولا يزال نضالها مستمراً، تحافظ على هويتها وثوابتها ومنطلقاتها الأساسية بشكل دائم، وستبقى مستمرة حتى تحقق أهداف شعبها.

عدنا خلال السنوات الأخيرة، وبعد ظهور اتفاق «أوسلو»، وقيام السلطة الفلسطينية، مرةً أخرى للنقاش الذي لم ينقطع، لأن ذلك أحدث لغطاً في كثير من القضايا، أوضحنا هويتنا من جديد، بشيء ما في المؤتمر السادس لحركة فتح، أسميناه «الإعلان السياسي»، في مقدمة البرنامج السياسي، وهذا الإعلان ينص على أن حركة فتح هي حركة تحرر وطني لا تزال تناضل من أجل حرية الشعب الفلسطيني واستقلاله، وأنها تؤمن بأن المقاومة بكل أشكالها حق مشروع للشعوب المحتلة في مواجهة محتليها.

أحد أهم مفاتيح «فتح» ورموزها هي «العاصفة» بما تعنيه وتحمله من دلالات،

العاصفة ومنذ البداية، كانت هي المسمى الذي أطلق على الجناح العسكري لحركة فتح، وكان العمل العسكري كله يندرج تحت مسمى قوات العاصفة، والبيان الأول للحركة كان يشير إلى قوات العاصفة، التي مع تطور مسيرة هذه الثورة، بدأت إعادة تنظيم محطاتها مع تطور إقبال الناس عليها، ومع اتساع قواتها بدأ تنظيم هذه القوات إلى قطاعات.

وفي ذلك الوقت، كانت تسمى هذه القطاعات تبعاً لأماكن وجودها، أو مهام عملها، فكان مثلاً يطلق على القوات التي توجد في جنوب الأردن في مواجهة صحراء النقب القطاع الجنوبي، وفي الشمال القطاع الشمالي، وفي الوسط القطاع الأوسط، وكان يطلق على القوات والمهمات التي تنفذ داخل الوطن المحتل القطاع الغربي، الذي كان له دور مهم وأساسي في مقارعة العدو، سواء عبر القيام بعمليات عسكرية ضد قواته أو مستوطناته وأماكن وجوده، أو تنظيم صفوف الشعب الفلسطيني داخل الوطن.

لا شك في أن المسيرة الفلسطينية ككل كانت تشكل محطات مهمة وأساسية، سواء محطات سياسية أو نضالية، إحدى أهم المحطات تأثيراً في مسيرة الثورة هي معركة «الكرامة»، التي شكلت الانطلاقة الثانية، وإحدى أهم المحطات هي المسألة التي لها علاقة بالوجود في الساحة اللبنانية، وهذا النسيج المنسجم الرائع الذي تم بين الشعبين الفلسطيني واللبناني في تلك الفترة، إضافة إلى مجموعة من المحطات السياسية الأخرى، منها الذهاب إلى الأمم المتحدة، وذهاب الرئيس الراحل عرفات إلى الأمم المتحدة، والمسألة التي لها علاقة بإعلان الاستقلال، وأيضا انتفاضات الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، وهذه كانت محطة مهمة وأساسية، لأن قيادة الحركة وتحديداً بعد حرب العام ١٩٨٢، أو أثناءها، أدركت بشكل أساسي أن الهدف هو إبعادها عن حدود فلسطين حتى يرتاح العدو الإسرائيلي، من أجل ذلك بدأت القيادة الإعداد لتولي فئة أخرى من فئات هذا الشعب حمل راية النضال، إذ لا يجوز أن يهدأ النضال الفلسطيني إذا اضطرت الثورة إلى الابتعاد عن فلسطين، من هنا بدأ الشهيد أبو جهاد خاصة إعداد المسرح داخل الوطن، من أجل أن تكون هناك الانتفاضة الشعبية، وبدأ خاصة بعد العام ١٩٨٢ تشكيل ما أطلق عليه في ذلك الوقت «لجان العمل الاجتماعي»، اللجان الطلابية للعمل الاجتماعي، واللجان العمالية للعمل الاجتماعي، ولجان المرأة للعمل الاجتماعي، أي لجان كل فئات الشعب الفلسطيني، بدأ بالعمل عليها وعلى تشكيلها.

وشكلت هذه اللجان المناخ والأداة الأساسية بانتظار الشرارة حتى يتولى الشعب الفلسطيني داخل الوطن هذا الموضوع، فكانت الشرارة وكانت الانتفاضة الأولى، التي كانت أيضاً محطة مهمة وأساسية، بالتالي بالتأكيد فإن مسيرة الثورة الفلسطينية مسيرة مليئة بالمعاناة، إضافة إلى الإنجازات.

وجزء أساسي مما نفخر به، مؤسسة «الأشبال

والزهرات»، لأن «فتح» أدركت وأعلنت منذ البداية أنها ستخوض حرب الشعب طويلة الأمد، ما يعني أن الحرب تحتاج مجموعة من الأجيال المتتالية، فرفعت شعاراً أن «جيلاً يخلف جيلاً آخر»، فمنذ البداية أنشئت هذه المؤسسة التي كانت تعتني بالأجيال الجديدة، وتقوم بإعدادها وتدريبها، وما إلى ذلك.

وهناك محطات مهمة في هذه المسيرة. حيث لا يمكن أن ننسى الشهيد علي أبو طوق، ودوره في إعداد الشبيبة في ذلك الوقت، الذين كان لهم دور مهم وأساسي، أو بشكل عام مؤسسة «الأشبال والزهرات»، ودورها بعد ذلك حيث تخرج منها كم هائل ممن أصبحوا قادة أساسيين في هذه المسيرة.

لا شك على الإطلاق، أن هناك شيئاً ما من التغيرات، لكن التغيرات تتم في كثير من الأحيان بالغلاف أو على السطح، لكن جوهر هذه الحركة، مدرستها ومبادئها ومنطلقاتها الأساسية، ما رسخته عبر هذه المسيرة، لا يزال محتفظاً بها، متمسكاً بها، يتم العمل على أساسها دوماً.

لا يوجد في «فتح» صراع بين جيل قديم وجيل جديد، الجيل القديم يمتلك الخبرة، والجيل الجديد يمتلك القدرة على العطاء والدافع، من هنا فإن «فتح» تؤمن أن جيلاً يسلم الراية لجيل آخر، أو ما كان يسميه الرئيس عرفات تتالي أو تتابع الأجيال في هذه الثورة، باعتبار أنها تخوض حرب الشعب طويلة الأمد، وما زلنا حتى الآن نعتني بالأشبال والزهرات على هذا الأساس. فقد كان الرئيس عرفات يرفع شعاراً بأنه سيأتي يوم يرفع فيه شبل من أشبال الشعب الفلسطيني وزهرة من زهرات الشعب الفلسطيني علم فلسطين فوق مآذن وكنائس وأسوار القدس. ونحن أيضاً حريصون في البنى التنظيمية الراهنة كلها على أن يكون حجم مهم وأساس للشبيبة في الأطر التنظيمية.

وبالتأكيد فإن هذه تجربة ومسيرة، وحينما تقيّمها فعليك أن تراها من خلال اتجاهها العام، الاتجاه العام الإيجابي، الاتجاه العام لحركة تحرر وطني نضالية، هذا هو الأساس في هذا الموضوع، وداخل هذه التجربة والاتجاه العام، بالتأكيد كما أن هناك نجاحات هناك إخفاقات، لكن يجب أن نقيم القضايا من خلال اتجاهها العام، وليس من خلال تفاصيلها.

هذه الحركة في النهاية هي مدرسة، ثبتت النهج منذ البدايات، أي منذ إنشاء هذه المدرسة، ثبتت النهج في الصفوف الأولى في هذه المدرسة ولا يزال هذا النهج مستمراً، ولم يتغير على الإطلاق، لكن علينا أن نحاسب المسائل من خلال اتجاهها العام، وليس التفاصيل.

لنتأمل المؤتمرات الفتحاوية. المؤتمرات (الفتحاوية) بشكل دائم، هي بالتأكيد محطات من أجل المراجعة والتقييم، والتعديل، وإعادة الدراسة، وتسليط الضوء على الكثير من القضايا، والمؤتمر السابع نأمل أن يكون في هذا الاتجاه. ونحن نعتبر أن أهدافنا واضحة تماماً، وربما البعض يعتقد أنه إذا خضنا شيئاً ما أو أنشأنا السلطة الفلسطينية، أن هذا الأمر وكأنه

نهاية المطاف، لكــن هذه خطوات على الطريق، طريقنا ستستمر حتى نحقق أهداف شعبنا كلها.

يحصــل في كل محطة خــلاف هنا أو هناك، يحصــل خروج عن الصف هنــا أو هناك، لكن الاتجاه العام سيظل مستمراً لا محالة.

ما يؤلم «فتح» كثيراً هو الانقســام الأســود الذي يضــرب وحدتنا الوطنية، الانقســام أمر معيق جداً لمســيرة النضال الفلســطيني بشكل أساسي، ونحن تمكنا عبر السنوات الماضية من أن نحافظ على شــكل الوحدة الفلسطينية رغم وجود شيء ما من الخلافات والتباين بين القوى السياسية الفلسطينية، لكن كنا قد حافظنا على شــيء أســميناه المظلة، هذه المظلــة التي يقف تحتها الشعب الفلسطيني بفئاته كلها، ومنابعه الفكريــة، وهي مظلة منظمــة التحرير، وأدركنا بشكل أساسي نظرية التناقضات، واعتبرنا أن تناقضنا الأساسي هو مع الاحتلال الإسرائيلي، وأن أي تناقضــات أخرى هي تناقضات ثانوية، هذا هو ما يحكم الوضع الفلسطيني.

جاءت للأســف خلال الســنوات الأخيرة قوة خرجت عــن ذلك، وأصبحت تقــود التناقضات الثانوية وتضعها مواضع التناقضات الرئيسة، وتعطيها أولوية، وهذا شــيء معيق، ما أدى إلى الانقسام، وتحديداً مع قوى الإسلام السياسي في الشــعب الفلســطيني، ونأمل أن نتمكن من إنهاء الانقسام، ولن نتوقف وسنظل نبذل الجهد كله، لكي تدرك أطراف الإســلام السياسي أن عدوهــا الأساســي هو الاحتلال الإســرائيلي، وهذا سيساهم بشكل أساسي في وحدة الشعب الفلســطيني، ونحن نأمل أن نجعلها تدرك هذه المســألة، وتقتنع بأن التناقض الأساسي هو مع الاحتلال، وليس التناقض داخلياً على الإطلاق.

السلطة محطة وليســت نهاية المطاف، وهذا يجــب أن يكون واضحاً، ونحن نراها نتاج جهد نضالي فلسطيني، وقد حاول هذا الاحتلال بدعم من الولايات المتحدة الأميركية أن يجعلها محطة نهائية، وهذه مســألة مرفوضة تماماً من قبلنا، فنحن رأيناها محطة لانتقال الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاســتقلال، ونحن ســنحافظ علــى هذا المبدأ، وسنســعى لأن تكون من أجل هذه المسألة.

هنــاك كم كبير من المتغيــرات التي تمت في المنطقة، والإقليم، والعالم خلال السنوات الماضية، ومنها المسألة التي لها علاقة بغياب التوازن في العالــم، بأن يحكم العالم مــن قبل قوة واحدة، وتأثيــر ذلك على الإقليم وحــركات التحرر، ما أدى إلــى إضعاف هذه الحركات في العالم كله، إلى درجة أن جزءاً كبيراً منها انتهت، لكن حركة التحرر الفلســطينية ربما أصابها شيء ما من الضعف، نعم، هذا صحيح، لكنها لا تزال موجودة ومؤهلة لأن تحافظ على انطلاقتها.

نحــن فخورون بهذه الحركة فــي ذكراها الـ (٥٠) وإنجازاتهــا، ومــا تركته مــن تأثير في فلســطين، والمنطقة والعالم، وســنحافظ عليها، وسنتابع الجهد من أجل إنجاز منطلقاتها بشكل أساسي.

حركة فتح: أسئلة مشروعة، ومتطلبات رؤية جديدة

أحمد غنيم*

أولاً - مدخل إلى رؤية جديدة

هل هي الشيخوخة أم الشباب الفائض؟ منذ فتــرة ليســت قصيرة وحركة فتــح تواجه حالة أشــبه بهلاميــة التكوين من الناحيــة البنيوية، وانفصامية الفكر والأداء من ناحية المنهج، تتوسع الاجتهادات بين أعضائها وتتنوع لدرجة قد توحي بعدم وجود خط يربط بينها، تتدافع أجيالها في زحام خلافاتها بما قد يوحي أن صراع الاختلاف بين مكونات تجاربهــا العمرية والجغرافية يكاد يعصف بهــا، تكتظ ممرات هيكلهــا التنظيمي وقنواته بحيث يبدو أن هامش الحيز في الهيكل التنظيمي أوسع من الهيكل نفسه، يعتري أداءها الوهن والعجز أحيانــاً، وكأنها دخلت إلى طور شــيخوختها المُحتم، وتنتفض أعضاؤها أحياناً أخرى وكأن فيضاً من طاقة الشباب قد دب في عروقها، لكنها في هذا وذاك تتحرك بوعي الغريزة أكثر من حركتها بوعي الغاية.

لا تبــدو الوصفات الكثيــرة التي اقترحت بحســن نية أو غيرهــا كافيةً لمواجهــة الأزمة العميقة التي تمــر بها حركة فتح، حيث يختلف الكثيــرون في تحديد واقع الحركة وأزمتها تلك، ويعتقــد البعض أن تغيراً فــي القيادة قد يكون كافياً للتغلب علــى الأزمة، بينما يؤمن البعض الآخر بأن تغيراً في تحالفات الحركة وبرنامجها السياسي هو الحل، وربما ذهب البعض إلى أن الحركة قد اتســعت على هيكلها وفكرتها بحيث لم تعد هناك إمكانية لأسرها ضمن ناظم هيكلي وفكري وسياســي موحد، وربما غمر فيض من

* عضو المجلس الوطني، عضو المجلس الاستشاري.

العاطفة البعض وظن أن جهداً مخلصاً من طليعة نظيفة كاف لإصلاح ما أفسده الدهر، والنهوض بالحركة من جديد، وليس من المستغرب أن تجد من يأس تماماً من إمكانية إصلاح الحركة، وبات مقتنعاً بأن الفتق اتسع على الراتق.

لا شك في أن حركة فتح منذ انطلاقتها سنة ١٩٦٥ شكلت العمود الفقري للثورة الفلسطينية الحديثة، ولم يكن لها أن تحتل هذه المكانة لولا قيمة الفكرة والرؤية السياسية والنضالية التي استحدثتها في زحمة حالة من الاكتظاظ الفكري والسياسي والتنظيمي في الساحتين العربية والفلسطينية، خلال مرحلة الانتشار الواسع لنثار من الأفكار القومية والدينية والعلمانية والشيوعية الماركسية والماوية وغيرها، وربما كان أهم ما ميّز «فتح» هو رؤيتها العملية التي احتوت من البساطة قدر ما احتوت من العمق في وعيها وفهمها لطبيعة الصراع، باعتباره صراع وجود وليس صراع حدود، الأمر الذي حدد طبيعة مهمة الحركة وبنيتها وأدواتها ووسائلها التي اعتمدت على روح المبادرة كما على الخطط والبرامج الفاعلة، وجعلت موضوعة التحرر الوطني موضوعة مدركة مفهومة من حيث فكرتها وشعاراتها وسهولة انخراط الشعب فيها، الأمر الذي منحها الزخم الشعبي الكبير مع المراحل الأولى للانطلاقة، التي ميَّزتها أيضاً التضحيات الهائلة والشجاعة، سواء من عناصرها أو كوادرها، أو قادتها الذين التقوا على أرض المعركة، وفي قواعد النضال وخنادقه، ما أهَلهم لقيادة المشروع الوطني باعتبار حركة فتح هي حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

جاء وعي المهمة الملقاة على عاتق حركة فتح – وهي بالأساس تحرير فلسطين من نير الاحتلال الاستيطاني الاستعماري الصهيوني – أساساً لوضوح فكرة الحركة واستحداث وسيلتها من مضامين مفهوم الثورة الشعبية، وتجارب حركات التحرر الوطني في العالم، واعتماد الكفاح المسلح وسيلة وحيدة في مواجهة حالة الارتباك السياسي، بل والإحباط الوطني والقومي، في ضوء الهزائم المتلاحقة التي لحقت بالشعب الفلسطيني والأمة العربية، وعجز النظام العربي الرسمي والقوى القومية والوطنية عن بلورة رؤية أو مشروع قومي أو وطني لتحرير فلسطين والنهوض بالأمة.

أما اليوم وقد أهملت الحركة تأثير التغيرات في الواقع الإقليمي والدولي، ولم تُعد نفسها لمواجهة تلك التغيرات، فإن الحركة تجد نفسها في مأزق الواقع الثقيل، الذي تتحكم فيه إرادات مختلفة ومعقدة، فلا الحركة قادرة على التأقلم مع هذا الواقع، لأن ذلك يعني تغيراً بل تحول جيني في بنيتها وفكرتها، ولا هي قادرة على مواجهة تعقيدات الواقع وهي تحصر نفسها في خيار ضيق وحيد.

وبعيداً عن الانتهازية والمصلحية وصراع الإرادات داخل الحركة، والذي هو حقيقة انعكاس لصراع القوى الإقليمية والدولية على الساحة الداخلية لحركة فتح، لعل مدخلاً هادئاً لرؤية جديدة، يقوم على وعي الحقائق كما هي لا كما

يجب أن تكون، قد يكون مفيداً لتعبيد طريق ممكنة لواقع حركي جديد وناهض، جنباً إلى جنب مع الربيع العربي الناهض في واقع الأمة.

فلسفة التغيّر

الجديد مفهوم مرتبط بكلمتين: الخلق والتغير، أن تأتي بغير المسبوق يعتبر خلقاً، تعتمد درجة امتيازه على مدى فاعليته في خدمة الوظيفة التي أوجد من أجلها، ومدى الإبداع في صنعته وتكوينه وملاءمته شكلاً وموضوعاً لوظيفته وبيئته، بينما يكون التغير، في موجود أخفق أو عجز شكلاً وموضوعاً عن أداء وظيفته التي أنشئ من أجلها، أو طرأ عليه ما أعاق تكيفه مع بيئته أو وظيفته أو كليهما معاً.

والتغير هو الثابت الوحيد في الحياة، وهو عملية دائمة ومستمرة ترافق الظواهر الطبيعية والاجتماعية كافة تحكمها نظريات وقوانين محددة، وتؤثر فيها مجموعة من العوامل، وقد يكون التغير عملية طبيعية تتميز بالبطيء أو الشدة وفقاً للعوامل التي تؤثر في الظاهرة المقصودة، ويعتبر التغير في الظواهر الاجتماعية عملية بطيئة تحتكم إلى طبيعة التفاعل داخل النظم الاجتماعية، وتوثر فيها عدة عوامل هي:

١. إرادة التغير.
٢. قيادة التغير.
٣. عملية الإنتاج.
٤. طبيعة ومستوى التفاعل داخل وبين النظم الاجتماعية.

توضح هذه المؤثرات أن التغير قد يكون طبيعياً وهو بالعادة بطيء ولا يمكن التنبؤ بشكل حاسم بنتائجه، وإن كان يمكن التنبؤ إلى درجة ما باتجاهاته وفق ظروف محددة، وليست الحتمية في مسألة التغير في الواقع الاجتماعي سوى العملية نفسها، وليست حتمية المخرجات أو النتائج، وبعيداً عن الجدل النظري بين المفاهيم العلمية للتغير والمفهوم الماركسي له.

يهمنا هنا أن نستفيد من إدراك حقيقة علمية أخرى، وهي إمكانية التغير المقصود والموجه لتحقيق مخرجات محددة وفق رؤية محددة، تخدم أهدافاً بعينها، لأن انتظار تمام عملية التغير بمسارها العادي التلقائي قد يُسقط جدوى الاستفادة منها، ويُعطل طاقة مجتمعات بعينها عن اللحاق بقوى العصر، وعليه فإن ضرورة التغير تفرض إرادتها في واقع يختلف عن عصره أو لا يعود يتلاءم مع بيئته أو يعجز عن أداء وظيفته، من هنا تأتي أهمية التغير الموجه والمقصود، وهو عملية منظمة تتبع رؤية واضحة تخدمها خطط وأدوات مناسبة، وأهم ما يؤثر فيها هو الإنسان، حين يمتلك وعياً بضرورة التغير وإرادة القيام به .

حركة فتح وضرورة التغير

عود على ما بدأنا به، فإن الأزمة العميقة التي تمر بها حركة فتح تُظهر بما لا شك فيه عجز الحركة عن القيام بوظيفتها وخدمة الغاية التي تأسست من أجلها، وهي غاية التحرر

للأرض والإنسان الفلسطيني من قيد الاستعمار والاحتلال الصهيوني، وأنها على خلفية صراع الإرادات داخلها وعليها، عاجزة عن امتلاك إرادة التغير الحر المستند لوعي الواقع ومتطلبات تغيره، وما الثورة إن لم تكن أداة للتغير؟.

وعلى الرغم من وضوح حقيقة العجز في واقع الحركة وضرورة عملية التغير، فإن قوى الحركة الداخلية كما الخارجية، تُدفع إلى حالة من الصراع داخل الحركة وعليها، بحيث يصعب الاتفاق إن لم يستحل على أهداف التغير وأدواته وتوقيته، وما دام هذا التغير مقصوداً يمكن التحكم بمخرجاته، تسعى كل قوة صاحبة مصلحة داخلية أو خارجية إلى التأثير في إرادة التغير وأدواته بحيث تخدم مصالحها وأهدافها، ولا يختلف أحد على أن هذه المصالح تتوزع بين مصالح قوة أفراد بعينهم، أو مجموعات ومحاور لا يبدو وجود خلاف جوهري في توجهاتها السياسية، بينما تدل المؤشرات كلها على أن طبيعة الصراع بينها، هو في الإطار المصلحي النفعي، بحيث أصبحت الحركة في خدمة أعضائها وقياداتها وأهدافهم الشخصية، أكثر مما هم في خدمة أهداف الحركة وغاياتها .

الأمر الذي يعني بالضرورة، أن أي تغير هو محصلة الاتفاق والخلاف على صراع الإرادات داخل الحركة وعليها، والسؤال الكبير عند هذا، أي الغايات سيخدمها هذا النوع من التغير ما دام واقع الحركة بهذا البؤس، وما جدوى التغير وما مبتغاه، إن كانت مخرجاته لن تؤدي إلا إلى إعادة توزيع الأدوار بين الإرادات النفعية ومراكز القوى، التي تعمل على إضعاف بعضها أو التخلص من بعضها، دون أي اهتمام بجوهر مسألة التغير المطلوب، والتي هي أوسع وأهم من حصرها فقط بتغير القيادة أو انتخاب لجنة مركزية جديدة.

ربما آن الأوان لأن ندرك، أن أي عملية تغير خارج السياق الذي تحدثنا عنه، تتطلب خروجاً عن المألوف، وتعريفاً مختلفاً لإرادة التغير، خاصة بعد التجربة الأخيرة لمؤتمر بيت لحم، ومخرجاته والتي إن أحسنا النية بخصوصها، نستطيع أن نقول إنها لم تواجه ولم تعالج الأزمة العميقة لحركة فتح، بل ربما ساهمت بشكل أو بآخر في تعميقها.

يؤكد هذا أن اعتماد خيار المؤتمر العام وسيلة وحيدة للتغير أمر مشكوك في قدرته على تحقيق ذلك، لأن انعقاد المؤتمر ومخرجاته لا يخضع لإرادة الحركة وحدها، وإنما تتداخل فيه إرادات كثيرة ليس أقلها صراع المحاور والأفراد داخل الحركة، بل تصل إلى تدخل قوى إقليمية ودولية بما لا يعزل إسرائيل نفسها عن التأثير بمجريات المؤتمر المقصود ومخرجاته، ويجب ألا نستسلم لواقع كهذا، كما يجب ألا نكون ساذجين لدرجة أن نتوهم أننا نستطيع أن نفلت بمؤتمرنا دون تأثير بالمطلق للإرادات السلبية، لكننا نستطيع بيقين أن نجعل طاقة التأثير لكل الإرادات السلبية محدودة، بحيث لا تنحرف الحركة عن مهمتها الأساسية ووظيفتها التي أنشئت من أجلها، ولتحقيق ذلك لا بد من إنجاز مجموعة من

المتطلبات المسبقة قبل الذهاب إلى المؤتمر العام.

إذا كان صراع الإرادات داخل الحركة وعليها، هو التهديد الأخطر الذي يواجه أي مؤتمر، لأننا هنا لا نتحدث عن تنافس شرعي بين تيارات وقوى حركية ذات رؤى وطنية وسياسية تختلف في هذا التفصيل أو ذاك، بينما هي جميعاً تلتزم بخط الحركة الوطني ومهمتها الأساسية المتعلقة بالتحرر الوطني، وإنما نتحدث عن صراع إرادات دولية وإقليمية على الحركة استهدفت تغيير وظيفتها، وخَدَمَتْها أحياناً فئات وأفراد من داخل الحركة بوعي أو دون وعي، إضافة إلى صراع قام على أساس من المصالح والمنافع ولا علاقة له بأي تنافس فكري أو سياسي أو أيديولوجي.

وأمام هذا الواقع، فإن الضرورة تتطلب تطوير أداة للتغير بمنأى عن تأثير صراع الإرادات المذكور في الحركة وعليها، قبل الذهاب إلى المؤتمر العام، وأداة التغير التي نسعى إلى تطويرها هي محصلة التجمع بين المكونات الصلبة للحركة من كوادر وأطر وقيادات، تتوافق على رؤية موحدة وتنتظم في مجهود نشط، لتيار حركي واسع، يفرض إرادة الحركة على الإرادات الأخرى كلها، ويحدد غاية التغير بعيداً عن مصالح الأشخاص والمحاور، تلك الغاية التي تُحدد من خلالها مهمة الحركة وأهدافها، باعتبارها حركة تحرر وطني لم تنجز بعد مهمة الاستقلال. ولا بد لها من هياكل وأدوات بنيوية وعملية تتلاءم مع تلك المهمة، بحيث تتميز بالمرونة والتنوع ولا تعود لحصر الحركة في خيار وحيد هو المفاوضات.

التنظيم أداة حركية

التنظيم أداة من أدوات التغير، وليس غاية أو هدفاً من أهدافه، قد يتطلب التنظيم كأداة بعد فترة من العمل القيام بمراجعة لفاعليته ونجاح وظيفته، ربما يحتاج إلى إصلاح في بنيته أو أنظمته أو لوائحه أو مركباته وقد يحتاج إلى مراجعة في جزئية محددة منه، وربما يحتاج أحياناً إلى مراجعة شاملة أو تغير أو تبديل، ليس باعتباره هدفاً وإنما ليتلاءم مع عملية التغير ويواكبها، غير أن بعض القوى تسقط في إعلاء شأن التنظيم كأداة، بحيث يصبح الاحتفاظ به أهم من الاحتفاظ بالفكرة أو الغاية، عند ذلك يقوم التنظيم بخدمة وجوده دون غاية أو هدف محدد، وسرعان ما يفقد مبررات وجوده وأهميته فيتحلل التنظيم أو يتفكك.

لا شك في أن الأزمة التي تعصف بحركة فتح شملت هيكلها التنظيمي كما شملت فكرتها، وعليه لا بد من إعادة بناء الأداة التنظيمية لتتناسب مع الواقع الجديد، لكن القيود التي تحول دون تطوير وتغير الأداة التنظيمية هي نفسها التي تحول دون تغير موضوعي يحقق وحدة الحركة والحفاظ على غايتها وإنجاز مهمتها.

المؤتمر العام وخيارات التغير

يدور نقاش كبير في أروقة الحركة وأطرها، وبين أعضائها، حول ضرورة الإصلاح أو التغير، بعد ما أنتجته السلبية الحركية من انغلاق في الواقع السياسي والتنظيمي في ظل عالم

سياسي نشـــط لا يكف عن العمل لخدمة أهدافه ومصالحه، وغالباً ما يُركز النقاش على أداة التغير أو الإصـــلاح أكثر مما يركز علـــى جوهر عملية التغير وغايته، ولا يبدو ذلك مســـتغرباً لأن القوى التي تسعى للتغير في معظمها لا ترى فيه سوى تغير في القيادة أو في بعض أعضائها على وجه التحديـــد، ويدور النقاش الآن حول حجم المؤتمر ومكوناتـــه وموعد انعقاده ومكانه، على الرغم من الإحساس بمناخ التحضيرات للمؤتمر من حيث المـــكان داخل المقاطعة والتســـريبات بخصوص الموعد مع نهاية كانون الثاني أو منتصف شباط، يمكننا أن نســـلم أن المؤتمر سيعقد قبل منتصف هذا العام ٢٠١٥، إن لم تحدث تطورات دراماتيكية تمنع عقده، ويســـتمر النقاش حول حجم المؤتمر الـــذي أثير بعد تصريحات واضحة للأخ الرئيس بأن عدد أعضاء المؤتمر لن يتخطى الألف عضو، الأمر الذي أدخل الجميع في حيص بيص، حيث إن الحـــد الأدنى الذي يســـتجيب للمادة ١٤ من النظام ويشمل الجزء الذي يستحق عضوية المؤتمر يتجاوز ألفاً ومائتي عضو، ما يدفعنا للاعتقاد بأن إمكانية توسيع المؤتمر إلى ذلك الحد ممكن جداً، إن الأخ الرئيس بإعلانه ذلك أراد أن يمنع تضخيم المؤتمـــر كما حدث في المؤتمر الســـادس غير أن حجـــم المؤتمر ليس هو القضية الأهم فيما يتعلق بمواجهة أزمة الحركة، وإنما مدخلات المؤتمر، أي مكوناته التي تحافظ على حركة فتح حركة تحرر وطني وتؤهلها لاستكمال مشروع التحرر الوطني وبشـــكل أساســـي الحفاظ على تمثيل المكونات الأساسية التي تجعل من حركة فتح حركة تحرر وطني، وهذه المكونات تتمثل في:

١. التنظيـــم / أقاليـــم الحركـــة فـــي الداخل والخارج.
٢. العســـكريون الذين كانوا يمثلون ليس أقل مـــن ٥١٪ وخفـــض تمثيلهم بعد أوســـلو إلى ما لا يزيـــد على ٢٠٪؛ ما اعتبر تغيراً جوهرياً من بنية الحركة التي اعتمدت على التكوين العسكري، الأمر الذي أدى إلى أن تنزع الحركة إلى التشكيل المدني استجابةً لمتطلبات سياسية تتناسب مع التسوية.
٣. المنظمات الشعبية.
٤. أطر أخرى: ممثلو فتح في المنظمة والسلطة والبلديات والمنظمات الأهلية.

يعتبر تعزيز المكونات التنظيمية والعســـكرية والجماهيرية ومدى قوة تمثيلها في المؤتمر المدخل الأول لفهم توجهات الحركة السياسية والنضالية ومدى تمسك الحركة بكونها حركة تحرر وطني سواء على مستوى البنية أو البرنامج السياسي.

متطلبات التغير المنشود

١. امتلاك وعي التغيـــر الذي يقوم على وحدة الحركة من حيث وحدة التنظيم ووحدة المنهج ووحدة القيادة، وتنوع الأساليب وفاعليتها.
٢. امتلاك إرادة التغير من قبل قطاع واســـع داخل الحركة يعبر عـــن المصالح الحقيقية التي تخدم غاية الحركة، وبعيداً عن صراع الإرادات الشخصية والفئوية داخل الحركة

وعليها، من خلال تطوير قوة مانعة ضد تأثير صراع الإرادات داخل الحركة أو تلك التي تصارع عليها، بما يمكن أن يسمى «التيار الحركي للتغير وحماية وحدة الحركة».

٣. اختيار الأداة الأنسب والتي تضعف وزن القوى المتصارعة وتأثيرها على خلفيات غير حركية أو سياسية، وتعزز من قوة التيارات الحركية صاحبة المصلحة في الحفاظ على وحدة الحركة ومشروعها الوطني بعيداً عن النفعية الشخصية أو الفئوية.

تفرض دروس المؤتمر السادس علينا مواجهة الأزمة البنيوية وعدم ترحيلها من جديد لمؤتمرات لاحقة، وهذا يتطلب نضوجاً وموضوعية عالية لدى اللجنة التحضيرية التي يتخطى دورها المسألة النظامية فقط إلى الإطار الأوسع بتحضير مقومات نجاح المؤتمر كلها في مواجهة الأزمة الحركية والإجابة عن أسئلة الاستعصاء التنظيمي الحركي والاستعصاء السياسي على المستوى الوطني من خلال برنامج يقوم على فهم عميق لمهمة الحركة وقوانين حركات التحرر الوطني وعلى رأسها عدم المزاوجة بين مهمة التحرر الوطني ومهمة ما يسمى البناء الوطني، بحيث لا تكون المهمة الثانية معطلة للمهمة الأولى، إنني أعتقد أن هناك فهماً خاطئاً لمهمة البناء الوطني، حيث يعتقد البعض أن البناء الوطني هو التنمية الاقتصادية والعمران والشوارع وغيرها.

لا تبالغ حركات التحرر الوطني في البناء فوق الأرض ولا تأخذ بناها الاقتصادية إلى بنى الدولة المتكاملة، لأنها إن فعلت تصبح أسيرة ما يبنى، ولا تستطيع أن تمارس عملية التحرر الوطني وفق أصولها وقوانينها، فلا يمكن لك أن تحارب المحتل وأنت قلق على ما بنيته على الأرض من عمارات ومقرات وما امتلكت من امتيازات، الأمر الذي قد يعيد إنتاج الواقع القائم وإنتاج الأزمة من جديد.

الأزمة في الوعي

لا يوحي النقاش الدائر على خلفية صراع الإرادات، أن هناك وعياً حقيقياً لجوهر الأزمة التي تواجهها حركة فتح، وإن لم تكن تلك الإرادات متساوية في التأثير، غير أنها جميعاً بعيدة عن إدراك عمق الأزمة وخطورتها، حيث لا تزال تتعامل معها وكأنها أزمة ظرفية تمر بها معظم القوى والأحزاب، وربما يتجاهل الكثيرون أن الحركة تخطت مرحلة الأزمة البنيوية لتعبر إلى مرحلة أكثر استفحالاً، وهي مرحلة أزمة الوجود، لأن حركة فقدت فكرتها كما فقدت هيكلها، لا يمكن لها أن تستمر، والسؤال هل تبقى الحركة أم لا تبقى، هل تبقى قائدة للمشروع الوطني، أم تتفكك بعد سقوط الامتيازات التي تحافظ على وجودها.

لم يصل النقاش الدائر في أروقة الحركة إلى العمق ليواجه هذه الحقيقة، أين الحركة من غايتها وأهدافها المحددة في نظامها الداخلي؟. قد لا يدرك الجميع بالقدر نفسه أن السفينة التي تحملنا على وشك الغرق، بينما نحن نخوض نقاش المترفين على امتيازاتنا ومنافعنا، إن حقيقة

علمية لا يمكن تجاهلها، ليست مترجمة بشكل كافٍ في وعي الحركة، وهذه الحقيقة هي أن حركة تفقد فكرتها وتفقد هيكلها، لا يبقى منها شيء سوى الامتيازات التي تحافظ على ترابط أفرادها إلى حين.

وعليه، لا بد من تعميم هذا الفهم كي يكون واضحاً أن التغير ضرورة وجودية لحركة فتح، وإلا كنا مثل راكبي «التايتنك» نلتف حول مائدة فاخرة نناقش خلافاتنا الطبقية والاجتماعية بينما السفينة تغرق بنا جميعاً.

متطلبات الرؤية الجديدة

لم يعد ممكناً استمرار تجاهل التغيرات الهائلة في الواقع الدولي والإقليمي التي طرأت منذ انطلاق حركة فتح ولغاية الآن، وتأثيراتها على البنية الهيكلية والفكرية والسياسية للحركة، لأن ذلك التجاهل سوف يُبقي حركة فتح خارج العصر، وفي حالة تنتمي إلى عصر ولى، ولن يكون أمامها سوى التحلل والانقراض، إن الاعتراف بعناصر الواقع الجديد، مهما كانت صلبة وقاسية هو الشرط الأساس والمدخل الأهم لعبور حركة فتح إلى العصر، ومن الأهمية بمكان إدراك أن منهج الواقعية هو بالأساس اعتراف بخصائص الواقع على طريق التفاعل معه لإحداث التغيرات الممكنة فيه وتطويرها باستمرار بحيث تخدم رؤية الحركة وأهدافها.

لم يعد ممكناً العيش في حالة من الازدواج بين فكر الحركة ونظامها الداخلي ومتطلبات التنظيم المعاصر، الذي تخطى كل الحدود الضيقة والأدوات التقليدية لينطلق إلى الفضاء الافتراضي، والخبر العاجل، والـsms، الفيديو كونفرنس وعصر الاتصال المتسارع، فلا بد من مراجعة شاملة لإستراتيجية الحركة وأهدافها وسياساتها وبرامجها وأدواتها بما يشمل:

١. احتفاظ الحركة بنفسها ومكوناتها كحركة تحرر وطني.
٢. اعتراف الحركة بخصائص الواقع المحلي الإقليمي والدولي كما هي وليس كما يفترض أن تكون، دون التسليم بأن هذا الواقع قدر.
٣. إعادة تعريف الحركة لنفسها ومهمتها في ضوء الواقع الجديد، بما لا ينحرف عن إدراكها لعلة وجودها، ومبرر بقائها وهما في الأساس استكمال عملية التحرر الوطني.
٤. تطوير خصائص الواقع محلياً وإقليمياً ودولياً، من حيث المتاح إلى حيث الممكن ثم إلى حيث الأفضل، ومنه إلى حيث المبتغى والمطلوب، لخدمة رؤية الحركة ومهمتها الأساسية وأهدافها وسياساتها وبرامجها.
٥. إعادة بناء هياكلها التنظيمية وفقاً للأسس التي تخدم رؤيتها الجديدة وواقعها الجديد، وتنسجم مع المنظومات البنيوية لعصر التشبيك التنظيمي الممتد، والقيم والمفاهيم الديمقراطية.

٦. في ضوء تعريف الحركة لنفسها وغايتها، إعادة تعريف دورها ومكانها في التشكيل الوطني الفلسطيني العام، على أسس تعترف بخصائص الواقع الفلسطيني، وتكويناته السياسية والاجتماعية، بما يتيح إعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية، خاصة منظمة التحرير الفلسطينية بما يعكس الواقع الحقيقي لمكونات المجتمع الفلسطيني السياسية والاجتماعية، وعلى أساس ديمقراطي، يستند إلى التمسك بثوابت المشروع الوطني الفلسطيني بعناصره الثلاث قدس وعودة ودولة.

٧. في ضوء إعادة تعريف الحركة لنفسها ومهمتها، العمل على إعادة تقييم واقع السلطة الوطنية الفلسطينية ووظيفتها ومهامها والتزاماتها وبنيتها وموقع ودور الحركة ومسؤولياتها فيها، بما يتيح للحركة استعادة دورها الذي أخذ منها لصالح فئات لا تتمتع بالخبرة النضالية الكافية، ولا تمتلك أي جذور تمكنها من الصمود في وجه العاصفة.

٨. امتلاك أدوات التغير المناسبة والتي تضمن أحداث التغيرات المبتغاة في البني الهيكلية والتنظيمية والقيادية بما يحافظ على وحدة الحركة وفاعليتها.

٩. وعي حركة فتح بدورها الإقليمي في صدارة التيار الوطني العربي في ظل الربيع العربي وصعود قوى مختلفة يتقدمها التيار الإسلامي..

ثانياً- قراءة في الأزمة الحركية والاستعصاء السياسي استناداً لبرنامج حركة فتح.

لعل أهم ما يجب أن يُحدد قبل الولوج في دراسة أي حالة استعصاء أو انغلاق سياسي أو وطني كما في حالتنا الفلسطينية، هو تحديد طبيعة الأزمة التي أنتجتها، من حيث مفهومها، جذورها، أسبابها، ثم طبيعة التكوين الداخلي لقواها الفاعلة، بما يشمل أنظمة تلك القوى وأهدافها ومبادئها ومحتوى ومضمون فكرها السياسي والثقافي ومشكلاتها وأزماتها، وطبيعة مهمتها الأساسية ومسؤولياتها الفرعية، الاجتماعية والاقتصادية والوطنية، والإدارية، كما اختيار الوسائل والأدوات الملائمة وتحديدها لتحقيق وإنجاز غاياتها ومهامها، وذلك فيما يعرف بالرؤيا والإستراتيجيات والبرامج والخطط والتكتيكات.

ومن الأهمية بمكان أن نقوم بفحص إستراتيجيتنا الفلسطينية منذ المؤتمر السادس وتقييمها، ومدى فاعلية ونجاعة البرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقره المؤتمر، في التعامل مع التحديات ونجاحه في تحقيق أهداف الإستراتيجية الفلسطينية، كما العمل على فحص فاعلية الأدوات التي استخدمت لتنفيذ البرنامج وملائمتها له وللواقع وتقييمها، إضافة إلى تقييم الأداء الفلسطيني على مستوياته الثلاثة القيادية بمكوناتها الحركية والوطنية، وعلى مستوى المؤسسة الرسمية والحكومية، وعلى مستوى الجماهير الشعبية.

لا شـك في أن حركة فتح منذ انطلاقها سنة ١٩٦٥ شكلت العمود الفقري للثورة الفلسطينية الحديثـة، ولم يكن لها أن تحتل هذه المكانة لولا قيمة الفكرة والرؤية السياسـية والنضالية التي استحدثتها في زحمة حالة من الاكتظاظ الفكري والسياسـي والتنظيمي في السـاحتين العربية والفلسطينية، خلال مرحلة الانتشار الواسع لنثار من الأفكار القومية والدينية والعلمانية والشيوعية الماركسـية والماوية وغيرها، وربما كان أهم ما ميّز «فتح» هو رؤيتهـا العملية التي احتوت من البسـاطة بقدر ما احتوت من العمق في وعيها وفهمها لطبيعة الصراع، باعتباره صراع وجود وليس صراع حدود، الأمر الذي حدد طبيعة مهمة الحركة وبنيتها وأدواتها ووسائلها، التي اعتمدت روح المبادرة كما على الخطط والبرامج الفاعلة، وجعلت موضوعة التحرر الوطني موضوعة مدركة مفهومة من حيث فكرتها وشـعاراتها وسـهولة انخراط الشعب فيها، الأمر الذي منحها الزخم الشـعبي الكبير مع المراحـل الأولى للانطلاقة، التي ميّزتها أيضاً التضحيات الهائلة والشجاعة، سـواء من قبل عناصرهـا أو كوادرها، أو من قبل قادتهـا الذين التقوا علـى أرض المعركة، وفي قواعد النضـال وخنادقه، ما أهّلهم لقيادة المشـروع الوطني باعتبار حركة فتح هي حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

جاء وعي المهمة الملقاة على عاتق حركة فتح – وهي بالأساس تحرير فلسطين من نير الاحتلال الاستيطاني الاستعماري الصهيوني – أساساً لوضوح فكرة الحركة واسـتحداث وسيلتها من مضامين مفهوم الثورة الشعبية، وتجارب حركات التحـرر الوطني فـي العالم، واعتمـاد الكفاح المسلح وسيلة وحيدة في مواجهة حالة الارتباك السياسـي، بل والإحباط الوطني والقومي، في ضـوء الهزائـم المتلاحقة التي لحقت بالشـعب الفلسطيني والأمة العربية، وعجز النظام العربي الرسمي والقوى القومية والوطنية عن بلورة رؤية أو مشـروع قومي أو وطني لتحرير فلسـطين والنهوض بالأمة.

لا شـك فـي أن الخطـاب والفكـر الوطني الناهـض، الذي مثلته حركة فتح في ذلك الحين، قد اسـتجلب تأييداً واسعاً في الشارع العربي والفلسطيني، هزّ أركان النظام العربي المهزوم، والقوى الثورجيـة والفكرية الحالمة، الأمر الذي وضـع «فتح» تحـت الأنظـار، وتحـت طائلة الاسـتهداف من قوى إقليمية ودولية، وحتى من القوى التقدمية في المنطقة مع مراحل الانطلاقة الأولـى، ما أخذ الحركـة بالضرورة أحياناً عن مهمتهـا، لتخوض معـارك طاحنـة دفاعاً عن وجودها أكثر مما خاضته في بعض المراحل ضد الاحتـلال، وتعرضت الحركة على طول تاريخها ومسيرتها إلى تحديات مصيرية ووجودية أحياناً، لكنها على الرغم من كل ذلك حافظت على بقائها، وإن حدّ ذلك من قدراتها وأعاق تحقيقها لأهدافها الوطنية، إلى أن جاءت التغيرات الدولية والإقليمية إثر حرب الخليج، ودفعت حركة فتح إلى مصير جديد استهدف تغيير مهمتها، فتعرضت لعملية

صهر وطحن من أجل إعادة تشكيلها على أسس تتلاءم مع المهمة الجديدة، والتي هي أبعد ما تكون عن مهمة التحرير الوطني.

الأزمة الحركية والمؤتمر العام السادس

كان انعقاد المؤتمر العام السادس ضرورة تنظيمية وسياسية ليس بسبب طول الفترة من تاريخ المؤتمر الخامس فقط، وإنما بسبب التحولات الداخلية الكبيرة في واقع الحركة وسياستها وأولوياتها، خاصة بعد انخراط الحركة بما اصطلح على تسميته عملية التسوية السياسية، وما واجهته هذه العملية من تحديات وصعوبات وتغيرات على الأرض، بسبب التسويف والتعنت الإسرائيلي الذي يوكد كل يوم أن إسرائيل جمهوراً وحكومات وأحزاباً، لم تنضج بعد لمستوى قبول السلام القائم على الإقرار بقرارات الشرعية الدولية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بل على العكس من ذلك فإنها مضت في استغلال المسيرة السياسية لتغير الوقائع الديمغرافية على الأرض من خلال برنامج استيطاني عدواني هدّد بشكل جوهري فكرة حل الدولتين .

حاول المؤتمر السادس أن يتصدى للأسئلة الصعبة ما استطاع، وفقاً لظروف عقده لأول مرة على أرض الوطن، ولكن تحت الاحتلال، غير أن المؤتمر السادس لم يتناول أزمة الحركة بعمق، ولم يقيم تجربة السنوات العشرين قبل المؤتمر، ولا المتغيرات التي أنشأتها عملية التسوية وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن.

ولم يسعف المؤتمر السادس الحركة في مواجهة تلك الأزمات، بسبب آليات التحضير له، خاصة بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، فقد جاء المؤتمر في ذلك الوقت بالذات استجابةً لمتطلبات دولية، أكثر مما هو استجابة لمتطلبات داخلية، على الرغم من طول انتظاره حركياً.

كان المؤتمر السادس إرادة دولية محضة، استجيب لها بهدف التفاعل مع متطلبات التسوية بما في ذلك الخروج من حالة الحصار التي فرضت على السلطة الوطنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني والرئيس الراحل ياسر عرفات.

لذا تم ترحيل الأزمات الحركية التنظيمية الداخلية والوطنية الفلسطينية والسياسية العامة، لما بعد المؤتمر، وها نحن على أبواب انعقاد المؤتمر السابع دون أن تلقى أي من تلك الموضوعات والأزمات حلولاً لها، بل تفاقمت الأزمات التنظيمية والسياسية، وصولاً إلى الانغلاق السياسي التام، وفشل عملية التسوية التي قادتها حركة فتح، بل وموتها دون أن تجد أطراف الصراع مصلحة في إصدار شهادة الوفاة لتلك العملية.

سوف نتناول في هذا التقييم حالة الاستعصاء التنظيمي والسياسي عشية المؤتمر السابع، من خلال تحليل أزمة الواقع الفلسطيني بأبعادها، الحركية والوطنية والدولية.

أبعاد الأزمة الحركية

أزمة البرنامج الحركي الثوري والتسوية السياسية

إن مرور حركة فتح على التغيرات الكبرى التي عصفت وما زالت تعصف بالمنطقة مروراً عابراً، دون تقييم العبر واستخلاصها وعدم مواجهة تلك التغيرات أدخل الحركة في مجموعة من الأزمات، كان أعظمها، عدم تعامل الحركة بشكل جوهري وحاسم، مع مسألة واقع الانتقال من حالة الاشتباك الثوري مع الاحتلال إلى حالة التوقيع على اتفاق تسوية مرحلية مع دولة الاحتلال.

بصرف النظر عن الموقف من الاتفاق، فإن شروط ذلك الاتفاق جعلت ما قبل الاتفاق غير ما بعده، ولم تنتبه الحركة، أو أنها تجاهلت الاعتراف بأن أي حركة تحرر وطني تأخذ تفويضها من الاحتلال، لا يمكنها الاحتفاظ بوظيفتها ولا بنيتها أو أدواتها كحركة تحرر وطني، الأمر الذي أحدث حالة انفصام بين جينات الحركة التي تقوم على المقاومة، وشروط الاتفاق الذي يقوم على التنسيق الأمني والمراحلية غير واضحة الجداول الزمنية للحل.

ولأن حركة فتح لم تعد نفسها بشكل جيد للتفاعل مع المتغيرات المتسارعة، وحصرت نفسها في بوتقة الأزمات الداخلية التي افتعلت داخلها أكثر من مرة، على خلفية مكانة مراكز القوى الداخلية ودورها في الحكم والتسوية وشكل العلاقة مع المحتل، فإن الحركة وجدت نفسها في مأزق ثقيل حركياً، على المستويين الوطني والإقليمي اللذين باتت تتحكم فيهما إدارات مختلفة ومعقدة.

أبعاد الأزمة

- **البعد السياسي**

من المعلوم أن لكل تنظيم سياسي غاية ومهام سياسية واجتماعية واقتصادية ربما تخدم فئة أو فئات أو نخباً سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وإذا ما كان هذا التنظيم السياسي حركة تحرر وطني، فإن أعلى غاياته وأولى مهماته إنجاز الاستقلال والتحرر الوطني، ومن ثم بناء الدولة الوطنية وفقاً للبرنامج السياسي للقوى المكونة لحركة التحرر تلك.

حدّد النظام الداخلي لحركة فتح الغاية العليا والمهام الأساسية للحركة، وهي في الأساس إنجاز التحرر الوطني، وذلك بعد تعريف محدد لمفهوم الوطن الفلسطيني ومكانه في الخارطة القومية، وعلاقاته بالعالم والعدو، وقد تم ذلك وفقاً للبنود الأول والثاني والسادس والثامن من مبادئ الحركة في نظامها الأساسي.

فلسطين هي جزء من الوطن العربي، (المبدأ الأول)، الشعب الفلسطيني صاحب الحق الطبيعي والشرعي في فلسطين (المبدأ الثاني)، الوجود الصهيوني في فلسطين غزو عدواني استعماري (المبدأ الثامن). ثم جاء البرنامج السياسي بعد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والاعتراف بالقرار ٢٤٢ الذي قادت حركة فتح عملية إقراره واعتماده كبرنامج لمنظمة التحرير الفلسطينية وصولاً إلى مؤتمر مدريد

والمفاوضات المباشرة في مطلع التسعينيات دون أن يوازي ذلك الإقرار أي أثر في أدبيات الحركة ونظامها، لأسباب يمكن تناولها في دراسة أكثر اتساعاً، الأمر الذي أوجد خطابين متناقضين داخل الحركة، فمن ناحية بدا وكأن الحركة قد خرجت عن غايتها، أو أنها في أحسن الأحوال لم تحسن التعبير عن غاياتها وسياساتها، أو أنها انساقت إلى تماه خطر مع تحولات سياسية أضعفت من قدرتها على تطوير أدوات سياسية ونضالية تخدم تحقيق غايتها ومهماتها الأساسية وتحافظ عليها.

وبعيداً عن الإطالة، فإن الارتباك السياسي وعدم مواءمة الغايات مع الوقائع والإمكانيات أدخل الحركة في أزمة حقيقية، ليست أزمة خطاب فقط وإنما أزمة برنامج، جعلت هناك فجوة كبيرة بين أداء الحركة الجديد وفقاً للتسوية السياسية، والتي لا تنسجم مع أهداف الحركة ومبادئها كما نص عليها النظام، وبين الشخصية الحركية العامة وأدائها على الأرض، ذلك الانفصام الذي انعكس على أعضاء الحركة على المستويات التنظيمية كلها، لأن الجينات المكونة للحركة تقوم على الإيمان بأن فلسطين من البحر إلى النهر هي الوطن القومي للفلسطينيين، وأن العلاقة مع الاحتلال تقوم على الثورة المسلحة ضده، فيما برنامج التسوية يقوم على الاتفاق مع المحتل والتنسيق معه، ما يجعل برنامج الحركة غير معبر عن غاية الحركة وغير قادر على خدمة أهدافها.

- **البعد الهيكلي التنظيمي**

تم إنشاء الهياكل التنظيمية للحركة وفق هيكل البناء الثوري، بما يُعبر عن صلاح الهيكل لتطوير الأدوات التي تخدم الغاية الأساسية للحركة، ومع الدخول في حالة التباس حاد في غايات الحركة ومهماتها إضافة إلى عوامل أخرى تاريخية واستيعابية وسياسية يمكن تناولها بدراسة أوسع، تعطلت قدرة الهيكل التنظيمي عن القيام بمهامه الأساسية، وعلى رأسها تنظيم انخراط الشعب الفلسطيني في عملية التحرر الوطني وتنظيم استخدام قدراته وطاقاته، وتطويرها بما يخدم نضال الشعب الفلسطيني في معركة تحرره الوطني.

- **الأدوات**

حدّد النظام الداخلي الوسائل والأدوات التي تخدم تحقيق الغاية العليا لحركة التحرر الوطني، وهي الكفاح المسلح من خلال حرب التحرير الشعبية في الباب الأول: المبادئ والأهداف والأسلوب في المادة ١٧، مع إدراك التغيرات التي أدخلت في المؤتمر السادس على النظام، والمتعلقة بمفهوم الكفاح المسلح ومفهوم المقاومة، بحيث ظهر نزوع واضح لترسيخ مفهوم المقاومة الشعبية وإن احتفظ بعبارة أشكال المقاومة كلها، كبديل عن التصريح باستخدام مفهوم الكفاح المسلح .

مرت الحركة منذ انطلاقها وحتى انخراطها بالمسيرة السياسية بتغيرات هائلة، وبعيداً عن تقييم أداء الحركة في مواجهة تلك التغيرات، الأمر الذي لا بد منه في دراسة أكثر اتساعاً، فإنه يمكن الإقرار بأن الحركة لم تعد تمارس الكفاح المسلح ولا الحرب الشعبية بل ربما أصبحت من الناحية الواقعية في مواجهة مزدوجة مع هذين المفهومين، الأمر الذي أوجد تناقضاً هائلاً وانفصاماً بين واقع الحركة وأدبياتها الداخلية.

- **البعد الوطني**

تم إنشاء النظام السياسي الفلسطيني الحالي، بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد انضمام فصائل الثورة الفلسطينية المسلحة التي انتهجت الكفاح المسلح إليها، وفق واقع سياسي محلي وإقليمي ودولي محدد، وبصرف النظر عن الانقطاعات والعودة التي رافقت انضمام بعض الفصائل للمنظمة، إلا أن تشكيل المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، جاء معبراً عن طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي تكونت داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج في ذلك الوقت منتصف التسعينيات، وبما لا يعزل مصالح بعض القوى وارتباطاتها مع أطراف وأنظمة وقوى إقليمية ودولية.

ومنذ تلك الفترة دخلت تطورات هائلة على البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المكونة للشعب الفلسطيني وعلى المؤثرات الإقليمية والدولية لتلك المكونات، فقد ظهرت قوى جديدة، وضعفت قوى أخرى، بل واختفت قوى أو لم تعد تملك ما تدعيه من تمثيل داخل الساحة الوطنية، ومع ذلك لم تأخذ الحركة أو المنظمة تلك التغيرات بعين الاعتبار، ولم تعترف بالحقائق الصلبة المعبرة عن تغير جوهري في خارطة القوى المعبرة عن الواقع الفلسطيني، وأبقت بنى المنظمة وتشكيلها على أسس تنتمي لمرحلة ولّت، الأمر الذي أدخل الحركة والشعب الفلسطيني والنظام السياسي في أزمة وطنية عميقة.

أدى تجاهل التعامل مع الأزمة البنيوية بتكويناتها المذكورة فترة طويلة حتى بعد انعقاد المؤتمر السادس إلى استفحال الأزمة البنيوية، ولا بدّ من الإشارة إلى أن المؤتمر السادس جاء بالأساس مطلباً وضرورة داخلية لم تكن بمعزل عن التأثير الخارجي، لكنه تحول إلى ضرورة خارجية ذات أثر داخلي محدود، وهذا يعني أن المؤتمر جاء لخدمة مرحلة سياسية وبرنامج سياسي معين، بسبب انغلاق الأفق السياسي وانعدام التقدم بالمسيرة السياسية وبرنامج التسوية، بحيث استهدفت النتائج التي تمخض عنها المؤتمر تنظيمياً وسياسياً خدمة أهداف تلك المرحلة، لكن القوى الدولية التي لعبت دوراً كبيراً في انعقاد المؤتمر لم تف بوعودها، الأمر الذي حول نتائج المؤتمر السادس إلى عبء إضافي على أزمة الحركة، حيث إن المؤتمر بمدخلاته التي تم وضعها من قبل لجانه التحضيرية لم يكن قادراً

ولا مؤهــلاً للتعامل مع الأزمــة البنيوية ووضع الحلول المناسبة لها بل ومنع تدهور الحركة لواقع أكثر خطورة.

وليس بمعزل عن انغلاق الأفق السياسي وعجز الحركة عن تحقيق اختراق سياسي حقيقي ومع التحولات الإقليمية تفاقمت أزمة الحركة، خاصة عــدم قدرتها على تحديــد موقفها من التغيرات الكبيرة في المنطقة، التي تكاد تنقسم إلى عالمين أحدهمــا ينهض باتجاه الحريــة والديمقراطية والدولة المدنية، والآخر ينزع إلى التشبث بالماضي والتســلط وكبح الحريــات والدكتاتورية، وعلى خلفية من الإخفاقين، انتهجت الحركة أســلوباً دفاعياً فتقوقعت على نفسها، ونزعت إلى تعطيل بعض أنويــة التوجهات الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، وعطلت عمل المؤسسات التشــريعية، وانفردت بالسلطة، خاصة بالضفة الغربية فــي ظل واقع محيط ناهض ينفض عنه قيود التفرد والتســلط والدكتاتورية، على الرغم من تعثر عملية التغيير ومحاولة حرف مســارها من قبل قوى دولية وإقليمية.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن أكبر التنظيمات الفلســطينية في الواقع الفلسطيني حركتا فتح وحماس، تواجهــان التحدي المتعلــق بالتحول الديمقراطي، لأنهما لم تنضجا بعد إلى مستوى القبــول بالديمقراطية والدولة المدنية، ويشــوب خطابهما الكثير مــن الالتباس في هذا المجال، فـ«فتح» لا تزال تنتهج أسلوباً تبريرياً يتهرب من مسؤوليات الديمقراطية منذ الهزة التي أصيبت بها بعد خسارتها الانتخابات التشريعية السابقة، وقلقها على انســحاب ذلك على منظمة التحرير، ومنــذ الانقــلاب الدموي الذي قامــت به حركة حماس في قطاع غزة وخشــيتها من تكرار ذلك في الضفة، ناهيك عن عوامل أخرى دفعت «فتح» إلى إنتاج نظام سياســي ذي هياكل ديمقراطية لكنه من الناحية الجوهرية نظام أمني ذو مظاهر ديمقراطية شكلانية غير حقيقية.

تتجاهــل حركــة التحرير الوطنــي مواجهة التحديات التي تفرضها التطورات السياســية الداخليــة والخارجيــة ولا تتعامل مع ضرورات تطوير برامجها السياسية والتنظيمية بما يحافظ على قدرتها على خدمــة غايتها العليا ومهامها الأساســية، ولا بــد أن تعبر إلــى أزمة بنيوية، وكلما تجاهلت معالجة تلك الأزمة بأبعادها الأربع المذكورة، استفحلت تلك الأزمة واستعصى حلها.

عندها لن يكون أمام الحركة سوى الانحدار إلى مرحلة أكثر خطورة بحيث لا يعود برنامجها معبراً عــن غايتها ولا يعــود هيكلها التنظيمي ملائماً لواقعها، لتصبح أزمتها هي أزمة وجود، تهدد بقاء الحركة واستمرارها، ولا يفيدها عند هذا، أن تقدم بعض الإنجازات المحدودة، خاصة الانتخابات القطاعية، لأن نتائج تلك الانتخابات لحظيــة غير عميقة، متعلقة بــردات الفعل تجاه أحــداث بعينها، ربما تكون في هذه المرحلة ردة فعل على اســتغوال حركة حماس وتســلطها، وظلامية النمــوذج الذي أنتجته في قطاع غزة، وبمــا لا ينعزل عــن تأثير النمــوذج الانتهازي

والخطاب المزدوج الذي عبرت عنه حركة الإخوان المسلمين في مصر خاصة.

تجاهلت حركة فتح بعد انخراطها في العملية السياسة الإجابة عن الأسئلة والتحديات التي فرضتها تلك العملية إلى جانب أسباب أخرى، الأمر الذي أدخل الحركة إلى أزمة بنيوية، وقد أدى تجاهل التعامل مع الأزمة البنيوية، بل وإنكار وجودها فترة طويلة، إلى استفحال تلك الأزمة، الأمر الذي أضعف قدرة الحركة على الإبداع والتقدم والإنجاز، وأفقدها الكثير من مواقعها على الأرض داخلياً وخارجياً.

أخيراً: «فتح» وعملية النهوض القومي والديمقراطي

تجتاح تغيرات كبرى المنطقة، وحالة من النهوض الجماهيري لا سابق لها سوف تؤثر في المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الإقليم العربي وربما إستراتيجياته وتحالفاته، ولذا فإن قوى دولية وإقليمية ومنذ بداية حالة النهوض تلك، تحاول التدخل في مسار الأحداث وأن توظفها ضمن مصالح تلك القوى الدولية والإقليمية، ومن الواضح أن هناك قوى تتفاعل مع الأحداث في الدول العربية التي اجتاحتها موجة التغير أو تلك التي على قائمة الانتظار، وهذه القوى هي قوى الثورة والجماهير الناهضة التي تسعى لتحقيق تغير جذري في بنى النظام العربي السياسية والاقتصادية، وفي مقابلها قوى إقليمية ودولية تحاول ركوب الموجة للمحافظة على مصالحها أو أن تغير اتجاهاتها، حتى لا تطيح عملية التغير بمقومات تلك القوى ومصالحها وتحالفاتها، والتي تعمل على توظيف أطراف من قوى الأنظمة البائدة أحياناً ومن القوى الثورية أحياناً أخرى سواء بوعي منها أو دون ذلك.

ما يهمنا هنا أن نستعرض موقع حركة فتح ومكانتها في هذا الواقع الإقليمي الجديد، الذي لا يمكن ولا يجوز التهرب من استحقاقاته أو تجاهله، مع إدراكنا لتعقيدات الموقف، وملابساته، خاصة وجود أعداد كبيرة من أبناء شعبنا على أرض تلك الدول، الأمر الذي يدفعنا كي ننأى بأبناء شعبنا عن كل أثر سلبي أو اتهام، غير أن ذلك لا يعني أن تقف الحركة ساكنة سلبية أمام هذا التحدي الكبير، لأن تجاهل الأحداث الكبرى التي تفرض نفسها على المنطقة، قد تطيح بالعاجزين عن التكيف، ومن الأهمية بمكان أن تدرك حركة فتح، الآن وقبل فوات الأوان، أن قدرها أن تقود عملية التحول الوطني وأن تستجيب لمتطلبات التغير في البنى الداخلية للمجتمع الفلسطيني، وتتقدم على طريق الثورة والتغير وأن تتفاعل مع المتغيرات الإقليمية حتى لا تجتاحها نفسها عملية التغير، وبدل أن تكون حركة فتح في قيادة العملية تصبح هي نفسها موضوعة لها.

تدرك حركة فتح دورها الطليعي في قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، وتدرك دورها أيضاً باعتبارها أكبر قوة وطنية قومية منظمة حاضرة بقوة في المشهد الإقليمي والدولي،

ويعتبر دورها في الفضاء الإقليمي العام ضرورة موجبة لتعزيز دور القوى العربية ذات الصبغة الوطنية والقومية، التي تواجه هي الأخرى تحدياً كبيراً في هذه المرحلة، خاصة وقد دهمتها عملية التغير وهي في حالة من الترهل والعجز، بعد أن تخلفت عن قيادة عملية التغير التي أفرزت قوى جديدة أكثر شباباً وحيويةً، تشكلت في أتون عملية التغير نفسها، من مكونات شبابية ليبرالية، لكنها افتقرت هي أيضاً إلى متطلبات التنظيم اللازم بسبب من حداثة عمرها، ولذا فلم تتمكن من ضمان استمرارية مكانتها في قيادة عملية التغير، ما أتاح المجال للقوة المنظمة الوحيدة على مستوى الإقليم العربي وهي الإخوان المسلمين، والتي ليست هي القوة الأكبر من حيث الحجم، لكنها القوة الأكبر من حيث التنظيم، وهذا ما أهلها لاستلام زمام القيادة، مُنَحيّة القوى الأخرى خلفها، في حالة من الصعود السريع بعد ثمانين عاماً من الانكفاء ثم السقوط السريع، إثر التباس دورها وبرنامجها الاجتماعي والسياسي على الناس واستفادة الدولة العميقة وقوى النظام السابق من حالة الالتباس تلك.

غير أن السقوط المفاجئ والسريع للتيار الوسطي المعتدل في الإسلام السياسي فتح الطريق أمام ظواهر أكثر تطرفاً وخطورةً كانت تستولد مكوناتها من قبل أجهزة المخابرات الدولية لتفتيت المنطقة العربية برمتها وإضعافها لصالح دولة إسرائيل.

ومن هنا دخلت مفاهيم أخرى على عملية التغيير، مفاهيم ذات بعد له علاقة بطبيعة المجتمع ونظام الحكم وعلاقة الدين بالدولة من ناحية، إضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة في عملية التغيير المرتبطة بالصراع على المنطقة، إلى جانب الصراع بين مكونات الثورة نفسها، وذلك على محتويات ومكونات ومخرجات عملية التغير، وقد عبر هذا الصراع عن نفسه بطرق وأشكال مختلفة، مرة على محتوى الدستور ومبادئه وخلفياته، ومرة على أدوات الحكم والسلطة، ومرة على عملية استقطاب الجماهير.

إن حالة الشد بين قوى الثورة تم توظيفها لخدمة القوى المعادية للثورة، ويبدو أنها نجحت في الإطاحة بالثورة نفسها في هذه المرحلة، لأن انتصار الثورة وإتمام عملية التغير لا يتمان بسقوط رأس النظام ولا يتحققان بشكل تلقائي مضمون النتائج، إن مصير الثورة على المدى المستقبلي يعتمد على مدى نجاح القوى الثورية في الاتفاق على أهداف الثورة وبرامجها، وتحقيق وحدة قوى التغير على قاعدة قبول الآخر والاحتكام لقواعد العملية الديمقراطية مهما كانت نتائجها في صالح هذا الطرف أو ذاك، وفق منظومة التداول السلمي للسلطة، حيث من خلالها تتعلم الجماهير من تجربتها وتختبر برنامج هذا الطرف أو ذاك، تعدل وتغير وتبدل، وفقاً لقدرة كل طرف على إقناع الجمهور بقدرته على تحقيق أهداف التغير وتقديم ما هو أفضل للوطن والأمة وقضاياها المحلية والإقليمية والدولية.

«فتح» وقيادة التيار القومي

مــن هنا نــرى أن دور حركة فتــح في هذا المرحلة لا يقتصر على وظيفتها الأساسية وهي استكمال مشــروع التحرر الوطني فحسب، بل إنها من أجل تحقيقه مطالبة اليوم بقيادة التيار القومي الديمقراطي على المســتوى العربي، بما تتمتع به من خبرة وقدرة وتنظيم وشبكة علاقات إقليمية ودولية، تضعها في خدمة التيار الوطني القومي، ليس لمواجهة التيار الإسلامي الصاعد، وإنما لإحداث متطلبــات التوازن بين التيارين، بهدف إنهاء عملية الشد والتطاحن الحاد بينهما، تلك التي استخدمتها قوى النظام العربي والقوى الإقليمية التي أفرزت ظواهر متطرفة ذات نزعة إسلاموية مليئة بالشطط واللاتعقل، وتهدد وحدة البناء الاجتماعي والوطني في كل الدول العربية بل تهدد وحدة الوطنية والجغرافية والسياســية لتلك الدول.

نحــن هنــا لا نقصــد ولا نريــد حالة من الاصطفاف المتقابل بين القوى القومية والتيار الإسلامي المعتدل داخل معسكر القوى الثورية، وداخل عملية النهوض الجديد، إلى حد المواجهة بين التيار الوطني وإلى جانبه التيار الليبرالي الديمقراطــي من جهــة، والقوى الإســلامية والسلفية المعتدلة من جهة أخرى، وإنما ندعو إلــى حالة وعــي وإدراك متقدم من قبل التيار الوطنــي والقوى الليبرالية للتحديات الجديدة، التي يواجهها الإقليم العربي مع عملية التغير، حيــث هناك قوى كبرى تمتلك إمكانيات هائلة تعمــل على أخذ مشــروع الثــورة برمته إلى وجهة أخرى، كل هذا يتطلب توازناً بل اتزان، ليس بمعنــى تغييب الاختلاف والتنوع، وليس بمعنى التســاوي في الأدوار والمســؤوليات، وإنما بمعنى الاتفاق على أهداف التغير، ليس لصالح المنظومة الفكريــة والأيديولوجية لهذا الطــرف أو ذاك، وإنمــا علــى أرضية القبول بقواعد الديمقراطية وأسسها باعتبارها الأداة الوحيدة التي تحتوي مقومات إدارة الاختلاف والاستفادة من التنوع.

وعلى خلفية هذا الفهم، ربما يكون قدر «فتح» أن تتحمل مســؤولية استنهاض القوى الوطنية، القومية والليبرالية، على مستوى المنطقة بأسرها، ذلــك لأن الحركات الأخــرى قومية أو وطنية أو ليبراليــة، محلية التكويــن والتنظيم، ولا تمتلك منظومة من العلاقات ذات أبعاد إقليمية ودولية، وهي بذاك غير مؤهلة لقيادة مشــروع النهوض الجديد على المستوى الإقليمي.

نحن هنا نتحدث عن جوهر المســألة ببعدها الفكري وليس ببعدها العملياتي الميداني، وعليه فإن قــدر «فتح» أن تجهز نفســها لهذا الدور، وأول ما هي مطالبة بإنجازه، استكمال المصالحة الوطنية وتحقيقها، لأنها شرط أساس لاستكمال مشروع التحرر الوطني، إلى جانب كونها متطلباً مسبقاً لأي دور طليعي لحركة فتح على المستوى الإقليمي.

النظام الداخلي والمشاركة في المؤتمر السابع لحركة فتح؟

بكر أبو بكر*

ونحــن على أعتــاب المؤتمر الســابع لحركة فتح من المفترض أن نقوم بسلســلة من حلقات التقييــم والنقد للمســيرة الفتحاويــة محاولين تحويــل التهديدات إلى فرص، والســلبيات إلى حافــز للتغيير، والأزمات إلى عامل بناء وتجدد، فلا نقوم بتحطيم المعبد فوق رأس مرتاديه لمجرد أننا شهدنا تقصيراً أو أزمةً أو نقيصةً سواء في مواقــف الحركة الرســمية أو تصريحات بعض قادتها.

لا شك في أن المسيرة – أي مسيرة – تنطلق بدافع تحقيق الأهداف بالإنجازات والانتصارات، وهو ما سعت الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها إلــى بلوغه، ونحن في خضم أكثر من ســنوات خمس على انعقاد المؤتمر الســابق لحركة فتح لنــا أن نقــول النقد المــرّ دون أن نفقــد إرادة التغيير، ولنا أن نعدد الإخفاقات دون أن ننسى الإنجازات.

في حركة فتح آلية حياة دائمة وصمود وحيوية تجعل من المياه الدافقة لا تتوقف، وفي حركة فتح مساحة حرية في كثير من الأحيان تصل إلى حد الفوضى التي تشجّع البعض فيها على الشذوذ والانحراف، وفي الحركة صدر رحب واتســاع لتقبل الآراء المتعددة بما لا يخدش مفهوم الالتزام وفق النظام وقرارات القيادة المتخذة أصولاً، لذا فاقت الحركــة التنظيمات كلفة في حجم التنوع من جهة وشــدة الالتقاء على هدف التحرير من جهة أخرى، ولكنها في المقابل عانت من الشللية والفوضى والثقافة الجامعة والعمل المنسق.

* كاتب وأديب فلسطيني/ عضو المجلس الثوري لحركة فتح.

النظام الداخلي

الدستور أو القانون أو النظام الحاكم للحياة الداخلية في أي تنظيم سياسي يعطي الإشارات الدالة على طبيعة العلاقات الداخلية وذلك من خلال طبيعة الاتصالات الرأسية والأفقية، ومستوى المشاركة، والتي تعكس درجة الحرية والديمقراطية ومستويات اتخاذ القرار، إضافة إلى طرق الإدارة والمتابعة والمحاسبة، كما قد يحتوي على جُملة من المبادئ والمنطلقات أو المرجعيات التي تحكم النظام وبالتالي أعضاء التنظيم وسلوكهم وأعمالهم.

كما يدلل الهيكل بتغييراته أيضاً على طبيعة الحزب أو التنظيم من حيث التعريف أصلاً (سري أم علني أم شبه علني) (ثوري أم إصلاحي أم تقليدي) (استبدادي أم ديمقراطي أم بين هذا وذاك) (مرن مفتوح أم تقليدي مغلق).

وفي حركة فتح التي عقدت في تاريخها ٦ مؤتمرات حتى الآن، كان الأول عبارة عن اجتماع للرواد الأوائل في الستينيات من القرن العشرين، والثاني عقد في منزل أبو جهاد في الشام، أما الثالث فعقد في العام ١٩٧١، وما يليه من الممكن أن نصنفه في إطار «المؤتمر» بتعبيراته المختلفة من مشاركين وتقارير ونقاشات ونظام داخلي حاكم وإفرازات فيها برز شكل النظام الداخلي الحاكم.

وإن كان الاستناد قد تم على قاعدة ما كان يسمى «هيكل البناء الثوري» للحركة، وهي الورقة التي جمعت بين النظام والمبادئ في الحركة والتي وضعت في خمسينيات القرن العشرين.

مصادر الاقتباس في وضع النظام الداخلي لحركة فتح كانت عائدة للأنظمة الداخلية لأحزاب وتنظيمات سبقت حركة فتح، التي أخذت من ٣ اتجاهات، النظام الداخلي للثورة الجزائرية (الجبهة)، ونظام الإخوان المسلمين، ونظام الحزب الشيوعي الصيني والفيتنامي، وهذا شيء طبيعي في علاقة التأثر والتأثير في التجارب التي خاضتها قيادة حركة فتح سواء داخل تنظيمات محددة (مثل الإخوان المسلمين وحزب التحرير والبعث والقوميين العرب واليسار) أو الإعجاب بتجارب الثورات (المصرية والجزائرية والصينية والفيتنامية).

ومن الممكن القول إن بذور نشأة النظام الأساسي ثم الداخلي بصيغته المعتبرة كانت مع المؤتمر الثالث بعد تجربة نقد مهمة مارسها المؤتمرون.

في هذه الورقة، سنتعرض إلى إضاءة محددة ولمقترح مفتوح للتفكير به، بهدف تحقيق ٣ أغراض هي: غرض تدعيم الفكر الديمقراطي، واحترام العضوية من حيث هي عضوية بصرف النظر عن المرتبة، ولتحقيق هدف المشاركة الأوسع في العمل داخل حركة فتح مع الاحتفاظ بحد معقول من التوافق أو الإجماع على الهدف.

الحرية والانضباط

لا شك في أن معادلة الحرية والمشاركة والتعددية في الرأي قد لا ترى لها سقفاً إن لم تكن مواد القانون أو النظام واضحة، ولا

شك في أن استغلال مفهوم الانضباط والالتزام سيشكل قيداً للمفكر أو الكادر الحر متى ما استخدم بشكل سلطوي قمعي خرج فيه عن قيود النظام استجابة لنزعة أو نزعات شخصية مصلحية سلطوية لا ترى مصلحة الحركة إلا في إطار الذات.

لذا يصبح من المهم أن نصعد درجة أعلى في فضاء الحرية والمشاركة والديمقراطية في حركة فتح وأعيننا على مزيد من الالتزام والانضباط ضمن قيم المحبة والشجاعة والرحابة، في معادلة من المهم أن نحصل عليها، فلا نتهاون ولا نخسر أو نبطر.

منصّة نشيد أم عزف أمين؟

لا يمكن أن يصبح المؤتمر العام لحركة فتح مهرجاناً خطابياً أو استعراضياً، ولا يصح أن يتحول إلى منابر أو منصة نشيد ودبكة واستعراضات مهرجانية، ما يمكن فعله في أي مهرجان جماهيري أو فتحاوي يقصد فيه التعبئة والتحشيد وشد العزائم وشحذ الهمم، وهذا ليس من مهمة المؤتمر أي مؤتمر (من المنطقة فالإقليم فالمؤتمر العام)، وسواء في حركة فتح أو غيرها.

وكي نتحول من فرقة عزف بلا قائد إلى «سيمفونية» متكاملة الأداء، فإن أعضاء المؤتمر يجب أن يكونوا (ممثلين) لقطاعات أو هيئات أو أطر محددة، لا يعني تمثيلهم لها أنهم الأفضل أو الأكفأ أو المميزون أبداً، وإنما المطلوب منهم التعبير عن مطالب هذه الهيئات والقطاعات وأفكارها وحاجاتها بشكل أمين، قد يختلف فيه رأي الشخص مع الرأي الجماعي للإطار أو الجهة، ولكنه في صيغته الأكثر جدارة يجب أن يعبر عن الجماعة وإن بلسان الشخص وأسلوبه.

من الممكن أن يكون المؤتمر حاشداً كما هي أفكار «التوسيع للعضوية»، وهذا يصح متى ما كان المؤتمر ذا صبغة انتخابية بحتة، يضع وضع الخطط والبرامج أو التقييم والنقد واجتراح الحلول على ذيل القائمة، وكما هو حاصل فعلياً في مؤتمرات معظم الأقاليم – ما لا نراه صائبا – على الرغم من أن هذا يصح إن كان الهدف تحقيق أوسع مشاركة تنظيمية لكل من يعتقد بأحقية تمثيله ضمن الفئات المقررة؛ ما يقرب من مفهوم (مركز الحزب) الذي من الممكن أن يضم أعداداً كبيرةً يتم إدماجها في آليات المشورة والديمقراطية والانتخاب.

بين التمثيل الواسع والضيّق بون شاسع

إن قيادات وكوادر الإقليم ومجالسها وقيادات وكوادر الاتحادات والنقابات وكذلك الأمر في المؤسسات وهيئات المنظمة والسلطة، من الممكن أن تعبر عن نفسها ورغبتها في التغيير بالمشاركة والانتخاب، ولكن مثل هذه المشاركة التي قد تصل في حركة فتح إلى الآلاف تضر بمفهوم النقاش والحوار والتقييم والتخطيط، ولكنها في المقابل تصلح للخيار بمعنى أن تختار وتحدد.

أصحاب الرأي الآخر في حركة فتح، وهو الرأي الذي يرى أن يكون التمثيل في المؤتمر

بحدّه الضيق جداً لأن (الممثل) في المؤتمر نتاج هيئة ويعبر عنها وهو خادمها وخادم الحركة ومنفذ لأغراضها لا لأغراضه.

ومهما بدت الفكرة مثالية، فإن تكريس المفهوم هذا يعني إعطاء الأولوية للعضو العادي وليس للكادر أو القائد من حيث احترام دوره وموقعه وعطائه، وجعل القنوات مفتوحة بينه وبين قيادته دون أبواب مغلقة أبداً.

إن الربط بين العدد (الحصري الممثِّل) في المؤتمر وبين العدد (الواسع) عملية تلفيقية، فإما هذا وإما ذاك، أي إما أن نقرر «توسيع العضوية أو أن نقرر التضييق التمثيلي، ولكن هذا لا يلغي ذلك، فكيف ذلك؟.

المزايا والمثالب

نعود للقول والتوضيح إنه مع اقتراب كل مؤتمر صغُر أم كبُر سواء أكان في مستوى المنطقة أم على مستوى الحركة يعود التفكير في تغيير أسس النظام الحاكم لهذه المؤتمرات، وتتصارع مجموعة من الطروحات على واحدة من قاعدتين مهمتين: الأولى، توسيع مساحة الديمقراطية والمشاركة، حيث تحقق فكرة (التوسيع) لعدد المشاركين في المؤتمر المزايا الآتية:

- مزيد من الديمقراطية بتمكين أعداد أكبر من المشاركة في الحوار والنقاش والتخطيط والنقد والتقييم واتخاذ القرار والانتخاب والترشيح.
- إحساس الكثير من الكادر الذي يعمل في وظيفته أو متقاعد من عمله الوظيفي أو صاحب التاريخ (أو من الفئات الأصغر سناً) أنه يُمثّل، وبالتالي فهو يحس بكيانه ودوره وتقديره الذي ما زال في الحركة يُنظَر إليه –حتى الآن– بمدى المشاركة في المؤتمرات لسبب ضعف الحياة اليومية التنظيمية من جهة، ولضعف التثقيف من جهة أخرى، ولافتقاد المهمة المحددة لكل عضو.
- تنفيس حالات الغضب والاحتقان التي قد تنجم عن العدد المقلَّص، وإشاعة جو من الرحابة والاستيعاب بزيادة العدد.
- دمج التجارب الحركية الكبرى في «فتح» التي لم تتح لها الفرصة حتى الآن، وهي تجربة القاعدة الثورية في الخارج، وتجربة التنظيم السياسي والنقابي سواء في الوطن أو الخارج، وتجربة المعتقلات، وتجربة قيادة الانتفاضات.

أما الفكرة الثانية فهي: تضييق أو تقليص أو تحديد عدد المشاركين بالمؤتمر إلى الحد الأدنى المنصوص عليه في النظام أو «اللائحة المنظمة الخاصة بالمؤتمر» أو وفق السقف الذي تُقرّه اللجنة العليا، ويحقق معنى التضييق والتحديد للعدد المزايا الآتية:

- أن يتحول المؤتمر لمؤتمر «ممثلين» يناقش ويحاور ويخطط ويقدم مقترحات وينتقد ويحاسب فلا يتحول إلى (كم) انتخابي فقط.

- إن الحضـــور للمؤتمر قاعدته الأساســية ليســـت شخصيته بل تمثيلية الإطار (وحدة تنظيميـــة)؛ لذا فالعضو لا يتحدث عن ذاته أو رأيه إنما عن رأيه (الجماعي).
- يتحقـــق مزيد مـــن الانضبـــاط والمركزية الضامنـــين للحفاظ على الأهـــداف ومتانة البناء وثراء النقاش وموضوعيته.

فـــي كلتا الحالتين من التضييق والتحديد، أو التوسيع والاســـتيعاب للأعداد التي من الممكن أن تحضـــر (المؤتمر) وجاهـــة ومنطق يرتبطان بزاويـــة النظر – من الناحيـــة النظرية – بعيدا عن ضغـــط الوقت والمكان والظـــرف، وإمكانية أن تؤخذ بمنحى حســـابات انتخابية أو تسديد فواتيـــر أو صراعات نتيجة مؤتمرات ســـابقة، ما يســـتقر بالضرورة في أذهـــان البعض عند التطرق للموضـــوع من هذه الزاوية (التضييق) أو (التوســـيع)، أي بوضوح أنه يتعامل مع ذلك وفق ما يعتقد أنه يحقق له الغلَبَة والفوز..

أسئلة (المبادئ والقواعد) الواجب الاتفاق عليها

إن كان همنا الشـــاغل هو تحقيق نظام عادل من جهة، وتمثيلي من جهة أخرى ويأخذ بالاعتبار طبيعة المرحلة التي نعيشها في الوطن وخارجه، فإن التفكير من المســـتوجب أن يستند «لقواعد متفق» عليها تحكـــم بناء النظام عامة من جهة، وتحـــدد شـــكل البنية أو(التنظيـــم) الذي نريده للمســـتقبل، دون أن نحســـم (الفكر السياسي والتوجّهات الفكريـــة وطبيعة المرحلة النضالية) فـــإن بناء النظام الداخلي الحاكم داخل التنظيم سيسير وفق أهواء أكثر منه وفق مبادئ.

إلـــى أن يتم الاتفاق علـــى «المبادئ والقواعد الحاكمة» لعمل أي نظام، والوسائل أو المقاييس الثابتـــة فإنني من الممكن أن أضع مجموعة من الأسئلة التي تعكس رؤية مستقبلية داهمة للقضية الفلسطينية وحركة فتح:

١. هل سيظل تحديد العضوية كشرائح وأعداد وأســـماء في الحركة على الرغم من البنود النظامية خاضعاً للأهواء حتى آخر يوم؟
٢. لماذا لا يتم عمل نظام تفصيلي واضح في آلية تحددهـــا (لجنة الانتخابات الحركية) – التي لا توجـــد في فتح حتى الآن – والتي لا يكون لها مطلقاً دور في الترشيح لأي موقع لتضبط المعايير والمقاييس وتراقب تطبيقها فقط؟ .
٣. كيـــف نضع آليـــة تحديد مـــن يتمكن من الحضور بين يدي من هو متوقع أن يرشـــح نفسه؛ ما يؤدي لتداخل العوامل الشخصية والوطنية معاً؟ .
٤. هـــل لنـــا أن نفكر ملياً بإنشـــاء مؤسســـة حركيـــة خاصـــة بالعضوية وأيضـــاً رقابة الأداء والتشريع (ذات طبيعة مهنية وظيفية تنظيمية قانونية دائمة) تحقق بقوة القانون حماية العضوية وتنافح عن حقوق الأعضاء، ومحاســـبة القيـــادات، والرقابـــة الحقيقية والفاعلة، مضافاً إليهـــا (لجنة الانتخابات الحركية)؟ .

٥. هل نترك وضع الخطط والدراسات والأفكار والتقارير حتى اليوم الأخير لأي مؤتمر أم تكون الهيئة المكلّفة رقابة الأداء معنيةً بشكل دوري بذلك، وبصلاحيات مطلقة على الرئيس واللجنة المركزية والثوري والأقاليم والنقابات وفق النظام؟ .

٦. هل من الممكن أن نعوّد كادرنا على أن المؤتمر ليس بالضرورة تلحقه (انتخابات) بمعنى أن نعقد ما بين المؤتمرين مؤتمراً سياسياً فكرياً ثقافياً تنظيمياً حقيقياً تكون مخرجاته ملزمة للمؤتمر الذي يتضمن آلية الانتخابات؟ .

٧. أما آن لنا أن نفصل بوضوح بين العمل العلني الديمقراطي، وبين العمل التخصصي الميداني؟

٨. أليس من الضرورة أن نحسم فكرنا السياسي وطبيعة المرحلة والتوجهات ومهامها، وبالتالي شكل البنية المنفذة للأهداف (التنظيم) قبل أن نخوض في التفصيلات النظامية لأنها تبع لذلك.

٩. أليس الأجدر أن يكون عندنا مركز دراسات حركية متخصص، ومركز تدريب حركي متخصص، وخلية تقدير موقف أو خلية تفكير ذات صفة تقديرية؟ .

إن الرد على مثل هذه التساؤلات التسعة أعلاه من الممكن أن يفيدنا في الفكرة الخارجة عن المألوف التي نحاول أن نطرحها هنا، وخاصة تلك المتعلقة بحجم المشاركين في المؤتمر العام لحركة فتح في إطار فكرتي (التضييق) أو (التوسيع) الديمقراطية أو المركزية الديمقراطية؟ نحو المشاركة أو مزيد من الضبط.

أسئلة التفكير للمؤتمر القادم

وفي دعوتنا لتوسيع آفاق التفكير والتأمل معاً لا نسعى للتلفيق بمعنى أن نختار حلاً وسطاً بين التوسيع والتضييق أبداً، وإنما القاعدة التي تسيّرنا هي بناء نظام متكامل تصبح فيه المشاركة في المؤتمرات آلية تلقائية مرسومة ومحددة مسبقاً بدقة وبالاسم، وعليه في دعوتنا هذه للتفكير – فقط للمؤتمر القادم – نطرح الأسئلة المحددة:

١. هل من الممكن أن نعكس الفئات العشر الموجودة مركزياً في النظام الداخلي لحركة فتح (المادة ١٤ ص ٢٢) والمتعلقة بفئات المشاركين بالمؤتمر العام، على الأقاليم (الدول خارج الوطن والمحافظات داخله) في كل مكان؟ .

٢. هل من الممكن أن نسمح بتقديم أوراق أو خطط أو اقتراحات أو انتقادات للمؤتمر، دون حضور الشخص مقدم الورقة؟ .

٣. هل من الممكن تحقيق المشاركة بالمؤتمر دون حضور الشخص المشارك؟ .

٤. هل من الممكن (التصويت) على تقارير اللجنة المركزية أو تقارير اللجان دون حضور شخصي أيضاً؟

٥. هـل من الممكن انتخاب أعضاء الثوري (أو الثوري والمركزية) والرقابة الحركية عن بعد؟

٦. هل من الممكن تحقيق الترشح عن بعد؟ .

إن فـي الدعوة للتفكيـر هنا مصلحة حقيقية نسـتطيع من خلالها أن نتبيّن مساراً مستقبلياً بـين وضع [القواعد] والإجابة عن التسـاؤلات أعلاه لتحديد طبيعة الأهداف والفكر والسياسة والمرحلة، وإن لم يكن ذلك فإننا سـنظل عالقين في منطقة التجارب المتفاوتة المتصارعة الخلفية التي لا يتفق لسببها على قواعد محددة أو أسس حاكمة في ظل تعدد الرؤى والنتائج المترتبة على هذه أو تلك الخلفية الحاكمة.

لنعد للأسئلة الستة أعلاه المتعلقة بتضييق أو توسـيع مجال العضوية في المؤتمر العام لحركة فتح مع تأكيدي علـى وجاهة الطرح بالتضييق والضبط أو التوسيع والرحابة لدى كل من يطرح أيـاً من الفكرتين، ومقترحي للتفكير هو لتحقيق أعلى حد من المشـاركة في إطار الثقة والقانون والانضباط.

الحزب الشيوعي الصيني

لنسـق مثلاً توضيحياً لما سـبق – وقبل أن نسـتطرد – أقول: إن الحزب الشيوعي الصيني الذي يعد المنتمون إليه بالملايين لا يمثله في المؤتمر العام إلا آلاف، ولنكن أكثر تحديداً فعدد أعضائه (٨٠ مليوناً في أنحاء الصين كافة) وفي مؤتمره الـ (١٨) عام ٢٠١٢ قررت اللجنة المركزية للحزب (نظير المجلس الثـوري في فتح) أن يكون عدد أعضـاء المؤتمر ٢٢٧٠ بزيـادة ٥٠ عضواً عن المؤتمر الوطني الـ١٧ نتيجة زيادة عدد منظمات الحزب القاعدية.

ولمزيد من الإضاءة على التجربة الصينية، فإن عدد الحضور في المؤتمر الأول عام ١٩٢١ كان ١٣ عضـواً يمثلون ٥٠ منتمياً للحزب في أرجاء الصين ليرتفع العدد عام ١٩٤٥ إلى ٧٥٥ عضواً يمثلون ما يزيد على المليون عضو، ثم في المؤتمر ١٣ وصل عدد أعضاء المؤتمر إلى ١٩٣٦ يمثلون ٤٦ مليون عضواً.

الحزب الاشتراكي (الاجتماعي) الألماني والسويدي

ولسـت بواقع إيراد هذا المثال هنا للقول إن حالة تقليص العدد بشـكل مكثـف هي الحالة النموذج في حالتنا الفلسطينية في ظل انفتاحنا على التجـارب الأخـرى في أوروبـا وأميركا والجوار، وإنما للتأمل ومحاولة إيجاد ما يناسبنا، ولنأخذ مثـالاً في الاتجاه الغربي هذه المرة عن الحزب الاشتراكي (الاجتماعي) الألماني (SPD) الذي تأسـس عـام ١٨٧٥ م. حيث يضم اليوم ١٢٠٠٠ إطاراً أو جمعية تنظيمية (association) تابعة له، مقسـمة هرمياً لمستويات ثلاثة كما هو الحـال في الإقليم في حركة فتح، وحيث ينتخب المؤتمر اللجنة القيادية (التنفيذية) وتنتخب اللجنة التنفيذية ١٣ عضواً هم مكتب الرئاسـة (تتمثل المرأة في الإطارين بنسبة ٢/٥ حُكما) .

أما الحزب الاشـتراكي السـويدي (SAP)

الذي تأسس عام ١٨٨٩ م فيضم في عضويته اليوم (٢٠١٤) ما يقارب من ١٠٠ ألف عضو، ومنظماته الداخلية (جميع الأطر) عددها ٢٨٠٠ منظمة (نادي) داخلية و٥٠٠ نقابة عمالية، برئاسة (ستيفان لوفن) (المولود عام ١٩٥٧ ورئيس الحزب منذ العام ٢٠١٢) وينعقد المؤتمر كل ٤ سنوات بعضوية ٣٥٠ ممثلاً عن مناطق البلاد (استناداً لعدد الأصوات في الانتخابات الوطنية العامة لكل منطقة) والجسم صاحب القرار يتكون من ٣٣ عضواً و١٠ نواب، ورئيس الحزب ينتخب مباشرة من المؤتمر، وفي مكتبه ٩٥ موظفاً بمن فيهم من يعملون للكتلة في البرلمان وتتضمن هيكلية الحزب في البلاد (٢٦ منطقة) أو (إقليماً).

ترسخ قواعد العمل الديمقراطي وثقافته أساساً

من التجارب السابقة في الشرق والغرب وبصرف النظر عن طبيعة الأفكار (الأيديولوجيات) والسياسات الحاكمة فإن الفكر التمثيلي في المؤتمر هو الفكر الحاكم.

ولكن لا تصح المقارنة هكذا جزافاً أبداً، فالإمعان في قراءة واقعهم تكشف ترسّخ مفاهيم أو قواعد العمل الحزبي الديمقراطي التداولي والتشاركي، أو ما نسميه نحن (الحياة التنظيمية الداخلية) التي تعطي لكل عضو ولكل إطار حقه في القرار والمشاركة والديمقراطية والإنتاج والعمل والتفكير وخدمة القضية والمجتمع والتنظيم، بمعنى آخر فإن (ثقافة) المشاركة وتوزيع الصلاحيات – كل حسب منطقته ومساحته – والمتابعة اليومية والعمل الدؤوب والرقابة من أسفل إلى أعلى وبالعكس، وعقد المؤتمرات الداخلية على قاعدة أن هذه الثقافة منعقدة دورياً، وطابعها ومؤشرها الرئيس عامة هو الفوز بالانتخابات الوطنية بالنسبة للأحزاب الغربية وهي قاعدة القياس والتمثيل.

بالطبع ستجد من يقول لك إننا ثورة، ونحن مختلفون، والقواعد أو المبادئ التي تحكمنا مختلفة. نعم صدقت! هذا صحيح، وعليه تصبح (القواعد المتفق عليها) هي الحاكمة، ما يجب أن يتم الاتفاق عليها بالإجابة عن الأسئلة التسعة ثم الستة التي أوردناها فيما سبق.

ولمزيد من التأمل والتفكير المشترك، وفي محاولة للتفاعل مع الأسئلة المطروحة لأننا (وضع مختلف) ولأننا لم نستطع حتى الآن تشكيل (ثقافة) داخلية منتعشة تعطي لكل إطار حقه، وللعضو دوره ومهمته، لأسباب هذا ليس مجال التطرق إليها، فلم لا نفكر بهذه المرحلة أن نُشرك أعداداً مقلصة وأخرى مفتوحة في المؤتمر العام القادم؟.

إن أجبنا عن الأسئلة المتعلقة بهذا المؤتمر القادم (على فرضية رسم خريطة تمثيلية محددة للممثلين القادمين في المؤتمر الثامن وما يليه) واضعين أمامنا تحقيق الانضباط والنقاش وحسم التفاعل والمشاركة معاً في معادلة صعبة جداً فإنني أقول إن حضور ٨٠٠ عضو هذا

المؤتمر إلى ١٠٠٠ عضو، كما تقرر في المجلس الثـوري واللجنة المركزية (ما هو نظامي قطعاً) يُعد عدداً مناسبا ولكن ! .

لا تفغروا أفواهكم!

لكل ما يُحيط بنا من تداخلات، فإن توسـيع حجـم المشـاركة فـي المؤتمر بمعنـى (تقديم المقترحـات وتقـديم الأوراق – والتصويت على التقارير – والانتخاب مع الترشـح أو الانتخاب دون الترشح) يحتاج على الأقل لمشاركة ٥٠٠٠ عضو مؤتمر ؟ لا تفغروا أفواهكم، نعم هو كذلك! آخذين بعين الاعتبار أن المؤتمر السابق حضره ٢٨٠٠ عضـو تقريبـاً و– بطريقة افتقدت للدقة والشفافية الكبيرة برأيي على الأقل – وكان أغلب غير المشاركين الحاضرين من الحانقين حتى الآن ليس فقط لعدم المشـاركة وإنما لمشاركة من لا يرونه أهلاً أو أنه يوازيهم بالشروط أو أقل منهم.

إن حضور ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ عضو مشـارك فـي المؤتمر لا يعنـي أن ٤٠٠٠ عضو آخر غير مشاركين مطلقاً، وإنما تُقبل مشاركتهم كأعضاء مؤتمر (غير حاضرين للجلسات)، وعبر وسائل يمكن اسـتخدامها في ظـل التطور الإلكتروني الواسع، وبالتالي: أن يقدموا مسبقاً مقترحاتهم وآراءهـم ونقدهم ويضم لوثائـق المؤتمر، وأن يسـمح لهـم بالتصويت على عضويـة المركزية والمجلس الثوري والرقابة الحركية وربما المجلس الاستشـاري أيضاً (عن بعد) – ولنا في تجربة مصوّتي غزة في المؤتمر السـابق خير مثال مع أهميـة التريث والتعديل – أما ثالثاً فمن الممكن حسـم إمكانية ترشـح أو عدم ترشح الأعضاء المشـاركين غير حاضري الجلسـات للإطارين المحددين مـع إبقاء البـاب مفتوحـاً بالتأكيد لعضويتهم في المجلس الاستشـاري باعتبارهم الفئة المحددة التي سيتم اختيار المجلس منها.

لسـنا بصدد الانحياز لوجهـة نظر محددة دون الأخـرى على الوجاهة، ولكننا نعود لنُجمل الفكرة عامة بالقول إن انتقالية المرحلة النضالية وارتباك السياسـة وتزعزع الإقليم وعدم وجود محـددات تنظيمية صلبة وتعـدد التجارب لدى الأعضاء، وعدم وجـود ثقافة تنظيمية – وطنية موحِدة حتى الآن، وبالتالي ضرورة الاتفاق على القواعد الحاكمة والسياسـات المتحكمة في بناء الأشكال التنظيمية دون إهمال العامل الاجتماعي والفكري والأمني والإنساني تجعلنا نجيل النظر ونرغب بالتفكير خارج الصندوق.

اللجنة المركزية، والتشريع

تبرز أمامنا في المؤتمر السابع القادم لحركة فتح عام ٢٠١٥ وعلى الصعيد النظامي فكرتان متصارعتان قُدم فيهما مشروعان مختلفان، لم يتم البت فيهما بمعنى أنهما متروكتان للمؤتمر، وتتعلقـان بآلية انتخاب اللجنة المركزية للحركة، هـل تبقى آلية انتخاب المركزية على ما هي عليه أي مباشرة من المؤتمر؟ أم يصبح الانتخاب من قبـل المؤتمر للإطار الأوسـع (المجلس الثوري) فقط؟ مع زيادة عدد أعضائه، الذي ينتخب بدوره

اللجنة المركزية ورئيس الحركة، وكما هو الحال في حقيقة الأمر مع التنظيمات الأخرى.

الجدل في هذا الموضوع يسبق المؤتمر- وإن لـم نناقشـه تفصيلاً هنا مؤثريـن عرض فكرة مسـتقبلية تغييرية- إلا أنه ما زال محتدماً، كما الحال مع البرنامج السياسي، وأيضاً على قاعدة توسيع نطاق الضبط لأداء اللجنة المركزية التي يـرى الكادر الحركي أنهـا تنحو نحو مزيد من المركزية على حساب المشـاركة والديمقراطية، وإعطاء صلاحيات أوسـع للمجلس الثوري، ولا يغيب عنا أن مثل هذه الصيغة الثانية تمثل لدى البعض الآخر مصلحة انتخابية بحتة، حيث يرى نفسه في الإطار الانتخابي الأضيق من الثوري للمركزية أكثر حظوظاً كما يظن.

رغم أننا أسـهبنا في شـرح حجم المشاركة المقترحة في أي مؤتمـر قادم لحركة جماهيرية عريضة كحركة فتح بفكر إبداعي جديد انتصاراً لمفهوم فريد من الديمقراطية والمشاركة واحترام العضو كثلاثية أساسـية فـإن النظام الداخلي للحركـة إضافة لذلك ولآليـة الانتخاب القيادي (الثوري والمركزيـة) بحاجة لمعالجة من المؤتمر في كثير من المواد ليس أقلها – وللغاية نفسـها التـي دارت حولهـا ورقتنا هذه أي المشـاركة والديمقراطية ودور العضو – العمل على إقرار توسـيع صلاحيات المجلس الثوري ليتحول إلى مجلس تشـريعي حقيقي للحركة يضع الخطط والبرامج والمشـاريع ويتابع تطبيقها المُلزم من اللجنة المركزيـة، ولا يظل ذا صفة غير إلزامية بقراراته كما هو حاصل الآن، وما يعني تقليص الصلاحيات التشـريعية للجنة المركزية ورئيس الحركة.

كما أن الحركة كما نلحظ تعاني نقصاً شديداً في مستوى التخطيط والمتابعة والرقابة والتثقيف، مـا يجب أن يكون مُناطاً بهيئة رقابة مسـتقلة، والبعـد القانوني منه لمحكمة حركية بصلاحيات لا تقف عند حد الأُطُر، فتتكامل بذلك عملية توزيع الصلاحيات والمهمات وأدوات الرقابة والفعالية.

خاتمة

إن بناء سياسـة وثقافـة تنظيمية حركية وطنيـة جامعة لا يمكن أن يتـم بقرارات ولا بعقد مؤتمرات، كما لا يتم بتجارب فاشـلة لا يسـتفاد منها، ولن تستطيع دورات أو ندوات أو مؤتمـرات تقرر ما لا يُطبـق أن تفرضها مطلقـاً، لأن التثقيف والبناء الفوقي من حيث هما مهمة لكل الأعضاء، وبالأخص في الأطر المتقدمـة – والأجدر من خلال مركز أو إطار متخصص (مؤسسة أو مركز دراسات ومركز تدريب مركزي، وخلية تفكير وتخطيط ومركز رقابة حركية)- يعني ضرورة متابعة ومراقبة التطبيـق الميداني عبر إرادة التغيير الحقيقي في الفكر وطريقـة الإدارة ومنهج الفعل وهو ما لا نراه واضحاً حتى الآن.

إن البنـاء السياسـي- التثقيفي- الفكري التعبوي يعمـل على إنعاش الفعل وثقافة العمل والعطـاء والإنتاج لتكون المقيـاس الرئيس في

تحديد مستويات القرار وهو ما لا يتم إلا عبر الآليات المحددة والمطبقة بالمتابعة في قيادة العمل التنظيمي التي تجعل الحياة التنظيمية حيوية دائمة، وفعلاً يومياً وتفكيراً حاكماً للدفع للأمام وخدمة فلسطين، فيشعر كل عضو مهما كانت مرتبته أنه مرتبط ارتباطاً عضوياً بالتنظيم وفلسطين، ليس فقط بدورية دفعه للاشتراك المالي المُلزم للجميع وليس فقط بحضور الاجتماع أو المشاركة في الانتخابات العامة، إذ إنه دون إنعاش التفكير والفعل وثقافة العمل والعطاء والإنتاج المرتبط بالقيم الإيمانية الحضارية الإسلامية العربية (وبالإسهامات المسيحية الشرقية) في بلادنا، ودون قيمنا الوطنية ومحددات سلوكنا التنظيمية اليومية مع بعضنا البعض ومع الجماهير فإن نجاح أي فكرة أو نهج يصبح في مهب الريح.

في يوبيلها الذهبي
«فتح» قمة الضرورة الوطنية

يحيى رباح*

ذاكرة متجددة:

بدأت إرهاصات تأسيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» – التي امتازت منذ اليوم الأول عن غيرها بالتركيز على العمق الوطني، الحلم الوطني، المشروع الوطني، وخلاصته إعادة زرع فلسطين دولةً وكياناً وعنواناً وهويةً في الجغرافيا السياسية التي عرفت منذ آلاف السنين باسم فلسطين الأولى – في وقت مبكر، ربما مع جرح النكبة الأول، حين أقيمت إسرائيل بقوة الحديد والنار والمجزرة المخطط لها بعمق شديد وتواطؤ دولي في أعقاب الحرب العالمية الأولى والثانية.

ظهرت الإرهاصات الأولى بأشكال متعددة، من بينها تلك الحالات الفردية لرجال في جيش عبد القادر الحسيني «شهيد القسطل»، جيش الجهاد المقدس الذي انفرط عقده بعد النكبة، ولكن العديد من رجاله ظلوا على العهد، كل واحد بينه وبين نفسه خبأ بندقيته لقادم الأيام، وهؤلاء كأفراد ظلوا يجاهدون أفراداً في السنوات الأولى الصادمة والمريرة بعد النكبة، وكانت الإحصاءات الأمنية الإسرائيلية وغير الإسرائيلية تسجل عملياتهم الفردية الصغيرة وتنسبها إلى مجهول!!! ومن بينها تلك المحاولات التي قام بها أفراد أو مجموعات صغيرة من أجل إعادة بعث الاسم الفلسطيني، مثل تلك المحاولة التي قام بها طالب في كلية الهندسة اسمه محمد عبد الرؤوف القدوة والذي اشتهر فيما بعد باسم ياسر عرفات عندما شكل رابطة طلبة فلسطين في القاهرة لتكون من أوائل العناوين الفلسطينية بعد النكبة في بداية

* أمين سرّ حركة «فتح» في قطاع غزة سابقاً.

الخمسينيات، وكذلك المحاولة التي قام بها شاب كان لا يزال طالباً في مدرسة فلسطين الثانوية بمدينة غزة اسمه خليل الوزير، وذلك عندما خاض تجربة الكفاح المسلح على طريقته في العام ١٩٥٤ بتفجير عبوة ناسفة صغيرة في مشروع للنحل في مستوطنة (ناحل عوز) على حدود قطاع غزة، وكانت تلك بداية لإطار أكبر اسمه الرئيس المقاومة الشعبية إبان العدوان الثلاثي والاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في نهايات العام ١٩٥٦.

كانت هذه المقاومة الشعبية مبادرةً من مجموعة من الشباب الأكثر ديناميكية وطنياً، ممن انشقوا عن جماعة الإخوان المسلمين في وقت مبكر عندما اكتشفوا بالممارسة أن الإخوان المسلمين لهم أولويات أخرى، وأن المشروع الفلسطيني بالنسبة إليهم غامض جداً تتناقض فيه الأقوال مع الأفعال بشكل كامل، وكان من أبرز هؤلاء سليم الزعنون وخليل الوزير وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار وصلاح خلف بعد ذلك، ولحق بهم بعد فترة كثير من الشباب الذين اكتشفوا بشكل صادم أن انتماءهم لجماعة الإخوان المسلمين يتناقض مع تجلياتهم الوطنية الصادقة.

كان البحث عن كينونة فلسطينية خالصة وغير تقليدية – أي ألا تكون امتداداً للأحزاب المسيطرة في الوطن العربي سواء أكانت أحزاباً قومية أم يسارية أم دينية – عميقاً وواسع النطاق امتد خارج قطاع غزة إلى الضفة الغربية والقدس والمهاجر العربية بل وصل إلى أوروبا على يد شباب «فتح» الأوائل الذين ذهبوا إلى ألمانيا والنمسا وبعض البلدان الأخرى طلباً للعلم، وعندما أعلنت «فتح» عن نفسها في صحيفة «فلسطيننا» التي كانت تصدر في بيروت في العام ١٩٥٧، وجدت تلك المحاولات كلها مركزاً تحتشد حوله وتنتمي إليه بشغف. ولكن حركة فتح طلبت في مرحلة التحضير ما هو أكبر، تنظيماً ورجالاً وأسلحةً وأموالاً، حتى تهيَّأ لها القرار النهائي بإعلان انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٥.

يلاحظ هنا أن حركة فتح جعلت من انطلاقتها حدثاً وطنياً وأفقاً واسعاً، وتحملت عبء هذا الخيار بكل مسؤولية وكفاءة واقتدار، فكانت المدافعة عن كل فصيل فلسطيني وكل بندقية فلسطينية، وكانت العمود الفقري للثورة الفلسطينية المعاصرة، تبحث عن المشتركات الوطنية لتقويها وتجعل منها حقيقةً رئيسةً يحترمها الجميع .

لم يكن الأمر سهلاً بطبيعة الحال، لأن كثيراً من الدول العربية احتكرت القرار الفلسطيني سنوات طويلة، وكان انبعاث الصوت الفلسطيني المستقل من جديد هو معركة المعارك، وكان تأثير الأنظمة العربية على امتدادها داخل الساحة الفلسطينية مكلفاً جداً، ولكن حركة فتح لم تتصرف مطلقاً بردات فعل ضيقة، بل حاورت الجميع من أجل أن تتحول منظمة التحرير الفلسطينية إلى جبهة وطنية عريضة، لها آلياتها في اتخاذ القرار الوطني.

ناضلت حركة فتح من أجل استمرار الثورة الفلسطينية بعد هزيمة العام ١٩٦٧، وناضلت

من أجل اعتراف عربي ودولي بأن تكون منظمة التحرير هي الممثل الشـرعي والوحيد للشـعب الفلسطيني، وأن تكون جزءاً عضوياً من القرار العربـي، وأن تكـون علـى قدم المسـاواة في حضور مصلحة الشعب الفلسطيني في المحافل والإطارات والتطورات الجارية في المنطقة، وقد كانت قوات منظمة التحرير الفلسطينية هي رأس الرمـح في حرب الاسـتنزاف بعد عدوان العام ١٩٦٧، وقدمت «فتح» النموذج الأقوى في حرب الاستنزاف من خلال معركة الكرامة الخالدة التي خاضتها ضد إسرائيل بقرار وا ع خالفت فيه كل قواعد حرب التحرير الشـعبية، وذلك بعد تسعة شـهور فقط من هزيمـة العام ١٩٦٧، وذلك من أجل تكريس مقولتها الخالدة إن الهزيمة ليست قدراً وإن الانتصار ممكن، وإن عامل القوة متغير في الزمان والمكان، وهذا هو الذي أسس لحرب أكتوبر عـام ١٩٧٣، وهي الحـرب التي غيرت المعادلة في صرا ع الشـرق الأوسـط، وجعلت منظمـة التحرير الفلسـطينية أول حركة تحرير في العالم تحصـل على مقعد عضو مراقب في الأمم المتحدة بصفتها الممثل الشـرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك عندما اعتلى الرئيس ياسر عرفات منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٤ ليتحدث إلى العالم باسم الشعب الفلسـطيني مطالباً بوقوف العالـم إلى جانب شعبنا في حقه بتقرير المصير فوق أرض وطنه .

لم تكن المسـيرة التي قادتها حركة فتح منذ الانطلاقـة وحتـى الوصول إلـى منصة الأمم المتحدة نزهة، بل كانـت صعبة ومريرة ومعبدة بالعناء والصعوبات وغزارة دماء الشهداء الذين سقطوا على الطريق بيد الجيش والأجهزة الأمنية الإسـرائيلية في معارك مشـهودة على امتداد الأغوار الأردنية وفي الجـولان وداخل الأرض الفلسـطينية سـواء في قطا ع غـزة أو الضفة الغربية أو داخل الخط الأخضر، كما امتدت اليد الإسرائيلية إلى مناطق عديدة في المنطقة والعالم وخاصة في لبنان التي انتقل إليها مركز النشاط الفلسطيني بعد الخروج من الأردن، وكان الوجود الفلسطيني في لبنان قد تعمد باتفاقية مع الدولة اللبنانيـة وقعت في العام ٦٩، ولكن إسـرائيل ظلت ترفض تلك الاتفاقية وتسـعى إلى اجتثاث الوجود الفلسطيني عبر تنفيذ اعتداءات صارخة في جنوب لبنان وفي بيروت نفسها وخاصة في العملية العسكرية التي استهدفت شارع الفردان في منطقة الحمراء في قلب بيروت وبعض المواقع الأخرى في الفكهاني وصبرا وشاتيلا، وكان من أفدح النتائج اغتيال القادة الثلاث أبو يوسـف النجار وكمـال عدوان وكمـال ناصر وهم من القادة المؤسسين في حركة فتح .

وخلال تلك السـنوات كانت تنشأ تعارضات وخلافـات سياسـية حادة بيننـا وبين عدد من الدول العربية، وهـذه التعارضات والاختلافات كانـت تدور حـول ما نقبـل ومـا نرفض في السياسـة من خلال مصالحنا الوطنية، وكانت تلـك الدول تحاول فرض رؤاها السياسـية من خلال امتداداتها داخل السـاحة الفلسـطينية،

ولكن «فتح» التي تقود منظمة التحرير الفلسطينية وتقود الثورة الفلسطينية أصرت على بقاء العمل الجبهوي الواسع والمرن وتعزيزه، ورفضت أي نوع من المقايضة على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، كما رفضت المساس بأي من الفصائل أو المفردات داخل الساحة الفلسطينية، وهذا هو الجوهر الذي تكرس لدى الفلسطينيين جميعاً بأن حركة فتح ضرورة وطنية، بقوتها تبقى المعادلة الفلسطينية قويةً، ويبقى المشروع الفلسطيني حياً، وهو مشروع الاستقلال والدولة ويظل في أفق التداول في الزمن الإقليمي والعالمي، لأن «فتح» وهي تتعامل مع تجليات الواقع في المنطقة والعالم، وتحاول أن تكون على صلة بكل ما يجري ويطرح حول القضية الفلسطينية فإنها كانت تحافظ على منظورها الوطني ولا تفرط به لصالح أي استقطابات في المنطقة سواء كانت أيديولوجية أو سياسية .

تأكد منذ نشوء «فتح» في نهاية الخمسينيات وانطلاق الثورة الفلسطينية في منتصف الستينيات، أن الحركة السياسية الأقدم في المنطقة التي انطلقت من مصر أولاً في العام ١٩٢٨، وهي حركة الإخوان المسلمين التي انتشرت في المنطقة والعالم وأصبح لها تنظيمها الدولي، قد اختارت توجهاً سياسياً وتعبوياً معادياً للثورة الفلسطينية المعاصرة، وقد حاولت حركة فتح بكل جهد خارق أن تجد قاسماً مشتركاً ولو بسيطاً مع الإخوان المسلمين، وأن تجد نموذجاً ولو بسيطاً عندها يلبي احتياجات النداء الوطني الفلسطيني، فتم إنشاء قاعدة وحيدة في أغوار الأردن تحت اسم «قاعدة الشيوخ» ينضوي إليها أبناء الحركة الإسلامية، وكان يقودها الرجل الذي تم اغتياله في أفغانستان بعد ذلك عندما أدار الإخوان المسلمون ظهرهم إلى فلسطين وذهبوا إلى أفغانستان وهو الشيخ عبد الله عزام، ولكن تلك التجربة لم تمكث سوى قليل، فقد اتضح أن التعارض بين الإخوان المسلمين والنضال الوطني الفلسطيني كان تناقضاً حاداً ونهائياً، وهكذا استمر الإخوان المسلمون في الموقع المعادي للثورة الفلسطينية المعاصرة يعزفون بالكامل عن المشاركة مع شعبهم، بل يحرضون على الثورة ويقفون مع أعدائها مهما كان نوعهم، حتى لقد زادت حدة الانشقاقات في صفوفها على خلفية التقاعس عن المشاركة مع شعبهم، وكانت أبرز تلك الانشقاقات المبكرة هي تلك التي جاءت إلى «فتح» وأصبحت من أبرز قياداتها، ثم انشقاق الدكتور فتحي الشقاقي في العام ١٩٨٥ الذي أسس حركة الجهاد الإسلامي، ما اضطرهم إلى تغيير جلدهم ظاهرياً فأسسوا حركة حماس التي انطلقت في الرابع عشر من كانون الأول عام ١٩٨٧ تحت سقف الانتفاضة الأولى الذي كان مهندسها الأول خليل الوزير «أبو جهاد» .

اتضح سريعاً، مع الأسف الشديد، أن مشاركة الإخوان المسلمين تحت اسم حركة حماس لم يكن انسجاماً مع الحالة الفلسطينية بل من أجل برنامج آخر متعارض تماماً إلى حد

التناقض، وهذا ما انكشف بشكل كامل بعد عشرين عاماً من خلال الانقلاب المسلح والانقسام الأسود الذي نفذته حركة حماس بدعم من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ورهان بعض القوى الإقليمية في صيف العام ٢٠٠٧، وما زالت تداعياته تكشف المزيد من الأسرار وتلحق الأذى بالمشروع الوطني الفلسطيني .

«فتح» صاحبة المشروع وحاميته في آن واحد :

تمحورت التجارب النضالية التي خاضتها حركة فتح، والتجارب التي مرت فيها، والمعارك العنيفة التي خاضتها ضد إسرائيل دائماً حول مشروعها الوطني، وإعادة زرع الكيانية الفلسطينية من جديد في أرض فلسطين وليس في أي بلد آخر، ولملمة الهوية الفلسطينية المبعثرة تحت لواء دولة تدير حياة الشعب الفلسطيني ضمن مفهوم وحدة الشعب ووحدة القضية.

وظلت حركة فتح في نضالها المتواصل تمارس النموذج الأكثر فائدة في زمنه السياسي، وكانت تتميز بأنها تقرأ الواقع وخارطة التحالفات الإقليمية والدولية بعمق، وتحرص على أن يظل الشعب الفلسطيني لاعباً فوق المسرح ورقماً مهماً في الصراع، حتى لا يجد هذا الشعب نفسه خارج اللعبة، تحت تهديد التواطؤ والنفاق الدولي كما حدث في العام ١٩٤٨، حين انهار الكيان الفلسطيني وتبعثرت الهوية الوطنية، وظن الأعداء أن الصفحة قد طويت إلى الأبد .

أصرت حركة فتح من أجل ذلك أن تبقى في قلب اللحظة السياسية ولا تغادرها مهما كان السبب، وعلى سبيل المثال: جددت «فتح» انطلاقة الثورة الفلسطينية بعد أقل من شهرين فقط على هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ تحت عنوان مذهل أطلقه ياسر عرفات، بأن الشعب الفلسطيني لم يكن جزءاً من الهزيمة فكيف يعترف بها؟ صحيح أن الشعب الفلسطيني كان من أبرز ضحايا هزيمة العام ١٩٦٧، فقد ضاعت القدس وبقية فلسطين في تلك الحرب التي دخلها الأشقاء العرب دون أن يعرفوا مداخلها ومخارجها وأهدافها الرئيسة وشبكة العلاقات الدولية المحيطة بها، ولذلك وقعت الهزيمة، ولكن الشعب الفلسطيني لم يكن جزءاً من قرار الهزيمة، و«فتح» بلسان ياسر عرفات لم تعترف بها، مع أن بقية الفصائل كانت قد انداحت مع الأجسام العربية الرئيسة !!! ومن الغريب أن أكثر الأطراف تطرفاً هذه الأيام كانوا قد نكسوا راية النضال واعترفوا بمشهد النهاية .

أثبت ذلك المشهد المدوي برفض «فتح» الهزيمة، بشكل حاسم، أن حركة فتح ليست ضرورة وطنية فقط بل ضرورة قومية، وبينما كان موشيه دايان إسرائيلياً بطل حرب ١٩٦٧ يجلس بالقرب من الهاتف لكي يقرع ويطلب من بعضهم الاستسلام على حد تعبيره، فإنه وجد خط الهاتف مقطوعاً بسبب «فتح» وقائدها ياسر عرفات الذي ظل يرتدي زي الفدائي ويعود إلى قلب الميدان من جديد، ليس فقط على حدود

دول الطوق مع إسـرائيل وإنما داخل الأراضي الفلسـطينية نفسـها. وكان الزعيم جمال عبد الناصـر البطل الجريح فـي ذلك الوقت، قد قرأ اللحظة بعمق شـديد وقال نبوءته المشهورة إن المقاومة الفلسطينية أنبل ظاهرة عربية في العصر الحديث وجدت لتبقى .

قررت حركة فتح منذ أعلنت مشروعها بالقيامة الفلسـطينية مـن جديد الحضور مـن الغياب، والعودة من المنفى إلـى الوطن، ورفض صورة الاضطهاد القاسي واستلاب الدور ونفي الهوية الوطنية وإعدام القـرار الوطني، وأصرت على أن تكـون حاضرة فوق منصـة الفعل والمبادرة السياسية، والفعل في الميدان الكفاحي، والوجود في السـاحات الأصعب، ودفـع الثمن الباهظ، واسـتلام زمام المبادرة السياسية، فليس هناك متضرر أكثر من الشعب الفلسطيني، ليس هناك صاحب حق في القول والفعل والمشاركة أكثر من الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن «فتح» يجب أن تكـون هناك حيث تحصر الإرادات، لأن الغائب ليست له حصة، وما أكثر التجارب الفادحة، إذا لا غياب، مع أن الحضور له كلفة عالية جداً تعادل الانتحار في بعض الأحيان .

وحتى لا تحدث مساحة من الفراغ بين حركة فتح صاحبة المشروع الوطني، ومنظمة التحرير الفلسـطينية كإطار مفرغ من الفعل، فإن حركة فتح تسـلمت قيادة المنظمـة، ووضعت في قلب المنظمة كل مـا تمتلكه، وأعطتها كل ما أنجزته من علاقات وهياكل عسـكرية «قوات العاصفة» ومكاتب للتمثيل الخارجي التي أصبحت مكاتب تمثيل للمنظمة، ومؤسسات إعلام وثقافة وشؤون اجتماعية، أصبحت كلها تحمل اسـم فلسطين ومعبرة عن حضور الشـعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد. وعندما أخذت منظمة التحرير هذه الصفة الكبرى في العام ١٩٧٤ كانت «فتح» وراء الجهد الرئيس، وكانت هي التي أعطت كل شـيء لكي يصبح للمنظمة اسـم على مسـمى بالفعل، وأن تبقى قوية لتكون هي الإطار الحيوي الذي ينضوي تحت لوائـه الجميع، وكانت هذه هي بداية المعركة مع فصائل الإسلام السياسي التي ناصبت فكرة الوطنية العداء الشـديد منذ اللحظـات الأولى، وتخلفت عن الكفاح المسـلح الفلسطيني قرابة ثلاثة وعشرين عاماً، وهاجمته بقسـوة، واجترحت نصوصاً دينية مزورة لتهين شهداءه، بل إن بعض فصائل الإسلام السياسي كفرت الكفاح المسـلح الفلسطيني تحت عنوان اجتهاد ديني مزيف تماماً، بأنه لا جهاد «لا جهاد بدون إمام» وتحت عنوان أن السلاح الذي تقاتل به الثورة الفلسطينية هو سلاح كافر لأن معظمه كان من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، ثم اتضح على امتداد السنوات بعد ذلك أن الخلاف الحدي مع فصائل الإسلام السياسي كان أشد وأعمق من ذلك كله، فقد كان الإسلام السياسي كله ولا يزال مستقطباً في يد الطرف الآخر، وكان مكشوفاً أمام إسرائيل وحلفائها، ومندمجاً في دور نهائي ضد الجماعة الوطنية ودولتها الوطنية والقومية ومشروعها بالكامل .

ومنـــذ الأول من كانـــون الثاني عام ١٩٦٥ وحتى الآن، على امتداد خمسين سنة حاولت حركة فتح على رأس الشـــرعية الفلســـطينية أن تجد قواســـم مشتركة مع فصائل الإسلام السياسي ومن بينها حركة حماس، ولكن بلا جدوى، على الرغـــم من التوقيع على اتفاقات مهمة جـــداً: اتفاق مكة فـــي ٢٠٠٧، واتفاق المصالحة فـــي القاهرة فـــي ٢٠١١، وإعلان الدوحة في مطلع العام ٢٠١٢، وإعلان مخيم الشاطئ في غزة الذي شكلت بموجبه حكومة التوافـــق الوطنـــي، ولكـــن كل ذلـــك كان بلا جـــدوى، وعلى الرغم مـــن أن المجتمع الدولي منح الشرعية الفلسطينية مكاسب عديدة حتى مع وجود الانقسام، مثل قرار الجمعية العامة في نهاية العام ٢٠١٢ باعتبار فلســـطين دولة مراقب، دولة تحت الاحتلال، وانضمام فلسطين إلـــى العديد من المنظمـــات الدولية ونجاحها فـــي عقد مؤتمر دولي لإعمـــار قطا ع غزة في القاهـــرة وذهاب فلســـطين إلى مجلس الأمن للحصـــول منه على قرار لدولة مســـتقلة على حـــدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشـــرقية، والحراك الأوروبي الكبير باعتراف برلماناتها بدولة فلسطينية مستقلة، فإن الهوة ظلت واســـعة مع حماس وفصائل الإســـلام السياســـي، ولكن «فتح» صاحبة المشـــروع الوطني وحامية المشروع الوطني لم تستسلم للصعوبات ولا تزال تحاول إدماج حماس تحت سقف الشرعية الوطنية الفلسطينية .

حركة فتح في ظل أنظمة إقليمية ودولية متغيرة :

تذهـــب حركة فتح في عيدها الخمســـين إلى مؤتمرها العام السابع، وهو المؤتمر العام الثاني الذي يعقد في أرض الوطن، فقد عقدت المؤتمرات العامة الخمســـة الأولى في المنفـــى، بينما عقد المؤتمر السادس في مدينة بيت لحم، وينتظر أن يعقد المؤتمر السابع في مدينة رام الله .

الموضوع الرئيس المطروح على المؤتمر العام السابع هو التغيير الواسع بما يتلاءم مع الزمن السياســـي الفلسطيني، والعربي والدولي، وبما أن فلســـطين بتعقيدات قضيتها لا تزال في قلب العالـــم، فمن الطبيعي أن يأخذ موضوع التغيير كقضية مركزية، وهذا التغيير ســـوف يستغرق محـــاور عديـــدة من بينهـــا ضـــرورات الهيكل التنظيمي، أي الحياة الداخلية للحركة، وإطاراتها القيادية وكيف تكون فاعلة، وتنمية الفقه التنظيمي الذي عاشت به الحركة على امتداد الخمسين سنة الماضية، ما الذي يجب أن يبقى، هل الديمقراطية المركزية تستطيع أن تجيب عن كل الأسئلة؟ وكيف تتكامل الإطارات مع بعضها حتى تحتوي روح الحركة المتجددة لأجيالها المتعاقبة، وســـاحاتها المتعددة، في الوطن الذي هو المركز وفي المنفى الواســـع المتعدد الثقافات، الذي ســـيبقى مهما كانت الحلول السياســـية القادمة. كما ســـيكون هناك محاور يتعلق بعملية البناء الوطني، الدولة ومؤسساتها وطبيعة العلاقة مع شركاء الوطن، وكيف ســـتحل مســـألة مصلحة الدولة، وحصر

وحدانية السلاح في يدها، ومحاور أخرى تتعلق بكيفية رؤية المستقبل، والنمط الذي سنختاره لعلاقاتنا الدولية، ورؤيتنا إلى النظام الاقتصادي، وبرامج التعليم، والنسيج الاجتماعي... .

حركة فتح على امتداد الخمسين عاماً الأخيرة

خاضت حركة فتح على امتداد الخمسين عاماً الأخيرة غمار تجارب كثيرة، وتعرضت إلى انشقاقات صغيرة وكبيرة، فما الذي جعلها تستمر ضرورة وطنية بينما المنشقون سواء أكانت تحالفاتهم كبيرة أم هشة يندحرون وينطفئون بسرعة، هذه الخصائص والسمات كيف تتعزز من خلال المؤتمر العام السابع، كيف يفتح المؤتمر العام السابع آفاقاً للأجيال الشابة، لأن حركة فتح أطلقها الشباب قبل أكثر من خمسين عاماً، ولكنه الشباب المولود في التجربة، ونارها، وصعوباتها، وقد كانت ظروف القضية وظروف المنفى صعبةً إلى حد الاستحالة، فكيف طور أولئك الشباب أنظمة اتصال بشري وفكري وحركي بحيث وصلت حركة فتح إلى ما وصلت إليه، وأصبحت جاهزة لاستلام زمام القيادة خلال كل تلك العقود والتجارب القاسية؟.

يوجد تحفز كبير الآن في صفوف حركة فتح، لأن المرحلة السياسية في ذروة صعودها بينما العلاقات الوطنية في ذروة مأزقها مع استمرار الانقسام الذي يستغله جميع أعداء الشعب الفلسطيني في المنطقة والعالم، وهناك إصرار متزايد من قبل أجيال «فتح» على أن حركتهم ضرورة وطنية ملحة، وأن حركة فتح تملك في يدها مفاتيح العديد من الحلول لما يعانيه الوجود الفلسطيني من مشاكل وأسئلة قاسية.

تجربة الحركة الأسيرة مع إضاءة على تجربة «فتح»

إسماعيل الداعور*

نشأة قضية الأسرى المحررين وتطورها

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي آلاف الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات والسجون المغلقة والمفتوحة، وفي العديد من مراكز التوقيف الثابتة والمتنقلة في فلسطين المحتلة. ووصل عدد أسرى فلسطين في السجون الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ وحتى كتابة هذه السطور إلى قرابة ٨٠٠ ألف فلسطيني، من مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (عبد الجواد، ٢٠١٢، ص٢٨). وتنقسم فئات الأسرى الفلسطينيين حسب طبيعة الحكم والتوقيف العسكري الأمني إلى ثلاث شرائح هي :

١. السجناء السياسيون الذين أصدرت المحاكم العسكرية الإسرائيلية أحكاماً طويلة بحقهم.
٢. السجناء الموقوفون الذين يجري التحقيق معهم بانتظار المحاكمة العسكرية الإسرائيلية.
٣. المعتقلون الإداريون الذين يتم احتجازهم فترات تتراوح بين ٣ شهور إلى ٦ سنوات حسب المزاج الأمني والقضائي الإسرائيلي. وفي أواسط شهر آذار ٢٠١٣، يبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين، في سجون الاحتلال الصهيوني قرابة ٥ آلاف أسير من شتى الشرائح (من المحكومين والموقوفين والإداريين)، من بينهم ١٤ أسيرة (علاونة، ٢٠١٣) .

نشأة الحركة الوطنية الأسيرة داخل السجون الإسرائيلية

تعود فكرة إنشاء أماكن اعتقال إسرائيلية إلى ما قبل إعلان «دولة إسرائيل» بعدة

* باحث وكادر فتحاوي.

سنوات، وذلك جراء تصاعد حالة الصراع بين المنظمات الصهيونية ومجموعات المقاومة العربية والفلسطينية، وبعد العام ١٩٥٦ تزايدت عمليات المقاومة الفلسطينية، بل ربما بدأت المقاومة المنظمة وقتها، حيث كان هناك عدد من الأسرى الفلسطينيين في سجن «شطة»، وسجلوا تمردهم على السجانين، وقد كان عدد السجون في ذلك الوقت خمسة سجون للأسرى الفلسطينيين ولليهود معاً (أمنيين وجنائيين) وهي: (الرملة، ماعاسياهو، تلموند، شطة، كفا ريونا) (البطش، ٢٠٠٧، ص٧).

تميزت المرحلة التالية بولادة الثورة الفلسطينية في العام ١٩٦٥ كرد طبيعي على السياسة الصهيونية الهمجية واحتلال فلسطين، حيث كانت ثمرة الثورة الفلسطينية ومقاومة الاحتلال اعتقال العديد من المناضلين الفلسطينيين الملتحقين في صفوف الثورة وكان أولهم الأسير المحرر محمود بكر حجازي، الذي اعتقله الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ (١٩٦٥/١/١٨) أثناء تنفيذه عملية تفجير أحد الجسور قرب بلدة بيت جبرين في أراضي الـ ٤٨ بمحاذاة الخليل من الجهة الغربية، ليكون الأسير الأول الذي يولد من الحركة الأسيرة الفلسطينية (الرجوب، ١٩٨٥، ص١٤).

وبعد احتلال إسرائيل لباقي أراضي فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) في العام ١٩٦٧، تصاعد العمل النضالي الفلسطيني عسكرياً وسياسياً وجماهيرياً، ووجدت جماهير الأرض المحتلة نفسها داخل أتون الصراع، فوقفت تتصدى للاحتلال بكل الوسائل وتدافع عن حقها المشروع في التحرر والاستقلال الوطني. ولمواجهة هذا النهوض الجماهيري الواسع، عمدت سلطات الاحتلال إلى شن حملات اعتقال واسعة في صفوف الشعب الفلسطيني وزجهم في السجون، حيث شهدت الأشهر الأولى بعد حرب العام ١٩٦٧ أسر الجيش الإسرائيلي آلاف الأسرى العرب والفلسطينيين (المناضلون الفلسطينيون، ١٩٧٥، ص١١).

عرض مدير مصلحة السجون منذ الأيام الأولى التي تلت حرب ١٩٦٧ الخطة الشاملة التي كانت أساساً للتعامل مع الأسرى الفلسطينيين الذين أسروا أثناء الحرب، حيث صنف السجون التي ستقام إلى خمسة أصناف[1] (البطش، ٢٠٠٧، ص٨). ويتضح أن أكثر من ٩٥٪ من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧- ١٩٨٥ تم وضعهم في سجون الفئة الأولى.

السجون والمعتقلات الإسرائيلية

لجأ الاحتلال - بهدف ردع المقاومة الوطنية الفلسطينية، وتجاوزاً وانتهاكاً للقانون الدولي - إلى سياسة العقاب الجماعي، واستشرت هذه السياسة منذ العام ١٩٦٨ واستناداً إلى هذه السياسة، فإن أول ما لجأ إليه الاحتلال، هو اعتقال العديد من الشخصيات الوطنية وإبعادهم إلى معسكر اعتقال نخل في صحراء سيناء لنفيهم، وكذلك لنفي ذوي المطلوبين للاحتلال، وفي العام ١٩٧٠ تم توسيع هذه المعسكرات،

لاستيعاب أعداد هائلة من الشباب الفلسطيني، إبان الحملة الشارونية على قطاع غزة، نذكر هنا أهم هذه السجون والمعتقلات[٢] (موقع وفا، ٢٠١٤):

- معتقل عسقلان: يقع في المنطقة الصناعية الواقعة في المنطقة الشمالية الشرقية من مدينة عسقلان، ويتسع إلى حوالى خمسمائة معتقل.
- معتقل بئر السبع: يقع إلى الجنوب من مدينة بئر السبع، افتتح في العام ١٩٧٠. ويتسع لحوالى ألف أسير. وهو مشترك للمعتقلين وللسجناء الجنائيين عرباً ويهوداً.
- معتقل الرملة: يقع وسط مدينة الرملة، وأنشئ زمن الاستعمار البريطاني، وعمل الاحتلال الصهيوني على زيادة حجم استيعابه، ويتسع لستمائة سجين، وهو أيضاً مشترك للمعتقلين وللسجناء الجنائيين عرباً ويهوداً (أبو الهيجاء، ٢٠٠٤، ص٦٤-٧٣).
- معتقل شطا: يقع إلى الشمال الغربي من مدينة بيسان، أقيم زمن الاستعمار البريطاني، وهو أيضاً مشترك للمعتقلين وللسجناء الجنائيين عرباً ويهوداً.
- معتقل الدامون: يقع قرب حيفا، وهو مشترك للمعتقلين والسجناء الجنائيين عرباً ويهوداً.
- معتقل نفحة الصحراوي: يقع جنوب مدينة بئر السبع، وعلى بعد ٧٠ كيلو متراً منها. افتتح بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢. وكان الهدف من إنشائه عزل نشطاء المعتقلين والقياديين منهم، يتسع لحوالى ١٢٠ معتقلاً.
- معتقل النساء «نفي تيريسا»: يقع في مدينة الرملة، وهو جزء من معتقل الرملة العام.
- معتقل بيت ليد أو «كفا ريونا»، يقع شرقي مدينة نتانيا، افتتح في العام ١٩٦٧ (قاسم، ١٩٨٦، ص٧٢).
- مركز توقيف الرملة: يقع وسط مدينة الرملة.
- مركز توقيف الجلمة: يقع قرب مدينة حيفا، وهو مركز توقيف مشترك للأمنيين وللسجناء الجنائيين من عرب ويهود.
- مركز توقيف حيفا: يقع في مدينة حيفا، وهو مشترك للمعتقلين الأمنيين وللسجناء الجنائيين من عرب ويهود.
- مركز توقيف المسكوبية: يقع في مدينة القدس، وهو أيضا مشترك للأمنيين وللسجناء الجنائيين من: عرب ويهود.
- مركز توقيف بئر السبع: يقع في مدينة بئر السبع، وهو كذلك مشترك للسجناء الجنائيين من عرب ويهود. (خليل، ١٩٨٩، ص٣٧)
- معتقل نابلس المركزي: يقع شرقي مدينة نابلس، أنشئ في العهد العثماني، عمل الاحتلال الصهيوني على زيادة طاقته الاستيعابية، ليتسع إلى حوالى خمسمائة معتقل.
- معتقل جنين: يقع في الشمال الغربي من مدينة جنين، أنشئ زمن الاستعمار البريطاني، وسعه الاحتلال الصهيوني بحيث وصلت طاقته الاستيعابية إلى المائتين.
- معتقل الخليل: يقع إلى الشمال الغربي من مدينة الخليل، أنشئ زمن الاستعمار البريطاني، عمل الاحتلال الصهيوني

على زيادة اســتيعابه إلى ما يقارب مائتين وخمسين معتقلاً.

- معتقــل رام اللــه: يقع إلى الشــمال الغربي من مدينة رام الله، أنشــئ زمن الاســتعمار البريطانــي. وســعه الاحتلال الإســرائيلي وأصبحت يتسع لحوالى مائة وعشرين معتقلاً.
- معتقــل الفارعة: يقع إلى الجهة الشــرقية من مخيــم الفارعة، كان مركزاً للشــرطة زمن الاستعمار البريطاني، أصبح المعتقل منذ كانون الثانــي ١٩٨٤ مركزاً للتحقيق والاستجواب.
- معتقــل جنيد: يقــع إلى الغــرب من مدينة نابلــس، يعتبر المركــز الاعتقالي الأول من حيث المساحة وحجم الاستيعاب، كما يعتبر المعتقل المركزي للوسط الشرقي من فلسطين، افتتح هذا المعتقل بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢.
- معتقل عتليت: افتتحته إسرائيل في انتفاضة (١٩٨٧) ونقلــت إليه معتقلــين من معتقل أنصــار غزة، وبعد شــهر أو شــهرين تم تحويلهم إلى معتقل النقب الذي تم افتتاحه (قاسم، ١٩٨٦، ص٧١:٧٢).
- **المعتقــل الســري ١٣٩١- غوانتانامــو الإســرائيلي**: ومكان الســجن مجهول، لكن ذكرت صحيفة «هآرتس» أن الســجن عبارة عــن بناية من الإســمنت وســط إســرائيل، يتوســط «كيبوتس» قرية تعاونية استيطانية إســرائيلية بالكاد ترى فــي أعلى التلة لأنها محاطة بالأشجار الحرجية والجدران المرتفعة وبرجي مراقبة يوفران الحراســة العسكرية والمراقبة المكثفــة لمحيط المنطقة، ويتعين على القادمين للمعســكر اجتيــاز بوابتين أحيطتا بأسلاك شائكة. (موقع: وفا، ٢٠١٤)
- معتقــل أنصار «٢»، على شــاطئ بحر غزة، وأنصار «٣»، في صحراء النقب على مقربة من الحدود المصرية، ومعتقل عتليت، جنوب مدينة حيفا، ومعسكر اعتقال الظاهرية بالقرب من بلدة الظاهرية بمحافظة الخليل، وكذلك معتقل بيتونيا. (الهندي، ٢٠٠٠، ص٢٢)
- معتقل مجدو، في بلدة مجدو الفلســطينية، بالقرب من مدينة العفولة المحتلة عام ١٩٤٨، وأقرب مدينة محتلــة في العام ١٩٦٧ إليه مدينة جنين. (عواد، ١٩٩٢، ص٩)

واقع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي

يعيش أســرى فلسطين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ظروفاً معيشية ونفسية صعبة بسبب التعذيــب البدنــي والنفســي المتواصل بحقهم من مصلحة الســجون الإســرائيلية منذ لحظة اعتقالهم حتــى لحظة الإفراج عنهم، بعد انتهاء فترة محكوميتهم العسكرية واحتجازهم في مبان مغلقــة معزولة عن العالم الخارجي، بحراســة عسكرية وأمنية مشددة، وضغوط نفسية مبرمجة من أعلى المستويات الأمنية والنفسية العامة .

عاش الأســرى الفلســطينيون خلال سنوات الاحتلال الأولى، في جميع السجون الإسرائيلية القائمة آنذاك، وعلى وجه التحديد (معتقلات بيت

ليد، نابلس، كفار يونا، وعسقلان، وبئر السبع، والرملة)، في ظروف قاسية. فمن حيث الغرف كانت تضج بالأسرى بحيث تصعب الحركة داخلها مع هذا الازدحام. وخلال النوم يضطر المعتقلون للنوم على جنوبهم فقط؛ نظراً لضيق المساحة (العنقاوي، ١٩٩٥، ص١١٧:١١٨)، يقول أبو علي شاهين:[٣] في عامي ١٩٦٧، و١٩٦٨، كانت الغرفة التي مساحتها (٣,٢٠) في (٣,٢٠) متر، تضم ما بين ٣٠ إلى ٤٠ شخصاً مثلاً، الأمر الذي اضطر معه الأسرى إلى الوقوف بينما البعض الآخر ينام، ويتم ذلك بالتناوب، إضافة إلى ذلك فإن النوم قد منع في السجون الإسرائيلية في النهار حتى العام ١٩٧١، وإذا ما ألقي القبض على أحد الأسرى متلبساً بالنوم أو النعاس، فسيؤخذ ويخضع لعملية عقاب قاسية، من الضرب والعزل في الزنزانة، كان الجلوس أيضاً ممنوعاً، الجلوس على البطاطين، فالبطاطين في الفهم الإسرائيلي للركون في الزاوية لا للجلوس عليها. (القيسي، ١٩٨٦، ص٨٨)

ولم يكن يسمح للأسرى بالخروج من الغرف إلا لمدة ربع ساعة إلى نصف ساعة يومياً؛ لرؤية الشمس في ساحة تسمى ساحة «الفورة»،[٤] حيث يمنع سير الأسرى في مجموعات في الساحة، وكان محظوراً على الأسير أن يبتسم أمام الشرطي، أو يتحدث في الساحة، أو يقف فيها، إذ كان على المعتقلين أن يسيروا في ساحة النزهة صفاً، أو صفين، وأيديهم خلف ظهورهم ورؤوسهم للأسفل في جو من الصمت. (الهندي، ٢٠٠٠، ص٢٣)

مارست سلطة السجون في المراحل الأولى للاعتقال أبشع الانتهاكات الهمجية، وبأقصى درجات الخشونة، وخاصة في سجن عسقلان، حيث كان الهدف التحطيم المعنوي والنفسي للأسير، فيجب أن تخاطب إدارة السجن بكلمة (سيدي) وإلا تعرضت لأبشع أنواع العذاب والإذلال. (قراقع، ٢٠٠١، ص٢٤)

حرصت إسرائيل على التكتم الشديد فيما يتعلق بعدد السجناء وأوضاعهم وأساليب معاملتهم، إلا أن بعض الشخصيات والقوى التقدمية اليهودية قامت بنشر بعض الممارسات القمعية الإسرائيلية وفضحها. فقد سجلت المحامية الإسرائيلية «فيليسيا لانغر» في كتابها المعنون «بأم عيني» ما شاهدته بعينيها من قمع وتعذيب داخل السجون، ففي وصف سجن عسقلان تقول لانغر: «سجن عسقلان جحيم – يرسل إليه السجناء، لتحطيم معنوياتهم» (لانغر، ١٩٧٤، ص٢٩٢). كما تصف لانغر عملية التحقيق بقولها: «يسير التحقيق بعمليات عدة، فهم يهددونه أولاً بالضرب، وإذا لم يجد التهديد نفعاً، يباشر به، فيعرى ثم يتعاقب عليه أشخاص عديدون يتناوبون على ضربه مع مراعاة أن يكون الضرب على الرأس والأعضاء الجنسية، مع سكب المياه على المعتقل عند كل إغماء. وبعد ذلك يستكمل التحقيق بالمياه الشديدة البرودة، تعقبها مياه شديدة الحرارة، وتطفأ السجائر في يدي المعتقل وجسده، كما يعرض جسده في أماكن

حساسة لتيارات كهربائية، وتحرق الشفاه، وتوضع بين أصابع القدمين أوراق مشتعلة، إلى جانب نزع الأظافر ونتف الشعر» (لانغر، ١٩٧٤، ص٢٩٣).

مارست إسرائيل كل أشكال الاضطهاد العنصري ضد الأسرى الفلسطينيين، مخالفة بذلك مواثيق جنيف وخاصة الاتفاقية الثالثة الخاصة بمعاملة الأسرى، وكذلك القانون الدولي الإنساني، وذلك بهدف قتل الروح المعنوية لدى الأسرى، وثنيهم عن النضال والمقاومة، فقد حولت إسرائيل السجون والمعتقلات إلى باستيلات ومعسكرات للتعذيب والقتل، وعلى الرغم من محاولة إسرائيل إخفاء الحقيقة فإن قوى السلام التقدمية في إسرائيل استطاعت أن تكشف ذلك للعالم بأسره، لكن إسرائيل مازالت ترفض معاملة الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب، وما زالت تتنكر لكل الاتفاقيات والقوانين الدولية.

كما عانى الأسرى من سوء التغذية، ونقص الخضروات والفواكه؛ ما سبب الإصابة بأمراض فقر الدم، وضعف المناعة الجسدية، وغيرها من الأمراض، وقد كان نصيب الأسير خُمس رغيف خبز، ونصف بيضة، وحبة بندورة لعشرة أسرى، ويعطى مرة في الأسبوع قطعة لحم، لا تزيد على خمسين غراماً، في الوقت الذي لا تكفي قطعة اللحم هذه لسد الحاجة الصحية للإنسان في يوم واحد. (قراقع، ٢٠٠١، ص٢٤)

تعرضت الأسيرات للكثير من حملات التنكيل والتعذيب أثناء الاعتقال، وتفيد شهادات عديدة للأسيرات بأنهن تعرضن للضرب، والضغط النفسي، والتهديد بالاغتصاب (أبو دقة، زقوت، ٢٠١٢، ص٣). وشكلت أعوام ٦٨-٦٩ سنوات قاسية جداً في تاريخ الحركة النسائية الأسيرة، وخاصة في بداية التجربة الاعتقالية وبدء النضال والكفاح للدفاع عن ذواتهن داخل السجون من مخططات تدمير النفسية وتحطيمها والإرادة الوطنية لدى الأسيرات (أبو الهيجاء، ٢٠٠٤، ص٢٤٢)، إن الدفاع عن الذات الوطنية أمام الهجمة الصهيونية على الأسيرات بدأت بأول خطوة نضالية، وهي إضراب سنة ١٩٦٩ عن الطعام.[٥]

تشير المعلومات إلى أنه قد دخل السجن، منذ بداية الاحتلال ١٩٦٧ حتى سنة ٢٠١٠ ما يقارب (عشرة آلاف) امرأة فلسطينية، وشمل الاعتقال الفتيات وكبيرات السن، وكثيراً ما كان من بين المعتقلات أمهات قضين فترات طويلة في السجن، أو ولدن أطفالهن داخل السجن، ووقعت أكبر حملة اعتقال للنساء بين (١٩٦٨-١٩٧٦) وفي فترة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٠) (زقوت، ٢٠١٠، ص٥).

خاضت الأسيرات منذ بداية تجربة الاعتقال العديد من النضالات، والخطوات الاحتجاجية والإضراب المفتوح عن الطعام، في سبيل تحسين شروط حياتهن المعيشية، وللتصدي لسياسات القمع والبطش التي تعرضن لها (قاسم، ١٩٨٦، ١٥٨- ١٦٠).

ولــم يســلم الأطفال مــن الاعتقــال، ومن شــتى أنواع التعذيب علــى أيدي رجال الأمن الإســرائيليين، وتعــرض معظــم الأطفــال الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية لشكل واحد على الأقل من أشكال التعذيب. ومن أكثر أشكال التعذيب استخداماً بحق الأطفال: الضــرب، الحرمان من النوم، العزل، الشــبح، الإساءة اللفظية، ربط اليدين، وعصب العينين، ومن الجدير بالذكر أن الأطفال المعتقلين خلال عملية التحقيق غالباً ما يتعرضون لجميع أشكال التعذيــب التــي تم التطرق إليها. (أبــو الهيجاء، ٢٠٠٤، ص٢٣٠)

تتنوع سياسة الحرمان الإسرائيلية للأسرى وعائلاتهم، مــن الإهانات المتكــررة والتعذيب والحرمان، ومنع الزيارة عن الأسير خلال فترة الاحتجاز العســكري، ومنع الخروج من الغرف أو الخيم الاعتقالية، والحجز والعقاب المضاعف بالزنازيــن فترةً قد تقصر أو تطول، وتتم فرض غرامات مالية باهظة، فتظهر المحاكم الإسرائيلية كمحاكم عنصرية متطرفة في ثلاثية قلّت مثيلاتها في العالم، وحرمان من الطعام والشــراب عبر تحديــد وجبات طعام تفرضهــا إدارة مصلحة الســجون الإســرائيلية، وفي الأعياد اليهودية يتم إجبار الأســرى على تناول الأغذية الدينية اليهودية أو البقاء بلا طعام. (علاونة، ٢٠١٣)

كانت هذه أبرز الانتهاكات التي تتعرض لها الحركة الأســيرة في ســجون الاحتلال، ولكن هناك الكثير من أشــكال المعانــاة التي يلاقيها الأسرى ومنها على سبيل المثال (عنقاوي، ١٩٩٥، ص٣٢-٥٩):

- التصفية الجسدية، العنف والإذلال والاعتداء الجســدي، اقتحام الغرف والنقل، سياسة العزل الانفرادي، الاعتقال الإداري، فرض الغرامــات المالية الباهظة، تقديم أنواع من الأكل الســيئ كمــاً ونوعــاً، الحرمان من زيارة المحامين داخل المعتقل، الحرمان من مشاهدة بعض القنوات الفضائية، الحرمان مــن إدخال الكتب والصحف، الحرمان من التعليم، الإهمال الطبي.
- الحرمــان من زيــارة الأهل. وهــذا يعتبر مخالفاً لاتفاقيات حقوق الإنسان والمواثيق الدوليــة ذات العلاقة وخاصة المادة (١١٦) مــن اتفاقية جنيف الرابعة (وزارة الأســرى والمحررين، ٢٠١٠، ص٨).
- حرمان الأسرى من وصول أموال الكانتينا[٦] من ذويهــم، إلــى جانب ارتفاع أســعار الأغــراض في كنتــين الســجن إلى عدة أضعاف؛ لإرهاق الأسرى مالياً.
- فــرض الأحــكام القاســية والعاليــة على الأســرى. (وزارة شؤون الأســرى والمحررين، ٢٠١٠، ص٧)

أرادت قوات الاحتلال الإسرائيلي من التعذيب الجســدي اليدوي والكهربائــي والحرمان من النوم عدة أيام متوالية التضييق على الأســرى السياســيين الفلســطينيين بالعقــاب الفردي والجماعي لقمــع عنفوان الثــورة لديهم، ولكن

خاب ظنها، في كل مرة، فقد استطاعت الحركة الأسيرة جعل المعتقلات والسجون الإسرائيلية بمثابة منابر فكرية وقلاع أكاديمية وثورية؛ وكأنها جامعات مصغرة، أنشئت بطرق شتى، للتدارس وعقد الجلسات السياسية الثقافية والتنظيمية والتعليمية العامة والخاصة، فأصبح الأسير الفلسطيني من الفئات المثقفة بشكل خاص، الثقافة الوطنية. فنظمت الدورات اللغوية باللغات العبرية والإنجليزية، ودورات سياسية قيادية تنظيمية، ودورات بدنية رياضية، كالجري داخل أسلاك السجون الشائكة ومسابقات الشطرنج، والتمارين السويدية الخفيفة، ودورات ثقافية عامة أو خاصة، ودورات تخصصية أخرى.

تطور الحياة التنظيمية والثقافية للحركة الأسيرة

مرت الحياة التنظيمية والثقافية في السجون الإسرائيلية، بعمليات ظهور صعبة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، فلم تسر الحياة الثقافية والتنظيمية في مسار واحد ولا على الوتيرة نفسها، فقد كانت البدايات الأولى غاية في الصعوبة، ونتيجة للعديد من الإضرابات عن الطعام والاحتجاجات والعصيان، استطاع الأسرى أن يحققوا العديد من الإنجازات وأن يرتقوا بالحياة التنظيمية والثقافية وقدموا نموذجاً للبشرية يحتذى به من الديمقراطية والانضباط التنظيمي، كما أبدعوا في الجانب الثقافي وقدموا أدباً وثقافةً فريدين من خلف الجدران.

تطور العمل التنظيمي

لم يهتم المعتقلون الفلسطينيون في البداية بالانتماء الفصائلي؛ لأنهم لم يكونوا على معرفة كاملة بالتنظيمات، من حيث بناؤها الإداري، وهيكلها التنظيمي، ولم يكونوا يميزون كثيراً بين الفصائل المختلفة، فقد كانوا يعتبرون أنفسهم أبناء حركة وطنية فلسطينية واحدة؛ لهذا السبب إضافة إلى ضعف التجربة فإن مسألة إقامة أطر تنظيمية وتشكيل هياكل إدارية لم تستحوذ على اهتمام خاص لدى المعتقلين. (قاسم، ١٩٨٦، ص٢٠٦) والخلاصة أن الوضع التنظيمي في سنتي ١٩٦٧، و١٩٦٨ لم يكن موجوداً، بل كان هناك بعض الشخصيات البارزة التي تمتعت بصفات قيادية؛ ما جعلها تحوز احترام وتقدير باقي المعتقلين، (خليل، ١٩٨٩، ص١١٤) أمثال عبد الحميد القدسي مسؤول المعتقلين الفلسطينيين في سجن (كفار يونا) في الفترة ١٩٦٧-١٩٧٢، وأبو علي شاهين مسؤول الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية لسنوات متفرقة ما بين ١٩٦٧-١٩٨٢. (البطش، ٢٠٠٧، ص١٤، ص١١٠)

اعتمد العمل التنظيمي في هذه المرحلة على الشخصية القيادية، أي حكم وتوجيه القائد الأكثر وعياً وشعبية لدى أبناء الفصيل، وقد خضع اختيار القائد لصفاته الشخصية التي يتحلى بها، ولم يخضع هذا الاختيار لأسس تشريعية واضحة المعالم – وغالباً – ما كان هذا القائد يتميز بالحيوية والنشاط. (قاسم، ١٩٨٦، ص٢٠٧)

يعود تاريخ أول استحداث تنظيمي في تجربة الاعتقال إلى كانون الأول ١٩٦٨ في سجن نابلس، حيث كان يضم في تلك الفترة حوالى ألف سجين بين موقوف وإداري ومحكوم، وتم ترتيب الأوضا ع، وتوزيع المهام والمراتب التنظيمية، حسب الكفاءات التنظيمية، بحيث تبدأ من الخلية بموجه الغرفة في الغرفة، لجنة للمردوان، لجنة للسجن، لجنة مركزية للسجن، موجه عام، لقد أصبح السجن خلية عمل للتعبئة الحركية والسياسية والوطنية والثورية، وتم تشكيل جهاز رصد أمني، وجهاز تحقيق. (القيسي، ١٩٨٦، ص١٠٠)

الشكل رقم (١)
أول هيكل تنظيمي تم استحداثه في سجن نابلس عام ١٩٦٨

موجه عام
لجنة مركزية
لجنة سجن
لجنة مردوان
موجه غرفة
موجه خلية

المصدر: (القيسي، ١٩٨٦، ص١٠٠)

تم إحياء أول احتفال بعيد الثورة الفلسطينية في ١٩٦٩/١/١، في سجن نابلس، كما تم إحياء معركة الكرامة في الأول من أيار من العام نفسه، كما استطاعت الحركة الأسيرة إيجاد وخلق الكادر التنظيمي. (القيسي، ١٩٨٦، ص١٠٠)

أما في سجن عسقلان فبدأ التفكير بضرورة وجود قيادة جماعية قائمة على أسس تنظيمية واضحة في العام ١٩٧١. فهذا المعتقل ضم بين جدرانه عدداً من الشخصيات ذات التجربة العميقة والقدرة على القيادة (قاسم، ١٩٨٦، ص٢١٠). وتم في العام ١٩٧٢ التوصل إلى طريقة معينة تم بموجبها اختيار قيادة التنظيم. وتتلخص هذه الطريقة في قيام كل غرفة باختيار موجه لها، ويختار القسم لجنة تنظيمية تشرف عليه، وفي النهاية تقوم لجان الأقسام بفرز منسقين لها تعتبر بمثابة اللجنة العليا والتي تشكل قيادة التنظيم في المعتقل والتي بدورها تختار الموجه العام. (خليل، ١٩٨٩، ص١١٧)

نظرت مصلحة السجون لتجربتي سجني نابلس وعسقلان بعين الخطورة، فقامت بنقل العديد من الكادر التنظيمي إلى سجن بيت ليد، بهدف وقف الأعمال الاحتجاجية والإضرابات ضد إدارة السجن في عسقلان، ولإيقاف نمو الوعي التنظيمي، وكان هذا العامل المهم لجمع تجارب تنظيمية لأكثر من سجن في بيت ليد. (البطش، ٢٠٠٧، ص١١٢) حيث تطور لأول مرة هيكل تنظيمي، وتشكلت أطر تنظيمية قوية ونشطة، قامت بمختلف النشاطات التنظيمية والإدارية والأمنية. وتم تعميم هذه التجربة على المعتقلات الأخرى في بداية ١٩٧٣، وتميزت هذه التجربة بما يلي: (خليل ١٩٨٩، ص١١٨)

١. بناء الحياة التنظيمية على أساس مركزي،

أي بنـــاء هيكل تنظيمي يقوم على أســـاس المراتب الآتية:

أ. موجه عام للمعتقل.

ب. لجنة مركزية عامة.

ت. لجنة ثقافية.

ث. موجهو الغرف والأقسام.

٢. العمل بقيادة جماعية منظمة، على أســـس تنظيمية واضحة لتسيير أمور المعتقلين.

٣. توزيع الأدوار والمهمات ومشـــاركة القاعدة في اتخاذ القرار.

وفـــي نهاية العام ١٩٧٥ قامت إدارة المعتقلات بإعادة العناصر النشطة إلى بئر السبع وعسقلان، بعد أن كانـــت معزولة في معتقل جنين منذ العام ١٩٧٣، شكلت هذه العودة عهداً جديداً من النشاط التنظيمي الذي تميز بممارسة الديمقراطية والذي تمخض عن مشـــروع عمل تنظيمـــي جديد، هذا المشـــروع الذي تمت صياغته في العام (١٩٧٦) طرح تشكيل هيئات، وأطر، ولجان اعتقالية تعنى بالنشاطات المختلفة، وكذلك انتخاب الشخصيات القياديـــة المركزية وتضمن ذلك في لائحة داخلية، تعتبـــر بمثابة دســـتور يتوجب احترامـــه والتقيد به؛ لضمان عملية التغيير القيادي بشـــكل هادئ وسلمي. (قاسم، ١٩٨٦، ص٢١٨)

واجه المشروع الديمقراطي معارضة من قبل بعض المعتقلين، اســـتندت إلى الدواعي الأمنية، وفي النهاية تم حســـم النقاش لصالح الأسلوب الديمقراطي المستند إلى حكم اللوائح التنظيمية، والأنظمة الداخلية، وذلك لتأييد الأغلبية الساحقة مـــن المعتقلـــين، وتم تطبيق هذا الأســـلوب في معتقلات بئر السبع، وعسقلان، ونفحة، وطولكرم؛ أما في المعتقلات الأخرى مثل غزة ونابلس ورام الله فقد تأخر تطبيق هذا الأســـلوب إلى ما بعد العـــام ١٩٨٠ لاعتبـــارات خاصـــة بطبيعة هذه المعتقلات. (الهندي، ٢٠٠٠، ص٣٥)

تميز الوضع العام فـــي المرحلة الديمقراطية بما يلي:

١. انتخاب الهيئات المســـؤولة للمعتقل من قبل القاعـــدة بصورة ســـرية، وتشـــكيل لجان انتخابية تشرف على سير عملية الانتخاب بشكل هادئ، وبعيد عن الدعاية الانتخابية، أو المظاهر غير السلمية.

٢. قيـــام الهيئـــات المســـؤولة بتحضير لائحة داخلية تحدد مسار العمل التنظيمي بأوجهه كافة: الثقافية، والإدارية، والأمنية، وتحدد الصلاحيـــات لكل هيئـــة، أو لجنة، وطريقة إنشاء الأجهزة وصلاحياتها.

كانت الانتخابات تتـــم في الأغلب على عدة مراحل، فبالنسبة لحركة فتح ينتخب المعتقلون في المرحلة الأولى مؤتمراً عاماً مصغراً يتراوح عدده بين ٥٠–٧٠ عضواً، وفي المرحلة القادمة يقـــوم أعضاء المؤتمر العـــام المصغر بانتخاب المجلس الثوري الذي يتكون من ١٥–٢٠ عضواً، وفي المرحلة الثالثة يقوم أعضاء المجلس الثوري بانتخاب اللجنة المركزية ثم الموجه العام، وتتم كل هذه المراحل بشـــكل ســـري، وتشرف على العملية لجنة انتخابات مركزية، لا تختلف هذه

الصـــورة كثيراً لدى الفصائـــل الأخرى، وإن اختلفت المســـميات، فالجبهة الشـــعبية تسمي قيـــادة رابطة تنظيمية بـــدلاً من لجنة مركزية. (خليل، ١٩٨٩، ص١٢٤)

الشكل رقم (٢)

الهيكل والبناء التنظيمي لحركة فتح داخل السجون

لجنة مركزية			
مجلس ثوري			
مؤتمر عام			
اللجان التنظيمية العامة			
لجنة إدارية عامة	لجنة نضالية عامة	لجنة ثقافية عامة	لجنة أمنية عامة
لجان الأقسام التنظيمية			
لجنة إدارية قسم	لجنة نضالية قسم	لجنة ثقافية قسم	لجنة أمنية قسم
موجه الغرف والخيام			

المصدر: (قاسم، ١٩٨٦، ص٢٢١)

تطور الوضع الثقافي

فرضت ســـلطات الســـجون في بداية الحياة الاعتقالية حصاراً ثقافياً على الأســـرى، وشمل هـــذا الحصار منع حصول الأســـير على القلم، والدفتر، والكتاب، وإجباره على ســـماع الإذاعة الإســـرائيلية في أوقات محددة، ولم يســـمح له بقراءة الصحف ســـوى صحيفـــة «الأنباء» التي كانت تصدرها أجهزة المخابرات الإسرائيلية، وقد طبق الحظر التام على الثقافة الوطنية والإنسانية، وكان الأســـير الذي يتم ضبط ورقة أو قلم معه يعقاب في زنزانة انفرادية، ويعتدي عليه من قبل طواقم الســـجانين. (قراقع، ٢٠٠١، ص١٧) (المركز الفلســـطيني لقضايـــا الســـلام والديمقراطية، ٢٠٠٢، ص١٦)

بادر بعض ذوي الخبرة والتعليم السابق إلى نقل بعض ما لديهم لعناصرهم، واعتمدوا في ذلك أسلوب المشافهة، فالأقلام والدفاتر ممنوعة، وتم حصر الأسلوب الكتابي في مجالين: المراسلات المهمة، والمجلة التنظيمية. (خليل، ١٩٨٩، ص١٠٢) أما كيف حصل المعتقلون على بعض الأقلام؟ فقد حصل ذلك في سجن عسقلان بطريقة استبدال الأنابيـــب الفارغة، عندما يســـمح لهـــم بكتابة الرســـائل، التي تتم مرة واحدة في الأســـبوع، وبأوراق ينتزعونها من أوراق السجائر التي كانت توزعهـــا عليهم إدارة الســـجن. كان المناضلون الطليعيـــون يكتبـــون على هـــذه الأوراق تاريخ القضية الفلســـطينية وتاريخ الثـــورات العالمية، ومن خـــلال هذه الأوراق البســـيطة التي كانت تنقـــل من غرفة إلى غرفة أخرى ومن يد إلى يد، تعلـــم المناضلون الكثير الكثير، وقد تعلموا فيما تعلموه، بهذه الطريقة، اللغة العبرية والإنجليزية. (المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ٢٠٠٢، ص١٠) أما في مجال محو الأمية، والتعليم الأولي فقد اســـتعملت أرض الغرف كاللوح، والصرار الطري كطباشير، ولم تمنع إدارة السجن إدخال بعض الكتـــب التافهة، كي تظهر أمام «الصليب الأحمر»، وبعض المؤسسات الدولية بأنها لا مانع لديها من تثقيف الأسرى. (خليل، ١٩٨٩، ص١٠٢)

ومع تقدم الوضع التنظيمي ارتبطت الحرية الثقافية بأنظمة عامة، وبعد أن كانت اختيارية بسبب ضرورتها أصبحت عامة وملزمة، وهذا ولّد المزيد من الطاقات والإبداعات، ولم تعد مرتبطة بطاقات فردية، أو كفاءات متفرقة.

ساهمت الإضرابات وبشكل خاص إضراب ١٩٧٠/٧/٥ في عسقلان في تحسين مستوى الحياة الثقافية للأسرى، فقد سمح لأول مرة بإدخال الكتب التعليمية المدرسية إضافة لعدد محدود جداً من الكتب العامة؛ أما على الصعيد التنظيمي الداخلي، فقد خففت الإجراءات ضد الجلسات، وأصبح بالإمكان استخدام الدفاتر في النشرات الثقافية وغيرها. (خليل، ١٩٨٩، ص١٠٢:١٠٣) وصلت التجربة إلى مرحلة متقدمة ثقافياً وإبداعياً في الثمانينيات، لكن لم تتم الأمور على شكل طفرة، بل عن طريق المتابعة والمثابرة طويلة الأمد، التي أفرزت في المحصلة النهائية عدداً غير قليل من المتخصصين، في مجالات ثقافية وإبداعية متنوعة. فقد برز في المعتقلات كتاب القصة، وشعراء، ومترجمون، وباحثون، ومختصون في التحليل السياسي والعسكري، والفكري، والاقتصادي، حتى إن بعض المعتقلين اتجهوا لدراسة علم النفس، والتعمق فيه. (المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ٢٠٠٢، ص١١)

النشاط الثقافي

قامت الحياة الثقافية في المعتقل على مجموعة من اللوائح والدساتير الاعتقالية، نصت على قيام لجنة ثقافية عامة، يشرف عليها موجه ثقافي عام (الموجه الثقافي العام عضو لجنة مركزية منتخب من قبل المؤتمر العام والمجلس الثوري، أما اللجنة الثقافية العامة فيتم تكليفها من قبل اللجنة المركزية والموجه العام بمعرفة الموجه الثقافي العام)، وتكون مسؤولة عن كل المهام الثقافية في المعتقل، من خلال الهيكل الثقافي المحدد لها حسب اللوائح الداخلية:

١. موجه قسم ثقافي وهو همزة الوصل بين الموجه الثقافي العام، وموجهي الغرف الثقافيين، ويشرف على تنفيذ السياسة التنظيمية الثقافية للقسم.
٢. موجه الغرفة الثقافي وهو المسؤول المباشر عن تطبيق السياسة الثقافية للغرفة بترتيب الجلسات السياسية والطرح فيها.
٣. لجنة تحرير المجلة، وهي المسؤولة عن إصدار مجلة تنظيمية شهرية، أو نصف شهرية تتناول بالتحليل الجوانب السياسية: المحلية، والعربية، والعالمية، والجوانب الحياتية للثوار، وتساهم في تنمية المواهب الأدبية والفنية للثوار، وهي الناطقة باسم التنظيم وتعبر عن فكره.
٤. لجنة أو لجان الترجمة... وهي المسؤولة عن ترجمة كل ما يهم الثوار عن الصحف الأجنبية، الجيروزاليم بوست، والصحف العبرية على مختلف أنواعها. (أبو بكر، ١٩٨٩، ص١٦٧)

الشكل رقم (٤)

الهيكل الثقافي داخل السجون والمعتقلات

موجه ثقافي عام
موجه ثقافي عام
موجهـو الأقسـام الثقافيـة
موجهـو الأقسـام الثقافيـة
موجهـو الغـرف الثقـافيون

المصدر: (البطش، ٢٠٠٧، ص١٤٤)

ويقوم النشـاط الثقافي على أساس تسييس المجتمع الاعتقالي لتحقيق ما يلي (البطش، ٢٠٠٧، ص١٤٤):

١. محو الأمية إذا وجـدت، حيث يكلف كادر متعلـم، أو أكثـر بتدريـس الأمـي؛ حتى يستطيع الاعتماد على نفسه.
٢. محو الأمية السياسـية، حيـث ترتب لهذا الغرض برامج ثقافية، آخذة بعين الاعتبار المسـتوى الثقافي للمعتقلـين، فتخصص جلسـات مصغرة للجدد؛ للنهوض بوعيهم السياسي عدا الجلسات العامة، التي لا تقل عن ثلاث أسبوعياً – وفي السجون الفرعية أكثر من ست جلسات.
٣. تشجيع الحلقات الدراسية بمختلف أنواعها.
٤. العمـل على متابعة الأخبار السياسـية اليومية ومناقشتها، حيث تخصص جلسة أسبوعية لمناقشة قضايا الساعة البارزة، الأمر الذي يحفز المعتقلين على المواظبة اليومية على قراءة الصحف، والاستماع للنشرات الإخبارية، وللغرض نفسه تعمم نشرات سياسـية أسـبوعية تصدرها اللجنة الثقافية.
٥. تشجيع النقاشات حول القضايا السياسية، وغيرها؛ مـا ينمي في الثوار قدرة النقاش ووعيهم.
٦. تشـجيع الدراسـات اللغوية مثل دراسـة اللغات: العبرية، والإنجليزية، والفرنسـية، والألمانية، والإسبانية، والروسية.
٧. تشـجيع إعداد البحوث والدراسات، حيث بدأت تعطي ثمارها. (أبو بكر، ١٩٨٩، ص١٦٧)
٨. دورات التجويد والتلاوة: وحصل مجتازو هذه الدورات على شـهادات من التنظيم ومن مؤسسـات خارج السـجون، كان لجهود التنظيم الفضـل فيها. (أبو النجا، ١٩٩٨، ص١٦٩)
٩. نادي القراءة والمطالعـة: ومهمته تحضير الطلبة المعتقلين لامتحانات الثانوية العامة، ودروس التقوية.
١٠. دورات فـي مجـالات أخـرى: حيث كان يتـم تنظيـم دورات اختيارية فـي النحو، والسياسـة، والتاريخ، وإدارة المشـاريع، والإسـعافات الأولية، والخط العربي. (أبو النجا، ١٩٩٨، ص٢٩)
١١. التعليـم الجامعـي: حـاول المعتقلـون بجهودهم مع العديد من المؤسسات، إقامة جامعـة خاصة بهم، وعرضوا على بعض

الجامعات المحلية انتسابهم لها (البطش، ٢٠٠٧، ص١٤٤)، وقد انتسب المعتقلون إلى جامعات (إسرائيلية)، وكثير منهم أكمل تعليمه الجامعي والأكاديمي بعد خروجه من السجن.

كما استطاع المعتقلون أن ينجزوا مكتبة متنوعة وشاملة لكتب تبحث في صلب المشاكل التي يعاني منها الفلسطيني؛ كما انصب اهتمام بعض المعتقلين في الأمور الفنية كالرسم، وعمل الأشكال المختلفة من المسامير، والخيوط الملونة، وأنتجت المعتقلات العديد من الأعمال الفنية كاللوحات، والمسابح المصنوعة من بذور الزيتون؛ كما اهتم عدد من المعتقلين بالأمور الأدبية ككتابة القصة، أو قرض الشعر، وأصدرت المعتقلات الكثير من هذه الأعمال والتي بقيت محفوظة دون نشر. (قاسم، ١٩٨٦، ص١٧٨-١٨٣)

شكلت المؤسسة الثقافية داخل السجن الأساس الذي يرتكز إليه البناء التنظيمي داخل السجن، فهي (المؤسسة الثقافية) التي كانت تربي، وهي التي كانت تؤهل وتخرّج الكادر القادر على إدارة الحياة التنظيمية، ومواجهة إدارة السجن، وتنظيم الحياة الاجتماعية، وهي التي كانت تقتل الفراغ، وتخلق نشاطاً وتفاعلاً يومياً.

استطاع الأسرى بعزيمتهم، وإرادتهم القوية، أن يحولوا غياهب السجون إلى مراكز جامعية ثقافية تدرس المواد الثقافية الأكاديمية السياسية والوطنية والاقتصادية والاجتماعية. فهناك جلسات تنظيمية يحاضر فيها أساتذة جامعيون وأسرى لهم باع طويل في الموضوع المعين المراد تدريسه.[٧]

على الرغم من القمع الاحتلالي، تعددت أشكال الأنشطة الثقافية والتعليمية اليومية سواء على المستوى الجماعي أو الفردي داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية وأنتج الأسرى وسائلهم الخاصة لتبقى هذه المعتقلات مفعمة بالحياة الثقافية المناهضة للاحتلال، ورفد الأسرى الأدب الفلسطيني بدوافع الإبداع وروافد التميّز، واكتسب أدب السجون خصوصية الثورة وعنف المقاومة، ورقّة العشاق وطهارة الانتماء، ولكن الأدب الأسير لم يأخذ حقه في البحث والأضواء على الرغم من أن السجن ظلّ من أهم روافد الإبداع والتطور الفكري والثقافي والأدبي.

يقول الكاتب معاذ محمد الحنفي: «أبدع الأسرى الذين كتبوا خلف القضبان بواكير إنتاجاتهم، أو أولئك الكتاب والشعراء الذين تم اعتقالهم، فأكسبتهم تجربة الأسر آفاقاً رحبةً جديدةً، فالتجربة الثورية النضالية والإنسانية غنية جداً، رغم التضييق على الثقافة ومصادرها ووسائلها الذي استمر فترات طويلة، داخل السجون والمعتقلات، وما زال حتى مطلع القرن الواحد والعشرين، فلا عجب أن نجد إسرائيل كياناً يُمارس مصادرة الكلمة وحرية الإبداع، كما أنها الكيان الوحيد الذي قام بتشريع التعذيب، ضمن قانون مكتوب يسمح بتعذيب الفلسطينيين أثناء فترة التحقيق». (سباعنة، ٢٠١٢)

مراحل تطور المسيرة النضالية للحركة الأسيرة

مــرت الحركــة الأســيرة وعبر المســيرة الاعتقاليــة بتطــورات مختلفــة علــى جميع الأصعــدة، هذه التطــورات لم تأتِ من فراغ أو بمحــض الصدفة، وإنمــا كانت محصلة لنضــالات شــاقة، دفعــت خلالهــا الحركة الأسيرة الكثير من التضحيات لتحقيق بعض الإنجازات وتحسين ظروف الحياة الإنسانية في الســجون. فقد استشــهد مــا يزيد على مائتي أسير داخل السجون والمعتقلات خلال العقود الماضية، واستشــهد عدد منهم خلال الإضرابات المتكــررة والمفتوحة عن الطعام. (البرغوثي، ٢٠١١، ص٢٠٤:٢٠٥)

مرحلة العفوية وفقدان الاتزان (١٩٦٧-١٩٧٢)

تميزت هذه المرحلة بالعفوية وفقدان الاتزان مــن قبل الحركة الأســيرة ويعود ذلك لضعف التجربة وقلة الكوادر وسياسة البطش والعنف التــي كان يتبعهــا الســجان تجاه الأســير الفلسطيني، حين حرم الأسير من أبسط الحقوق الإنســانية، حيث الازدحام الخانق في زنازين السجن والعنف في المعاملة وسياسة التجويع وغيــاب حالة الضبط لهذه الجموع الكبيرة من الأسرى. ومن هنا لم يكن للثقافة الفكرية مكان، فكل التفكير كان مركزاً على الدفاع عن النفس جســدياً ومعنوياً. وباختصار وســائل الثقافة وظروفهــا كانت معدومة، حتى الألســنة كانت متحجرة تحت وطأة الجوع والألم ورعب التدمير الذي يمارســه الســجانون. (المركز الفلسطيني لقضايا السلام، ٢٠٠٢، ص١٦:١٧)

مرحلة التجربة والخطأ (١٩٧٢-١٩٨٠)

امتازت بتجارب نضاليــة للمواجهة دون أن يكون للحركة الأسيرة أي رؤية نظرية للمواجهة سواء على صعيد الذات أو الموضوع، وقد واجهت الحركة الأسيرة في هذه المرحلة مصاعب كثيرة وكبيرة، (عبد الــرازق، ١٩٩٧، ص٣١) وكانت أهم هذه المعارك والمواجهات الإضرابات الجماعية عن الطعام، كما حصل في إضراب عسقلان ١٩٧٦-١٩٧٧، وإضــراب نفحة عــام ١٩٨٠، (الرجوب، ١٩٨٥، ص٩) وكنتيجة للنضال تحققت مكاســب ومنجزات مهمة، وتكرست وتراكمت، على جميع المستويات، أهمها على المستوى الثقافي السماح بإدخال الكتب: الفكرية، والأدبية، والسياســية، والتاريخية، وغيرها. ونتيجة وجود حياة منظمة ووسائل ثقافية حدث في هذه المرحلة نمو ثقافي هائل، بل طفرات ثقافية، فانتظم التعليم والتثقيف الذاتي والجماعي، لكن النشاط والإبداع الثقافي تمحور حول التأطير التنظيمي والتعبئة السياسية والأيديولوجيــة التــي لهــا علاقــة بالتنظيمات السياسية. (البطش، ٢٠٠٧، ص١٣٦-١٣٨)

مرحلة تثبيت الذات (١٩٨٠-١٩٩٣)

بدأت تترســخ فــي هذه المرحلــة التجربة الانتقالية ســواء العمليــة النضالية مع إدارة الســجون أو بنــاء الــذات الداخليــة للأطر

التنظيمية وبرامج متكاملة على الصعد الثقافية والسياسية والأمنية والاجتماعية والإدارية. هي مرحلة تحقيق الأهداف على كل الصعد النضالية وتحقيق الإنجازات العظيمة للحركة الأسيرة حيث أدخلت الأسِّرة للأسرى واعتبر ذلك تغييراً جذرياً في حياة الأسرى وأدخل المذياع والتلفاز واعترف بالوجود المنظم للأسرى وتمثيلهم، وتم ترسيخ البنى الداخلية للأطر الاعتقالية والتنظيمية ضمن لوائح ثابتة وتقاليد واضحة، وتطور الوعي السياسي والتنظيمي والأمني والإداري لدى الأسرى، (عبد الرازق، ١٩٩٧، ص٣١) أما الحياة الثقافية والفكرية فقد بلغت ذروتها في هذه المرحلة، خاصة أن الأسرى الأوائل كانوا قد أمضوا في هذه المرحلة أكثر من عقد داخل السجن، فصقلتهم التجارب النضالية الطويلة. وأصبحوا مؤهلين لعملية البناء والتأهيل. (المركز الفلسطيني لقضايا السلام، ٢٠٠٢، ص١٧)

إن المشهد الثقافي داخل سجون الاحتلال من أهم معالم الحياة الاعتقالية التي صاغتها الحركة الأسيرة منذ نشأتها قبل عقود وحتى يومنا هذا، فقد برزت حاجة الأسرى إلى بلورة أشكال خاصة بالممارسة الثقافية اليومية منذ بدايات نشوء الحركة الأسيرة، فسارعوا إلى تشكيل النواة الأولى لحراك ثقافي واسع. فكانت المجلات والنشرات التي تعبر عن الرؤى السياسية والفكرية لمختلف التنظيمات الفلسطينية ومنها مجلات «الثورة» و«العاصفة» و«الشرارة» و«الطريق» و«الهدف» وكلها كانت توزع باليد وبشكل سري داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية (قاسم، ١٩٨٦، ص١٧٦:١٧٧).

مرحلة التذبذب (١٩٩٣-حتى الآن)

تميزت هذه المرحلة بحالة من التشنج والاضطرابات وحالة من المد والجذر وذلك لعدة أسباب؛ أهمها: الاتفاقيات السياسية المعقودة مع الاحتلال، ودخول انتفاضة الأقصى، وحالة الانقسام السياسي في الخارج، التي عكست ظلالها على الحركة الأسيرة، والتي عاشت حالة من الانقسام والصراع الداخلي الذي عززته بدورها إدارة السجون الإسرائيلية. ورغم المعاناة التي واجهها الأسرى داخل السجون الإسرائيلية يمكننا القول: إن أسرى فلسطين قد عملوا على تحويل التعذيب النفسي والجسدي والروحي إلى منتج ثقافي استفاد منه عشرات آلاف الأسرى ذكوراً وإناثاً، وخرجوا كادراً بشرياً وطنياً وأكاديمياً بمؤهلات مختلفة، قادراً على العمل القيادي في جميع المجالات.

فالمعاناة تولّد الإبداع، لأن الإبداع لا ينتج عن شخص عادي يعيش في ظروف عادية، وإلا أنتج أدباً عادياً، أما الإبداع فإنه ثمرة مميزة يصدر عن شخص مميز يحيا ظروفاً خاصة غالباً ما تكون معاناة وقهراً أو إحساساً بالظلم، إن عملية الإبداع في الواقع، هي تعبير عقلي قائم على مضمون

وأحاسيس، يرتفع بهم إلى الروحانية والإبداع الفني، وهو أيضاً صناعة إنسانية، تقدم للبشرية مادة جمالية بغرض إسعادها. (سباعنة، ٢٠١٢)

مرت الحركة الأسيرة خلال مسيرتها النضالية بالكثير من المتغيرات والتطورات، فلم تكن الحياة الاعتقالية على وتيرة واحدة، حيث انتقلت من حالة الفراغ التنظيمي والفوضى والعشوائية، إلى حالة الإبداع والإنتاج الثقافي والمعنوي، وكذلك تخريج الكادر الواعي والمدرك لقضاياه والقادر على إدارة الصراع مع العدو في الخارج والداخل، هذا التدرج في الحياة الاعتقالية والتطور لم يأت إلا من خلال التضحيات الجسام التي قدمها الأسرى والمعتقلون خاصة الأوائل منهم، وكان نتيجة الإضرابات عن الطعام وغيرها من أشكال الإضراب، لقد أصبحت الحياة الاعتقالية أشبه بالأكاديميات والجامعات العلمية.

المشاركة السياسية للأسرى داخل صفوف حركة فتح

تعتبر حركة فتح أكبر الحركات الفلسطينية وأقدمها، ولها أكبر رصيد نضالي في عمليات تحرير الأسرى، سواء من خلال صفقات تبادل الأسرى وخطف الجنود، أو من خلال العملية السياسية، التي قادتها حركة فتح واستطاعت أن تفرج عن الآلاف من الأسرى، وتضم حركة فتح أكبر عدد من الأسرى المحررين، وقد برز العديد من القيادات داخل أسرى حركة فتح، ومن بينهم: عبد العزيز شاهين (أبو علي)، مهدي بسيسو، مروان البرغوثي، عيسى قراقع، رمضان البطة، هشام عبد الرازق، أحمد نصر، والعديد من القيادات الوازنة، التي كان لها الدور الكبير فيما بعد سواء على المستوى الجماهيري في الانتفاضة الأولى والثانية والتحريض والتأطير للحركة وعملية البناء التنظيمي، أو على المستوى السياسي في عملية صناعة واتخاذ القرار داخل أجهزة الحركة المختلفة خاصة العليا منها.

المواقع التنظيمية التي تبوأها الأسرى داخل صفوف حركة فتح:

يعتبر الأسرى المحررون القوة الفاعلة والركيزة الأساسية، التي تستند إليها حركة فتح، حيث لعبوا دوراً كبيراً في عملية بناء مؤسسات التنظيم، خاصة بعد الانتفاضة الشعبية الأولى ١٩٨٧، كما كان لهم الدور الأبرز بعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية، وإجراء انتخابات عامة على مستوى جميع الأطر التنظيمية والحركية، الأمر الذي أتاح لهم الفرصة في التوغل والسيطرة على معظم الأطر العليا والوسطى والدنيا، حتى وصلوا إلى اللجنة المركزية، وهي أعلى موقع تنظيمي، وبذلك أصبح الأسرى جزءاً أصيلاً ومكوناً رئيساً لكل المناصب القيادية المؤثرة في صناعة القرار السياسي داخل صفوف الحركة.

يشكل الأسرى المحررون محور الحركة وعصبها الفعال على الأرض، والغالبية النوعية الموجودة في مؤسسات الحركة هي من الأسرى المحررين، واستطاع الأسرى المحررون أن

يتوغلــوا فــي صفوف حركة فتــح، وأن يتبوؤوا المناصب العليــا لامتلاكهم قدرات وثقافة عالية، تؤهلهــم إلى قيــادة دفة الأمــور، بعدما صقلوا ودربوا وثقفوا سلوكياً وأكاديمياً وتنظيمياً داخل السجون، حتى أصبح الأسرى المحررون يشكلون العمود الفقري للحركة، وأصبحت غالبية الإطار التنظيمــي لحركة فتح من الأســرى المحررين، ويمكــن اعتبار صفقــة تبادل الأســرى بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٠، هــي البدايــات الأولــى لدخول الأســرى المحررين الحياة الحزبيــة والتنظيمية خارج السجون.

بدأ الأســرى عملهــم التنظيمي مــن أدنى الهيــكل التنظيمــي لحركة فتــح؛ فتدرجوا في السلم التنظيمي، حتى وصلوا إلى المراتب العليا: أعضاء مجلس ثوري وأعضاء لجنة مركزية، حيث اســتطاع بعض قيادات الأســرى أن يحصلوا علــى عضوية اللجنــة المركزية وهي أعلى مرتبة تنظيميــة في حركة فتح، خــلال المؤتمر الأخير للحركة (المؤتمر الســادس) ســنة ٢٠٠٩، فقد حصل الأسرى المحررون في المؤتمر السادس، على ستة مقاعد في اللجنة المركزية.

جدول رقم (٣)

جدول بأسماء الأسرى المحررين أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح

الاسم	المنطقة
زكريا الأغا	خان يونس
محمود العالول	نابلس
مروان البرغوثي	رام الله
محمد إشتية	نابلس
حسين الشيخ	رام الله

المصدر: (فروانة، مقابلة شخصية، ٢٠١٤)

كذلك حصل الأسرى المحررون على أكثر من نصف مقاعد المجلس الثوري لحركة فتح.

ثم يأتي دورهم في المؤتمر الحركي العام، للحركة وهــو المؤتمر الذي يقوم بانتخــاب أعضاء اللجنة المركزيــة والمجلس الثوري، كذلك تقلد الأســرى قيادة الأطر القيادية الأخرى التي تعمل على أرض الواقع بين الجماهير، مثل أمناء سر وأعضاء لجان الأقاليــم والمناطق والشــعب؛ والتي غالباً ما كان الأسرى المحررون يكتسحون هذه المواقع في أقاليم الوطــن، نظراً لأن الغالبية الســاحقة من أعضاء وكوادر حركة فتح فــي داخل الوطن قد تعرضوا للاعتقــال. من جهة أخرى فإن غالبية العاملين في قيادات المكاتب الحركية المركزية والفرعية (للعمال، المهندسين، المحامين، المعلمين، الأطباء، وغيرهم من المكاتب الحركية)، هم أيضاً من الأسرى.

التنظير السياسي للحركة واستقطاب الجماهير

بعد خروج الأسرى من السجون كان الهدف من تربية الأسرى، وأدلجتهم سياسياً وتنظيمياً، هو الاستمرار بعطائهم خارج السجون، فالسجون كانت مرحلــة للإعداد والبنــاء، بهدف الخروج

لميدان العمل وساحة المواجهة مع الاحتلال، ولما كان معظم الأطر الحركية والتنظيمية داخل حركة فتح من الأسرى المحررين، خاصة قيادات التنظيم والمناطق والشعب، والتي هي أكثر تماساً مع واقع الجماهير فإنها لعبت دوراً مهماً في استقطاب الجماهير والتنظير السياسي للحركة وقد تميزت حركة الشبيبة الطلابية الإطار الشبابي للحركة، بعملية استقطاب فئة الشباب الأكثر حضوراً ومشاركة وفاعلية، وخاصة في الجامعات الفلسطينية، ونظراً لتلمس الاحتلال لخطورتها فقد قامت بحظرها واعتقال قادتها والحكم عليهم بأحكام قاسية، وإبعاد قادتها للخارج، ومع مجيء السلطة عادت الشبيبة ليتسع دورها ويكبر حجمها، ويلعب الأسرى الدور الرئيس في ذلك. وقد قام الأسرى بتعبئة الجماهير والعمل على استقطابهم إلى العمل النضالي، من خلال عدة خطوات، من أهمها:

١. العمل التطوعي: حيث بدأ الأسرى بالقيام بأعمال تطوعية مع فئة الشباب الذين شكلوا وقود الثورة وشعلتها، فقاموا بتنظيف الشوارع، وزراعة الأماكن العامة، ومساعدة الفلاحين، وتوزيع المساعدات، وغيرها من الأعمال التطوعية.
٢. اتحادات الطلبة: والتي كان لها الدور البارز في استقطاب الطلبة ومشاركتهم في الحياة السياسية والتنظيمية، وفي عملية التنمية السياسية الشاملة.
٣. اتحادات النقابات: حيث شكلوا اتحادات النقابات وأشرفوا على انتخاباتها، لما للعمل النقابي من ثقل ووزن في الحياة الاجتماعية والسياسية.
٤. المجلات الوطنية: عمل الأسرى على توزيع المجلات الوطنية، فقد كان لحركة فتح مجلة (فلسطين الثورة)، التي كان لها دور بارز في تشكيل الوعي الوطني والثقافة السياسية وسط الجماهير الفلسطينية.
٥. الأغاني والأناشيد الوطنية: والتي ألهبت مشاعر الجماهير الفلسطينية، حيث كان لها الأثر البالغ في إشعال روح الثورة والانتفاضة الشعبية، وقد تجلى هذا من خلال فرقة العاشقين، والفنان الوطني أبو عرب وغيرهم.
٦. المناسبات الوطنية والاجتماعية: حيث كان الأسرى يستغلون هذه المناسبات، مثل وعد بلفور، يوم النكبة، يوم الأرض، وانطلاقة الثورة الفلسطينية، وغيرها من المناسبات الوطنية، في تذكير الجماهير وتحريضهم على ممارسات الاحتلال.
٧. توزيع البيانات والمناشير: حيث وزع الأسرى البيانات والمناشير لتحريض الجماهير واستقطابها، والتي كانت في أغلبها تصاغ وتكتب داخل السجون.
٨. الندوات والمهرجانات الوطنية: استعرض الأسرى المحررون لحركة فتح، ثقافة الحركة ونضالاتها، وبرامجها الوطنية والسياسية، في كلماتهم التي كانوا يلقونها أثناء المهرجانات والندوات.

هيكلة التنظيم والإشراف على الانتخابات الداخلية

بعد تقلد الأسرى المناصب التنظيمية المختلفة، استطاعوا تغيير الكثير من المسائل التنظيمية وتعديل الكثير من السلوك الحركي على الأرض، فقد كان لأسرى الحركة دور كبير في قيادة المسيرة الانتخابية من حيث الترشيح والترشح، ووضع القوائم والعمل على إنجاحها، كما كان للأسرى وجود مميز في الحملات الانتخابية، وذلك يعود لثقة الناس بهم وبنضالاتهم، ولأنهم أكثر الناس حرصاً على حقوق الشعب الفلسطيني، فهم من أفنوا حياتهم وأمضوا زهرات شبابهم داخل أقبية السجون والمعتقلات، لذلك تلقى كلماتهم آذاناً صاغيةً من قبل الجماهير التي تتوق للحرية وتعشق النضال، كما عمل الأسرى على إعادة بناء أجهزة الحركة وهياكلها، التي لم تكن بالأساس موجودة على الأرض، كما نص عليها دستور الحركة (اللائحة الداخلية للحركة)، وقد استغلوا خبرتهم التنظيمية والثقافية، فقادوا المؤتمرات الحركية، وأظهروا فهماً قيادياً في إدارتها. وأجروا الانتخابات في الأطر الحركية، وفي المواقع التنظيمية، سواء المناطق أو الأقاليم وحتى المواقع القيادية: المجلس الثوري واللجنة المركزية، وكذلك المكاتب الحركية، حتى تضمن «فتح» بقاءها كتنظيم متماسك، تنظيم مهيكل، من جهة أخرى خاض الأسرى انتخابات الأطر النقابية والطلابية وأشرفوا عليها، وكانوا طليعة الشعب الفلسطيني، والحركات والأحزاب الفلسطينية في عملية البناء والتحرر، واستطاعت قوائم حركة فتح أن تحصل على رئاسة معظم الاتحادات والنقابات ومجالس الطلبة في الوطن.

رغم تغلغل الأسرى في جميع مؤسسات الحركة من أدنى المراتب التنظيمية إلى أعلاها فإن هناك تبايناً في الرؤى حول مدى دور الأسرى في صناعة واتخاذ القرار السياسي داخل الحركة، فمن الأسرى من يرى أن الأسرى هم أدوات لتنفيذ سياسة مختطفة داخل الحركات التي يسيطر عليها أشخاص محددون، ومنهم من يرى أن الأسرى المحررين جزء أصيل في عملية صناعة القرار السياسي داخل الحركة واتخاذه، من خلال تبوئهم أعلى المناصب التنظيمية، أعضاء فاعلين في اللجنة المركزية، بالإضافة إلى أن معظم أعضاء المجلس الثوري هم من الأسرى، ورئيس المجلس الثوري هو أسير محرر، وكذلك معظم الأطر التنظيمية المتوسطة والدنيا (لجنة إقليم، أعضاء مناطق)، ولا شك في أن هذه الرؤى تعبر عن الانقسام الجاري داخل حركة فتح.

مؤسسات حركة فتح المهتمة بقضايا الأسرى

شكلت حركة فتح العديد من المؤسسات والجمعيات المعنية بالأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وخارجها، سوف نتطرق إلى إحدى هذه المؤسسات التي لها الدور البارز في مساندة قضية الأسرى، وهي جمعية نادي الأسير الفلسطيني.

جمعية نادي الأسير الفلسطيني

تأسست جمعية نادي الأسير الفلسطيني بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٧، وتعد من أكبر وأقدم الجمعيات التي تدافع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين والعرب القابعين في السجون والمعتقلات ومراكز التحقيق الإسرائيلية. تتعامل الجمعية مع ملف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين على أنهم مناضلون من أجل الحرية والاستقلال، تنطبق عليهم المواثيق الدولية الخاصة بأسرى الحرب وذلك بصرف النظر عن انتماءاتهم التنظيمية، حيث تتابع جمعية نادي الأسير ملفات الأسرى دون الالتفات لانتمائه التنظيمي السياسي. وقد تبلورت فكرة إنشاء الجمعية داخل السجون الإسرائيلية، من قبل نخبة من قيادات الأسرى أنفسهم من منطلق الشعور بالحاجة إلى مؤسسة حقوقية تشكّل عنواناً وحاضنةً للأسرى وذويهم، مؤسسة جماهيرية وشعبية، قادرة على رفع صوت الأسرى إلى كل مكان وتحريك قضيتهم، ونقل معاناتهم خلف القضبان إلى المحافل الإقليمية والدولية. وهي جمعية إنسانية اجتماعية وشعبية مستقلة. (جمعية نادي الأسير، ٢٠١٢)

تدعو الجمعية إلى تطبيق القوانين والشرائع الدولية والإنسانية واتفاقيات جنيف على الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي. وتتعاون الجمعية وتقوم بالتنسيق المتواصل مع المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية للوقوف إلى جانب الأسير والتخفيف من معاناته. وتنظر الجمعية للأسير الفلسطيني على أنه مناضل من أجل الحرية من حقه العيش بكرامة واستقرار بين أبناء شعبه، وله الحق في ممارسة دوره في بناء المجتمع ومؤسساته. (جمعية نادي الأسير، ٢٠١٢)

خاتمة

لعب الأسرى داخل حركة فتح دوراً مهماً ومركزياً، وشاركوا في عملية صناعة القرار داخل الحركة من خلال تقلدهم جميع المناصب والمواقع التنظيمية، وترجع أهمية هذه المنزلة إلى ما يحظى به الأسرى من احترام الشعب الفلسطيني وثقته، والقدرات السياسية التي يحظى بها الأسرى، حيث استطاع أسرى حركة فتح بقدراتهم التنظيمية والثقافية والأكاديمية وخبراتهم الواسعة التي اكتسبوها من السجون، أن يسيطروا على معظم أركان الحركة وأطرها القيادية الصغرى والمتوسطة وحتى المجلس الثوري، كما استطاعوا أن يصلوا إلى صفوف اللجنة المركزية التي تعتبر أعلى الهرم التنظيمي، وارتقوا بالعمل التنظيمي حيث كانت لهم ثقافتهم وفلسفتهم الخاصة، كما استطاع أسرى «فتح» أن يستحدثوا مؤسسات وجمعيات لرعاية الأسرى وذويهم، كما فرضوا وزارة خاصة بهم لرعايتهم ومتابعة شؤونهم الخاصة.

المراجع

- أبو بكر، قدري، «من القمع إلى السلطة الثورية»، (عمان: دار الجليل للنشر، والدراسات، والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٩).
- أبو النجا، إبراهيم: «الحركة الفلسطينية الأسيرة»، (رام الله: ١٩٩٨).
- أبو الهيجاء، إبراهيم: «المنسيون في غياهب الاعتقال الصهيوني»، (مصر: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٤).
- البرغوثي، مروان: «مروان البرغوثي ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي»، وهبي، زاهي، «تقديم»، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١).
- البطش، جهاد: «المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية»، (غزة، مكتبة اليازجي، ٢٠٠٧).
- خليل، محمد لطفي: «التجربة الاعتقالية في السجون الإسرائيلية»، (عمان: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).
- زقوت، سمير، وآخرون، «الآثار النفسية والجسمية بعيدة المدى لتعذيب الأسيرات الفلسطينيات المحررات بقطاع غزة»، (غزة: جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، ٢٠٠٩-٢٠١٠).
- زقوت، سمير؛ وأبو دقة، مريم، «التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأسيرات الفلسطينيات المحررات بقطاع غزة»، (غزة، بدون، ٢٠١٢).
- الرجوب، جبريل: «الزنزانة رقم ٧٠٤- تجربة المعتقلين في نفحة وجنيد»، (عمان: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٥).
- سباعنة، ثامر، الاعتقال وأدب السجون في فلسطين، موقع: بعثة فلسطين في فرنسا، تاريخ النشر: ٢٠١٢/١٢، تاريخ الاقتباس: ٢٠١٣/١١/٢٠.
- عبد الجواد، ناصر: «الأسرى. حقوقهم. واجباتهم. أحكامهم»، (عمان، دار كنوز المعرفة، ٢٠١٢).
- علاونة، كمال. «الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأسرى المحررين من سجون الاحتلال الصهيوني في فلسطين»، الموقع الإلكتروني: دنيا الرأي، تاريخ النشر: ٢٠١٣/٤/١٤، تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٩/٣٠.
- عنقاوي، حلمي إبراهيم: «المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان»، (رام الله: مطبعة الغد، ١٩٩٥).
- عواد، عبد الله، «دولة مجدو»، (عمان: دار الجليل للنشر، والدراسات، والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٢).
- لانغر، فيليتسيا، «بأم عيني»، ترجمة: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية - دمشق، (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤).
- قاسم، عبد الستار، وآخرون: «التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية»، (بيروت: دار الأمة للنشر، ١٩٨٦).
- قراقع، عيسى: «الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٤»، (نابلس: معهد الدراسات الدولية جامعة بير زيت، ٢٠٠١).
- القيسي، محمد: «الهواء المقنع - أبو علي شاهين خمسة عشر عاماً في الاعتقال الصهيوني»، (فلسطين، كتاب لوتس، ١٩٨٦).
- المناضلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال الصهيوني، (فلسطين، م. ت. ف. دائرة الإعلام والتوجيه القومي، تشرين الأول ١٩٧٥).
- وزارة الأسرى والمحررين، تقرير، حول الانتهاكات ضد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، (غزة: ٢٠١٠).

http://www.palestine-diplo com/spip.php?article653

- الهندي، خالد: «التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة»، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٠).

الهوامش

١ أصناف السجون: ١. سجن للسجناء العنيفين بشكل خاص. ٢. سجون مفتوحة، يسمح للسجناء فيها بالعمل خارج السجون، والعودة اليها وحدهم. ٣. سجون إقليمية، حيث يتم سجن كل سجين في منطقة سكنه. ٤. سجون الأحداث. ٥. سجون للنساء.

٢ انظر وثيقة رقم (١).

٣ أبو علي شاهين (من أوائل قيادات الحركة الأسيرة، وقيادي في حركة فتح (عضو مجلس ثوري)، ووزير سابق في السلطة الوطنية الفلسطينية).

٤ الفورة: هي تعبير عن النزهة اليومية التي يقضيها الأسير، في ساحة السجن المخصصة لذلك، وكلمة (فورة) مشتقة من "فار فوراً وفوراناً" أي يتحرك بقصد النشاط والحركة، وبشكل دائري – وفي الغالب– من اليمين إلى اليسار. (قراقع، ٢٠٠١، صxiv)

٥ إضراب عام ١٩٦٩: حدث أول تمرد في معتقل الرملة عام ١٩٦٩، كان أول إضراب عن الطعام عندما أضربت الحركة الأسيرة تسعة أيام متتالية على أثر ضرب أحد ضباط العدو أحد المعتقلين، فكان أول رد جماعي منظم بهدف المحافظة على الذات. (أبو غوش، ٢٠٠٤، ص٦٠)

٦ الكانتينا: عبارة عن دكان صغير لبيع بعض السلع للأسرى الفلسطينيين بأسعار مرتفعة داخل السجون الإسرائيلية، التي تحددها إدارة السجون.

٧ ففي ساعات الصباح بعد الإفطار أو بعد العصر أو بعد صلاة المغرب أو العشاء، تعقد جلسة ثقافية عامة أو خاصة لكل تنظيم سياسي على حدة: حركة التحرير الوطني الفلسطيني– فتح، أو حركة المقاومة الإسلامية– حماس، أو حركة الجهاد الإسلامي، أو الجبهة الشعبية أو الجبهة الديمقراطية، وهناك جلسات أو محاضرات عامة في شتى الأمور والهموم التي تتعلق بالأسرى الفلسطينيين وتتراوح مدة المحاضرة بين الساعة والساعتين يشارك بها المحاضر الأسير ويشارك في النقاش الطلبة الأسرى في المحاضرة المعنية، ويتم تقسيم شعب أو فئات محددة لكل محاضرة لتسهيل عملية التدريس الجامعي إن جاز لنا التعبير والاستيعاب والفهم للأسرى المتلقين للعلم. وهناك مواد ثقافية عامة وتنظيمية خاصة بكل حركة أو تنظيم سياسي داخل أقبية السجون المركزية، وتلك التي في العراء تحت خيام الاعتقال الإسرائيلية. وهناك مواد ثقافية تعد من المطبوعات والصحف العربية والإنجليزية والعبرية التي تدخل السجون الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى التحكم بأوقات معينة في تشغيل التلفزيونات والإذاعة الإسرائيلية التي تزعج وتقض مضاجع الأسرى الفلسطينيين ببرامجها الإخبارية والغنائية التي يرتفع صوتها في السجون الإسرائيلية، كحرب نفسية ملازمة ضد الأسرى، وتقلب الحقائق ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، ولكن الأسرى يعرفون ويفهمون مقاصد هذه الوسيلة الإعلامية التي هي عبارة عن بوق للاحتلال العنصري. (علاونة، ٢٠١٣)

شهادة

تعلمت في «فتح»!

فتحي البس*

كنــت في الرابعة عشــرة من عمــري عندما جــرى توقيفي أول مرة لتوزيعي منشــورات في مخيم عقبــة جبر دون أن أعرف محتواها، وفي الخامســة عشــرة من عمري عندما شاركت في تظاهرة ضخمة لطلاب المخيمات المحيطة بمدينة أريحــا احتجاجاً على دخول الإســرائيليين إلى قرية السموع وتدمير معظم منازلها وقتل وجرح العشرات كرد على عمليات فدائية موجعة قام بها الفدائيون ضد العدو الصهيوني... لم أكن أعرف أن الفدائيــين هم من «فتح» ولم أعرف أن حياتي أصبحت رهينة لفدائيي «فتح» ونشاطاتهم.. حتى عندما التقيت أول مرة فدائيين يســتعدون لعبور النهــر من مخيم غور نمرين بعد نكســة حزيران وتنقلي بين مخيمات الوحدات والكرك وصولاً إلى ذلك المخيم البائس القريب من النهر... لأغادره إلى مخيم البقعة أيضاً بســبب رد العدو الإسرائيلي على عمليات الفدائيين والمواجهة الميدانية الكبرى فــي معركــة الكرامة، حيث كان قــرار الصمود والتصــدي في معركــة غير متكافئــة هزم فيها العدو لأول مرة، لأجد نفسي أتدرب على السلاح في معسكر لتدريب الأشبال تابع للجبهة الشعبية لتحرير فلســطين ولم أفهــم ما كان يقدم فيه من أفكار حول هزيمة البرجوازية العربية وجيوشها... لم أكترث، فقد بلغ القهر أقســى درجاته، فلبيت نداء التدريب على السلاح الذي وفره ذلك المعسكر.

وعندما سمعت أغنية للعاصفة تقول :

من قلب الخيمة وليل المنفيين

من ذل الوقفة على باب التموين

* كاتب وناشر.

فجرنا ثورتنا .. وعلى دربها مشينا
وزمام قضيتنا
هيّو في إيدينا .. في إيدينا
وفرشنا الدم وعدينا
مع شمس الخمسة والستين

بــدأت أبحث عن «فتــح»... فهمــت الكلمات وهزت كياني، فقد عشــت ليالي المنفى في الخيام وولــدت في إحداها، وأعتم قلبــي كرت التموين وطول الانتظار علــى باب مركز التموين في برد الشــتاء وحر الصيف، لأحصل على بقجة تقيني البرد أو تســتر عورتي فــي صيف الذل والقهر، أو معلبــات وغيرها من الطعام، لأن والدي الذي كان مــن أغنياء الفلاحين في بلدتي الفالوجة، لم يكن قادراً على إعالة عائلة كبيرة بعد أن فقد كل شيء حين سقطت بلدته في العام ١٩٤٩ في أيدي العدو بموجب اتفاقية رودس، بعد حصار الجيش المصري فيها عدة أشهر، وصمود أسطوري ألقيت فيه على الفالوجة أطنان من المتفجرات، أهمها ما سمّاه الفلاحون البسطاء آنذاك «القيازيين»، والتي يعرفها الناس الآن باسم «البراميل.»

لــم ألتحق بــ «فتح» في مخيــم البقعة، حيث حصلت على منحة دراســية إلــى بيروت صيف ١٩٦٨، لينتهي بحثي، فأنضم إلى «فتح» في ذلك الصيف. أصبحت «فدائياً»، واحداً من أولئك الذين بدؤوا رحلة طويلة من أجل تحرير فلسطين، ورددوا ولا يزالون حتى اليوم «ثورة حتى النصر».

سردت تجربتي الشخصية بالتفصيل في كتابي «انثيــال الذاكرة.. هذا ما حصــل»، لكنها تجربة صغيرة ضمــن حياة أبطال لهم تجاربهم الخارقة، الفكرية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية في صفوف «فتح»، وبالتأكيد ضمن صفوف فصائل الثورة المختلفة. أجد أن الأهم الآن هو مسيرة «فتح» عبر نصف قرن، بعض مالها وما عليها.

ويبرز السؤال المحور، كيف استطاعت: «فتح» أن تتصدر الصفوف عند انطلاقتها التي تأخرت سبعة عشر عاماً عن تاريخ النكبة في العام ١٩٤٨؟

توزع أبناء الشــعب الفلسطيني في عدة ساحات لكل منها ظروفها البيئية والاجتماعية والسياســية، لكنها جميعها، حرّمت على الفلسطيني الجهر بوطنيته وهويته الفلســطينية، وفي كل منها، أنظمة وأحزاب وقوى حددت بحزم أنها تهدف إلى تحرير فلسطين.

توزع أبناء الشــعب الفلســطيني بين الولاء لهــذه الأنظمة أو الانخراط في الأحزاب والقوى والحركات التي جعلت من التحرير هدفها الأول.

تصارعــت الأنظمــة وتوالــت الانقلابــات والتحالفــات والخلافات والصراعــات داخلها وبينهــا، وانضمت إلى أحــلاف عالمية وإقليمية ضمن الحرب الباردة بين الشرق بقيادة الاتحاد السوفيتي والصين من جهة، وبين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وانقسمت الأنظمة تبعاً إلى تحالفاتها إلى رجعية موالية للغرب أو تقدمية موالية للشرق، وفلسطين، كانت دائماً الضحية.

أما الأحــزاب والقوى والحــركات الأخرى، فقــد أصابها ما أصاب الأنظمة، وإن كانت في غالبيتهــا، قوى معارضة كما قالــت برامجها، ووجد الفلسطينيون أنفسهم، وسط هذه الحالة،

موزعين على الولاءات كلهـا، ظناً منهم أن ذلك يقربهـم من برامج التحريـر المختلفة... فكانوا وقـوداً للصراعات، وإن تبـوؤوا مراكز قيادية حيثما كانوا في الأحزاب الشيوعية، أو الإخوان المسـلمين، وحزب التحريـر، أو القوى القومية وخاصة حركة القوميين العرب وحزب البعث، أو الناصريين الذين ألهب الرئيس جمال عبد الناصر مشاعرهم وتقدم الصفوف ليوحد العرب حسب رؤيته للخلاص من الأجنبي وقوى الإمبريالية على طريق تحرير فلسطين.

اعتنـق الفلسـطينيون، إذن، مذاهب فكرية متباينة، الماركسية والإسـلامية والقومية. في كل بيـت كان فلسـطيني يعتنق أحد المذاهب، وربما وجـدت في البيت الفلسـطيني الواحد هـذه المذاهب كلهـا، لكن طليعـة «فتح»، في مرحلـة التحضير للانطلاقـة، والتي خرجت مـن رحم هذه القوى والأحزاب والمناهج كلها، وجدت أن هذه الانتمـاءات والولاءات جعجعة من دون طحن فيما يتعلق بتوق الفلسـطينيين إلى التحرير والعودة واستعادة الهوية الوطنية الفلسـطينية، فتداعت للخروج من هذه القوى والعمل الفلسـطيني الفعلـي والجاد من أجل فلسطين، فتوحدت هذه الطليعة في بوتقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» لتقود مرحلة التحرر الوطني، في نهج جبهة موحدة للشعب الفلسطيني وقواه، متخليةً عن ولاءاتها السابقة ومشـاربها الفكرية المختلفة وتجاوزت الأفكار الرومانسية المطروحة آنذاك:

الوحدة طريق التحريـر، كما قال القوميون، لتصبح التحرير طريق الوحدة

الإسلام يوحد ويحرر لكن بعد عودة المسلمين إلى رشـدهم وسـلفهم وأيامهم المجيدة في ظل دول إسـلامية، ليصبح أن الإسـلام دين غالبية شعبنا، يحضنا على الجهاد الفوري لرفع الظلم عن شعبنا وتحرير أرضنا.

الماركسية: انضمامنا إلى معسكر الاشتراكية يقوينـا ويجهزنـا للانطلاق بدعم هذا المعسـكر للتحرير، ليصبح أن الأممي لا يمكن أبداً أن يحقق أهدافه إن لم يكن وطنياً مخلصاً أولاً لقضاياه.

للذين اختلفوا مع «فتـح» قالت: تعالوا نلتقي على أرض المعركة، وللذين تساءلوا عن أيديولوجية «فتح» أجابت بوضوح: الأرض لمن يحررها، ونظام الحكم يحدده الشعب عندما ينتصر.

أطلقـت «فتح» بهذه الرؤيـة الوطنية الواضحة رصاصتها فـي الأول من كانون الثاني من العام ١٩٦٥، وبعد هزيمـة حزيران عام ١٩٦٧، أعلنت وبعد شـهر من الهزيمة انطلاقتها الثانية، حركة تحـرر وطنـي فلسـطيني مسـتقلة تتبنى حرب الشـعب والكفاح المسلح بقيادة «قوات العاصفة» وطرحت لمن يرغب برنامجها السياسي والعسكري وشـعاراتها الأولى التي تجاوزت المطروح كله من القـوى والأنظمة كلها، فالتفـت حولها الجماهير العربية وفي طليعتها جماهير الشعب الفلسطيني... وخاصة بعد الممارسة الفعلية للكفاح المسلح الذي تألق فـي معركة الكرامة وما تلاهـا من عمليات بشرت بمسـتقبل واعد وسواعد فلسطينية عربية

أكـــدت أن «فتح» قبلتها فلســـطين، عربية العمق وعالميـــة الرؤيا، تتوافق مـــع الكل على أن القضية الفلسطينية قضية أحرار العرب والعالم كلهم.

.....

تجســـدت رؤية «فتح» في الخلية الأولى التي ضمتني، تكونت الخلية من فلســـطينيين وعرب، مسلمين سنة وشيعة ودروزاً، ومسيحيين من عدة طوائف شاركوا في مراحل تطور العمل السري والعلني، السياســـي والعســـكري والاجتماعي والإعلامي، تناقشوا في المذاهب الفكرية كلها وتوحدوا حول هدف التحرير وآمنوا بأن مرحلة التحرر الوطني وقضاياها تقتضي ترتيباً دقيقاً للتناقضـــات، ومن مثل هـــذه الخلية، تكوّن خط الجماهير، خط الشعب، الذي انبثقت منه السرية الطلابية والكتيبة الطلابية التي تحولت إلى كتيبة الجرمـــق، كواحدة من كتائب العاصفة، خاضت معارك الثورة كلها دفاعاً عنها ومنعاً لتصفيتها، وتكامـــل هذا الخط مع المنابر كلها داخل «فتح» وقواتها العســـكرية، وانضم إليه عناصر فاعلة لبنانية وعربية.

انطلقـــت «فتح» إذن في ظروف معقدة وصعبة، وبيئات جغرافية سياسية طاردة للمشروع الوطني الفلسطيني، على الرغم من احتضان الجماهير لها، وإذ أدركت الأنظمة أن «فتح» عصية على الاحتواء وغدت تقود منظمة التحرير، ســـارع كل نظام إلى تأسيس فصيل يتبعه، ليكون مؤثراً في احتواء القرار أو توجيهه، ومن أهم تلك الفصائل، «الصاعقة» التي تأتمر بأمر دمشـــق وحزب البعث السوري، وجبهة التحرير العربية وتتبع العراق وحزب البعث العراقي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ضمت عند تأسيســـها فصائل عدة تبنت الماركسية اللينينية، وعادت لتنشـــق لتنبثق عنها الجبهـــة الديمقراطية التي انشـــقت لاحقاً أيضاً فأنتجت «فدا»، والجبهة الشـــعبية القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل التي شهدت انشقاقات متلاحقة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ومن البداية دعم الرئيس عبد الناصر منظمة فلســـطين العربية والهيئـــة العاملة لتحرير فلسطين، ومن المنظمات التي لم تعمر طويلاً، كتائب النصر بقيادة الضابط طاهر دبلان، الذي اختلف علـــى فهم دورها، واتهمها البعض بالعمالة لدورها شديد التطرف في أحداث أيلول الأردن، بينما أشاد البعض بها. ...

خاضت «فتح» معركة التحرير والاســـتقلال الوطني خلال الخمســـين عاماً الماضية متحملةً أعبـــاء التناقضات بين الأنظمـــة وفصائلها، في بحر متلاطـــم الأمواج، ولأنها ربان الســـفينة، بالدم والتضحيات قادت معركة أيلول، وأحداث جرش وعجلون، ومعارك تثبيت الوجود الفدائي في لبنان مروراً بحروب التصفية التي خاضتها ضد القوى المتحالفة مع إسرائيل وضد التدخل السوري بالتحالف مع القوى الانعزالية وبضوء أخضر من إسرائيل وأميركا، وصولاً إلى الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ بقوته العسكرية وفي ظل صمت وتخل كامل مـــن الجميع، انتهى بانتقال منظمة التحرير إلى مقرها البعيد في تونس... .

تعرضت «فتح» إلى أبشع أنواع التهم، وإلى

حركات انشقاق دعمتها دول متعددة وفق المراحل المختلفة، من أخطرها انشـقاق أبو نضال بدعم من العراق، و«فتح الانتفاضة» بدعم من سورية، وانشقاق أبو الزعيم بدعم من الأردن... كلها في مراحل تاريخية مفصلية كانت فيها «فتح» بقواها العسكرية والسياسية تحاول الخروج من حقول ألغام الأنظمة والأعداء، وبما امتلكته من مرونة وعزم وإصرار، نجت من التفجير، فعادت الأنظمة التي دعمت هذه الانشـقاقات إلى نسج علاقات ممتازة مع «فتح»، العصية على التقسيم، والتي لفظت الخارجين عن مشروعها من بين صفوفها دون أن يتركـوا في جسـمها الصلب إلا ندوباً اندملت... وتتكرر الآن محاولات هنا وهناك بدعم خارجي وإقليمي، لا أظنها ستنجح أبداً.

تغيرت الخارطة السياسـية والتحالفات خلال خمسـين عاماً ووقعت أحداث جسـام وتحولات حتى ظن الجميع أن سـفينة فتح ستغرق في لجج أمواجها العاتية، من أهمها، حرب تشرين ١٩٧٣، واتفاقيـة (كامب ديفيد) التي وقّعتها مصر بقيادة السادات، ومرحلة لبنان التي تلتها، وانتصار الثورة الإيرانية التي بدأ منها الصراع الطائفي والقومي البغيض، ونجمـت عنها الحرب العراقية الإيرانية الطويلة والمنهكة، لتنشب الأزمة التي عصفت بالأمة بغزو العراق للكويت، تلاه الغزو الأميركي للعراق في ما سـمي حرب الخليج الأولى، سقط مباشرة بعده الاتحاد السوفيتي، وصعدت القاعدة وطالبان، وما سمته غزوة نيويورك عام ٢٠٠١ بتدمير برجي مركز التجارة العالمـي ووزارة الدفاع الأميركية، فسـارعت الولايات المتحدة باحتلال أفغانسـتان والعراق.. واشتعل الإقليم بحروب متعددة مدمرة جوهرها حروب طائفيـة أدواتها محلية وأهدافها إمبرياليـة... وكان علـى «فتـح» أن تحافظ على المشروع الوطني الفلسطيني.

وصلت السـفينة بقيادة ياسر عرفات، الشهيد الرمز، ومن نجا مـن حرب الاغتيالات التي طالت القيـادة التاريخية لـ «فتـح»، إلى مرفأ مؤقت بعد اتفاقية أوسـلو، إلى جزء عزيز من فلسطين... وما كان هـذا الوصول المؤقت ليحصل لولا الانتفاضة العارمة التي أطلقها الشعب الفلسطيني عام ١٩٨٧.

بصرف النظر عن مواقف الفصائل من أوسلو والكثير من أبناء شـعبنا، عـاد مئات الآلاف من أبناء الشـعب الفلسطيني وأنا من بينهم... وبدأت محاولة بناء مؤسسات دولة نقيضة لبرنامج العدو الصهيونـي، الـذي أضمر أن يجعل من أوسـلو مصيدة، فاغتيل إسـحق رابين، شريك عرفات في اتفاقية أوسـلو، وانتهز هـذا العدو صعود القوى الإسـلامية ببرنامجها المختلف، وعملياتها التي لا تقع ضمن مفهوم حرب الشعب، ومقتضيات مرحلة التحـرر الوطني، فراوغ في التنفيذ، وانقض على مؤسسات الدولة الخداج التي كلفت السلطة الوطنية الفلسطينية إدارتها، فدمرها بتواطؤ مع الولايات المتحـدة الأميركيـة التي عزلت الرئيس الشـهيد وتخلى عنه أيضاً الجميع، وانتهت الانتفاضة الثانية بحصار ياسر عرفات في عرينه، فصمد، فما كان من العدو للخلاص منه إلا الاغتيال، فمات شهيداً شهيداً شهيداً كما أعلن أثناء حصاره.

انتبهت «فتح» إلى مصلحة شـعبها وحاجاته خلال خمسـين عاماً من النضال، فأنشأت أثناء وجودهـا فـي قيادة هذا الشـعب مؤسسـات اجتماعية واقتصادية وثقافية... ولا تزال تتحمل أعباء هائلة، كالعناية بأسـر الشهداء والجرحى والأسرى، ورواتب المتقاعدين، ومصاريف العناية بأبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، الذين دفعوا ثمناً غالياً ليس أقله ضحايا المجازر المتعددة، وخاصة في تل الزعتر وصبرا وشاتيلا، وبالطبع في غزة ومخيم اليرموك... .

جددت «فتح» خلال خمسين عاماً، في برنامجها السياسي وخططها وناورت قيادتها في المراحل كلهـا، من إعلان الاسـتقلال، إلى قيادة معركة المفاوضات مع عدو لا يضمر إلا الشـر والقتل والاسـتيلاء على الأرض بالاستيطان... لم تلق مناورات الخلاص إلا الشجب والإدانة، فالشعب الفلسـطيني مقاوم بطبيعتـه، أرهقته المناورات والمفاوضات غير المجديـة، والحروب الصغيرة التي لا ينتج عنهـا أي تقدم لصالحه، بينما هو يتحمل الخسائر كلها على طريق التحرير، أرهقه انقلاب حماس في غزة والانقسـام الذي يجعل من مصير المشـروع الوطني الفلسطيني ريشة في مهب الريح لولا ما تبقى من صبر وأمل لدى «فتح»، قيادة وكوادر، تقود الهجوم الدبلوماسي وتنتقـل من الولاية المطلقة لأميـركا على الملف الفلسـطيني إلى رحاب الأمم المتحدة، فتحصل ولأول مـرة على اعتراف بدولة فلسـطينية على حـدود العام ١٩٦٧، وتنضم إلى اتفاقات دولية تعترف بالحقوق الفلسـطينية وتؤسـس لمرحلة معركـة كبرى فـي ميادين عالميـة تعرف قيادة العدو أنها ستحاصرها وتهدد غطرستها وتقود لمحاسبتها على جرائمها كلها.

وصلت «فتـح» بقيادتها للمشـروع الوطني الفلسطيني إلى ما نحن عليه، اعتراف وتجسيد للهوية الوطنية الفلسـطينية، ولتجسـيدها في مشـروع دولة ناشئة ستحصل حتماً على حدود يشـعر أمثالي من اللاجئين الفلسطينيين بأنها ظالمة... لا يقبلـون بها إلا لأن مقتضيات البقاء تفرض ذلـك بينما يحتفظـون بالحلم الأصلي: العودة إلى وطنهم ويتوقعون أن أحداً لا يستطيع التفريط بهذا الحق غير القابل للتصرف.

حققت «فتح» ما اسـتطاعت في ظل الحديث الدائـم عن هزالها وضعفهـا وخلافاتها وترهل أطرهـا التنظيمية، قديمـاً وحديثاً. بعض النقد صحيح جداً... لكن القوى التي تسـتعجل نعي «فتح» لا تصيب أبداً، فهي عمود البيت، إذا سقط؛ انهار البيت على رؤوس الجميع.

من هذا المنطلق، نجد أن النقد داخل «فتح»، من كوادرها، ينطلق أولاً وقبل الجميع، عال ومدوّ، يطالب بتصليب تنظيمها وضرورة أن تسـتمع قيادتها إلى صوت هـذه الكوادر، كما كان في المراحل كلها، فالمستقبل صعب دون «فتح» قوية بقيادة ثاقبة البصر، عليها أن تسـتمر في قيادة السفينة للوصول إلى أرض صلبة.

مؤتمرات فتح مستمرة، تجدد قياداتها وتطمح إلى نتائج تطمئن الشـعب إلى أن السـفينة بلا

ثقــوب... فقد تلاطمــت الأمواج منــذ المؤتمر السادس، قرابة خمس سنوات، تحتاج «فتح» في مؤتمرها السابع إلى أن يزيد التلاحم بين أعضاء اللجنة المركزية وبقية الأطر والكوادر لتظل قادرة على السير بالمشروع الوطني الفلسطيني إلى أن يصل إلى الحرية والاستقلال.

هــل أنا في معرض تقــويم أداء قائد المرحلة، الرئيــس محمود عباس، واللجنــة المركزية؟ إذن ســأدخل في دوامة طويلة... لكن يحسب للرئيس الفعل الإيجابي في الحفاظ حتى اللحظة على وحدة «فتح» على الرغم مــن تدخل قوى إقليمية ودولية وعلى الهجوم الدبلوماسي الذي حقق للفلسطينيين وجوداً في دولة فلسطينية في الأمم المتحدة قابلة للتحقق بفعل التفاف الشــعب الفلســطيني حول المشروع واستمرار مقاومته الشعبية التي تحفظها لهم الشرائع كلها كشعب تحت الاحتلال، والمقاومة للاحتلال، مراحل متواصلة، يلجأ فيها الشعب إلى التبادليــة، مرة بالكفاح المســلح، وأخرى بالعمل السياسي وثالثها المزاوجة بين الاثنتين، وقد تتبدل الأدوات بين مرحلة وأخرى... لكن الوســائل كلها مشروعة لكنس الاحتلال وتحقيق الاستقلال.

تبقــى «فتح»، حيةً بأهدافها الوطنية، صمدت خمسين عاماً، وتستمر، طالما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه، وستتجاوز كما السابق، حقول الألغام التي تزرع لها على هذا الطريق.

وأخلص هنا إلى القول إن «فتح»، سكنتني ستة وأربعــين عاماً من عمرها المديــد، كونتني فكرياً وسياســياً، أوجعني خلال هذا العمر فقدان أحبة عشت معهم الحلو والمر، اختلفنا وتوافقنا، وما زلت أختلف وأتفق مع إخوتي الذين كرســنا عمرنا من أجل فلســطين، باعدت بيننا المواقف الأيديولوجية ووحدتنا دائماً «فتح» في الهدف الأسمى... .

تعلمت في «فتح» أن ابن المخيم ليس أكثر من بقية أبناء شــعبه تضحيةً ونضالاً، وأن الوطنية الفلسطينية ليست نقيضاً أو بديلاً للعروبة، وأن أفكاري ومواقفي التــي تعرضت للاختبار على مدى الزمن، ليســت بالضرورة هي الصحيحة، وأن أمثال أبو حســن قاســم وحمدي ومروان كيالــي وعلي أبو طوق وطونــي النمس وجورج عسل وجورج تيودوري... إلى آخر قائمة طويلة ممن استشهدوا على الدرب، على الرغم من تباعد الأيديولوجيا بيننا، كانوا أفضل مني وأكثر عطاء وتضحية، وأن رؤيتــي المختلفة عن رؤية بعض من تشاركنا العمر والعمل، ليست هي الأوضح أو الأكثــر قابلية للتحقق، لكني هكذا تربيت، في خط الجماهير... خط الشعب، أن الخلاف يغني ويصلــب إذا ابتعد عن تهم التخوين والانتهازية وتقسيم الناس بين مناضل ومستسلم، وإذا سرنا على درب ما تربينا عليه على الدوام: نختلف لكننا لا نخوّن الآخرين بســبب ذلك... عشنا جميعاً، لا أحــد بحث منا عن مكســب أو مغنم، ولفظنا مــن بين صفوفنا من تجاوز على خطنا الأصيل بالانخراط في محــاور إقليمية أو عربية وجدنا أنها تحرفنا عن اتجاه البوصلة.

عاشــت «فتح» في خدمة المشــروع الوطني الفلسطيني

«فتح» .. رائدة السينما الفلسطينية النضالية أيضاً

يوسف الشايب *

مـــا إن يبحـــث أحدنا فـــي تاريخ الســـينما الفلســـطينية ومشوارها الذي ارتبط في بداياته بمشـــوار حركة فتح والثورة الفلســـطينية، وما رافقها من كفاح المسلح؛ حتى يدرك أنه لا يمكن أن يغفل مكانة أو اسم مصطفى أبو علي، المولود في قرية المالحة في العام ١٩٤٠، والذي ســـاهم بشـــكل كبير في تأســـيس الحركة الســـينمائية الفلسطينية، منذ الميلاد، حتى استحق عن جدارة لقب «مؤســـس السينما الفلســـطينية»، وكرمته العديد من المهرجانات الســـينمائية في فلسطين والوطن العربي، إضافة إلى كل من هاني جوهرية (شـــهيد الســـينما النضالية)، وسلافة جاد الله (سلافة مرسال).

كانت بدايـــة علاقة أبو علي بالســـينما التي درســـها في بريطانيا في العام ١٩٦٣، بعد أن تنقل بين دراسة «التثقيف الصحي» في بيروت، ومن ثم الهندسة في الولايات المتحدة الأميركية، حين عمل في التلفزيون الأردني، مع رفيق دربه المصور الســـينمائي الشـــهيد هانـــي جوهرية، قبل أن يؤسســـا برفقة سلافة جاد الله (سلافة مرسال)، وحدة السينما التابعة لحركة التحرير الوطني الفلســـطيني (فتح) بعد هزيمة حزيران، وهي (ســـلافة) التي فقدت إحدى قدميها خلال التصوير، ثم «اختفت عن المشهد، ولم نعد نسمع أخبارها حتى توفيت في العام ٢٠٠٨». [١]

يقول أبو علـــي عن تلك المرحلة: عندما وقعت النكســـة، كنت في بريطانيا .. هزني هذا الحدث كثيراً؛ مـــا ولّد لدي الرغبة فـــي الثأر لكرامتنا

* صحافي وناقد سينمائي.

المهـدورة، ومـن هنـا كان لا بـد أن نسـاهم بكاميراتنا، وهو ما نجيده، في هذه الثورة.. أنا وهاني وسلافة جاد الله أصحاب الفكرة، وكان لسلافة الدور الأكبر في إيصال هذه الفكرة إلى قيـادات الثورة، لعلاقاتها المتميزة مع عدد منهم .. سـلافة وهاني تفرّغـا للعمل في هذه الدائرة الجديدة، أما أنا فكنت مرتبطاً بالعمل مع دائرة السينما في وزارة الإعلام الأردنية لست سنوات، إلا أنني كنت أساهم بشكل كبير في تزويد هذه الوحدة بالمواد والصور اللازمة. [٢]

استطاع الثلاثي أبو علي وجوهرية وجاد الله، فـي تلك الفترة، الحصول على كاميرا من طراز «فوليكس» صغيرة.. ويقول المخرج الراحل: كنا نقوم بتصوير جزء من العمليات الفدائية وتوثيق الأحداث لتأسيس أرشيف سينمائي فلسطيني.. ومـن هنا ظهر فيلم «لا للحل السـلمي»، والذي صور تظاهرات عمّان ضد مشـروع «روجرز» .. وضعـت السـيناريو، وقام هانـي جوهرية بالتصوير، وتم التحميض والمونتاج في بيروت. [٣]

البدايات

كانت سـلافة جاد الله، خريجة المعهد العالي للسينما في القاهرة، قد بدأت تلتقط صوراً للثورة الفلسـطينية في العام ١٩٦٧ خاصة لشـهداء الثورة وتحمضها وتحفظها في بيتها. [٤]

ونجحت، في العـام ١٩٦٨، بفضل علاقاتها مع قيادات فتح، بمشاركة هاني جوهرية (شهيد السينما النضالية)، في تأسيس قسم التصوير الفوتوغرافـي التابـع لحركة فتـح وكان مقره العاصمة الأردنية عمّان.

كان هدف قسـم التصوير الرسـمي، توثيق الأحـداث المتعلقة بالثورة الفلسـطينية وتقديم الخدمـات للصحافة، وقد اعتبـر أنه من المبكر لأوانه البدء بالتصوير السـينمائي. على الرغم من ذلك فقد كان مصطفى أبو علي يسـتعير من مكان عمله كاميرا ١٦ ملم وأفلام تصوير ليقوم هو وهاني جوهرية بتوثيق الأحداث من اجتماعات وتظاهرات ونشاطات اجتماعية وسياسية، وبذلك بدأت وحدة السـينما داخل قسم التصوير وقد أعيدت تسـمية هذه الوحدة لاحقاً بوحدة أفلام فلسطين، وتتبع حركة فتح. [٥]

شـرع هذا القسـم منذ أواخر العـام ١٩٦٧ بتصويـر بعـض المواد الخاصـة بالثـورة، عبر تسجيل صور شـهداء الثورة الفلسطينية، وكانت الوحدة تسـتخدم آلة تصوير سينمائي مقاس ١٦ ملم، لتسـجيل كل ما يمكن تسجيله من دون خطة عمل محددة، وتسـجيل ما يدور من أحداث لتكون بعد سـنوات مادة وثائقية نادرة توضع في متناول السينمائيين والمؤرخين والباحثين، فيما كانت سلافة جاد الله (سلافة مرسال)، قبل ذلك، تقوم بذلك في منزلها، على نحو سـرّي وفردي، قبل أن تستشعر الحاجة لإنشاء قسم خاص بالتصوير السينمائي. [٦]

الفيلم الأول

قـام مصطفى أبو علـي وهاني جوهرية، في العام ١٩٦٩، بتصوير تظاهرات الفلسـطينيين

في الأردن المعارضة لمبادرة «روجرز» وتسجيل مقابلات مع بعض المتظاهرين ومعارضي المبادرة. بعد تجميع المواد ووضع الإطار العام للفكرة تمت الاستعانة بصلاح أبو هنود في الإخراج، وكانت النتيجة فيلم «لا للحل السلمي» وهو فيلم تسجيلي مدته ٢٠ دقيقة يعتبر أول أفلام الثورة الفلسطينية السينمائية، عبر وحدة أفلام فلسطين التابعة لحركة فتح.. ينسب هذا الفيلم عادة إلى مصطفى أبو علي إلا أنه في الحقيقة عمل مشترك مع هاني جوهرية وصلاح أبو هنود وآخرين.

يرصد الفيلم ردة فعل الجماهير إزاء مبادرة «روجرز» خلال تلك الفترة، ويمتد برصده ليصور التظاهرات في الوطن العربي، بحيث يعتمد أسلوب الريبورتاج سواء مع المقاتلين أو أبناء الشعب.

يعتبر هذا الفيلم بداية ما يسمى «سينما الثورة الفلسطينية»، إذ أنجزته مجموعة من السينمائيين بإشراف المخرج مصطفى أبو علي لمصلحة حركة فتح، كبرى المنظمات الفلسطينية [٧] .. والفيلم تسجيلي وثائقي قصير، عمد إلى تصوير التظاهرات، وبعض الحوارات مع فدائيين، وسكان من المخيمات الفلسطينية في الأردن. [٨]

خرج إلى العلن، في العام ١٩٦٩، الفيلم التسجيلي القصير «الحق الفلسطيني» (٨ دقائق)، عن سيناريو «دكتور غارسيا»، وتصوير هاني جوهرية، وسلافة جاد الله، وإنتاج قسم السينما والتصوير في وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، والذي منه انطلق الثلاثي أبو علي وجوهرية وجاد الله لتأسيس وحدة أفلام فلسطين التابعة لحركة فتح، والفيلم يتناول حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، [٩] إلا أن الفيلم، الذي أخرجه مصطفى أبو علي ولحساسية موضوعه، منع من التوزيع في الأردن، وبالتالي لم يعرض. [١٠]

تواترت الأفلام الفلسطينية، بعد ذلك، مواكبة الأحداث والمناسبات، وفق توافر الإمكانيات لدى الجهات الإنتاجية، التي كانت في كلّيتها ملحقة بإطارات تنظيمية فصائلية، تؤمّن لها مستلزماتها وتمويلها، فقد نشأت «وحدة أفلام فلسطين»، التابعة لحركة فتح، كبرى التنظيمات الفلسطينية، لتعتبر البداية الحقيقية للإنتاج السينمائي الفلسطيني. [١١]

مرحلة «أيلول الأسود»

جاء إلى الأردن، في العام ١٩٧٠، المخرج الفرنسي البارز جان–لوك غودار بترتيب من حركة فتح لتصوير فيلم بعنوان «حتى النصر»، فزار مخيمات اللاجئين وصور فيها، كما التقى عدداً من السينمائيين الفلسطينيين ومن بينهم مصطفى أبو علي الذي رافقه وساعده في التصوير ... وبعد مغادرة غودار بعدة أشهر اندلعت أحداث أيلول الأسود ولم يكمل غودار فيلمه، لكن غودار استخدم هذه المواد لاحقاً في فيلمه «من هنا وهناك»، وأنتج في العام ١٩٧٦. [١٢]

قام الثنائي مصطفى أبو علي وهاني جوهرية خلال «أيلول الأسود» بتصوير الأحداث وقد اضطر إثرها العديد ممن كانت لهم علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى مغادرة الأردن إلى لبنان، وكان مصطفى أبو علي من بينهم.

وبسبب منع السلطات الأردنية الفلسطينيين من نقل المواد المصورة من حدودها، قام الرئيس الشهيد ياسر عرفات بنفسه بنقل المواد إلى القاهرة حيث عرضت مقاطع منها في قمة جامعة الدول العربية الاستثنائية حول أحداث «أيلول الأسود»، وفي العام ١٩٧١ قام مصطفى أبو علي باستخدام هذه المواد لإخراج فيلمه «بالروح بالدم». (١٣)

والفيلم من تصوير: هاني جوهرية، وسلافة جاد الله، ومصطفى أبو علي، ومطيع إبراهيم، وعمر المختار؛ والأخيران استشهدا خلال عملهما في بيروت، وتعليق: رسمي أبو علي وعصام سخنيني، وإنتاج: وحدة أفلام فلسطين – حركة فتح (عمّان).

فاز الفيلم بجائزة الأفلام التسجيلية متوسطة الطول في مهرجان دمشق السينمائي لسينما الشباب في العام ١٩٧٢، والجائزة الفضية في المهرجان الدولي الأول لأفلام وبرامج فلسطين المنعقد في بغداد في العام ١٩٧٣ .. ويصور الفيلم أحداث «أيلول الأسود»، ويحللها من حيث الهدف والأداة، كما يصور «بطولات المقاومة في التصدي للهجوم المضاد». (١٤)

يروي أبو علي حكاية وصفها بالمرعبة والطريفة في آن: أثناء تصويرنا فيلم «بالروح بالدم»، وبينما كنّا نقطن أحد فنادق وسط البلد بالعاصمة الأردنية عمّان، كدنا نقتل، فالانطباع السائد في مجتمعنا آنذاك، وفي ظروف مثل ظروف «حرب أيلول»، أن حملة الكاميرات جواسيس .. كنت وهاني نحمل الكاميرات أينما توجهنا، وفي الفندق اعتقد بعض الثوريين الفلسطينيين أننا جواسيس، وكانوا يخططون لذبحنا بالسكاكين ليلاً .. هذا ما قالوه لنا لاحقاً، ولحسن حظنا أن هاني التقى، صدفة، أحد المسؤولين عن الفندق، وكان من المناضلين، أيضاً، ما أزال الشكوك من حولنا، خاصة أن هذا الشخص استقبل هاني بالأحضان. (١٥)

وأضاف: الجزء التسجيلي من الفيلم تم تصويره أثناء الأحداث، وما ميز هذا الفيلم هو تطعيمه ببعض المشاهد التمثيلية، لتفسير أسباب الأحداث وظروفها وملابساتها، كما كنا نرى .. قد يرى البعض أننا كنا متحيزين للجانب الفلسطيني، ولكن هذا الانحياز طبيعي جداً، فأنا كفلسطيني عبرت عما يجول داخلي من خلال هذا الفيلم، وكان لابد من الانحياز إلى الحالة النضالية الفلسطينية في مثل هذه الحالة. (١٦)

وتابع: في الحقيقة كنت وهاني قلقين على المواد التي تم تصويرها عن أحداث أيلول .. كان لابد من التحميض بأسرع وقت .. كان هذا هاجسنا في تلك الفترة، وفي أول فرصة خرجت حاملاً الأفلام إلى بيروت، وبقيت فيها .. كان ذلك في العام ١٩٧١، أما هاني فلم يتمكن

مــن الحضور إلى بيــروت إلا في العام ١٩٧٥، واستشهد بعد شهور قليلة من قدومه بقذيفة من قوات الكتائــب اللبنانية، أثناء تصويره المعارك الدائــرة بــين الفدائيين و «الكتائــب» في «عين الطورا»، كما استشهد المصوران الفلسطينيان مطيــع إبراهيم، وعمر المختــار في أوائل العام ١٩٧٨، حيث اعتقلتهما القوات الإســرائيلية في جنوب لبنان، وأعدمتهما رمياً بالرصاص. [١٧]

روايات أخرى حول البدايات

يرى آخرون أنه، ومنــذ بدايات تنظيم حركة فتح في العام ١٩٥٩، وتجمع أعضائها في غزة والجزائر، وبداية التنظيم السياســي لهم، كان يقوم بمهمة التصوير أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، ولم يذكر اسمه في أي من المراجع، كون «الإخوة في مؤسســة السينما الفلسطينية وجدوا عدم ضرورة ذكر اســمه خصوصاً، وأنه أحد كبار القادة العسكريين لحركة فتح والثورة الفلســطينية» [١٦]، والحديث، هنا عن الشــهيد القائد خليل الوزير (أبو جهاد)، إذا أكد المخرج الراحل مصطفى أبو علي أن الوزير ساهم بدور كبير في إنجاح الفكرة. [١٨]

وكان هــذا القيــادي يــزود بصوره نشــرة «فلسطيننا» التي كانت تصدرها حركة فتح قبل الانطلاقة العســكرية لها مطلع العام ١٩٦٥ .. وكان عضــو اللجنة المركزية لــ «فتح» هذا هو صاحب فكرة تأســيس أول قســم فوتوغرافي وسينمائي لحركة فتح والثورة الفلسطينية، وكان في فترة اهتمامه بهذا الجانب الإعلامي «يعاني معاناة شــديدة من السلطات الرجعية في بعض الأقطــار العربية، وقلة الإمكانيــات المتوافرة»، و«كانــت هذه المعاناة هي الحافز الأساســي له لدفع فكرة إنشــاء قســم فوتوغرافي وإعلامي للثورة منــذ بداية انطلاقها العســكري، ليزود الأجهــزة الإعلامية بنشــاطات الثورة، وقد بدأ قســم التصوير السينمائي في حركة فتح، فيما بعــد، أعماله الأولى بالكاميــرا ذاتها التي كان يســتخدمها عضو اللجنة المركزية المذكورة في مهمته السابقة. [١٩]

وبعد بدء الكفاح المســلح الفلسطيني بإعلان تأســيس حركة فتح في العــام ١٩٦٥، بدأ نوع جديــد من الســينما العربية يبــزغ فجره، وهو الســينما الفلسطينية الثورية، التي ارتبطت بهذا الكفاح، و «التي قام بها سينمائيون فلسطينيون من خلال التنظيمات الفلســطينية المقاتلة، والتي بلــورت من خــلال التشــرد والضياع شــعوراً بالانتماء، وشــخصية فلسطينية ذات إرادة قوية في قتال العدو الصهيوني، الذي ســلب أرضها .. وإرادة قوية في العمل في المجالات كافة ومن بينها السينما لتحقيق النصر، وتحرير الأرض». [٢٠]

«أعطت حرب الشــعب للأفلام الفلســطينية الثورية مقاييســها الأولى، ومنحتها روحها في العمل، فخرجت هــذه الأفلام بخصائص حرب الشــعب طويلة الأمد .. وحيث الأسلحة الخفيفة هي الأســلحة الأساسية في حرب الشعب، فإن الكاميرا الخفيفة (١٦ ملم) هي الأنسب، والفيلم

الثــوري الناجح كالعملية العســكرية الناجحة، وكلاهما يهدف إلى تحقيق عمل سياسي .. وكما أن إرادة القتال هي الأســاس في حرب الشعب أمام آلة الحرب الإمبريالية والاستعمارية، كما هو الحال في فلسطين وفيتنام وغيرهما، فإن الإرادة هي الأســاس في تحقيق الفيلم الثوري بنوعيته الأولى التي تلتزم بالمرحلة النضالية، لأن الفيلم النضالــي يجب أن يكون كرغيــف الخبز مفيداً وضروريــاً للجماهير المعنية بالنضال لا فائضاً كالعطور». [٢١]

بعد حوارات طويلة

وكانت انطلاقة السينما الفلسطينية، منذ أول قسم سينمائي لها تابع لحركة فتح، نتيجة حوار طويل ومثمر دار بين كوادر الثورة الفلسطينية .. وكان هذا الحوار مرتكزاً حول مســألة محورية، وهي الإجابة عن ســؤال ما إذا كانت الســينما النضالية مجدية بما فيه الكفاية لصرف جزء غير قليل من الوقت والمال، خصوصاً في ظرف تعيشه الثورة، وفي ظرف تشتد فيه «الهجمة الإمبريالية الصهيونية»، وكان سؤالاً صعباً، لأنه في الواقع يطرح مفهومين مختلفين للسينما أحدهما واقع عملي، والآخر يبدو خيالياً ومجرد مغامرة: الأول هــو المفهوم الأفيوني الســائد في المنطقة الذي يطرح القيم الفردية ويمجدها، ويعمل جاهداً على تمييع مسائل المنطقة، ويعمل جاهداً على تمييع مســائل الصراع الطبقي بشــكل مباشر وغير مباشــر في تثبيت سلطات الطبقات الحاكمة .. والثاني: المفهوم الثوري للســينما كأداة إعلامية نموذجية تفوقت على ما عداها من وسائل، لقدرة الصورة على التركيب والاختراق والإقناع. [٢٢]

وبقدر ما كان الحوار ضرورياً بطرحه مسألة إمكان تحقيق أفلام ثورية قبل نجاح الثورة، كان واضحاً أنه سينتهي لصالح الوقوف مع سينما ثورية تساهم في جعل انتصار الثورة ممكناً، عبر رفع معنويات الجماهير والمساهمة في تثقيفها، وتوضيح أبطال النضال وشــهدائه وتمجيدهم، وتصوير أعياد الشــعب الوطنية وانتصاراته .. ولكن كل هذا كان كافياً لتحديد اتجاه الســينما الفلســطينية (الاتجاه الوطنــي النضالي)، فقد يكون اتجاهاً محدوداً لطبيعة المهمات، وبالتالي لم يكن كافياً لتحديد مسار فني محدود وخاص للثورة الفلسطينية على الصعيد السينمائي، وهذا المسار يعتقد الســينمائيون الفلسطينيون أنهم حتى الآن (أوائل سبعينيات القرن الماضي) أنهم وصلوا إليه، ولكنهم يعتقدون في الوقت نفسه أن لبّ تجربتهم الســينمائية يكمن عنده وحوله في كل فيلم، ويعود ذلك للمنهج المتبع في البحث عن الأساليب الأمثل للسينما النضالية التي لم تبلور بعد (في أوائل الســبعينيات) قواعدها النهائية كلغة سينمائية. [٢٣]

شهادة جوهرية

وحول البدايات أيضاً، كان لشــهيد السينما النضالية هاني جوهرية شــهادته المهمة في هذا المجال، حيث قال: بدأ نشــاط قســم التصوير

خطواتــه الأولى قبــل إيجاد المــكان والأجهزة اللازمــين لذلك، فبدءاً مــن أواخر العام ١٩٦٧ إلــى أوائل العــام ١٩٦٨ كانت إحدى الأخوات (سلافة مرســال)، وهي أول خريجة فلسطينية من المعهد العالي للســينما في القاهرة في حقل التصوير الســينمائي، والتي لها الفضل الأكبر في نشأة القســم .. كانت سلافة تقوم بتصوير بعض المواد الخاصــة بالثورة في منزلها، وبآلة تصوير بســيطة جداً، وكانت أكثــر تلك المواد صوراً لشــهداء الثورة، إلا أنه وفي أوائل العام ١٩٦٨ برزت الحاجة إلى إقامة أرشــيف خاص بالشهداء، إلى جانب المواد والوثائق الأخرى التي تتعلق بالثورة، ولكن لعدم توافر الإمكانيات المادية والفنية آنذاك، فقد تم البدء بهذا النشاط بشكل ســرّي جداً، وإلى أبعد حدود السرية في دائرة تابعة لإحدى الدول العربية، حيث كانت تلك الأخت (سلافة) تقوم بتسخير آلات التصوير والأجهزة الأخرى من أجــل الثورة، وتقوم بجميع مراحل العمل بنفسها، ووحدها، واستمرت الحال هكذا إلى ما بعد معركة الكرامة مباشرة، [٢٤] والدائرة المقصودة في الحديث هي وزارة الإعلام الأردنية، حيث كانت سلافة تعمل.

ما بعد «الكرامة»

بدأت الوحدة عملها، بعد معركة الكرامة، في تصويــر الأحداث الجماهيريــة الثورية المتعلقة بالثــورة الفلســطينية، وتابعــت عملها في هذه المهمة حتى «أحداث أيلول»، وفي المرحلة الأولى من انتقال الثورة الفلسطينية إلى بيروت، مكونة أغنى أرشيف سينمائي وفوتوغرافي عن الثورة الفلسطينية المعاصرة، حيث تم تسجيل الأحداث بالكاميرا السينمائية والصوت المرافق .. وعن تلك المرحلة قال جوهرية: شهدت الثورة الفلسطينية بعد معركة الكرامة أول هجوم إعلامي صحافي عالمي، والــكل يريد أن يعرف أو يرى من هؤلاء الذيــن اســتطاعوا أن يقاتلــوا صامدين (١٩ ساعة)، وهو نوع جديد من القتال لم يألفه إنسان هذه المنطقة، ولم يســتطعه أي جيش عربي بعد هزيمة ١٩٦٧ المفجعة .. هنا جاءت الحاجة إلى الصورة الفوتوغرافية والسينمائية التي تقول ما تريــده الثورة من خلالها، وذلــك بعد أن مررنا بتجــارب عديدة مع مصوريــن من خارج نطاق الثــورة، بعضها كانت إيجابيــة، ولكن بعضها أيضاً كان ســلبياً، وهذا ما عزز الجهد لإنشاء قســم تصوير في ذلك الوقــت، وجاءت الخطوة التاليــة حين التقى أحــد قياديي حركة فتح من الذين أســســوا القســم، وبعد مناقشات لم تدم طويــلاً، إذ كنا نعــرف ما نريد بالضبط، إلا أنه كان لابد من وضع أهداف ولو بشــكل عام، وتم الاتفاق على ثلاثة أهداف رئيسة (هدف تسجيلي وثائقي، وهدف إعلامي، وهدف صحافي). [٢٥]

أستوديو في المطبخ

ويواصــل جوهرية ســرد روايتــه النادرة، فأضاف: مع أن المناقشة تلك تطرقت إلى موضوع السينما، إلا أنه ترك جانباً، آنذاك، مع استمرار

المحاولات للحصول على آلة تصوير سينمائي، وقررنا العمل على تحقيق ما أمكن من الجانب الفوتوغرافي، وقد حصلنا في البداية على مكان للعمل، وكان مطبخاً في أحد المنازل الذي كان في ذلك الوقت يحتوي على جميع أجهزة الثورة مقسمة على أربع غرف وصالة .. حولنا المطبخ إلى معمل للطبع والتحميض والتصوير أيضاً، وببعض الأجهزة البسيطة بدأنا العمل بكاميرا بسيطة جداً، وجهاز تنشيف بدائي يعمل على «بابور الكاز» ...«إن الشيء العظيم حقاً كان ذلك الإحساس الذي ينتابنا أثناء القيام بتغطية أحد المواضيع، فقد كانت عملية التصوير بحد ذاتها، بالنسبة لنا، عملية نضالية ثورية، فكان الواحد منا دائم البحث عن السبل لتنفيذ صورة معينة بشكل يعبر فعلاً عن الثورة، وإخراج الصورة بشكل يختلف عما ألفته الجماهير». [٢٦]

بدايات النشاط السينمائي

وفي حواري مع المخرج الراحل مصطفى أبو علي، ونشر أول مرة في ملحق اليوم الثامن الصادر عن صحيفة «الأيام» الفلسطينية في آب من العام ٢٠٠١، وتمت استعادة مقاطع منه إضافة إلى حوار غير مسبوق مع أبو علي نشر لأول مرة بعد رحيله، وبالتحديد في آب من العام ٢٠٠٩، سرد «مؤسس السينما الفلسطينية» حكايات غير مسبوقة، جاء فيها: كنا نفكر كمجموعة من السينمائيين الفلسطينيين الشباب بأن هناك أحداثاً مصيريةً تجري على الساحتين الفلسطينية والعربية، وأنه يجب تسجيلها، فعرضنا هذه الفكرة على حركة فتح التي ننتمي إليها، ووجدت من قياداتها القبول، فأنشئ أول قسم للتصوير الفوتوغرافي والسينمائي في العام ١٩٦٨، وكان ذلك بعد معركة الكرامة، وبإمكانيات محدودة للغاية، خاصة على صعيد المعدات اللازمة.

وأضاف: لم تكن بحوزتنا كاميرات أو أجهزة تسجيل، أو إمكانيات لشراء أفلام، وكنا نستعير أحياناً كاميرات من بعض الأصدقاء، وأحياناً نسرق أفلاماً (أشرطة تصوير فارغة) من التلفزيون الأردني، حيث كنت أعمل آنذاك، ونصور الأحداث التي تقع .. كان ما يهمنا تسجيل الأحداث، حيث إن الأوضاع في الأردن لم تكن تسمح لنا بالاستفادة مما نصور... ومع ذلك استطعنا توثيق العديد من الأحداث في تلك الفترة من نشاطات عسكرية، وسياسية، وثقافية، وغيرها المتعلقة بالعمل الثوري بين الجماهير... كنا نرى في توثيق هذه الأحداث بالكاميرا السينمائية وثائق سياسية وتاريخية مهمة، وبدأنا تسجيل المواد وتوثيق الأحداث وحفظها حتى يأتي الوقت المناسب للاستفادة منها... قمنا بتصوير أهم النشاطات العسكرية والجماهيرية، وقدمنا نسخاً منها للعديد من السينمائيين العرب والأجانب الذين استخدموها في أفلامهم فيما بعد.

وحول تلك الفترة، قال جوهرية: في أواخر صيف ١٩٦٩، تضاعف عدد العاملين في القسم، وبتنا

قادرين على تغطية نشاطات أكثر، وبسرعة أكبر، ما بين عمليات عسكرية ونشاطات أخرى في أكثر من دولة عربية، وأخذ القسم على عاتقه ترتيب الأرشيف ... قمنا باستعارة آلة تصوير سينمائي مقياس ١٦ ملم لتسجيل كل ما نستطيع تسجيله، دون وضع خطة محددة، وهذا يعود إلى أننا كنا نعلم أن بعض الثورات افتقدت بعد التحرير إلى أفلام تسجل فترة ما قبل التحرير، لذا وجدنا أن تسجيل كل ما نستطيعه في البداية سيكون في المستقبل، أي ما بعد التحرير، مادةً في متناول الجميع دون اللجوء إلى جهات خارجية لشراء مثل تلك المواد بأثمان باهظة، إلى جانب أن تسجيل كل ما يحدث مادة وثائقية لا نقدرها إلا بعد سنوات. [٢٧]

وقال أبو علي: سلافة وهاني تفرغا للعمل في هذه الوحدة الجديدة، أما أنا فكنت مرتبطاً بالعمل مع دائرة السينما في وزارة الإعلام الأردنية لست سنوات، إلا أنني كنت أساهم بشكل كبير في تزويد الإخوة في وحدة التصوير الفوتوغرافي والسينمائي التابعة لحركة فتح بالمواد والصور اللازمة، حتى جاء أيلول من العام ١٩٧٠، أو ما يعرف باسم «أيلول الأسود»، حيث تم إنهاء تعاقدي مع دائرة السينما في وزارة الإعلام الأردنية والتلفزيون الأردني، حيث كنت أعمل في هاتين الجهتين. [٢٨]

في الإنتاج والعروض

قامت وحدة أفلام فلسطين في تلك المرحلة بإنتاج ١٥ فيلماً منها عشرة أفلام مهمة وجيدة، كان منها المتوسط، والقصير، والطويل، وساهمت وساعدت في إنتاج أفلام عن القضية الفلسطينية لمخرجين غير عرب كان من بينهم إضافة إلى الفرنسي جان لوك غودار، والإيطالي لويجي بيرللي، وجماعة النيوزريل السينمائية الأميركية، ومجموعة «فلسطين تنتصر» الفرنسية، والسويسري فرنسيس دير سيرو، والفرنسي سيرج لوبيرون، والمجموعة السينمائية الفرنسية فانسان، وغيرهم. [٢٩]

وفي مجال العروض كان الفريق السينمائي التابع للوحدة، يعرض الأفلام التي ينتجها، والأفلام التي تم الحصول عليها من السينمائيين العرب والأجانب وحركات التحرر في العالم، على التجمعات الفلسطينية والمقاتلين في القواعد وعلى الأهالي في قراهم بالأردن وسورية ولبنان .. واتسع نشاط الوحدة في هذا المجال، بحيث شمل مختلف أنحاء العالم التي يوجد فيها مكاتب للثورة الفلسطينية .. وفيما يتعلق بالتوزيع، اتبعت الوحدة نوعية توزيع نضالية للأفلام الفلسطينية والعربية والأجنبية لا تستهدف الربح التجاري، بل الإعلام، والتعريف بنضال الشعب الفلسطيني، وفضح «العدو الصهيوني»، وكانت العمليات تتم على ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، وعلى الجماعات والأحزاب التقدمية في العالم، والتي يهمها عرض الأفلام الفلسطينية على أعضائها. [٣٠]

وفي تلك المرحلة، شاركت الوحدة لأول مرة في تاريخ السينما الفلسطينية بمهرجان دمشق

الدولي الأول لسينما الشباب في العام ١٩٧٢، وأعلنت عن وجودها وأهدافها لأول مرة في بيان سينمائي وزع هناك، ونال فيلمها «بالروح بالدم» جائزة الأفلام التسجيلية متوسطة الطول، وبعد نجاح هذه المشاركة تمت المشاركة في أكثر من ١٨ مهرجاناً ومؤتمراً سينمائياً عالمياً، نالت فيها قرابة ١٣ جائزة رئيسة أو تقديرية. [٣١]

أبرز الأفلام

ومن أبرز أفلام الوحدة، غير المذكورة آنفاً، فيلم «العرقوب» لمصطفى أبو علي، في العام ١٩٧٢، وهو فيلم تسجيلي متوسط (٢٥ دقيقة) يسعى إلى تحليل أبعاد حرب الأيام الأربعة التي دارت بين قوات المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال، إلا أنه وعلى الرغم من إعطائه صورة عامة وشاملة عن المعارك، فإن الصورة كانت ناقصة، وذلك يعود لعدم تمكن أبو علي ورفاقه من الوصول إلى ساحة المعركة مبكراً، حيث اعتمد على لقطات قليلة صورها أثناء المعارك، وبضع لقطات لتدريبات الفدائيين، ولمشاهد عامة من العرقوب، ولمجموعة من التظاهرات التي تندد بالاعتداءات «الصهيونية»، وتشيد بصمود الثورة واستبسالها النضالي.

أما فيلم «عدوان صهيوني»، والذي أنتج في العام نفسه تحت إشراف مصطفى أبو علي، ومشاركة سمير نصر ومخرجين آخرين، فيتناول في ٢٢ دقيقة إحدى «العمليات الصهيونية» المحددة التي قام بها «طيران العدو الصهيوني» في ٨ أيلول ١٩٧٢، في «غارات وحشية استهدفت المدنيين ومخيمات اللاجئين في جنوب وشمال سورية ولبنان»، ويعرض الفيلم القصف الوحشي ونتائجه، ورد فعل الجماهير، مؤكداً أهمية الصمود ومقاومة العدوان، ولم يكن في هذا الفيلم أي موسيقى أو كلمات (تعليق) بالشكل التقليدي، بل كانت الكاميرا وحدها هي التي تتكلم وتتولى ببساطة وصدق لا متناهيين تصوير ما أحدثته الغارات الهمجية .. ونال الفيلم الجائزة الأولى للأفلام التسجيلية في يوم العالم الثالث بمهرجان كارلو فيفاري في العام ١٩٧٣. [٣٢]

ومن بين أفلام الوحدة والتي مع الوقت واصلت عملها تحت اسم «أفلام فلسطين – مؤسسة السينما الفلسطينية» واستمرت في الإنتاج حتى الحرب الإسرائيلية على بيروت، وخروج ياسر عرفات وقيادة فتح ومنظمة التحرير من لبنان إلى تونس، قبل العودة إلى أرض الوطن، عقب توقيع اتفاقيات أوسلو، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام ١٩٩٤، فيلم «الإرهاب الصهيوني» للمخرج العراقي سمير نمر، والذي رحل في العاصمة التونسية في أيار من العام ٢٠٠٥، ويعرض جزءاً من «أساليب عدونا الشرسة في قتل الأطفال، وتهديم المساكن، وإتلاف المزارع، عبر مشاهد مؤلمة لفلسطينيين في لبنان، مع تعرضه لأبرز شهداء الثورة الفلسطينية وقتها، ومن بينهم غسان كنفاني، والهمشري، ووائل زعيتر، وكان ذلك في العام ١٩٧٣، وهو العام الذي أنتجت الوحدة فيه فيلم

«ليلة فلسطينية»، للمخرج نفسه، والذي حاول فيه الاستفادة من حفلة فلكلورية فلسطينية ليربط هذا الشريط التسجيلي بأحداث لها علاقة بما يقدم على المسرح، حيث يصور الاستعدادات الفلكلورية الفلسطينية لحفلة زواج أحد شباب الثورة، الذي يأتي شهيداً ممداً ويحمله رفاقه في السلاح، وفي ذلك تعبير رمزي عن العريس الفلسطيني في زمن الثورة. (٣٣)

خرجت الوحدة (المؤسسة)، في العام نفسه، بفيلم لسمير نصر أيضاً، مدته ٣٥ دقيقاً، تحت اسم «حرب الأيام الأربعة»، وكان أهم ما فيه رصده لمشاهد «انسحاب العدو فاشلاً وهو يلملم جراحه في الهليكوبتر، إثر العدوان «الصهيوني» على جنوب لبنان وعرف بين المراقبين باسم «حرب الأيام الأربعة». (٣٤)

أنتجت الوحدة، في العام ١٩٧٤، فيلم «لماذا نزرع الورد .. لماذا نحمل السلاح؟» للمخرج العراقي قاسم حول، وقام بتصويره مصوران من ألمانيا الشرقية، وسمير نمر، ورفيق الحجار، وهو فيلم دعائي عن مهرجان الشباب العالمي الذي أقيم في العام ١٩٧٤ في ألمانيا الشرقية وشارك فيه الوفد الفلسطيني، وفي العام نفسه أنتجت الوحدة فيلم «رياح التحرير» عن سيناريو رسمي أبو علي، وتصوير وإخراج سمير نصر، ويتحدث عن ثورة ظفار، وفيلم «لمن الثورة» لفريق الفيلم السابق، ويسلط الضوء على الأوضاع الثورية في جمهورية اليمن الديمقراطية، آنذاك. (٣٥)

ومن أبرز الأفلام أيضاً، فيلم «ليس لهم وجود» لمصطفى أبو علي في العام ١٩٧٤، واعتبره النقاد منذ مشاركته ذلك العام في مهرجان قرطاج مؤسساً لمرحلة جديدة في السينما النضالية الفلسطينية، يحمل رؤية فنية راقية وأكثر عمقاً، عبر بناء سينمائي متقن، في حين أنتجت فيلم «كفر شوبا» في العام ١٩٧٥ لسمير نمر، وكان من بين آخر الأفلام التي أشارت فيها المراجع إلى مشاركة سلافة مرسال أو سلافة جاد الله في إدارة الإنتاج، وفيلم «طريق النصر» لمصطفى أبو علي في العام نفسه. (٣٦)

خرج فيلم «النصر في عيونهم» لسمير نصر في العام ١٩٧٦ .. وفي العام ١٩٧٧ أنتجت المؤسسة خمسة أفلام، هي: «الحرب في لبنان» لسمير نصر، و «رؤى فلسطينية» لعدنان مدانات، و «تل الزعتر»، و «فلسطين في العين» الذي يتحدث عن استشهاد هاني جوهرية، وكلاهما لمصطفى أبو علي، و «لأن الجذور لا تموت» للمخرجة المصرية نبيهة لطفي، ويعد وثيقة سينمائية مهمة ونادرة عن مجزرة مخيم تل الزعتر .. أما العام ١٩٨٠ فشهد إنتاج فيلم «أنشودة الأحرار» للبناني جان شمعون، وكان آخر ما أنتجته المؤسسة في بيروت، التي هي وريث الوحدة، فيلم «أطفال ولكن» لخديجة حباشنة أبو علي في العام ١٩٨٠. (٣٧)

جماعة السينما الفلسطينية

رحل أبو علي وهاني جوهرية مع قيادات الثورة الفلسطينية إلى بيروت عقب أحداث

«أيلول الأسـود»، وهناك أسسا جماعة السينما الفلسطينية، التي عاد وأسسها في رام الله، بعد عودته إليها فـي العام ١٩٩٦، وضمت الأخيرة في مجلسـيها المنتخبين منذ تأسيسها عدداً من المخرجين والمنتجين والنقاد الفلسطينيين.. وعن تجربة الجماعة في بيـروت .. يقول الراحل أبو علي: ارتبط تأسـيس الجماعة بسوء تفاهم مع الإعلام الموحد لمنظمة التحرير الفلسـطينية، هم كانوا من أنصار أن الوقت غير ملائم للسـينما هذه الفترة، ونحن نريد مواصلة الطريق، ومن هنا كانت الجماعة، التي لم تقتصر على الفلسطينيين، بـل انضم إليها العديد مـن المفكرين والمثقفين والأدبـاء العـرب.. كان الهدف الأساسـي من وجودها تفعيل السـينما النضالية الفلسطينية، إلا أنهـا لم تنتج إلا فيلماً واحداً هو «مشـاهد من الاحتلال في غزة» وهو الفيلم الحاصل على الجائـزة الذهبية في مهرجان أفلام فلسـطين الأول فـي بغداد في العـام ١٩٧٣. (٣٨) وهو فيلم تسـجيلي قصير (١٢ دقيقة) يتناول الواقع المرير الذي شهده قطاع غزة، بعد أن سقط في قبضة الاحتلال الصهيوني. (٣٩)

انتخبـت هيئة إدارية للجماعة، تشـكلت من مصطفـى أبو علي (سـكرتيراً عاماً للجماعة)، وتوفيق صالح، وحسـان أبـو غنيمة، وعصام سـخنيني أعضـاءً، ولكن الجماعـة توقفت عن الإنتاج بعد الفيلم الأول لأسباب تنظيمية، مثلما تشكلت لأسباب تنظيمية، إلا أن أبو غنيمة يرى أن الجماعة في الحقيقة، وعلى الرغم من تنوعها التنظيمي، كانت امتداداً فعلياً لعمل وحدة أفلام فلسطين التابعة لحركة فتح. (٤٠)

في تونس

غـادرت قيادات «فتح» والثورة الفلسـطينية ومنظمة التحرير إلى تونس، بعد اجتياح بيروت في العام ١٩٨٢؛ ما شتت العديد من السينمائيين الفلسطينيين أو العاملين في السينما الفلسطينية، فبعضهـم غادر مع القيادة إلى تونس، والبعض الآخر آثر الاتجاه إلـى الأردن، بعد إدراكه أن السـينما لم تعـد من أولويات القيـادة في تلك المرحلـة، كمـا كان الحال عليـه عندما غادرت قيـادات حركة فتح مـن الأردن إلى لبنان، ومن هؤلاء المخـرج مصطفى أبو علي، صاحب أكبر عـدد من الأفلام الفلسـطينية المنتجة فتحاوياً، والأفلام الفلسـطينية المنتجة في بيروت عموماً، والوحيـد المتبقي، آنذاك، من مؤسسـي وحدة أفلام فلسـطين، التي انتقلت مـع «الثورة» من عمّان إلى بيروت .. في تلك الفترة استقر الكثير من السينمائيين الفلسطينيين في عواصم عربية وعالمية عدة، إلا أن العام ١٩٨٥، شهد استئناف النشاط السينمائي لمؤسسة السينما الفلسطينية، تحت اسم الدائرة الثقافية الفنية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. (٤١)

قال المخرج محمد السـوالمة عن تلك المرحلة: بعـد اجتياح بيـروت، تفرق الكادر السـينمائي الفلسـطيني في بقاع عدّة، حالـه حال الكوادر السياسـية، ما أوجد صعوبـة حقيقية في العام

١٩٨٥، عنـد محاولة إحياء مؤسسـة السـينما الفلسطينية التابعة للإعلام الموحد لمنظمة التحرير، لا سيّما مع فقدان الأرشيف السينمائي والمعدات التي كانت تملكها المؤسسة في بيروت. [٤٢]

وأضاف السـوالمة: في فترة اجتياح بيروت كنت أشارك في مهرجان سينمائي في طشقند، وعندمـا حاولت العودة إلى بيـروت، لم أتمكن مـن تجـاوز منطقة البقـاع اللبناني، بسـبب الاجتياح والحصار، فآثرت العودة إلى موسكو التي حصلت منهـا في العام ١٩٨٠ على درجة الماجستير في السـينما، وبدأت الإعداد لدرجة الدكتوراه .. في العام ١٩٨٥ توجهت إلى تونس، قبل الحصول على درجة الدكتوراه، لإحساسي بأن وجودي في تونس، في تلك الفترة الحرجة من عمر السينما الفلسطينية، أهم من أيّ شيء آخر، وبالفعل بدأت برفقة صديقي المصور الفوتوغرافي والسينمائي عمر الرشـيدي، والمخرج العراقي سـمير نمر، العمل على إعادة إحياء مؤسسـة السينما الفلسطينية، على النهج نفسه الذي بدأت فيه كوحـدة للأفلام تابعة لحركة فتح في عمّان، ولكن تحت مظلة منظمة التحرير. [٤٣]

«وبعكـس ما ترافق مع بدايات السـينما في بيـروت، كانت القيادة الفلسـطينية أكثر دعماً وتشـجيعاً لأي مشروع سـينمائي، على الرغم من شـح الإمكانيات المالية، نوعاً ما»، والحديث للسـوالمة، الذي أضاف: لم يكن لدينا في تونس معدات تصوير أو إنتاج سـينمائي .. كنا نعتمد على الكادر البشري بالدرجة الأولى، أما المعدات فكان يتم اسـتئجارها من المؤسسـة التونسية للإنتاج السينمائي. [٤٤]

أنتـج أول فيلم سـينمائي فـي تونس وكان «العزف بالخيوط» لسمير نمر في العام ١٩٨٦، وبعده جـاء فيلم «أطول الأيام» لمحمد سـوالمة في العـام ١٩٨٧، ويتحدث عـن حصار قوات «أمل» وبعض الأجهزة الأمنية السورية لمخيمات اللاجئـين الفلسـطينيين في لبنـان، وتلاه فيلم «الربع الأخير» للسوالمة أيضاً في العام ١٩٨٩، وكان آخر الأفلام السينمائية الفلسطينية المنتجة في تونس، في إطار مؤسسـة السـينما، تحت اسـم الدائرة الثقافية الفنيـة التابعة للمنظمة، حيث اتجهت الدائرة بعد حرب الخليج، وبسبب التكاليـف الباهظـة للإنتاج السـينمائي، نحو الإنتاج التلفزيوني في الأفلام، وأنجزت في هذا الإطار عدة أفلام هي «المجلس القرار» في العام ١٩٩٠، و«جـذوع البرتقال» فـي العام ١٩٩١، وكلاهمـا لمحمـد السـوالمة، وكان آخر الأفلام الفلسطينية المنتجة في تونس على الإطلاق فيلم «رجال في الشـمس» للسـوالمة أيضاً في العام ١٩٩٢. [٤٥]

ما بعد أوسلو

وما بعد اتفاقات أوسـلو، وإنشـاء السلطة الفلسـطينية، لم تكن هناك مؤسسـة للسينما، أو مؤسسـة تأخذ على عاتقها مسؤولية الإنتاج السينمائي، وهو الوضع الذي يتواصل إلى يومنا هـذا، أي بعد أكثر من عشـرين عاماً على قيام

السلطة، حيث الإنتاجات السينمائية الفلسطينية في غالبيتها ممولة من مؤسسات إنتاج أجنبية، وبعضها عربية، فيما يعتبر فيلم «عمر» للمخرج هاني أبو أسعد، أول فيلم فلسطيني خالص من حيث الإنتاج، وهو الفيلم الذي نافس على أوسكار أفضل فيلم أجنبي في العام ٢٠١٤، وهو إنجاز تاريخي للسينما الفلسطينية يتكرر للمرة الثانية على يد أبو أسعد، بعد منافسة فيلمه السابق «الجنة الآن» إلى المرحلة نفسها، أي المنافسة الختامية على «أوسكار» أفضل فيلم أجنبي بين خمسة أفلام من كل دول العالم تصل إلى مرحلة الحسم.

أنتجت في فلسطين، في العام ١٩٩٤، وإن بتمويل أجنبي، ستة أفلام ارتفعت إلى حوالى العشرة في العام ١٩٩٦، قبل أن ينخفض عددها إلى ستة في العام الذي يليه، في حين كان العام ١٩٩٨ غزيراً من حيث الإنتاج (١٢ فيلماً)، وهو العدد نفسه المنتج من الأفلام الفلسطينية في العام ١٩٩٩، في حين أن عدد الأفلام المنتجة لمخرجين فلسطينيين، وإن لم تكن من إنتاج فلسطيني، ارتفع في العام ٢٠٠٠ إلى ١٥ عاماً ضارباً رقماً قياسياً منذ قيام السلطة الفلسطينية [٤٦].. قبل أن تتوسع الدائرة مع تطور التقنيات، وظهور كاميرات الديجيتال والـ«اتش. دي» رخيصة الثمن.

وبالنسبة لحركة فتح، فقد بدأت ما بعد الألفية الثالثة، وخاصة في السنوات العشر الأخيرة، إنتاج العديد من الأفلام الوثائقية التي في غالبيتها قصيرة، وبعضها طويل كفيلم «فتح مرت من هنا» للمخرج طارق يخلف، ويتناول حكاية الرئيس الشهيد ياسر عرفات ورفاقه في مرحلة تكوين الخلايا العسكرية لفتح والثورة الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة، عقب احتلال العام ١٩٦٧ بفترة وجيزة، عبر رحلات سرية، وهو وثيقة سينمائية مهمة تسرد حكايات نادرة .. وجميع هذه الإنتاجات عبر دائرة الإعلام والثقافة في الحركة، والتي بدأت تلتفت مؤخراً إلى أهمية السينما كفعل نضالي بالنسبة لحركة فتح، رائدة السينما النضالية الفلسطينية، وإن كانت الوتيرة أقل بكثير مما كانت عليه في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وربما ذلك بسبب التحولات السياسية في إستراتيجية الحركة، والتغيير الحاصل في المفاهيم النضالية، خاصة ما بعد اتفاقات أوسلو، وقيام السلطة الفلسطينية.

الهوامش

١ يوسف الشايب – حوار مع المخرج مصطفى أبو علي – ملحق اليوم الثامن الصادر عن صحيفة «الأيام» الفلسطينية – آب ٢٠٠١.

٢ يوسف الشايب (مصطفى أبو علي: هجس بفيلم روائي طويل قبل أن يصطدم برغبة الممولين) – صحيفة «الغد» الأردنية – ٣١ تموز ٢٠٠٩.

٣ المصدر السابق.

٤ الموسوعة الفلسطينية – الطبعة الأولى – المجلد الثاني (ص٦٠٦-٦٠٧).

٥ المصدر السابق.

٦ السينما الفلسطينية – شجرة السينما – موقع «آرت ميديا» الإلكتروني.

٧ قيس الزبيدي – فلسطين في السينما – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – الطبعة الأولى – بيروت – أيار ٢٠٠٦. ص (١٣-١٤).

٨ المصدر السابق.

٩ قيس الزبيدي – المصدر نفسه.

١٠ ريما مسمار (المخرج الفلسطيني مصطفى أبو علي في حوار مع «المستقبل»: الكفاح المسلح كان موضة النضال في السبعينيات) – صحيفة المستقبل اللبنانية – ٢٧ تموز ٢٠٠٨.

١١ السينما الفلسطينية – شجرة السينما – موقع «آرت ميديا» الإلكتروني.

١٢ الرواد الفلسطينيون في الإنتاج السينمائي وصناعة الأفلام – وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) – الأرشيف.

١٣ نوريت غرتس، جورج خليفة.– مشهد في الظلام ٢٠٠٦ (بالعبرية). ص(٢٤-٣٢).

١٤ قيس الزبيدي – مصدر سبق ذكره.

١٨ يوسف الشايب – دراسة بعنوان «السينما الفلسطينية .. حكاية قرن»، فصلية أقواس، خريف ٢٠٠١ – ص (٢٨)

١٦ المصدر السابق.

١٧ المصدر نفسه.

١٨ حسان أبو غنيمة – فلسطين والعين السينمائية – منشورات اتحاد الكتاب العرب – دمشق ١٩٨١ – ص (٢٤٧).

١٩ يوسف الشايب – دراسة بعنوان «السينما الفلسطينية .. حكاية قرن»، فصلية أقواس، خريف ٢٠٠١ – ص (٢٦).

٢٠ حسان أبو غنيمة – مصدر سبق ذكره – ص (٢٤٨ – ٢٥٠).

٢١ من تقرير قدمه الوفد السينمائي الفلسطيني إلى مؤتمر المائدة المستديرة للسينما الإفريقية الآسيوية، المنعقدة في مهرجان طشقند العام ١٩٧٣.

٢٢ المصدر السابق.

٢٣ حسان أبو غنيمة – مصدر سبق ذكره – ص (٢٤٩ – ٢٥٠).

٢٤ المصدر السابق (ص ٢٥٠).

٢٥ حوار على شكل مقال نشرته مجلة «فلسطين الثورة» في عددها السنوي للعام ١٩٧٥.

٢٦ المصدر السابق.

٢٧ المصدر نفسه.

٢٨ حسان أبو غنيمة – مصدر سبق ذكره – ص (٢٦٠).

٢٩ يوسف الشايب – دراسة بعنوان «السينما الفلسطينية .. حكاية قرن»، فصلية «أقواس»، خريف ٢٠٠١ – ص (٢٨)

٣٠ حسان أبو غنيمة – مصدر سبق ذكره – ص (٢٦١).

٣١ المصدر نفسه.

٣٢ حسان أبو غنيمة – مصدر سبق ذكره – ص (٢٨٥ – ٢٨٧).

٣٣ المصدر نفسه – ص (٢٩٠).

٣٤ المصدر نفسه ص (٢٩٥).

٣٥ يوسف الشايب (تشييع مصطفى أبو علي بحضور أحلامه السينمائية: أرشيف، وصندوق يحرر المخرجين من أجندة الممول) – صحيفة «الأيام» الفلسطينية – ١ آب ٢٠٠٩.

٣٦ السينما الفلسطينية – شجرة السينما – موقع «آرت ميديا» الإلكتروني.

٣٧ يوسف الشايب – دراسة بعنوان «السينما الفلسطينية .. حكاية قرن»، فصلية «أقواس»، خريف ٢٠٠١ – ص (٢٩)

٣٨ يوسف الشايب (تشييع مصطفى أبو علي بحضور أحلامه السينمائية: أرشيف، وصندوق يحرر المخرجين من أجندة الممول) – صحيفة «الأيام» الفلسطينية – ١ آب ٢٠٠٩.

٣٩ السينما الفلسطينية – شجرة السينما – موقع «آرت ميديا» الإلكتروني.

٤٠ حسان أبو غنيمة – مصدر سبق ذكره – ص (٢٦٥).

٤١ يوسف الشايب – دراسة بعنوان «السينما الفلسطينية .. حكاية قرن»، فصلية «أقواس»، خريف ٢٠٠١ – ص (٣٤).

٤٢ المصدر السابق – ص (٣٥).

٤٣ المصدر نفسه.

٤٤ المصدر نفسه.

٤٥ المصدر نفسه.

٤٦ تيسير خلف، دليل الفيلم الفلسطيني (١٩٣٥ –٢٠٠٠)، منشورات مهرجان الشاشة العربية المستقلة – الدوحة ٢٠٠١.

«فلسطيني بلا هوية»: رواية تاريخية ومخطوطة ثورية

رشاد تـوام *

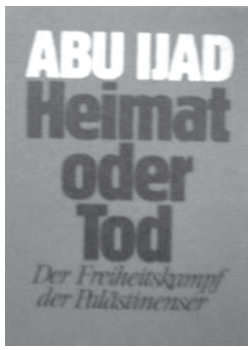

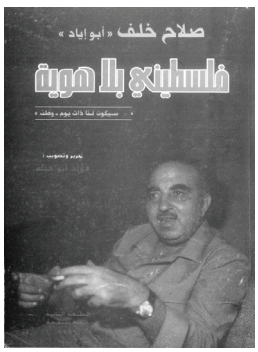

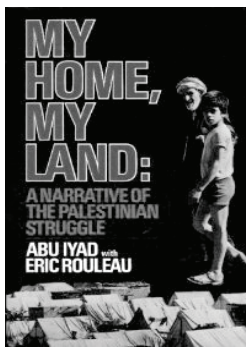

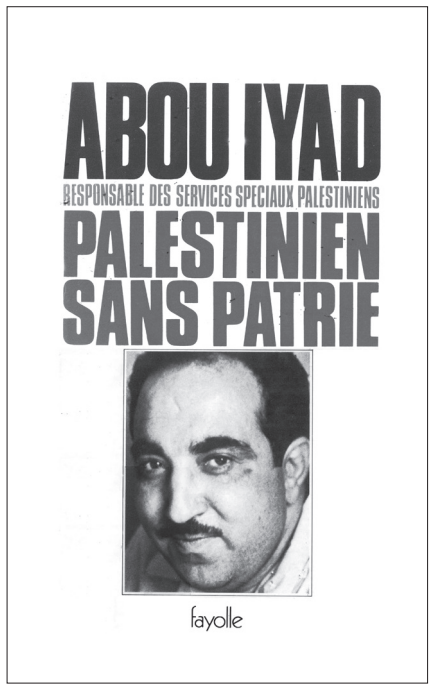

* مستشار قانوني، محاضر وباحث في القانون العام والعلوم السياسية.

يضم القسم الثالث (ملحق) من هذه الورقة مشاركات نصية في استذكار الكتاب ومؤلفه (استدرجت وأعدت خصيصاً لهذه الغاية) لكل من النائب الأسير مروان البرغوثي (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)، واللواء ركن واصف عريقات (قائد قوات مدفعية منظمة التحرير الفلسطينية سابقاً)، والمهندس برهان جرار (عضو المجلس الثوري لحركة فتح)، والدكتور نايف جراد (رئيس جامعة الاستقلال للعلوم الأمنية سابقاً).

تمهيد

ذكرى وذاكرة؛ نستذكر اليوم كتاب «فلسطيني بلا هوية» (بأسلوب أقرب إلى المراجعة أو القراءة Book Review–) الــذي يوثق رواية تاريخية لمسيرة الثورة الفلســطينية في عقديها الأولين، ويعتبر ركيزة أساســية في أدبيات الثورة وفكر حركة فتح وأيديولوجيتها المبتكرة، «الأيديولوجية الوطنيــة». يأتي هــذا الاســتذكار متزامناً مع الذكــرى الـــ٥٠ لانطلاقة الثورة الفلســطينية، والـ٣٧ لصدور الكتاب، والـ٢٤ لاستشهاد مؤلفه (صلاح خلف).

صلاح خلف (أبو إياد)، «الرجل الثاني» (بعد ياسر عرفات، كما اشتهر)، ولد بيافا في ٣١ آب ١٩٣٣، واستشهد بتونس في ١٤ كانون الثاني ١٩٩١،[١] وما بين الحدثين «شــغل الدنيا» أقوالاً وأفعالاً؛ فهو أحد أبرز مؤسسي حركة فتح عام ١٩٥٨، وعضو لجنتها المركزية، وأسس لعلاقات «فتح» ومنظمة التحرير مع زعماء الكثير من الدول وحــركات التحرر العالمية. تفرغ للعمل النضالي عام ١٩٦٧، عقب ســنوات من العمل الســري (عمل فيها مدرســاً في غزة والكويت)، وشــغل رئاسة أجهزة الاستخبارات والعمليات الخاصة في «فتح» ومنظمة التحرير الفلســطينية (جهاز الأمــن الموحد للثورة خصوصاً)، وكان حاضراً علــى مختلف جبهات القتال مع العدو، وخصوم الثورة الفلسطينية.

نعــرض لهذا الكتاب في هــذه «الورقة»، من خلال إفراد ثلاثة أقســام: القســم الأول، قراءة عامة وتحقيق حول الكتاب؛ القسم الثاني، قراءة تفصيلية في فصول الكتاب؛ أما القســم الثالث، فهو بمثابة ملحق بعنوان «مشــاركات نصية في استذكار الكتاب ومؤلفه».

القسم الأول:
قراءة عامة وتحقيق حول الكتاب

لهذا الكتاب طبيعة خاصة من حيث المنهجية والأســلوب؛ فمن جهة، لم يُكتب بقلم مؤلفه (أبو إياد)، وإنما تشكلت مادته نتيجة حوارات أجراها معــه الصحافي الفرنســي إريك رولــو (Éric Rouleau) الــذي يُعتبر «مؤلفــاً ثانياً» للكتاب، وهو يهودي مولود في القاهرة، عمل لاحقاً سفيراً لبلاده في تونس وتركيا.[٢] ومن جهة أخرى، فقد أراد المحــاوِر للكتاب (كما يذكــر في التمهيد) أن يكون تأريخياً للثورة الفلســطينية، من خلال محــاورة أحد أبرز قادتهــا وأكثرهم نفوذاً بعد القائد العام، مبدياً خشيته من أن يأخذه الحضور الطاغي للمحاوَر (أبو إياد) إلى «أســلوب المقالة النقدية أو الســيرة الذاتية المعظمة»، لذلك نجده يقر لاحقاً بأن أبو إياد «لم يوافق أن يتحدث عن نفسه وتجاربه الشخصية إلا بقدر ما يسهم ذلك في تنوير القراء حول تطلعات الشعب الفلسطيني ونضالاته وسيكولوجيته، وكذلك حول أيديولوجية المقاومة الفلسطينية وتنظيمها».

كما تجدر بنا الإشارة إلى الأسلوب الأدبي الذي خرج به هذا الكتاب، فهو أسلوب مشوق، غلبت عليه لغة القاص، الأقرب لأسلوب «السيناريست»

(Screenwriter)؛ إذ جاء الكتاب زاخراً بالمشاهد التصويرية النابضة التي يكاد القارئ يشاهدها، بدل أن يقرأها فحسب! وقد يبطل عجبنا أو ينحصر إذا ما استذكرنا أن أبو إياد (المؤلف) كان هاوياً في الكتابة المسرحية، وقد أشار في الكتاب إلى اثنتين من مسرحياته. كما أن أبو إياد يعتبر بشهادة جل معاصريه مفكراً سياسياً واجتماعياً متميزاً، مستفيداً من خلفيته الأكاديمية في الفلسفة والتربية وعلم النفس، ناهيك عن ثقافته العامة ومطالعاته الحرة.[٣] ذلك بالإضافة إلى مهارته الخطابية وقدرته على إثارة الجماهير وكسب تأييدهم، بل وتصفيقهم، حتى وإن كانوا مخالفين له في الرأي![٤]

ومن الجدير بمكان أن نشير إلى أن للكتاب (الذي تبرع مؤلفه بكامل حصته من حقوق التأليف لمؤسسة الشهداء الفلسطينيين)[٥] أكثر من طبعة، سواء باختلاف اللغة (الفرنسية، الألمانية، الإنجليزية، العربية)،[٦] أو باختلاف دار النشر فيما يخص الطبعات العربية. فالطبعة الأصلية من الكتاب باللغة الفرنسية صدرت عن دار نشر «Fayolle»، باريس، نهاية عام ١٩٧٨. وحمل الكتاب عنوان «PALESTINIEN SANS PATRIE»،[٧] وتعني ترجمته الدقيقة فلسطيني بلا «وطن» أو «ملجأ»، لكن الطبعات العربية ترجمتها إلى «هوية»، فجاءت بعنوان «فلسطيني بلا هوية»، وربما لذلك دلالات واعتبارات سياسية!

أتت الطبعتان الألمانية والإنجليزية بعنوانين مغايرين كليةً للعنوان الأصلي، فجاءت الطبعة الألمانية بعنوان «HEIMAT ODER TOD: Der Freiheitskampf der Palästinenser»، وتعني بالعربية «الوطن أو الموت: الكفاح التحرري للفلسطينيين»، فيما جاءت الطبعة الإنجليزية بعنوان «MY HOME, MY LAND: a narrative of the Palestinian struggle»، ويعني بالعربية «وطني، أرضي: حكاية النضال الفلسطيني». وفيما صدرت الطبعة الألمانية عن «Econ»، دوسلدورف عام ١٩٧٩.[٨] صدرت الطبعة الإنجليزية عن «Times Books»، نيويورك عام ١٩٨١.[٩]

أما باللغة العربية، فقد صدرت الطبعة الأولى، أواخر السبعينيات/مطلع الثمانينيات، عن مؤسسة صيام للدعاية والنشر (القدس) وشركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع (الكويت)، وقد نقلها للعربية نصير مروة.[١٠] كما صدرت لاحقاً طبعة/نسخة أخرى عن دار الجليل (عمان).[١١] وباستثناء الطبعة الثانية لدار الجليل (١٩٩٦)، فبتقديرنا نفدت من سوق الكتب بقية الطبعات، إلا أن نسخاً منها متوافرة في عدد من المكتبات العامة.[١٢]

ولغايات إعداد هذه القراءة/المراجعة، وفي ضوء الطبيعة الخاصة للكتاب، وتعدد طباعته باختلاف اللغات ودور النشر، استدعى الأمر الاطلاع على مختلف الطبعات (باستثناء الألمانية) على سبيل «التحقيق». ولكن بالنهاية نعتمد على الطبعة الصادرة عن مؤسسة صيام وشركة كاظمة؛ بحكم أسبقيتها بين النسختين العربيتين.

جاء الكتاب في عشرة فصول، يسبقها تمهيد أو مقدمة بقلم المحاور،[١٣] يعرض فيها لـ: السياق الـذي يأتي فيه هـذا الكتاب، خشـيته الأولية مـن مـدى مصداقية أبو إياد في ضوء سـرية العمـل التنظيمي والثوري، معرفتـه بأبو إياد، ومدى أهمية محاورة شـخصية بوزنه؛ ويتلوها خاتمة عنونتها الطبعة الأصلية (الفرنسـية) بـ «l'heure des bilans»، بمعنى كشـف حساب أو جرد (ترجمتها الطبعة الإنجليزية بـ «Taking Stock»)، يُسلم فيها أبو إياد نفسه إلى «عملية نقـد ذاتي معرياً "أخطـاء ونقاط عجز" المقاومة الفلسطينية منذ عشرين سنة».

أمـا فيما يتعلق بصراحـة أبو إياد، فقد أقر المحاور بأنه لم يغادر في محتوى هذا الكتاب ما عرف عنه من «صراحة فجة»، كانت سبباً لتعرضه لـ «الكره والنفور» (كمـا يعتقد أبو إياد)؛ فأبو إياد كان حريصاً جداً على مصارحة شعبه وعدم إيهامه بغير الواقع والحقيقة (يبدو ذلك جلياً في خاتمة الكتاب بشـكل خاص)، وكان جريئاً في حديثه خلال المجالس العامة كجرأة الآخرين في الحديث في مجالسـهم الخاصة المحدودة (يقول المحاور اريك رولو).

نقل المحاور عن أبو إيـاد (أورده في مقدمة الكتـاب) القول الآتي: «يجب أن نكون صريحين مـع جماهيرنا لأن امتناعنا عن أن نقول لها كل الحقيقة إنما يعني شكلاً من أشكال احتقار هذه الجماهير».

إلا أن صراحة أبو إياد لم تكن عن غير وعي بسرية العمل الثوري، ومن ذلك مثلاً تنكره المطلق لعلاقته بمنظمة «أيلول الأسـود» ذات السـمعة السيئة غربياً وعربياً. أما اليوم، وقد رحل الرجل، وطويت منذ زمن طويل (نحو ثلاثين عاماً) صفحة أيلول الأسود من بين صفحات أخرى، فلا ضير من الإشـارة إلى شـهادة عدد من المقربين من أبو إياد بمسـؤوليته المباشرة عن منظمة أيلول الأسـود ورئاسته إياها،[١٤] والتي كان تأسيسها بتقديرنا (وباسـتنطاق النص!) بمثابة معالجة جزئيـة للمعضلة التي أشـار إليها أبو إياد في خاتمة الكتاب، المتمثلة بإصباغ حركة فتح بطابع الرسـمية بدخولها منظمة التحرير الفلسطينية، وحرمانها من حريـة العمل الثوري الخالص.[١٥] وبالإضافة إلى شـهادات المقربين منه، بإمكان القارئ (للفصل السادس خصوصاً) استشعار تلميحات أبو إياد لمسؤوليته عن هذه المنظمة، ليس فقط بحكم دفاعه الشرس عن نبل أهدافها ووطنية عناصرها، وإنما أيضاً بروايته أدق تفاصيل أبرز عملياتها، وإشارته لشخصية باسم «أبو إيهاب»، وصفه بأنه «رئيس أيلول الأسود»، وباعتقادنا ما هو إلا اسم حركي (مستعار) لأبو إياد نفسه!

إلا أن مسـألة الفئة التي يسـتهدفها الكتاب بقيـت محل جدل، فمـن جهة المؤلـف يحاوره صحافـي غربـي، ويعلم أن الكتاب سـيصدر بالفرنسـية، وبالتالي قد يكون مؤلفه قد ضمنه خطاباً موجهاً للغرب وليس للفلسطينيين والعرب. إلا أن أبـو إياد بطبيعـة الحال كان راضياً عن صـدور الطبعة العربية لاحقاً، وهو شـخص لا

يفتقد النباهة، فالكتاب سرعان ما يتداوله غير الغربيين. ومن جهة أخرى، جاء الكتاب زاخراً بلغة خطاب القائد للشعب. وفي النتيجة جاء هذا الكتاب كشخصية أبو إياد، وفقاً لما وصف نفسه (كما نقل عنه المحاور): مراوح بين الصداقات الكثيرة والعداءات الكثيرة أيضاً!

وإذا ما أردنا اليوم توصيف هذا الكتاب، بعد تجريده من حبكة الواقع والتأريخ، واقترابنا قليلاً من «الرومانتيكية»، فهو أقرب لرواية تأخر رحيل بطلها التراجيدي نحو عقد من الزمن في انتظار قدره الذي مل مشاكسته. أشبع النص برمزيات الهوية (بمعنى الانتماء لوطن)، وعندما كانت تغيب فترة يروي لنا قصة أو موقفاً تعرض له أو لفلسطيني غيره فيذكرنا بها.[١٦] قال أبو إياد في الفصل الثالث: «كان لنا أن نكون رعايا مصريين أو سوريين أو أردنيين أو لبنانيين، إلا أن سلطات أوطاننا بالتبني ظلت تعاملنا كأجانب، فضلاً عن معاملتنا كمشبوهين». وأضاف لاحقاً: «إن شعباً بلا وطن، لهو شعب بلا حول وبالتالي بلا دفاع. أمن العجيب بعد هذا إذا بحثنا عن انعكاس هويتنا، بل وجودنا في رموز مثل جواز السفر أو العلم؟». وأورد في الخاتمة النص الآتي: «في اليوم الذي نفلح فيه في إقامة دولة على أراضي الضفة الغربية وغزة المحررة، فإننا سنبدأ توزيع بطاقات الهوية».

راوح تقسيم فصول الكتاب بين المسار التاريخي الحقبي والموضوعي، فجاءت الفصول الخمسة الأولى متتاليةً من حيث المسار التاريخي الحقبي، فصل يسلم نهايته لبداية الآخر: فعرض **الفصل الأول، «بذور الحقد»**، لعهد صبا أبو إياد في مسقط رأسه يافا، واستعرض أحوال الفلسطينيين قبل النكبة وحتى قيامها، ولوجوئه وعائلته إلى غزة (١٩٤٨ وما قبلها)؛ **أما الفصل الثاني، «سنوات الحمل»**، فعرض لحال عائلة أبو اياد واللاجئين في غزة، وسفره للدراسة إلى مصر، وتعرفه إلى أبو عمار وبقية الرفاق الذين سيشكلون في الفصل التالي حركة فتح (١٩٤٨–١٩٥٩)؛ ليليه **الفصل الثالث، «انفجار التيار»**، ليعرض لتأسيس حركة فتح وانطلاقتها المسلحة، وما تبع ذلك من تضييق مارسته الأنظمة العربية على مناضليها (١٩٥٩–١٩٦٧)؛ ثم يأتي **الفصل الرابع، «المد»**، ليعرض لمعركة الكرامة وما تبعها من انفتاح الآفاق أمام حركة فتح والعمل الثوري (١٩٦٧–١٩٧٠)؛ وصولاً لـ **الفصل الخامس، «الجزر»**، والذي يعرض لتأزم علاقة الثورة الفلسطينية مع النظام الأردني وما رافق ذلك من صدامات، مروراً بأحداث أيلول الأسود المأساوية، وصولاً إلى معركة جرش وعجلون التي أنهت وجود قوات الثورة في الأردن (١٩٧٠–١٩٧١).

أما الفصول الخمسة الأخيرة، فغلب عليها (من حيث التقسيم) الطابع الموضوعي، وإن اتفقت إلى حد ما مع السياق الزمني، انسجاماً والفصول السابقة، وتراوح في نطاقها الزمني بين الأعوام ١٩٧١–١٩٧٨ (تاريخ نشر هذا الكتاب)؛ حيث نجده قد خص هذه الحقبة (القصيرة نسبياً) مساحة أكبر من الكتاب ومن ذاكرته، وذلك لما شهدته هذه المرحلة من محطات

ومفاصل أساسية في تاريخ الثورة الفلسطينية؛ ففي **الفصل السادس، «حرب الأشباح»**، يعرض أبو إياد للعمليات الخاصة المتناوبة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية في أكثر من دولة، ويعرض بالأخص لعملية «ميونخ» وعملية «فردان»؛ فيما يعرض **الفصل السابع، «شرارة أكتوبر»**، لمسيرة حرب العام ١٩٧٣، أهدافها المعلنة والخفية، مشاركة الفلسطينيين فيها، مسارها ونتائجها؛ أما **الفصل الثامن، «تحدي السلام»**، فيعرض للمسار الذي قاد إلى التعديل الجوهري في إستراتيجية منظمة التحرير والثورة الفلسطينية، فيما عكسه البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر) عام ١٩٧٤؛ فيما يأتي **الفصل التاسع، «الشرك اللبناني»**، ليعرض للحرب الأهلية اللبنانية، وتوريط الثورة الفلسطينية فيها؛ وأخيراً جاء **الفصل العاشر، «مبادرة السادات: من الوهم إلى الخيانة»**، ليعرض لزيارة السادات لتل أبيب عام ١٩٧٧، وتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨ (آخر حدث قبل نشر الكتاب).

القسم الثاني: قراءة تفصيلية في فصول الكتاب

بالإشارة إلى ما انتهى إليه القسم الأول، يعرض هذا القسم لقراءة تفصيلية في فصول الكتاب، ونحيل الراغبين بالتزود بالتفاصيل إلى تتبع الحواشي ومطالعتها في نهاية الورقة. ذلك أن هذه الورقة برمتها لا تغني من العودة للكتاب ذاته، بل إن هدف هذه الورقة هو الدعوة لقراءة الكتاب.

الفصل الأول: بذور الحقد

يُجذّر هذا الفصل أصل المأساة التي قامت عليها القضية الفلسطينية، متمثلةً بالنكبة، فيقص أبو إياد (١٥ ربيعاً حينها) مأساة شعبه مسقطاً إياها على تجربة عائلته بـ «الفرار» من مدينتهم يافا إلى غزة تحت وابل من قذائف المدفعية الصهيونية.[١٧] ويستعرض بأسلوبه الأدبي المميز جملةً من المشاهد التي حفرت عميقاً في ذاكرته.[١٨]

ثم يعود أبو إياد ليستذكر (متعجباً) العلاقات العربية–اليهودية قبل النكبة: مودة، صداقة، تبادل زيارات ومجاملات في الأعياد الدينية. وهي العلاقات التي نشأت بفعل عدة عوامل كالجيرة والزمالة والعمل وصداقة الأطفال، بل والمصاهرة أحياناً.[١٩] لنجده بعد قليل يستذكر المشهد الأول الذي أخذ يشده نحو الوعي بخطورة التهديد (كان عمره ١١ عاماً)؛ فيروي استغرابه مما شاهده من تدريب عسكري لفتية يهود، ليكون المشهد الذي حفزه ليتساءل عن سبب ذلك، وعدوهم الذي يعدون له، والجهة التي يتبعونها، وليجد الإجابة لدى أساتذته بأنهم يتبعون «الهاغاناه»، الجيش الرسمي للوكالة اليهودية التي يسمع بها للمرة الأولى، وليدعوه مدير مدرسته للانتساب لفرع الأشبال في منظمة «النجادة» (منظمة فلسطينية شبه عسكرية نشأت حديثاً حينها لمقاومة الهاغاناه)،[٢٠] ولينضم فعلاً إليها، ولتكون خطوته الأولى على درب النضال.[٢١]

كما يصف أبو إياد، في هذا الفصل، حال التنظيمات الفلسطينية في هذه الحقبة، تشتتها

وتخبطها وعوزها للسلاح، إضافة إلى التخاذل العربي وتعاطف الدول العربية بالغ «العذرية» (على حد تعبيره) مع الفلسطينيين، قبالة التحضير اليهودي الجدي لمرحلة الحسم، من تنظيم وتسليح أمام أعين سلطات الانتداب البريطاني. كما يشير إلى الدور البريطاني الخفي في إثارة الاشتباكات بين العرب واليهود، وبالأخص مع بداية العام ١٩٤٧.

كان أبو إياد قد أثار في بداية الفصل، السؤال الإشكالي الأبرز في مسألة اللجوء: «لماذا غادرنا دورنا وأرزاقنا ورمينا بأنفسنا في مغامرة المنفى؟». السؤال الذي لم يطرحه حينها، وهو الذي يوقر السلطة الأبوية التي اتخذت قراراً بالفرار (كما يقول). وفي نهاية الفصل، وبعد أن استعرض جملة التهديدات ودعايات الرعب التي بثت حينها، نجده ينتقد مسلك السلطة الأبوية (عائلته وبقية اللاجئين)، لثقتهم بالأنظمة العربية وتركهم «الميدان خالياً للمستوطنين اليهود». ويقول: «كان عليهم الصمود مهما كلف الأمر. فما كان في مستطاع الصهاينة أن يبيدوهم حتى آخر رجل».

الفصل الثاني: سنوات الحمل

يستعرض هذا الفصل أحوال اللاجئين في غزة، التي لم تكن عائلة أبو إياد أكثرها مأساةً.[٢٢] ليتابع مسيرة الفتى صلاح في العمل خفية عن والده لمساعدته في مصاريف البيت؛[٢٣] مروراً بسفره للدراسة الجامعية إلى مصر (عام ١٩٥١)؛ وصولاً إلى مشاركته في تظاهرة نظمت أمام مقر جامعة الدول العربية، للمطالبة بإعادة المعونة المخصصة للطلبة الفلسطينيين؛ وليس انتهاءً بلقائه بطالب الهندسة ممتلئ الطاقة والنشاط والمغامرة، صاحب الشخصية الآسرة، الذي يكبره بأربع سنوات.. ياسر عرفات (كما يصفه أبو اياد)، رفيق الرحلة التي بدأت للتو!.

يصف أبو إياد حال الطلبة الفلسطينيين في الخارج، وانتماءهم لعدد من النزعات السياسية المختلفة، فيبدي إعجابه بالإخوان المسلمين الذين كان قد تتبع نضالهم في غزة، وينفي عن نفسه وعن أبو عمار لهم للجماعة، وإن كانا معجبين بهم خلال تلك الحقبة. كما ينفي انتماءهما لأي تنظيم آخر، فهاجسهما العلماني وخطهما الوطني (كما يوضح) نأيا بهما عن الإخوان المسلمين، وعن الأحزاب ذات البعد القومي الذي أثبت عقمه. كانا يؤمنان بأن على الفلسطينيين ألا يعتمدوا إلا على أنفسهم. ولذلك قررا، عام ١٩٥٢، مباشرة هذه الفكرة بترشحهما لقيادة اتحاد الطلبة الفلسطينيين، لتحوز قائمتهما أغلبية ساحقة في التصويت، وبالأخص لأنها ظهرت بروحية ديمقراطية وحدوية.[٢٤] وبذلك تولى أبو عمار رئاسة الاتحاد، وبقي في منصبه إلى حين إنهاء دراسته عام ١٩٥٦، ليخلفه أبو إياد، مساعده طيلة السنوات الأربع الماضية.

كما يستعرض في هذا الفصل جملة من الأحداث المفصلية في بلورة الفكر النضالي لدى الطلبة الفلسطينيين، فيعرض لاشتراك الطلبة

الفلسطينيين (أبو عمار وأبو إياد خصوصاً) في الدفاع عن مصر إبان العدوان الثلاثي، رداً على تأميم قناة السويس،[٢٥] وتجربة ثالثهم أبو جهاد (خليل الوزير) في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي انطلاقاً من قطاع غزة، وبداية تفكيرهم بمشروعهم الذي بات بمثابة الحلم، وهو تشكيل منظمة تخوض الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي، مستهدين بالتجربة الجزائرية الحية في مقاومة الاحتلال الفرنسي آنذاك، والتي ستكون قريباً حركة فتح.

ما أن اتفق الرفاق على المبادئ العامة لتنظيمهم حتى بعثرتهم مسالك الحياة (البعثرة التي سيستغلونها في التجنيد والإعداد للتنظيم، لحلمهم الذي قريباً ما سيتحقق بتأسيس حركة فتح)؛[٢٦] فاختار أبو إياد العودة إلى غزة ليلتحق بسلك التعليم، حيث كان يراهن على رحابة هذا الميدان في شحذ الهمم علانية وتجنيد الكوادر خفية. وكما يشير أبو إياد، كان هذا حال بقية رفاقه «الموزعين في الخليج» (تجنيد الكوادر)، ويوضح معايير اختيار المرشح للتنظيم.[٢٧]

أما عن شكل العمل التنظيمي، فيشير إلى أنهم فضلوا بداية التنظيم «العمودي».[٢٨] وفيما يتعلق بنشاط التنظيم، كان يتم تحت مسميات مختلفة،[٢٩] ليس من بينها «فتح» التي وإن اتفق على اسمها، فقد اتفق أيضاً على عدم استخدامه طالما لم يزودوا الحركة «بالبنى والأنظمة والقيادة المركزية»، المهمة الواجب استكمالها نهاية ١٩٥٩.

يشير أبو إياد – في نهاية هذا الفصل – إلى أنه تلقى مطلع ١٩٥٩ طلباً من أبو عمار ليبحث لنفسه عن وظيفة مجزية في بلد عربي نفطي، ليساهم بدخله في تمويل الحركة أسوة ببقية رفاقه. وبالفعل يسافر أبو إياد مع نهاية هذا الفصل إلى الكويت؛[٣٠] حيث سيعمل هناك ثماني سنوات أخرى في سلك التعليم، قبل أن يتفرغ كلية للعمل الثوري نهاية الفصل الثالث (التالي) وقيام حرب ١٩٦٧.

الفصل الثالث: انفجار التيار

يعرض هذا الفصل لتأسيس حركة فتح، مشروع الفتية الذي كان حلمهم في العقد الذي مضى؛ فيصف أبو إياد الاجتماعات السرية الأولى في الكويت، وإعداد الوثائق ذات العلاقة ببنى الحركة ونظامها الداخلي وإستراتيجيتها وتكتيكها ووسائل عمل الثورة وتمويلها. كان جل همهم «إيقاف منظمة فتح على قدميها» لتكون «القابلة» التي ستولد الثورة من رحم «فتح» (على حد تعبير أبو إياد). وفيما يتعلق بتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية السابقة، فمن جهة، صرح أبو إياد بـ «أنه ليس من العدل، إصدار حكم إجمالي سلبي» عليها، لعدة عوامل (يستعرضها تباعاً)؛ ومن جهة أخرى، حرص مؤسسو «فتح» على تلافي أخطاء السابقين (وبالأخص مسألة ارتباط النضال بشخص القائد)، بإقامة حركة شعبية حقيقية «قادرة على الاستمرار مهما حدث، وكائناً ما كان مصير القائد أو ذاك».

كما يثير هذا الفصل مسألة العلاقة مع اليهود

الفلسطينيين، وفي طريقه لطرح مشروع «الدولة الديمقراطية» التي يتعايش فيها بسلام اليهود إلى جانب مواطنيهم العرب مسيحيين ومسلمين (الذي لم يُصرح به قبل عام ١٩٦٨، لأسباب سياسية)، ينكر أبو إياد على الحركة الوطنية الفلسطينية القديمة عدم تقديرها أهمية ضم السكان اليهود للحركة الوطنية، وبالأخص أن الحاج أمين الحسيني نجح «في اقتلاع كل أثر للطائفية بين العرب» وجمعهم «في المعركة نفسها ضد الإمبريالية».[٣١]

ويوضح أبو إياد أن انتهاج «فتح» نهج الكفاح المسلح لم يكن على سبيل التعلل «بوهم الاستطاعة على التغلب على الدولة الصهيونية»، وهم يقدرون تماماً تفوقها العسكري، بل لإداركهم أن لا وسيلة أخرى سواه «لفرض القضية الفلسطينية على انتباه الرأي العام العالمي»، كما أنه كان وسيلة ناجعة لجمع جماهير الشعب داخل حركة فتح وحولها، في ضوء عدم قدرة «فتح» على مجاراة الأحزاب على الصعيد الأيديولوجي، وفي الوقت نفسه قدرة الكفاح المسلح على تجميع ما تفرقه الأيديولوجيات.

انطلقت حركة فتح عسكرياً في الفاتح من كانون الثاني ١٩٦٥، معلنة انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، مرجحة كفة «المغامرين» على كفة «المتعقلين» فيها، ومتعجلة بعض الشيء لسحب السجادة من تحت قدمي جامعة الدول العربية التي كلفت المحامي والدبلوماسي أحمد الشقيري تأسيس كيان تمثيلي للفلسطينيين (منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست ربيع العام ١٩٦٤)، نظرت إليه حركة فتح بعين الريبة، وحاولت جلب الشقيري للتنسيق معها ليكون الكيان واجهة شرعية للكفاح المسلح الذي ستقوم به «فتح»، على غرار نموذج الوكالة اليهودية. لم تفلح محاولة «فتح» حينها، إلا أنها سرعان ما ستسيطر على قيادة المنظمة في ربيعها الرابع (١٩٦٨). وينتهي هذا الفصل باندلاع شرارة حرب حزيران ١٩٦٧، وتفرغ أبو إياد للعمل الثوري، بعد أن استعرض فيه أبو إياد مناكفات الأنظمة العربية لمناضلي حركة فتح.

الفصل الرابع: المد

يصف أبو إياد مطلع هذا الفصل الأجواء العربية العامة في ظل هزيمة حرب ١٩٦٧، التي على الرغم من سوءاتها فتحت ميادين رحبة للعمل الفدائي، مالاً وتسهيلات وتعاوناً من عدد من الأنظمة العربية، على رأسها مصر، وبات للفدائيين قواعد على الحدود الأردنية مع الأرض المحتلة.

يروي أبو إياد، في هذا الفصل، القصة المشرفة لمعركة الكرامة، حيث تنكر الفدائيون لمنطق وأبجديات «حرب العصابات» التي لا تواجه جيشاً نظامياً في ميدان معركة، وتجاهلوا عرض النظام الأردني ونصائحه بضرورة الانسحاب إلى داخل العاصمة عمان، ليواجه أقل من ٣٠٠ فدائي فلسطيني (بإسناد

قوات المدفعية الأردنيــة بمبادرة وقيادة اللواء مشــهور حديثة) ١٥ ألف جندي إســرائيلي، ويجبروهم علــى التراجع. وليكســر الفدائي الفلســطيني «أسطورة الجيش الذي لا يقهر»، المزهو بانتصاره على العرب قبل تسعة شهور، لتكون هذه المعركة فاتحة الحجيج الشعبي تجاه «فتح»، مناضلين تحت لوائها.

كمــا يســتعرض هــذا الفصــل جملةً من الأحداث المهمة، كتعيين أبو عمار ناطقاً رسمياً ووحيداً باسم «فتح» (نيسان ١٩٦٨)؛ واللقاء الأول لممثلــين عن حركة فتح (أبــو إياد وأبو اللطف) مع الرئيس جمال عبد الناصر (صيف ١٩٦٨)؛ تسلم فتح قيادة منظمة التحرير، من خلال أغلبية في مجلسها الوطني، وانتخاب أبو عمار رئيساً للجنتها التنفيذية (شباط ١٩٦٩)؛ زيارته (وأبو عمــار) الصين وفيتنام، وزيارته كوبا (شــباط وتموز ١٩٧٠). وباستقراء كلام أبــو إياد يبدو جلياً مقــدار الأثر الذي تركته زيارته إلى فيتنام في نفســه، فأعجب ببساطة شــعاراتهم الثورية وعمقها قبالة «السفسطة» و«المزايــدات» العربيــة التي لا تغــادر كونها شــعارات، كما أعجب بـ «روحيتهم الشــديدة الواقعيــة» وعدم ترددهم «بالتضحية بالثانوي محافظة على الأساسي». وسنلاحظ لاحقاً كيف أثرت هذه التجربة فــي فكره الثوري وقناعته بمرحلية التحرير، أو على الأقل كيف أورد ذكر هذه التجربة ليبني عليها آراءه بهذا الخصوص في الفصل الثامن (تحدي السلام).

الفصل الخامس: الجزر

صدّر أبو إياد بداية هذا الفصل بما آلت إليه أحــداث الحقبة التي يتناولهــا؛ «نهاية المقاومة الفلســطينية في الأردن»، على إثر معركة جرش وعجلون بهجمة القوات الأردنية على قوات الثورة المتحصنة فيها (تموز ١٩٧١)، ليعود ليروي لنا الأحــداث والعوامل التي وصلــت بالعلاقة بين الثــورة والنظام الأردني إلى هذا الحد الدموي. وذلك ابتداءً بجملة من الحوادث البســيطة التي كان بالإمــكان تداركها، مــروراً بحوادث أكثر خطورة، تصدرتها عملية خطف الطائرات التي نفذتها الجبهة الشــعبية وســيطرتها على أحد المطــارات الأردنيــة (مطلقة عليه اســم «مطار الثورة»)،[٣٢] الحادثة التي كانت شــرارة اندلاع «مجزرة أيلول الأسود».

ونجــد أبو إيــاد في روايته لهــا يبلغ منتهى صراحتــه؛ فهــو وإن كان مقتنعاً بعدم شــغف العاهــل الأردني بالثــوار، ورغبته في التخلص منهم، يقول أبو إياد: «إلا أننا ساعدناه مساعدةً عظيمةً على بلــوغ هدفه حين تعاظمت أخطاؤنا فــي التقدير، وكبواتنا، بل – ولم لا نقر ونقولها بصراحة؟ – واستفزازاتنا».[٣٣]

كما يعرض في هذا الفصل حادثة وفاة الزعيم العربي جمال عبد الناصر، عشية إنقاذه قيادات «فتــح» والمنظمة من النظام الأردني إبان «أيلول الأسود». ويظهر أبو إياد مدى تأثر قيادة «فتح» والمنظمــة برحيل عبد الناصر، فوصف بكاء أبو عمار عليه، وبرر ما اعتبره قد يثير دهشة البعض

مــن الحزن على رحيله بقوله: «كان عبد الناصر أبــاً لنا جميعــاً وهادياً، حتى ولــو كان يحدث لــه أن يخطئ. وقــد أدى كوطني، خدمات جلية للشــعب المصري، وقدم، كقومــي عربي، معونة لا تقدر للشــعب الفلسطيني. ذلك أنه كان يحبنا حباً صادقاً».

يشــير أبو إياد في نهاية هذا الفصل إلى أن شبيبة فتح تلقت الجملة الأخيرة من رسالة قائــد منطقة جرش وعجلون أبــو علي إياد، الذي حوصر وقواته وأعدم: «ســأدمر جهاز الإرســال، نموت واقفــين ولا نركع»، ويقول: عندمــا لم يعد بإمكانهم «خوض حرب فدائية تقليدية عبر الحدود الإسرائيلية، فإنهم كانوا حريصين على ممارســة عنف ثوري من نوع آخر، أي ذلك النوع الذي يطلق عليه عادة في مواضع أخرى اســم "الإرهاب"». ليس فقط ليقاتلوا العدو الصهيوني وإنما أيضا «القتلة والخونة العرب الذين جعلوا أنفسهم مساعدي إسرائيل».

وهكذا، يختم أبو إياد الفصل بقوله إن القيادة لم تجد أمامها، أمام اندفا ع المناضلين «ســوى تحويــل وتوجيه موجة الغضــب وإعطائها بنية، وذلك بأن نزودها بمحتوى سياسي». وهكذا نجد أبو إياد قد مهد فــي نهاية هذا الفصل للفصل التالي (الســادس)، حيث سيميز في بدايته بين «العنف الثوري» الذي انتهت إليه نية المناضلين، و «الإرهاب» الذي يمقته، ويتحدث حول نشــأة منظمة أيلول الأسود وأبرز عملياتها.

الفصل السادس: حرب الأشباح

لأبو إياد فلســفته الخاصة فــي التمييز بين «العنف الثوري» و «الإرهاب»، فهو، وبعد التمهيد الذي ختم به الفصل الســابق، نجده هنا، وبعد أن وصف نفســه (بحكم طبيعتــه وأيديولجيته، كما يقول) بالعدو اللدود «للاغتيال السياسي، ثم للإرهاب عامة»، يرى أن العنف الثوري «ينخرط في حركة واســعة ذات بنى يشــكل قوة متممة لها، ويســاهم فــي مدها في فتــرات الجزر أو الهزيمة، بانطلاقة جديدة». أما «الإرهاب» فغالباً هو فعل فــردي «يرتكب خارج أي تنظيم أو أي إستراتيجية أو تمليه بواعث ذاتية، ويدعي الحلول محل كفاح الجماهير الشــعبية». ولذلك وجدناه ختم الفصل السابق، بتجاوب قيادة الحركة مع غضب الشباب، وتدخلهم لتوجيهه وإعطائه بنية ومحتوى سياسي.

مدخــل نظري كهذا كان ضرورة ليعرض أبو إياد لنشــأة منظمة «أيلول الأسود» ونشاطها، والتي دشــنت عمليتها باغتيــال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل (القاهرة، تشــرين الثاني ١٩٧١)، لاعتبارها إياه مسؤولاً رئيساً عن النهاية المأساوية التي شــهدتها الثورة الفلسطينية في الأردن. كما تطرق للوصف التفصيلي لعدد من العمليات التي نفذتها أيلول الأسود في عدد من الدول العربية والأوروبية. أما العمليات في الدول الأوروبية، فكانت في سياق الفعل ورد الفعل بين المخابرات الإسرائيلية من جهة (باستهدافها عدداً من الشــخصيات الوطنيــة الموجودة في أوروبا

ولبنـــان) والثورة الفلســـطينية عمومـــاً، وأيلول الأســـود خصوصـــاً، من جهة أخـــرى. وهو ما اصطلح عليه بحرب الظلال أو «حرب الأشباح» (عنـــوان هذا الفصل)، التي كان من بين أدوات أســـاليبها الطرود الملغومة، واغتيـــال العملاء، وخطف الطائرات.

أنكر أبو إياد (المتهم بقيادة أيلول الأسود) أي علاقة رســـمية له أو لـ «فتح» أو لمنظمة التحرير بمنظمة أيلول الأسود، إلا أنه بدا مدافعاً شرساً عنها. ويروي أبو إياد في هذا الفصل جملة من العمليـــات، أبرزها عمليـــة «ميونخ» التي نفذتها أيلول الأسود، تجاه منتدبي إسرائيل للمشاركة فـــي الألعـــاب الأولمبية المنعقدة فـــي ألمانيا عام ١٩٧٢. [٣٤] كمـــا يتحدث في المقابـــل عن عملية «فردان» التي نفذتها فرقة كوماندوز إســـرائيلية في بيروت (نيســـان ١٩٧٣)، واستشـــهد على أثرها القادة يوسف النجار، كمال ناصر، كمال عدوان.[٣٥] كما عـــرض أبو إياد لتفاصيل إحدى أخطر محاولات اغتياله في آب ١٩٧٣.

الفصل السابع: شرارة أكتوبر

يعرض هـــذا الفصـــل لحرب أو «شـــرارة» أكتوبر ١٩٧٣، كما وصفها الرئيس الســـادات قبل اندلاعها وانتهت متفقة مع الوصف! فيروي المباحثات السرية بين الســـادات وقيادة الثورة الفلسطينية (التي شكك كثير من كبار كوادرها فـــي نية الســـادات الحقيقية من خوض الحرب) التي بدأت قبل خمســـة أشهر من قيام الحرب، حيث تمنى عليهم الســـادات «أن يكون بوســـعه التصـــرف بأكبر عدد ممكـــن من الفدائيين ومن وحدات جيش التحرير الفلســـطيني لتشترك في المعركـــة». فقد كانت خطة الســـادات تتمثل بأن تندفـــع قواته حتى «ممـــري متلا والجدي (نقاط السيطرة على سيناء)»، ثم يترك بعد ذلك للفدائيين «مهمة مواصلة حرب العصابات!»، لبضعة أيام ليطلـــب بعدها وقفاً لإطلاق النار والدعوة لمؤتمر سلام. ويروي أبو إياد كيف أن السادات لم ينفذ الشـــق الأول من خطته، بل ترك شـــارون يعبر بقواته قناة الســـويس من خلال عملية اختراق، كان بإمكانه صدها!

يستعرض أبو إياد البطولات الفلسطينية في هذه الحرب، التي غالباً ما أغفلها الإعلام المصري والســـوري، على الرغم من أن «صنائعنا» كانت فعالـــة على الجبهات كافة.[٣٦] كما اســـتذكر أبو إياد حرص الســـادات على وجود قيادة الثورة الفلسطينية إلى جانبه قبل الحرب وإبانها و «كان يسعى إلى ضمان تأييد الفلسطينيين له في حالة خسارته الحرب»، وليكسب ثقتهم في حال ربحها، «لكي يتمكن من جعلنا ننخرط في مسار السلام الذي ينوي السير فيه». أما مؤتمر السلام، فقد تبـــدل موقف الســـادات من الإلحـــاح في دعوة منظمة التحرير للمشـــاركة فيه، إلى عدم المبالاة إطلاقـــاً! في الوقت الذي كانت فيه قيادة الثورة تدارست العرض، ووصلت إلى اتخاذ قرار «بعدم الإجابـــة [...] لا بنعم ولا بلا، بانتظار أن تتلقى دعوة حســـب الأصول». وقد فسر أبو اياد هذا

التبدل بإقناع هنري كيسنجر (وزير الخارجية الأميركية آنذاك) السادات بعدم إشراك منظمة التحرير في المؤتمر.

كان أبو إياد قد ختم الفصل السابق (السادس) بالعبارة الآتية: «كان من نتائج حرب تشرين الأول –أكتوبر– أنها قدمت السياسة على العنف، تقديماً مؤقتاً على الأقل». وفي نهاية هذا الفصل، وبعد أن أبدى استياءه من هدف الحرب بالتحريك وليس التحرير، وهي الحرب التي عززت النفوذ الأميركي في المنطقة، يخلص إلى أن «الحرب ونتائجها أثارت في صفوفنا وعياً صحياً سيساعدنا على تكييف أهدافها على الحقائق، واتخاذ قرارات جريئة تضع حداً نهائياً لسياسة «كل شيء أو لا شيء». وهكذا مهد أبو إياد للفصل التالي (الثامن).. «تحدي السلام»!

الفصل الثامن: تحدي السلام

يعرض هذا الفصل لمقدمات التحول الكبير في الإستراتيجية والسياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدخولها معترك أو «تحدي السلام» كما وصفه أبو إياد؛ فيبدأ الفصل في مشهد لأبو إياد متحدثاً رئيساً في ندوة نظمتها جامعة بيروت العربية في شباط ١٩٧٤، حيث سيواجه الجمهور المناهض لهذا التوجه (للمرة الأولى) مخاطباً إياه ليدافع عن وطنية هذا المسار، في الوقت الذي قُدم فيه للجمهور بصفته المعارض الأبرز له (بحكم عدم إعلان «فتح» توجهها حتى ذلك الوقت)، فيحييه الجمهور ابتداءً بالتصفيق الحار! ليبدأ خطابه بالقول: «إني أوشك أن أخيب أملكم [...] ولعلي لن ألقى التصفيق»! فيذهب عقب ذلك يشرح مبررات انتهاج هذا التوجه في ظل التغيرات التي شهدها الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر، ويعدد جملة من العوامل التي تدفع بهذا الاتجاه،[٣٧] ليقاطع أكثر من مرة بتصفيق حاد!

وعلى الرغم من تعداد أبو إياد للعوامل الخارجية التي دفعت «فتح» إلى أن تفكر بإيجابية بخصوص هذا التوجه، نجده حريصاً على المصارحة، فيشير إلى أن فكرة الحل المرحلي لم تكن وليدة أو غداة حرب ١٩٧٣، بل غداة هزيمة ١٩٦٧، إلا أن الظرف لم يكن مواتياً لنقاشها.[٣٨] كما يعاود هنا طرح «هدف إقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين».

وبطبيعة الحال، يعرض الفصل لتشكيل «جبهة الرفض» المناوئة لـ «فتح» وتوجهها السلمي، مناوءة وصلت حد التخوين، فيقول أبو إياد في هذا السياق: «عادت بي الذاكرة حينها إلى قراءات شبابي وإلى النزاع الذي نشب بين لينين وتروتسكي، فتعززت قناعتي في أننا على صواب». ويؤكد هنا أبو إياد أن حركة فتح امتنعت عن «الرد على الثلب بالثلب»، وبقيت عند مبدئها بعدم استخدام السلاح ضد خصومها داخل الحركة الفلسطينية (كما فعلت كثير من حركات التحرر الوطني الأخرى في العالم)، وسعت دائماً إلى «الحوار الديمقراطي».[٣٩]

وبالفعل، وبعد خوض «فتح»، بمساعدة الجبهة

الديمقراطية (كما يروي أبو إياد) مداولات مطولة مع مختلف الفصائل لإقناعها بالتوجه، ولتأمين نـوع من الإجماع للتصويـت على تبني التوجه مـن خلال المجلـس الوطني، تكللت مسـاعيهم بالنجاح (الذي سيتضح قريباً أنه مؤقت)، فانعقد المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة (القاهرة، حزيران ١٩٧٤)، فصدر عنه البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشـر). إلا أنه (كما يشـير أبو إياد) سرعان «ما انفجرت المجادلات والمزايدات داخل مختلف المنظمات».

كما أشار هذا الفصل إلى جملة من المحطات والاسـتحقاقات المهمـة التي حققتهـا منظمة التحرير، كاعتراف جامعة الدول العربية بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وخطاب أبو عمار الأول في الأمم المتحدة بنيويورك، ومنحها مركز المراقب كأول حركة تحرر وطني في العالم تحظـى بهذا المركـز المماثل «لمركز سويسـرا والكوريين والفاتيكان» (تشـرين الثاني ١٩٧٤) [بالطبع المقصود في ذلك الوقت].

الفصل التاسع: الشَرك اللبناني

يبدأ هذا الفصل حيث انتهت حياة ثلاثين ضحية بين فلسطيني ولبناني، كانوا يستقلون حافلة تعود بهم من مخيم صبرا إلى أماكن سكناهم في مخيم تل الزعتر، عقب مشـاركتهم في مهرجان شعبي، لتعترض مسـيرة المسافرين من مخيم إلى مخيم، في حي عين الرمانة، نيران الجناة فترديهم قتلى. وبذلك كانت شرارة الحرب الأهلية اللبنانية، في ٣ نيسان ١٩٧٥، التي بدأت بمذبحة وفق ما تقتضيه «الأصول»، علـى حد تعبير أبو إياد. وبعد روايته لهذا الحادثة، يوضح أبو إياد أن مذبحة عين الرمانة لـم تكن طارئة، بل «فقأت دملاً لم ينفك تقيحه عن التئام منذ ما يقرب على العقد من السنين».[٤٠]

إلا أن طرفـي صـراع الحـرب الأهلية، كما يشير أبو إياد ويعلم الجميع، لم يكونا الجمهورية اللبنانيـة ومنظمـة التحرير (كمـا كانت معادلة الصراع في الأردن)، بل أخذت طابعاً دينياً طائفياً مقيتـاً، غريباً عن الثقافة الفلسـطينية؛ فوجدت منظمة التحرير نفسـها (بحكم مجريات الأمور، عرض لها أبو إياد ببعـض من التفصيل) طرفاً في المعادلة الآتية: إلى جانبها اللبنانيون المسلمون واليسـار اللبناني بقيادة كمال جنبلاط، وقبالتها أحزاب اليمين المسيحي (حزب الوطنيين الأحرار وحزب الكتائب ومليشيات متعددة)، تدعمها عند الضرورة رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش.

ومـن الجدير بمكان هنا، أن نشـير إلى ما أفـاض به أبو إيـاد للرئيس سـليمان فرنجية في هذا السـياق (بعد مذبحة عين الرمانة، أيار ١٩٧٥)، فهو بعد أن نفى سعي المنظمة للتحالف مع المسلمين واليسار ضد المسيحيين واليمين، بل حرص المنظمة على كسـب ود الجميع اللبناني، راح يسـتنكر مثل هذه الاتهامـات في ظل أن المنظمـة حركة تحرر تقدميـة علمانية، وبالتالي ليـس بإمكانها أن تكـون متعصبـة دينياً في الوقت نفسـه. كما قال: «من المشهور الذائع أن الفلسطينيين لم يصابوا بالمكروب الطائفي أبداً،

وأنهم ما عرفوا التمييز بين المسلم والمسيحي. بل إن التمييز غريب عن عقليتنا بحيث إن بعض أبرز القادة الفلسطينيين كجورج حبش ونايف حواتمة هم من أبناء الطائفة المسيحية».

كما يشير هذا الفصل إلى جملة من أبشع محطات الحرب الأهلية، وبالأخص بعد دخول الجيش السوري الأراضي اللبنانية، مدعِماً اليمين المسيحي الذي سيحاصر مخيم تل الزعتر (كانون الثاني ١٩٧٦)، لتندلع في آب أطول معارك الحرب الأهلية وأكثرها مقتلة، بانتهائها بمجزرة، أوقعت ثلاثة آلاف ضحية، على أثر غدر مليشيات اليمين المسيحي بسكان المخيم وهم يغادرونه دون سلاح بناء على اتفاق مبرم، رعته جامعة الدول العربية.

وما أن فرغ أبو إياد من رواية أبرز محطات الحرب وتحليلها، حتى صب جام غضبه على الأنظمة العربية والدول الصديقة التي وقفت متفرجة على المجازر التي تقع بحق الشعب الفلسطيني واللبنانيين. وربما من الجدير بمكان الإشارة إلى دور إسرائيل في هذه الحرب، فوفقاً لرواية أبو إياد، فهي إضافة إلى دعم اليمين المسيحي بالعتاد العسكري، يقول أبو إياد: «لاحظنا أنها تغمض أحياناً عينيها وهي تعترض مراكب تشحن الأسلحة إلى المقاومة أو إلى اليسار اللبناني. وبديهية الحال، أن الدولة الصهيونية لم تكن تريد لحرب أهلية تفيدها بقدر عظيم من الفائدة، أن تتوقف قبل الأوان نتيجة لأعواز السلاح».

أما نهاية هذا الفصل، فكانت بداية فتح صفحة جديدة مع النظام السوري،[٤١] عقب لقاء بين أبو إياد وحافظ الأسد، شهد ملامات ومواجهات كلامية عنيفة، مروراً إلى تصفية ملف خلافات جسيمة، وصولاً إلى مشهد الوداع بنهاية اللقاء؛ حيث قال الرئيس السوري لأبو إياد وهو يودعه: «أنا أحترمك ولكني لا أحبك»؛ فأجابه أبو إياد: «أقول ما قاله عمر بن الخطاب لمن بدأه القول نفسه: إنما تفتش عن الحب النساء. وأنا لا يهمني حبك أيها السيد الرئيس، بل يهمني ألا أقوم بما يفسد احترامك لي أو يسيء إلى العلاقات السورية – الفلسطينية». وفي هذا السياق، لا بد أن نستذكر مقولة أبو إياد التي عرضها سابقاً: من إحدى خصائص العالم العربي أن للمصالحات فيه سرعة بمثل المشاجرات!

الفصل العاشر: مبادرة السادات

اختار أبو إياد لهذا الفصل العنوان الفرعي الآتي «من الوهم إلى الخيانة»، فيبدأ الفصل بتصوير مشاهد زيارة السادات لإسرائيل في تشرين الثاني ١٩٧٧: أبو إياد في بيروت، ملازماً جهاز التلفاز، يرقب هبوط طائرة السادات في تل أبيب، واصطفاف القادة الإسرائيليين لاستقباله، ممنياً نفسه (بـ «أمل مجنون»، كما يصفه) ألا يخرج السادات من الطائرة! ثم يصف المشهد الثاني في اليوم التالي، حيث جلس السادات في الكنيست مصغياً «بمجاملة ومراعاة» لخطاب بيغن (مشبع العدوانية والشوفينية والتعصب،

المستشهد بوعد بلفور)، في انتظار دوره ليعتلي المنصة مخاطباً مضيفيه متوددا، دون الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية بناء على طلب بيغن! تلا تصويره هذه المشاهد، سرد لجملة من الأحداث والمواقف السابقة (معقباً عليها بالتحليل) التي أنبأت (بين جد وهزل) بأن السادات مقدم على هذه الزيارة.[٤٢]

أوصلت هذه المبادرة السادات إلى توقيع اتفاق كامب ديفيد في أيلول ١٩٧٨، حيث ادعى السادات (عن غير حق) أنه يمثل في مبادرته العرب والفلسطينيين. ويعقب أبو إياد: «تنازل عن حقوقنا دون أن يستشيرنا! وأرخص في ثمن أرض لا يملكها على حساب شعب بلا وطن!».

أما فيما يتعلق بموقف «فتح» من زيارة السادات، وبالتالي شكل العلاقة القادمة مع مصر، فقد أشار أبو إياد إلى أن اللجنة المركزية للحركة انقسمت إلى اتجاهين: اتجاه لا يقبل القطيعة مع مصر والاكتفاء بانتقاد مسلك رئيسها، واتجاه مضاد (يدعمه أبو إياد) دعا إلى «خوض هجوم مواجه ومتواصل ضد السادات وضد كافة الدول التي تؤيده».[٤٣] وهكذا شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر طرابلس (كانون الأول ١٩٧٧)، بمبادرة من الرئيس الليبي معمر القذافي، الذي تمخض عنه ولادة «جبهة الصمود والتصدي».

كان انتقاد أبو إياد لمبادرة السادات (كما يوضح)، ليس لمعاداته بصورة مطلقة المفاوضات المباشرة،[٤٤] فيقول: «نحن مستعدون للتعاون مع اليهود التقدميين والديمقراطيين أي أولئك الذين يعترفون بحقنا في تقرير المصير سواء أقاموا داخل أو خارج الأراضي المحتلة». ووضح أبو إياد أنه في ضوء الإملاءات الأميركية (التي ألحت عليها بخصوصها إسرائيل) على منظمة التحرير، لم يكن بوسع المنظمة أن تقدم تنازلات بحجم القبول بالقرار (٢٤٢) مقابل قبول الولايات المتحدة بإجراء حوار معها والقبول بها في مؤتمر جنيف.[٤٥]

يتطرق أبو إياد، في ختام الفصل، لعملية «أوتوبيس تل أبيب»[٤٦] التي قادتها الشهيدة دلال المغربي (آذار ١٩٧٨)، فيروي مخطط العملية وما آلت إليه بفعل الواقع. ثم يذهب أبو إياد في تحليل تعاطي الحكومة الإسرائيلية مع هذه العملية؛ حيث فضلت التضحية بمواطنيها الرهائن على تسجيل المقاومة لنجاح سياسي. وهي العملية التي تذرعت بها إسرائيل لتشن سريعاً هجمات واسعة على قواعد الثورة في الجنوب اللبناني.

«كشف الحساب»... خاتمة الكتاب

«دقت ساعة تقديم كشف الحساب. إذ قد مضت ثلاثون سنة على خروج الشعب الفلسطيني، وعشرون سنة على تأسيس «فتح». ولا بد لي من الاعتراف، وبعميق المرارة أن وضعنا اليوم هو أسوأ من الوضع الذي دفعنا عام ١٩٥٨ إلى إنشاء حركتنا. بل إني أخشى حقاً أن يكون لا بد من عود على بدء».

هكذا بدأ أبو إياد خاتمة كتابه، ليقدم تالياً ما هو أشبه بكشف حساب؛ فهو وإن كان مقراً بـ

«النجاحات المسجلة»، فخوراً بتضحيات شعبه ضد العدو، معتزاً بمكانة منظمة التحرير على المسرح الدولي، فإنه يقر أيضا بأن قدر شعبه ما زال موجعاً، وما زال «بلا وطن ولا هوية»، بل إنه عاد القهقرى، فتوسعت الرقعة التي تحتلها إسرائيل عما كانت قبل انطلاقة الثورة. ثم يأخذ أبو إياد بتقفي مسار الثورة ومنظمة التحرير وحركة فتح وعلاقاتها.

هذا وبالإمكان تلخيص أبرز ملامح «كشف الحساب» بما يلي:

- عقد التحالفات مع أنظمة عربية، واعتبارها «تحالفات إستراتيجية»، وهي في حقيقتها «عارضة»، لم تجر سوى خيبات الأمل.
- المحافظة على العلاقات الرسمية مع الأنظمة العربية على حساب صورة الثورة الفلسطينية في أذهان جماهير تلك الأنظمة الرافضة لها.
- دخول فتح منظمة التحرير عام ١٩٦٨ «قد أفسد عليها طابعها الثوري»؛ فغلب على الحركة الطابع البيروقراطي، وجاملت آراء الساسة وتمنياتهم على حساب الفكر الثوري.
- عدم التمكن من إدارة الرأي العام في ضوء عدم الخبرة، مقابل براعة إسرائيل في ذلك.
- عدم التمكن من توحيد الحركة الفلسطينية، أو الحد من تجزئتها على الأقل. وعدم التعاطي الحاسم مع الفصائل الفلسطينية ذات الولاءات لأنظمة عربية («المنظمات – الدمى»، كما يصفها أبو إياد).[٤٧]

إلا أن المثالب السابقة، أو كما يصفها أبو إياد «شططنا وعوراتنا وأخطاؤنا»، غير كافية «لتفسير الموقف الدقيق الذي تجد المقاومة نفسها فيه»، وهنا يوضح أبو إياد جملة من العوامل المؤثرة التي كان من شأنها حرمان الثورة الفلسطينية من التمتع «بقواعد متماسكة»، أبرزها: تبعثر الشعب الفلسطيني وتشتته، تغايره النفساني، وتنافره السياسي. إضافة إلى اضطرار قيادة المنظمة لمهاودة الحكومات العربية لإعفاء رعاياها الفلسطينيين الموجودين على إقاليمها من مخاطر نقمات تلك الأنظمة.[٤٨]

يلخص أبو إياد، في خاتمة الكتاب، الحدود الدنيا لطموح الشعب الفلسطيني (ملاذ آمن، قنصلية، وبطاقات هوية)، ويوضح فكرة السلام العادل والتعايش مع اليهود ضمن دولة فلسطين الديمقراطية. ثم يصل إلى النقطة التي يقر فيها بأن ما ذكره «لا يبعث على التفاؤل»، في الوقت الذي يوجب عليه مركزه «كقائد ثوري» بث الأمل وتعزيز بواعث شعبه على «مواصلة المعركة»، ليبرر ذلك بأن واجبه تجاه شعبه ألا يخدعه، وألا يغذيه بالأوهام. ويختم كتابه بالعبارة الآتية: «نحن عازمون على البقاء كشعب وسيكون لنا ذات يوم – وطن».

القسم الثالث (ملحق): مشاركات نصية في استذكار الكتاب ومؤلفه

لأننا قبالة كتاب استثنائي لمؤلف استثنائي، آثرت أن ألحق بهذه المراجعة مشاركات نصية

لعدد من الشخصيات الفلسطينية السياسية، العسكرية والأكاديمية، حول الكتاب ومؤلفه، فلهم جميعاً جزيل الشكر على تلبية دعوتي، وأخص بالشكر الأخ مروان البرغوثي (أبو القسام) الذي لم يمنعه قيده (الذي يوشك أن يدخل به عامه الثالث عشر في الأسر) من الكتابة حول الشهيد القائد صلاح خلف (أبو إياد) وكتابه «فلسطيني بلا هوية».

النائب/ مروان البرغوثي (أبو القسام)

إن الشهيد القائد صلاح خلف (أبو إياد) أحد أبرز قادة ومؤسسي حركة فتح ومفكريها، والذي حظي بشعبية كبيرة في أوساط الفلسطينيين والعرب، ونجح في نسج علاقات مميزة مع المثقفين الفلسطينيين والعرب؛ فكان الثائر والمفكر والمثقف، وتميز بقدرات خطابية ثورية لم يصل إليها أحد، ولم يتردد في اتخاذ مواقف سياسية شجاعة، وكان فتحاوياً في الصميم، وفلسطينياً خالصاً، وعربياً بثقافته وفكره وانتمائه، وإنساناً ثورياً بفكره وسلوكه.

أما كتابه «**فلسطيني بلا هوية**»، فكان أهم وثيقة تصدر حتى ذلك التاريخ، عام ١٩٧٨، من قائد ومؤسس في حركة فتح. الكتاب الذي يقدم الرواية الفلسطينية بذكاء وحكمة، وهي رواية التطهير العرقي، الطرد الجماعي، المجازر، وقصة اللجوء التي حولتها حركة فتح إلى قصة كفاح وطني وثوري يبعث بفلسطين مجدداً من تحت الركام وأنقاض النكبة. وشكل الكتاب دليلاً ومرشداً لكل المناضلين الفلسطينيين لأجيال متعاقبة، علماً أن الأمر لم يخل من بعض الانتقادات والملاحظات على ما ورد هنا أو هناك في الكتاب من آراء أو أفكار أو اقتراحات.

وقد تشرفتُ شخصياً بالتعرف إلى الشهيد القائد أبو إياد عن قرب، بشكل مباشر، بعد إبعادي عن الوطن عام ١٩٨٧، حيث واظبت على لقائه الدائم، وحاورته واستمعت لآرائه، واستمع باهتمام شديد لما يدور في الداخل، وعن كفاح ونضال شعبنا، وعن الانتفاضة، وعن دور «فتح»، وأحوال الناس. وقد أحببت شخصية أبو إياد الذكية المليئة بخفة الدم والثقافة الواسعة والإرادة الصلبة والرؤية الثاقبة، والإيمان القاطع بحقنا الثابت والتاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإيمانه بكل أشكال النضال، وقناعته بمحورية الوحدة الوطنية والقرار الوطني المستقل، والحفاظ على الدور التاريخي لحركة فتح ومبادئها وبرنامجها. حركة فتح والساحة الفلسطينية برمتها تفتقد إلى قائد بذكاء وحكمة وثورية وحضور الشهيد القائد أبو إياد.

(سجن هداريم، زنزانة ٢٨، في ٤ كانون الثاني ٢٠١٥)

اللواء/ واصف عريقات

الشهيد أبو إياد قائد بالفطرة، فدائي وسياسي وأمني، رجل المواقف الصعبة والكلمة الجريئة، لديه قدرة عالية على الإقناع والاستقطاب، يتحدث بطلاقة وعفوية مرتكزة إلى الواقعية والموضوعية

وعمــق المعرفة، لديه قــدرة على جمع المعلومات وتســخيرها لصالح القضية، وهــو ما عبر عنه كتابه «**فلســطيني بلا هوية**»؛ حيث سرد كفدائي تاريخ الكفاح الفلســطيني والمحطات النضالية والنشاطات السرية بشفافية، ما لها وما عليها. وكشــف كسياســي عن العلاقات الفلسطينية العربية، والمحادثات مع الرؤساء العرب، ما ظهر منها وما بطن، والزيارات واللقاءات والمحادثات الدوليــة. كما تحدث عن الثوابت الفلســطينية، والسلام المبني على عدالة القضية.

تحدثت عــن قدرات أبو إياد «كأمني» أجهزة المخابرات الأميركية والإسرائيلية، كما يشهد له سلوكه وحسه الأمني المرهف الذي ساعده على الإفلات من الاســتهداف أكثر من مرة؛ فخلال حصار بيروت عام ١٩٨٢ كان يركز على إمكانية إســرائيل التقنية في اختراق وسائل الاتصال، وثبت ذلك عند استهداف «بناية أبو إياد» (نسبة إليه، تقع مقابــل قاعة جمال عبد الناصر، قرب جامعة بيروت العربية) بالطيران الإسرائيلي، ولم يصب أحد بأذى نتيجة حذره.

أبــو إياد، محــاور بارع، يوصل رســالته بسلاسة، فخلال حصار بيروت، وعبر الرسائل المتبادلــة بينه وأمين الجميــل، في محاولة من الأخير للمســاعدة في خــروج الفدائيين من بيروت، أجاب أبو إياد بسرد لمضمون مكالمته الهاتفية مع ابنته، وسؤاله لها: هل تقبل لأبيها الخــروج من بيروت بهذه الطريقة؟ فردت إنها تباهي العالم بأبيها الشهيد، ولا تفضل رؤيته إلا تحــت راية الصمود؛ فمــا ان وصل الرد للجميل حتى قرأها لكامل الأسعد في اجتماع البرلمان اللبناني، وكأنه أراد القول: قرارنا أن نصمد ونستشهد مع شعبنا، فانتشر الخبر في كل أنحاء بيروت، وعزز من صمود الشــعبين اللبناني والفلسطيني.

المهندس/ برهان جرار (رشاد الكاسر)

إن ما يؤخذ على قادة الثورة الفلسطينية أنهم لــم يكتبوا تجربتهم الثوريــة ويوثقوها للأجيال القادمــة؛ فأبو إياد، وعلــى الرغم من أنه قارئ جيد إلا أنه لم يصدر عنه إلا كتاب واحد، صدر عام ١٩٧٨، بعد سلســلة لقاءات مع الصحافي الفرنســي «آريك رولو» تحت عنوان «**فلسطيني بلا هوية**»، إلا أن هنــاك خطابات ومحاضرات ومقالات عديدة له، يتوجب جمعها لما تشكله من إرث مهم للتاريخ والأجيال.

اختزل الكتاب حقبة مهمة من كفاح الشعب الفلســطيني، ودوره في بنــاء الأمة العربية وخدمتهــا. وقد بدأ الكتــاب بمرحلة طفولته فــي يافا، والعلاقة مع اليهود في الحي الذي يسكنه، وما كان لهذه العلاقة من رسوخ لفكرة إمكانية العيش بســلام في دولة ديمقراطية يعيش فيها المســلمون والمسيحيون واليهود، يتمتعون فيها بحرية وحقوق متساوية، إلا أنه لم يجد من الطرف اليهودي من يشاركه هذا الرأي. فكان أول من وضع هذا التصور في أدبيات «فتــح»، وكان دائماً يدعو إلى إقامة

سـلام منطقي مبني على العدل والواقع، لا على العدل فقط.

عمـل أبو إياد بداية فـي تنظيم وبناء الكادر وكان يحسـن الاختيار، وقام بتأسـيس جهاز «الرصد المركزي»، وأقام معسكر اللواء بالقرب مـن مدينة الزرقاء الأردنيـة، للتدريب والتأهيل العالي، وكان لي شرف قيادة هذا المعسكر (الذي دمرته إسرائيل في ٢٥ آب ١٩٦٩)، حيث وفر له كل الإمكانيـات. وقد حاول أبو إياد التهرب من الإجابـة حول علاقته بمنظمة «أيلول الأسـود»، على الرغم من أنه مؤسسـها، وعناصر المنظمة مـن عناصر وضباط جهـاز «الرصد المركزي» الذي يترأسه، وقد ساهم بنفسه في نقل الأسلحة والمعدات إلى ساحات العمليات. قد ينتقد البعض قولي هذا، ولكنها الحقيقة. كان أبو إياد صارماً وحازمـاً وجريئاً، لكنه كان أيضاً ودوداً وحنوناً يعيش هموم شعبه ومناضليه، رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

الدكتور/ نايف جراد

إن صـلاح خلف (أبـو إياد)، الـذي جبلته المعاناة والكفاح العنيد، لم يتبوأ مكانته المرموقة (كقائد فلسطيني فذ) صدفة، فقد عرف بجرأته أمام رفاق الدرب والأصدقـاء، وبصلابته أمام الأعـداء، مع ثورية واقعية، وحذاقة كسياسـي مبدئي ومفاوض بارع، وخطيب مفوه، ورجل أمن محترف، ووطني وحدوي ديمقراطي.

ومن يقرأ كتابه «**فلسطيني بلا هوية**»، الذي لخص فيه تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، ويعرف سـيرته عبـر ٥٨ عاماً من حياة مليئة بالتجربـة المـرة والغنية، يـدرك أنه ليس من الصحيـح أنه كان فلسـطينياً بـلا هوية، بل كان يحمـل هوية واضحة وضوح الشـمس: هويـة مفعمـة بالوطنية الفلسـطينية الحقة، والانتماء الأصيل للعروبة والإسلام والإنسانية، والانحياز الواعي للشعب من خلال فكر وطني وديمقراطي ثوري متنوع المصادر، تبلور عبر التجربـة في خضم المعركة الوطنية التي نقلت الشعب المنكوب – اللاجئ من حظائر الأنظمة العربية وأخطـار الاحتواء والتهميش والتنكر للوجـود، إلى شـعب يحمل قضيتـه الوطنية منتزعاً حقه بالوجود وتقرير المصير في أرض وطنه، حالماً بدولة ديمقراطية علمانية على كامل ترابه الوطني، يعيش فيها المسـلم والمسيحي واليهودي على قدم المساواة دون تمييز. راضياً بواقعية، بعد طول عناء وتجربة، أن يقيم دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة على أي شبر من أرض الوطن، كمرحلة مؤقتة على طريق تحقيق الهدف الإستراتيجي.

اليـوم، وبعد ٨٢ عامـاً على ولادة هذا القائد الفذ، و٣٧ عامـاً على صدور كتابه (الذي ختمه بعبارة «نحن عازمون على البقاء كشعب، وسيكون لنـا ذات يـوم – وطن»)، وفي الذكـرى الـ ٢٤ لاستشـهاده، لا نستطيع إلا أن نردد مع صوته الجهوري وهو يصدح قائلاً: إن إرادة الفلسطيني لا راد لها، كونوا أقوياء فالمستقبل لنا.

الهوامش

١ استشهد برفقته هايل عبد الحميد (أبو الهول) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وفخري العمري (أبو محمد) مدير مكتب أبو إياد، وقد نفذت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) عملية الاغتيال (في منزل أبو الهول، قرطاج بتونس)، بوساطة عميل تسرب إلى طاقم حراسة أبو الهول (يدعى حمزة أبو زيد)، بتخطيط من صبري البنا (أبو نضال)، المنشق عن حركة فتح. وقد شيعت جثامين الشهداء الثلاثة إلى مقبرة شهداء فلسطين الواقعة بمدينة حمام الشط في تونس.

ما يثير «السخرية» في عملية الاغتيال هذه، أن أبو إياد كان يعارض اغتيال أبو نضال تنفيذاً لحكم بالإعدام أصدرته المحكمة الثورية لحركة فتح؛ إشفاقاً على مشاعر أبنائه الذين جالسهم وشاركهم الخبز والملح قبل انشقاق والدهم عن الحركة وتنفيذه عمليات أضرت بالثورة الفلسطينية [وفقاً لشهادة محمد عمران – أبو داود، مساعد أبو إياد، في: قناة الجزيرة. حكاية ثورة، فيلم وثائقي، الجزء ١١ (الانتفاضة)، إعداد وإخراج عمر العيساوي، تاريخ البث: ٢٠٠٨/١٢/١٩].

٢ إريك رولو: اسمه الحقيقي (عند الولادة) «إيلي رافول» (Elie Raffoul)، وهو صحافي ودبلوماسي فرنسي يهودي، ولد في القاهرة عام ١٩٢٦، وغادر مصر عام ١٩٥٠، عمل صحافياً ومحرراً في وكالة «فرانس برس» وصحيفة «ليموند» الفرنسية، وباحثاً زائراً ومحاضراً في عدد من الجامعات الأميركية، وسفيراً لفرنسا في تونس (١٩٨٥–١٩٨٦) وتركيا (١٩٨٨–١٩٩٢). يتحدث إضافة إلى الفرنسية، الإنجليزية والعربية، وإلى حد ما العبرية. أجرى مقابلات مع الكثير من قادة الشرق الأوسط، وكانت تربطه علاقة صداقة وثيقة بالزعيم جمال عبد الناصر وقادة منظمة التحرير الفلسطينية (والتي تعززت خلال إقامته في تونس كسفير، في ظل وجود قيادة المنظمة هناك)، اتهم بمعاداة السامية. وفي العام ٢٠٠٣ شغل عضوية لجنة رعاية «محكمة راسل حول فلسطين»، وهي محكمة رأي شعبية.

٣ استعرض أبو إياد في الفصل الثالث بعض ملامح ثقافته الفكرية والسياسية، فدراسته للفلسفة دفعته لقراءة مؤلفات هيغل وماركس ولينين، وكان في مطالعاته العامة انتقائياً مراوحاً بين أدبيات البعث والإخوان المسلمين! ونجده يقول: «كنت أشعر بنفسي أقرب إلى ماوتسي تونغ الذي كان حسه الخلقي أقرب – فيما يبدو لي – إلى الإسلام منه إلى مادية لينين المحضة».

٤ انظر مثلاً بهذا الخصوص المشهد الذي صوره في بداية الفصل الثامن.

٥ نقلاً عن المحاور أريك رولو ورد في مقدمة الكتاب.

٦ ربما يكون للكتاب طبعات بلغات أخرى، أما المعلومات المشار إليها أعلاه فهي في حدود علمنا.

٧ صدرت في ٣٦١ صفحة، متضمنة «مؤشراً/ Index» (الصفحات: ٣٤١–٣٦٠)، ضمن سلسلة «voix arabes/ fayolle». وقد أدرجت في هذه الطبعة أسفل العنوان العبارة الآتية «Entretiens avec Eric Rouleau» [ترجمته: لقاءات أو مقابلات مع أريك رولو]. كما ورد على الغلاف التعريف الآتي بصلاح خلف: « Responsable Des Services Spéciaux Palestiniens» [ترجمة: مسؤول العمليات الخاصة الفلسطيني]. كذلك وردت نبذة تعريفية به على الغلاف الخلفي. وتحمل الطبعة الأصلية الرقم المعياري الدولي (ISBN): 2-86221-034-X.

٨ صدر الكتاب في ٣٢٠ صفحة، ومن بين مختلف طبعات الكتاب المشار إليها في هذه القراءة، لم يتسن لنا الاطلاع على هذه الطبعة. المعلومات المشار إليها بخصوصه أعلاه نقلاً عن موقع مكتبة جامعة لندن (SOAS)، متوافر على: http://library.soas.ac.uk/Record/b1372564 (استرجع بتاريخ ٢٠١٥/١/١٤).

٩ صدرت في ٢٣٥ صفحة، متضمنة «مؤشراً/ Index» (الصفحات: ٢٢٩–٢٣٥)، ترجمة: Linda Butler Koseoglu.

١٠ صدرت في ٢٣٥ صفحة، ولم تتضمن إشارة إلى سنة النشر، فيما تشير قاعدة بيانات ببليوغرافيا مكتبة جامعة بيرزيت بهذا الخصوص (مخمنةً) للعام ١٩٨٠. وبتقديري أنها صدرت ما بين ١٩٧٩ و١٩٨٠.

١١ لم يتسن لنا الاطلاع على الطبعة الأولى الصادرة عن دار النشر هذه، لكنا نرجح أن تكون قد صدرت بين ١٩٨٥–١٩٨٦. أما الطبعة الثانية فقد صدرت عام ١٩٩٦، في ٣٠٢ صفحة، وقد أدرج لها العنوان الفرعي الآتي «سيكون لنا ذات يوم – وطن» (وهو اقتباس من نص الكتاب، وتحديداً الجملة الأخيرة في خاتمته). كما تضمن غلاف هذه الطبعة إشارة إلى أنها طبعة «مزيدة ومنقحة»! فقد أضاف الناشر نص تقديم وفصلاً جديداً على فصول الكتاب العشرة الأصلية، يحمل الرقم ١١، بعنوان «من الولادة إلى الشهادة». كما أضاف الناشر ملحقاً خاصاً باغتيال الشهيد أبو إياد، وهو عبارة عن محضر «اعترافات القاتل». ناهيك عن إضافة قائمة بمنشورات الدار. وبالتالي فالمادة الأصلية من الكتاب تقع في الصفحات ٩–٢٥٤، وأما ما سواها فهي اجتهادات للناشر. ختاماً، لا تشير الطبعة إلى اسم المترجم! فيما تشير إلى فؤاد أبو حجلة تحت صفة «تحرير وتصويب».

١٢ لمن يرغب بالاطلاع على نسخ الطبعات «المودعة» في المكتبات العامة نفيده بما يلي:

- الطبعة الفرنسية (الأصلية): مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسة، ط٣/أ، رقم الطلب (DS119.7.A6263 1978).
- الطبعة الإنجليزية: مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسة، ط٣/أ، رقم الطلب (DS119.7.A626313 1981).
- الطبعة العربية لمؤسسة صيام وشركة كاظمة: مكتبتي دراسات التنمية والرئيسة بجامعة بيرزيت، ط٣/أ، رقم الطلب (DS119.7.KH6 1980). ومكتبة بلدية البيرة العامة، رقم الطلب (٩٢ خلف).
- الطبعة العربية لدار الجليل: مكتبة أتاتورك بجامعة الاستقلال (الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية)، رقم الطلب (٢, ٩٢١/ خ ل ي).

١٣ «Preface» في الطبعتين الفرنسية والإنجليزية، «مقدمة» في الطبعات العربية، فيما انفردت الطبعات العربية بإفراد «تمهيد» (بواقع حوالى ٤٠٠ كلمة)، من غير الواضح مكانها في الطبعة الفرنسية (والإنجليزية أيضاً)، ومن غير الواضح أيضاً بقلم أو على لسان من كتبت، إلا أن صيغتها تنفي كونها جاءت على لسان أبو إياد بحكم أنها جاءت بصيغة الغائب في الحديث عنه.

١٤ من بين تلك الشهادات شهادة مساعده محمد عودة الشهير بأبو داوود، وعدد من عناصر أيلول الأسود (بن بيلا، جواد أبو عزيزة وأبو الوليد العشي) [شاهد: قناة الجزيرة. حكاية ثورة، فيلم وثائقي، الجزء ٤ (أيلول الأسود)، إعداد وإخراج عمر العيساوي، تاريخ البث: ٢٠٠٨/١١/٧].

١٥ هذا المسلك ليس غريباً عن حركة فتح التي عملت قبل إعلان انطلاقها تحت عدة أسماء مستعارة، وهو ما أشار إليه أبو إياد في الفصل الثاني.

١٦ من ذلك مثلاً ما أشار إليه في الفصل الثالث، كحداثة رفض السلطات اللبنانية (عام ١٩٦٣) منحه وزوجته وابنته تأشيرة دخول مؤقت (ترانزيت) لأربع وعشرين ساعة (كانوا قادمين من الكويت متجهين للقاهرة للمشاركة في عزاء شقيق زوجته)، ودعوتهم لتمضية الليلة في غرفة صغيرة داخل المطار، ليلحقوا بهم في الغرفة كلباً لا يحوز شهادة صحية نظامية، سرعان ما نال إعفاءً استثنائياً بسبب «تدخل رفيع المستوى» تم لصالحه (على حد تعبير أبو إياد). كما أشار في الفصل نفسه للحادثة التي تعرض لها فلسطيني آخر (يدعى أحمد الأسطل)، بترحاله جواً لمدة أسابيع بين عدد من العواصم العربية التي رفضت قبوله!.

١٧ تنتمي عائلة أبو إياد بالأصل لغزة، وقد انتقل والده ليسكن بعائلته الصغيرة في حي «الحمام المحروق» بيافا، قبالة البحر، عام ١٩٢٠. وقد عمل والده بادئاً كموظف في السجل العقاري، ليفتتح عام ١٩٤٠، عقب استقالته، بقالة متواضعة في الكرمل.

١٨ من ذلك مشهد الأم التي لاحظت بعد تحرك المركب فقدانها أحد أبنائها على الميناء، فألقت بنفسها في البحر، ليتبعها زوجها، ولتبتلعهما الأمواج، وقد تعذرت عودة المركب خشية تعرضه للقصف. لاحقاً، وتحديداً في العام ١٩٥٨، عندما التحق أبو إياد بسلك التعليم في غزة، ألف مسرحية باسم «أيام مجيدة»، قامت حبكتها على ذكرياته الخاصة لهذا الرحيل، وبالتركيز على النهاية المأساوية لهذين الزوجين اللذين ألقيا بنفسيهما في البحر. وقد لاقت هذه المسرحية نجاحاً باهراً، فبعد عرضها في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، أخرجت في العديد من بلدان الخليج العربية. انظر الفصل الثاني، ص ٥٥.

١٩ يقول: «لو قيل لي إبان سني حداثتي أن اليهود سيطردوننا ذات يوم من وطننا لكنت أول الناس استغراباً بل استنكاراً».

٢٠ لم تكن منظمة النجادة (كما يصرح أبو إياد) منظمة مسلحة، بل كانت تدرب منتسبيها على الأسلحة الخشبية، إضافة إلى التمارين البدنية والمحاضرات النظرية حول فن حرب العصابات. وقد اندمجت هذه المنظمة لاحقاً مع منظمة «الفتوة» لتشكلا «منظمة الشباب» التي سرعان ما أصيبت بالشلل بعد فترة قصيرة من إنشائها.

٢١ وهنا، يأخذ برواية جملة من الحوادث بينه والصبيان العرب و«رفاقهم» اليهود، ابتداءً من اللقاءات شبه السرية، رغم حظر ذلك من ذوي الطرفين، مروراً بالنقاشات الحادة التي وصلت أحياناً حد الاشتباك بالحجارة، وصولاً إلى الاعتداء عليه غيلة، وليس انتهاءً باقتياده ليلاً من قبل «البوليس» لاتهامه ظلماً، ممن كان يدعوهم سابقاً رفاقي اليهود، بطعن شاب يهودي في تل أبيب في الوقت الذي كان يعتدى فيه عليه في يافا! وليحكم عليه قاض بريطاني بالإدانة ووضعه سنة في الإقامة تحت المراقبة.

وهكذا أرست هذه الحادثة «بذور الحقد» لدى الفتى صلاح، وإن كان لا ينكر أن هذه التجربة أظهرته بمظهر البطل لدى محيطه العربي، وبات رئيساً لأشبال منظمة النجادة.

٢٢ وذلك لاستقبالهم من قبل ذويهم، وإقامتهم في بيت عمه مدة عامين في غرفة صغيرة احتوت العائلة جميعها، لينتقلوا بعد ذلك لبيت بالأجرة؛ في الوقت الذي أقام فيه أغلب اللاجئين في خيام وأكواخ من الصفيح. ومن أبرز ملامح أوضاع اللاجئين: البطالة، أزمة التعليم بحكم ضآلة عدد المدارس، إضافة إلى شح المواصلات.

٢٣ ضنك العيش الذي واجهته عائلته، دفع الفتى صلاح وأخاه الأكبر عبد الله للعمل لدى أبناء عمومتهم، سراً عن والدهما الذي كان كبرياؤه يمنعه من قبول عمل ولديه القاصرين، فعمل أبو إياد في صناعة كراسي «السوحر»، ثم محاسباً في مقهى، وكانا يساهمان في مصاريف البيت عن طريق والدتهما وبالخفية عن والدهما. انكشاف هذا السر جر على الفتى صلاح مواجهة مع والده الذي أنبه بشدة على عمله في مقهى (الذي يعتبر خطيئة وفقاً لتقاليد العائلة) نهراً وركلاً، وهو الذي لم يكن قد انتهره سابقاً (لتكون هذه الحادثة الأولى وغالباً الأخيرة التي تتسبب ببكاء أبو إياد). فما كان من الفتى صلاح إلا أن ألقى بنفسه عن سطح المنزل (٢– ٣ أمتار) تعبيراً عن سخطه من الظلم الذي وقع عليه، وهو الذي كان مسلكه في العمل بدافع المسؤولية ومساعدة والده في مصاريف البيت.

سيتخذ أبو اياد من هذا المقهى (مقهى الكمال) لاحقاً مكاناً للاجتماعات السرية مع الكوادر الذين يجندهم، يجلسون يلعبون النرد والدومينو ويتحدثون بصوت منخفض. انظر الفصل الثاني، ص ٥٧.

٢٤ يقول أبو إياد: حملت القائمة اسم «الاتحاد الطلابي»، وتحوي «تسعة أسماء مرشحة لملء المقاعد التسعة في اللجنة التنفيذية. كان ستة منهم ينتمون إلى فريقنا (منهم عرفات وأنا) أما المقاعد الباقية فقد أسندناها إلى الفئات الأخرى: واحد من الإخوان المسلمين، وآخر شيوعي، وثالث بعثي».

٢٥ حيث شكلوا «كتيبة كوماندوز» لمؤازرة المتطوعين المصريين، وفيما تطوع أبو إياد لحراسة جسور القاهرة، ذهب أبو عمار (الذي كان حينها ضابط احتياط في سلاح الهندسة المصري) إلى بور سعيد للمشاركة في عمليات نزع الألغام.

٢٦ ذهب أبو عمار وأبو جهاد وأبو اللطف (فاروق القدومي) للعمل في الكويت، فيما ذهب محمد يوسف النجار وكمال عدوان ومحمود عباس (أبو مازن) للإقامة في قطر.

٢٧ يقول: «كنا نختار المرشح للتنظيم وفق معايير خلقية وسياسية، كنا نعتبرها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها: فكان ينبغي للمرشح أن يكون حراً من كل رابط حزبي وأن يتمتع في حياته الخاصة بسلوك لا مأخذ عليه، ثم إننا كنا نطلب إليه كضمان لجديته ووقاره أن يمتنع عن شرب الكحول. وكنا نوفر له خلال فترة الاختبار إعداداً سياسياً مزودينه بين جملة ما نزوده به الكتب والمقالات».

٢٨ يقول: «كان كل واحد منا يرتبط بمناضل واحد، يجند هو بدوره مناضلاً آخر، وهكذا»؛ إذ بدا لهم في هذا الشكل من «السلسلة» ما يعتبر «أقل عطباً من الخلية التي تضم عدة أعضاء في آن معاً».

٢٩ مثل «شباب الإصلاح»، و«شباب الثأر».

٣٠ بعد أن رفضته قطر نتيجة تحذير وصلهم بخصوصه من الأمن المصري، ليقتاده رئيس الأمن المصري في غزة، العقيد كمال حسين، «عدوي القديم» كما يصفه أبو إياد، مكبلاً بالأصفاد حتى سلم الطائرة المتجه للكويت. وقد كان هذا الشخص قد توعد أبو إياد بالنيل منه في المرة القادمة، عقب تملصه من تحقيق أجراه معه بخصوص مسرحية ألفها وعرضها في غزة، سخرت من الحكام العرب بطريقة ضمنية، انظر ص ٥٦.

٣١ من بين الانتقادات الأخرى التي وجهها أبو إياد للحركة الوطنية، تعلقها بالأنظمة العربية ومراهنتها الفاشلة عليها. يناقش هذا الموضوع، ويبدي ملاحظاته بامتعاض شديد على الحكومات العربية التي «ساعدت، عملياً، على تدعيم الأمر الواقع [...] إنشاء دولة إسرائيل». ويختم باستذكار المثل الشعبي القائل: «كل الثورات التي تولد [ربما الأصح «تُخصب»] في فلسطين، تجهض في العواصم العربية».

٣٢ أبدى أبو اياد موقفه (وموقف مجمل قيادة فتح) من أسلوب خطف الطائرات في الفصل السادس (حرب الأشباح)، مشيراً إلى معاداتهم هذا الأسلوب «عداءً صلباً حازماً لأسباب سياسية وإنسانية في آن معاً». ويضيف: «باستثناء حادثتين اثنتين تقريباً، فإن منظمتنا أدانت أعمال القرصنة الجوية التي قامت بها مختلف الفصائل الفلسطينية منذ نحو عشر سنوات كافة. أما الحالتان اللتان بدتا لنا مبررتين (الأولى عام ١٩٦٩، والثانية عام ١٩٧٢) فتتعلقان مباشرة بالإسرائيليين وتدخلان لذلك في نظرنا، ضمن فئة أعمال الحرب المشروعة».

كما تطرق في الفصل الثامن لحادثة اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية من قبل شباب فلسطينيين ينتمون لـ «مجموعة الشهيد أحمد عبد الغفور»، قادوها إلى مطار تونس، وتدخله الناجح لمفاوضتهم بطلب من الرئيس المصري. انظر في غرابة تفاصيل هذه الحادثة: ص ٢٣٤-٢٤٠.

٣٣ من بين تلك الأخطاء التي أشار إليها أبو إياد: التصرفات الاستفزازية للفصائل اليسارية، إهمال المقاومة للمواطن الأردني الأصل، عنجهية بعض المناضلين وعدم مراعاتهم حساسيات الأردنيين ومصالحهم، و «موقفهم إزاء الجيش الأردني الذي كان يعامل كعدو أكثر مما يعامل كحليف ممكن».

٣٤ في تقييم أبو إياد لعملية ميونخ التي كانت نهايتها دموية مأساوية، يرى أن العملية وإن لم تحقق الهدف الأول (تحرير أسرى في السجون الإسرائيلية مقابل الإفراج عن الرهائن)، فإنها نجحت في تحقيق الهدفين الآخرين المرسومين لها مسبقاً: «اطلاع الرأي العام العالمي على المأساة الفلسطينية بفضل دورة الألعاب الأولمبية»، إضافة إلى «فرض الشعب الفلسطيني حضوره على هذا التجمع الدولي الذي كان يسعى لاستبعاده»؛ ذلك أن فكرة هذه العملية كانت نتيجة تجاهل اللجنة الأولمبية الرسالة الرسمية التي وجهتها منظمة التحرير الفلسطينية لها، بطلب اشتراك فريق من الرياضيين الفلسطينيين في الألعاب الأولمبية.

٣٥ أبدى أبو إياد عظيم تأثره باستشهاد القادة الثلاثة الذين كانوا يسكنون البناية نفسها، دون إجراءات أمنية معقولة، بل أن أبو إياد وأبو عمار حذروهم من ذلك قبل العملية بعشرة أيام، فكان ردهم بأنهم لا يرغبون بإزعاج وإرباك جيرانهم في البناية! كما بدا أبو إياد أكثر تأثراً باستشهاد كمال ناصر، صديقه المقرب. فكان أبو إياد قد دعا نفسه ليرافق ناصر إلى بيته فيسهر معه ليلة العملية، لولا أن ناصر اعتذر لانشغاله بنظم مرثية في الشاعر عيسى نخلة. ويقول أبو إياد واصفاً كمال ناصر: «كان كمال شاعراً مجيداً يشع ذكاء وحساسية وطيب مزاج، ويعرف كيف ينشد يأس شعب منهك، وكيف يغني آمال المقاومة [...] وكنت أحب فيه نزاهته العميقة وأمانته كمناضل. فقد كان بعثياً في قناعته، وانفصل عن حزبه عندما اعتبر أن الحزب لا يتصرف دائماً وفقاً للمبادئ التي يؤمن بها. ورغم تعاطفه مع «فتح» فإنه لم ينتسب إليها لأنه لم يكن يتفق مع حركتنا اتفاقاً دائماً وكاملاً. وإنما كان يمارس وظيفته كناطق وحيد باسم منظمة التحرير الفلسطينية، بصفته شخصية مستقلة».

٣٦ من ذلك الإنزال الذي قامت به وحدات من جيش التحرير الفلسطيني خلف خطوط العدو، واستيلاؤها على أربع من تلال القنيطرة بالجولان؛ وعبور مغاوير من الفدائيين الحدود اللبنانية ومهاجمتهم مؤخرة الجيش الصهيوني في الجليل الأعلى. ويقول أبو إياد إن غولدا مائير اعترفت بقيام الفدائيين بأكثر من مائة عملية خلال الحرب.

٣٧ من ذلك كما أوضح أبو إياد: تغير ميزان القوى الدولي، قطع الطريق أمام العاهل الأردني في ضم الضفة الغربية وإلحاقها بمملكته، والقياس بتجارب عدد من حركات التحرر الوطنية في العالم التي قبلت بالحلول المرحلية «بانتظار أن يواتيهم ميزان القوى»، مستشهداً بهذا الخصوص بالتجارب الفيتنامية، الكورية الشمالية، وصلح ليتوفسك (الذي قبل به لينين). ويضيف إليها تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية التي رفضت جميع الحلول المرحلية، أبرزها قرار التقسيم. ويشير أبو إياد إلى مراجعته للحاج أمين الحسيني بهذا الخصوص قبل ثلاثة شهور من وفاته، انظر ص ٢١٨-٢١٩.

٣٨ بهذا الخصوص، يشير أبو إياد إلى وثيقة قدمها فاروق القدومي (أبو اللطف) في تموز ١٩٦٧، يقترح فيها على قيادة «فتح» إعلان تأييدها «قيام دويلة في الضفة الغربية وغزة في حال أعادت إسرائيل هذه الأراضي التي كانت احتلتها لتوها»، مدعماً فيه مقترحه هذا بدراسة إستراتيجية. إلا أن هذا المقترح اصطدم بمعارضة حادة، فتقرر إحالة الملف «إلى المحفوظات بانتظار مجيء أيام أفضل».

٣٩ كما كان أبو إياد قد تطرق، في الفصل الخامس، إلى موقف «فتح» المدافع عن بعض الفصائل اليسارية التي أثارت حفيظة النظام الأردني بمسالكها التي لم تكن تستسيغها «فتح» ذاتها، مفوتة على النظام الأردني، فرصة الاستفراد بها. انظر: ص ١٣٠.

٤٠ وهنا، يعود إلى بداية وجود المقاومة في لبنان، ويستعرض تدهور العلاقات الرسمية بين الثورة الفلسطينية والسلطات اللبنانية التي لم تتحسن إلا عقب هزيمة ١٩٦٧ (مؤقتاً)، حال جميع الأنظمة العربية التي راحت تدعم الثورة الفلسطينية التي لم تستكن في مقاومة العدو الذي «اشتهر بأنه لا يقهر». ويشير أبو إياد إلى الاتفاقيات التي وقعت بين منظمة التحرير والجمهورية اللبنانية، وأبرزها اتفاق القاهرة (١٩٦٩)، برعاية الرئيس عبد الناصر، واتفاق ملكارت (١٩٧٣). وفي الحقيقة، فقد اتسمت العلاقات الرسمية الفلسطينية – اللبنانية بالتناوب ما بين التشنج والرخاء، فيشير أبو إياد مثلاً إلى إحدى نوبات الرخاء، متمثلة بذهاب الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، عام ١٩٧٤، محاطاً برؤساء

الجمهورية السابقين للأمم المتحدة؛ لتدعيم عملية قبول العضوية المراقبة لمنظمة التحرير في الأمم المتحدة.

٤١ كانت العلاقات الرسمية قد تحسنت عقب القمة الرئاسية المصغرة التي دعت إليها السعودية (تشرين الأول ١٩٧٦)، وشارك فيها الرئيس السوري وأبو عمار (إضافة إلى الملك السعودي، والأمير الكويتي، والرئيس المصري والرئيس اللبناني)، إلا أن أبو إياد وبحكم تصدره للمواجهة مع القوات السورية التي دخلت لبنان، ألح عليه رفاقه والرئيس اللبناني بالتصالح شخصياً مع الرئيس السوري، وبعد تعنت قبل ذلك، فكان هذا اللقاء الذي رافقه فيه كل من أبو جهاد وأبو صالح وأبو ماهر.

٤٢ من ذلك، وصف خطاب السادات في مجلس الشعب المصري، قبل تنفيذه الزيارة بتسعة أيام، الذي صرح فيه بأنه مستعد للذهاب إلى أي مكان كان «حتى ولو إلى إسرائيل»، إذا كان ذلك سيساعد على التوصل إلى السلام. العبارة التي أثارت شك أبو عمار (الذي دعاه السادات شخصياً للاستماع إلى خطابه) إن «كانت تشكل فورة لا عاقبة لها، أم تعريضاً له مغزاه».

٤٣ قال أبو إياد بعد أن وصف مشاهد زيارة السادات لإسرائيل: «وشعرت للمرة الأولى بأن شيئاً ما انكسر في داخلي، هو الصداقة التي أكنها منذ خمسة عشر عاماً للسادات. فقط ظللت أحترمه على الرغم من الخلافات التي تفصل بيننا». وأضاف: «أقر وأنا خجل بأن الصداقة التي كننتها له، استحالت حقداً».

٤٤ يوضح قائلاً: «هدفنا النهائي هو التعايش في وفاق مع اليهود، داخل فلسطين موحدة ديمقراطية. وبديهي أننا لا نستطيع تحقيق هذا الهدف بالتفاوض مع الصخور».

٤٥ ولذلك نجد أبو إياد يقول: «نحن نملك القليل من الأوراق في هذه اللعبة. وإحدى هذه الأوراق هي «رفضنا الإيجابي» للقرار ٢٤٢ – ثم إنه أولى بنا أن نخلط أوراقنا بأوراق حلفائنا، بدلاً من أن نتخلى عنها للخصم. فبهذا فقط نستطيع تغيير ميزان القوى تدريجياً لصالحنا. ونحن نجد دائماً المتسع للازم من الوقت لنقوم بتنازلات في ظرف يكون من شأنه أن يجعلها مجزية وذات مردود».

٤٦ عُرفت هذه العملية بأكثر من اسم، الاسم أعلاه كما ورد في الكتاب، ومن الأسماء الأخرى التي عرفت بها: عملية كمال ناصر، وعملية الساحل.

٤٧ يعقب أبو إياد: «إن هذه المنظمات الدمى لم تضعف المقاومة الفلسطينية بتقليص تماسكها وإضعاف فعالية عملها، وحسب، بل إنها لعبت في بعض الأحيان دوراً سلبياً وحاسماً. فقد أفلحت، بالمزايدات التي كانت تمارسها، والاستفزازات التي كانت تقوم بها، والدعم الأجنبي الذي تفيد منه، في اقتيادنا إلى مغامرات كان بوسعنا تلافيها». هذا وكان أبو إياد قد أثار موضوع هذه الفصائل في أكثر من موضع في الكتاب، ومن ذلك ما جاء في الفصلين الخامس والتاسع اللذين استعرض فيهما جملة من الأمثلة على تصرفاتها المشبوهة التي تسببت بتحميل وزرها لمنظمة التحرير والثورة الفلسطينية.

٤٨ يقول أبو إياد في تبرير تناقض مواقف المنظمة في مفاوضاتها مع الأنظمة العربية، لينفي عن تلك المواقف صفة الانتهازية في الوقت الذي هي فيه ليست بأكثر من تدابير حماية ذاتية: «نحن أشبه بالمسافر الذي ينتقل من نصف المعمورة إلى نصفها الآخر فيضطر لاصطحاب أمتعة الشتاء وثياب الصيف ليحمي نفسه من المناخات الشديدة الاختلاف».

«حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات»

أمين دراوشة

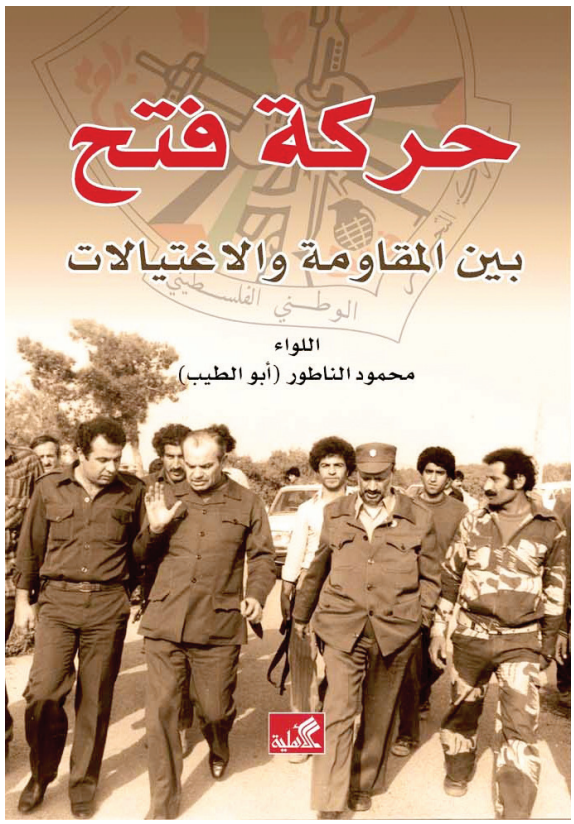

المؤلف: محمود الناطور

عدد الصفحات: ١٣٥٦ في جزأين

الناشر: الأهلية للنشر والتوزيع – الأردن

سنة النشر: ٢٠١٤م

تمهيد

«وأنا لا أحب فتح لأنها جميلة أو طويلة أو غنية، أنا أحب فتح لأنها بنت فلسطين التي تشبهها، ولأنها أم فلسطين التي تشبهها»

(هاني فحص من المقدمة. ص٣١)

يعتبر الكتاب ذاكرةً تاريخيةً وكفاحيةً للثورة الفلسطينية؛ نظراً لتناوله الأحداث الكبرى التي مرت بها الثورة الفلسطينية بشكل عام وحركة فتح بشكل خاص. يتحدث فيه المؤلف عن الذين ضحوا بأرواحهم رخيصةً من أجل فلسطيننا، لا يقودهم إلى هذا العمل البطولي المشرف سوى روحهم الوطنية الباسلة. يقول الناطور إن ما كتبه: «يشكل الجزء الأهم من حياتي وعشقي ووجداني الملتصق بهذه الثورة وهذا الوطن... وأولئك الرجال الذين نزفت دماؤهم وروت كل شبر من أرض فلسطين التي ما زالت عطشى...». (الكتاب. المجلد الأول. ص ٣٣)

تناول الكتاب بالتفصيل انبعاث الثورة الفلسطينية من وسط مخيمات اللجوء والظروف الصعبة والقاسية التي رافقت انطلاقها. والصراع التجسسي مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وقدم تفاصيل جديدة لم يتم الكشف عنها سابقاً ومن بينها عدد من عمليات الاغتيال للقادة الفلسطينيين والعرب من خلال استعراض سيرهم الذاتية وإدراجهم في الذاكرة الفلسطينية، وكذلك رد الجهاز الأمني الفلسطيني على عمليات الاغتيال، ونجاحاته في ذلك.

وناقش المعارك التي فرضتها قوى عربية ودولية ضد الوجود الفلسطيني على الساحات العربية موضحاً خلفيات كل طرف، وأهدافه التي كان يعمل على تحريكها مثل حروب المنشقين ضد الشرعية الفلسطينية وحروب الكتائب اللبنانية وحركة أمل ضد المخيمات والوجود الفلسطيني في لبنان.

وتطرق إلى العلاقات الفلسطينية/السورية على مدار سنوات الثورة، والغزو الإسرائيلي للبنان، ونتائج الحرب الباردة بين أميركا والاتحاد السوفيتي السابق، وأثر ذلك على التحولات التي طرأت في الموقف من الحركة الوطنية اللبنانية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية خلال الحرب الأهلية اللبنانية، والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. حيث قدم الكاتب العوامل التي ساعدت على صمود قوات الثورة الفلسطينية أمام الغزو الإسرائيلي، وحصار بيروت، ووضح الدور الإسرائيلي في تنصيب بشير الجميل ثم اغتياله، والشروع في مجزرة صبرا وشاتيلا.

يتناول الناطور – بعد خروج الثورة الفلسطينية من لبنان وتوزعها على عدة بلدان – محاولات القائد ياسر عرفات إعادة تشكيل قوات الثورة، وحماية منظمة التحرير من التدخل الخارجي، والإنجازات المتحققة حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧، مروراً باتفاقية أوسلو وعودة قوات الثورة إلى فلسطين، ثم اندلاع انتفاضة الأقصى بعد فشل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، والتآمر العربي والدولي في حصار الرئيس عرفات واغتياله. ويفرد الكاتب

الفصل العاشـــر والأخير مـــن الكتاب للحديث عن عرفات مبرزاً المحطات الرئيســـة في حياته النضالية حتى استشهاده.

الكتاب عبارة عن مجلدين، قسّـــمهما المؤلف إلى عشـــرة فصـــول، وتناول فيـــه تاريخ الثورة الفلســـطينية ممثلة بحركة فتح منذ إنشائها في ١٩٦٥/١/١ وحتى استشـــهاد القائد أبو عمار عام ٢٠٠٤.

حركة فتح: الانبعاث الثوري للشعب الفلسطيني

«ألقوا بالثوار في الشـــارع، فسوف تلتقطهم الجماهير»

ثائر جزائري

يتنـــاول الكاتـــب في البداية قصـــة الانبعاث الثوري للشعب الفلسطيني بقيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، فشعبنا الفلسطيني الذي قتل وشرد وهجّر منذ نكبة ١٩٤٨، وتحول من مالك للأرض إلى لاجئ في دول الشتات، لم يمنح فرصة للتعبير عن إرادته الوطنية.

لم تقم الدول العربية بأي مجهود يذكر لتعبئة الطاقات الفلسطينية، وبقيت تعامل الفلسطينيين كلاجئين، حتى جاءت لحظة الحقيقة سنة ١٩٦٧، التي هزمت فيها الجيوش العربية شـــر هزيمة، وهذه الهزيمة لم تكن للشعب الفلسطيني «وإنما كانت منطلقاً لتولي زمام الأمور فلسطينياً لتأطير كامل الشـــعب الفلســـطيني في مسيرة النضال الوطني التي انطلقت ســـراً يوم ١٩٦٥/١/١م، ولكنها تفجرت كبركان من الغضب عقب هزيمة حزيران». (المجلد الأول. ص٤٣)

يســـهب الناطور في الحديـــث عن اللجوء إلى الأردن، وإنشـــاء مخيـــم الكرامة الذي اعتملت فيه نذر الثورة والتغيير بسبب حركة القوميين العرب، حيث التحق غالبية الشباب الفلســـطيني في الشتات بها، ولتشغل بذور الثورة مواقع الشـــتات في ســـورية ولبنان والأردن ومصـــر... وفـــي القـــدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

شكلت أوســـاط اللاجئين الفلسطينيين حالة اســـتقطابية فاعلـــة في ظل المـــد القومي الذي اجتاح المنطقة في الخمســـينيات والســـتينيات لا ســـيما مع اندلاع ثـــورة الجزائر عام ١٩٥٤ واكتساح الخطاب الناصري ميدان الفعل والعمل الجماهيـــري على أثر وصـــول عبد الناصر إلى سدة الحكم.

انطلقت حركة فتح في الأول من كانون الثاني في عملية عســـكرية نوعية عبر أربع مجموعات قتاليـــة قامت المجموعات بنســـف نفق عيلبون ونســـف جسر على طريق عكا – المنصورة في الجليـــل الغربي، ونصب كمـــين على طريق بئر الســـبع – إيلات حيث قتل ثلاثة جنود، ونسف خـــزان الميـــاه ومحطة الضخ فـــي دير نحاس بالقرب من قريـــة الدوايمة المحتلة عام ١٩٤٨. وسقط أول شهيد من «فتح» مع بداية الانطلاقة وهو الشـــهيد البطل أحمد موسى الدلكي قائد مجموعة نفق عيلبون.

توالــت العمليــات العســكرية البطولية ضد الاحتلال؛ ما أثار ضيقه وغضبه نتيجة الخسائر الكبيرة التي تلقاها، فصدرت الأوامر العسكرية باجتياح معسكرات الثورة وتدمير قواعد حركة فتح في الكرامة.

ووصلت المعلومات المؤكدة لحركة فتح عن قرب شــن إسرائيل عدوانها على الكرامة، وكان رأي القيادة البقاء في الكرامة وصد العدوان.

وعبر الشــهيد ســعد صايــل وكان ما زال في الجيش العربي الأردنــي عن رأيه بضرورة المواجهة لتعرف الجماهير حركة فتح ومقاومتها، فأي «احتكاك واسع مع إسرائيل يخدم الثورة، لــذا أعتقــد أن يبقــى الفدائيون فــي الكرامة ويقاتلــوا ...». (المجلــد الأول. ص ١٠٤) وفــي اجتمــاع أبو عمار مع رئيــس الأركان الأردني عامر خماش أبلغه أبو عمار قرار الحركة الثبات والقتــال، قائلاً: «إننا نريــد أن نقنع العالم بأن هنــاك في الأمة العربية من لا ينســحب، ولنمت تحــت جنازير الدبابات ونغير اتجاه التاريخ في المنطقــة، لقد قررنا أن نثبــت ولو أدى ذلك إلى استشهادنا». (المجلد الأول. ص ١٠٥)

بدأت المعركة صباح ١٩٦٨/٣/٢١م، وقاتل الفدائيــون والجيش الأردني ببســالة، وألحقوا الهزيمة بقوات الجيش الصهيوني التي خسرت ٦٧ آلية ما بين دبابة وناقلة جند وسيارة شحن، وســبع طائرات، أما الخســائر البشرية فكانت ٢٥٠ قتيــلاً وأكثر من ٤٥٠ جريحاً في أقل من ١٨ ساعة.

ألحقت الهزيمة في معركة الكرامة بإسرائيل ضرراً إســتراتيجياً، حيــث أعادت الأمل إلى الروح العربية بإمكانية كســر شوكة الترسانة العسكرية الإسرائيلية. فمعركة الكرامة مهدت الطريق لاندحار إسرائيل في حرب الاستنزاف التــي كان المقدمة لهزيمتها في حرب رمضان ١٩٧٣م.

ربط الكاتب الإسرائيلي افيتار بن تسيدف في مقالة على مدونته الإلكترونية، بين هزيمة الجيش الإســرائيلي في معركة الكرامــة وهزيمته في حرب تموز في لبنان ٢٠٠٦م، قائلاً: «هناك خط رهيــب ومتصل يربط بين معركة الكرامة وحرب لبنــان الثانية... ألا وهو خــط المهارة والحرفية التــي بدأها المقاتلون قبل أربعين عاماً». (المجلد الأول. ص١٢٦)

حاولــت المنظمات اليســارية الفلســطينية المتطرفة تضخيم دورها في النضال، بعد معركة الكرامة، وبدأت مدفوعة من دول عربية راعية لها وأجنبيــة محاولات الصدام مع النظام الأردني، والــذي وجد فيه من ينســاق خلف الصدام مع قوى الثورة، ووجدت حركة فتح نفسها في خضم معارك لا ناقة لها فيها ولا جمل، وكانت أحداث أيلول المأســاوية والتي أدت إلى خروج المقاومة من الأردن والانتقال إلى لبنان.

اســتمرت حركة فتــح في لبنــان رائدة في النضال ضد الاحتلال وأذاقته سم الخسائر، حتى لم يعد يستطيع تحملها فقرر الجيش الصهيوني اجتياح لبنان.

غزو لبنان والخروج الفلسطيني

كان مشـــهد رحيل القائد أبو عمار مشهداً له مغزاه في تاريخ الصمود الفلسطيني، فقد وقف العالم بأسره متسمراً أمام شاشات التلفـــاز لمتابعـــة خروج القائـــد العظيم، في لحظات كان مناحيم بيغن ووزير دفاعه أرئيل شارون يضربان كفاً بكف لخسران معركة القضاء على (م.ت.ف) (المجلد الأول. ٦٧٤)

مـــع تصاعد المقاومة الفلســـطينية من جنوب لبنان، والتي هزت الكيان الإســـرائيلي، وأقلقت طمأنينتـــه، قرر قادته (بيغن، شـــارون/ إيتان) غزو لبنان، وســـحق قوات المقاومة الفلسطينية، وإنهاءها تماماً بمســـاعدة من الولايات المتحدة الأميركية والمتواطئين من العرب.

ونتيجة للغـــزو عـــام ١٩٨٢، وصلت القوات الإسرائيلية إلى العاصمة بيروت، ويتناول الكاتب بالتفصيل عملية الغزو والمقاومة البطولية للمقاومة الفلســـطينية، حيث خاضت قوات الثورة ملاحم بطولية لمدة ٨٨ يوماً، سقط خلالها آلاف الشهداء من العسكريين والمدنيين.

وكان للهمجية الإسرائيلية التي قصفت بجنون مرافق لبنان كلها، وقتلت وشردت الآلاف، وتحت الضغـــط العربي والدولي، أن اضطرت المقاومة إلى مغادرة لبنان بعد مفاوضات مع فيليب حبيب المبعـــوث الأميركي، والتي أدت إلى توزيع قوات منظمة التحرير في بعض الدول العربية.

وتحت النيران الإســـرائيلية تم انتخاب بشير الجميل رئيساً للبنان، الذي لم يضع الوقت، فبدأ بالمطالبة بانسحاب القوات السورية، ووقع اتفاقية العار مع إسرائيل.

وبتواطؤ أميركي مكشوف تم التحضير جيداً لأكبـــر جريمة في التاريـــخ المعاصر، حيث بعد اغتيال بشـــير الجميل، دخلت القـــوات اللبنانية الدموية وقوات الكتائب بمســـاعدة إسرائيل إلى مخيمي صبرا وشاتيلا، واقترفت مذابح وحشية ضد الســـكان العزل، وتحت ســـمع العالم الحر وبصـــره ظهرت الصـــور بعد ثلاثة أيـــام لتبرز عمليات القتل الجماعي والذبح والاغتصاب وبقر البطون.

تمثلت الوحشـــية والحيوانية بأشـــكال القتل الدموية، يقـــول الناطور: «يقتـــل الأطفال أمام ناظري والديهم، يحمل الرضيع والأطفال الصغار وتُضرب رؤوســـهم على الأحجـــار حتى تخرج نخاعاتهم.. تغتصب الفتيـــات الصغيرات أمام أنظار أهلهن المقيدين بالحبال، أشكال من التقتيل لم تخطر على بال». (المجلد الأول. ص٧١١)

وقـــدر ضحايا المجـــزرة الرهيبة بثلاثة آلاف شـــهيد غالبيتهم العظمى من النســـاء والشيوخ والأطفال.

كانت هناك نتائج سلبية عسكرية وسياسية على إســـرائيل. ويورد المؤلف العديد من التصريحات لقادة العدو الصهيوني، والمقالات الصحافية التي تناولت الحرب. ففي مقابلة مع صحيفة «معاريف» يقول شارون: «إن الحرب كانت قاسية جداً وأضاف

إن أحد المقاتلين الإسرائيليين المجربين قد قال له: تصورت أن القتال من أجل الذات هو أصعب قتال يمكــن أن نتصوره، ولكــن رأيت الحرب في لبنان أقسى بكثير». (المجلد الأول. ص ٦٨٤)

وفي تقرير سري لوزارة الدفاع الإسرائيلية، قدرت الخسائر بـ ٣٧٧٤ قتيلاً، و١٢٣٩١ جريحاً. وشهد الجيش الإسرائيلي الاحتجاج والرفض من داخله حيث استقال الكثير من القادة العسكريين لأنهم رفضوا إدارة شارون للحرب التي أدت إلى الخسائر الفادحة.

أما على المســتوى العربــي، فقد أثبتت الحرب قدرة وكفاءة المقاتل العربي على القتال والصمود، واستخدام الأسلحة المتوافرة بشكل مثالي. وكان من أهم النتائــج أن أبرزت الحرب ضرورة عودة الثورة الفلسطينية للبدايات الأولى لحرب العصابات للوقوف في وجه القوة الجبارة للجيش الإسرائيلي الذراع المتوحشة للولايات المتحدة الأميركية.

أمــا علــى الصعيد السياســي، فقد أحدثت الحرب زلزالاً في إســرائيل بعد أن فشــلت في تحقيق أهدافها المرصودة. فالأحزاب الإسرائيلية التي كانت متشجعة لعملية الغزو بدلت مواقفها وأصبحت معارضة بقوة لاستمرار العملية، وقال اللواء احتياط ماتي بيلد: «إن المعارضة لاحتلال بيروت الغربية شملت الغالبية العظمى من الشعب في إســرائيل، فهذه الحرب ليست حرب الشعب وإنما حرب الحكومة». (المجلد الأول. ص٦٨٨)

ولا شــك في أن الصمود الأسطوري لقوات الثورة الفلسطينية والخسائر الفادحة في صفوف الجيش الإسرائيلي بدلا المواقف وغيراها.

كما أثرت الحرب بنتائجها ومجازرها المخيّفة علــى الرأي العام العالمــي، وبمختلف الأصعدة الحكومية والشعبية. وقالت صحيفة (علهمشمار) في ١٩٨٢/٧/٧ «وعندئذ سيتم نقل المعركة من بيروت إلى الضفة الغربية.. وســيتضح أن من حاول حل المشــكلة الفلسطينية بوساطة ضربة عسكرية، لن يكون بوسعه أن يتهرب من منافسة سياســية مع المنظمة». (المجلد الأول. ص٦٨٩) وبالفعــل لم يمر الكثير من الوقــت حتى انتقل ثقــل الثورة إلى داخل الوطن المحتل باشــتعال الانتفاضة التي هزت العالم.

الانتفاضة

الثورة تنهض من جديد

«إن الانتفاضة قرار دائم وممارسة يومية تعكــس أصالة شــعب فلســطين وتواصله التاريخي المتجدد»

الشهيد: أبو جهاد

خاضت الثورة الفلســطينية بعد الخروج من لبنان معارك قاســية فرضــت عليها، وكان لها هــدف واحد ألا وهو القضاء نهائياً على منظمة التحرير الفلســطينية لتمهيــد الطريق لمصادرة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة عبر تسويات تحرمه من بلورة هويته الوطنية، وحقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته.

وبالإضافة إلى إســرائيل شاركت دول عربية

في المعـــارك، إذ وجدت بعض الـــدول الفرصة ســـانحة للســـيطرة على المنظمة بعد غزو لبنان والخروج الفلســـطيني منه. وذلك من خلال دعم التوجهات الانشـــقاقية كانشقاق حركة فتح عام ١٩٨٢، أو عبر إنشاء بدائل للمنظمة كما حاولت إســـرائيل بتشكيلها روابط القرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جـــاءت حرب المخيمات في العام ١٩٨٥ التي كان لحركة أمل الدور البارز فيها، محاولة فاشلة لتطويع منظمة التحرير. وفي الوقت الذي كانت منظمـــة التحرير تصد محاولات طمســـها، كان الاحتلال يصعد ممارســـاته القمعية صد أهلنا الصامدين في الوطن المحتل.

وكما ينهض طائر الفينيق من وســـط الجمر المشتعل، ثار شعبنا ليفرض إرادته على المحتل القاسي «ويكسر عزلته، ويبرهن على أن أصحاب الحـــق والأرض هـــم الأقوى، وهـــم الموعودون بالنصر بعد الصبر». (المجلد الثاني. ٢٥٩)

وعرف العالم انتفاضة الشـــعب الفلسطيني عـــام ١٩٨٧/١٢/٨، وتعلم منها ثواره، ودخلت القواميـــس كمفـــردة جديـــدة أبدعها الشـــعب الفلسطيني. ارتعب المحتل من الانتفاضة وخاف جنوده من منازلة أبطالها، الذين تربصوا لجنود الاحتلال في كل مكان، وكان سلاحها الأمضى الحجر المقدس، وكانت الأرض الفلسطينية كريمة بحجارتها وسخية بمواطنيها المقاومين.

فهي الانتفاضة الشعبية الأولى التي خاضها الشـــعب الفلســـطيني المقاوم بفئاتـــه وطوائفه وأجناســـه كلها، حيث تنافســـت المدن والقرى والمخيمـــات في أيهم يقدم أكثـــر للوطن، وأيهم يوجع الاحتلال أكثر، خاض الشعب الفلسطيني الانتفاضـــة صفاً واحداً متماســـكاً ضد قوات الاحتلال، ومارس مقاومته دون خوف من آليات الاحتلال ولم يتراجع أمام القوى الدولية الضخمة المتواطئة مع الاحتلال.

ورأى العالـــم الطفل الفلســـطيني وهو يصد الرصاص بصدره العـــاري دون وجل، وأصبح العالـــم كل العالم يعرف أســـماء المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ومواقعها على الخريطة.

وكان مـــن نتائـــج الانتفاضة توقيـــع اتفاقية أوسلو، وســـواء اتفقنا أو اختلفنا حولها، فإنها ســـاهمت في عودة منظمة التحرير الفلسطينية وثقل حركة فتح إلى الداخل الفلسطيني لتصحيح وضع الثورة التي انطلقت من خارج الوطن أولاً، فجاءت الانتفاضـــة الثانية لتعيد ترتيب أوضاع الثورة، وتضعها في مواجهة مباشرة مع الاحتلال على الأرض الفلسطينية المحتلة.

انتفاضة الأقصى

للشعب الفلسطيني خياراته

«يريدونني إما طريداً... وإما أسيراً...
وإما قتيلاً... أنا أقول لهم: شهيداً... شهيداً... شهيداً»

الشهيد: ياسر عرفات

لم تلتزم إسرائيل كالعادة بالاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير، وانتهى عام ١٩٩٩ دون تحقيق شيء يذكر، وكانت الاتفاقيات نصت على انتهاء المرحلة الانتقالية فيه، وتطبيق الحل النهائي الذي يشمل إقامة الدولة الفلسطينية.

وبسبب شعور الشعب الفلسطيني بالإحباط وشعوره بعدم تحقيق أي إنجاز، وإحساسه بتخلي الجميع عنه، وفشل محاولات إسرائيل وأميركا جر القائد أبو عمار لتوقيع اتفاقيات بعيدة عن الشرعية الدولية، واستمرار الاحتلال في سياسة القمع والاغتيالات والاجتياحات ورفض الإفراج عن الأسرى واستمرار مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات، أيقن الشعب الفلسطيني أن لا جدوى مما يسمى عملية السلام في تحقيق أحلامه المشروعة.

قام شارون في ٢٠٠٠/٩/٢٨م، وفي ظل هذه الأوضاع، بدخول استعراضي إلى المسجد الأقصى واستفز المصلين؛ ما أدى إلى مواجهات ضارية بين جنود الاحتلال والمصلين أسفرت عن استشهاد سبعة فلسطينيين وجرح ٢٥٠ آخرين، وكانت هذه الأحداث شرارة الانتفاضة، انتفاضة الأقصى التي انطلقت من ساحات الأقصى لتنتشر في كل مكان من فلسطين التاريخية.

جاءت انتفاضة الأقصى لتؤكد من جديد أن هذا الشعب غير قابل للتدجين والتطويع والانهزام، وشكلت تعبيراً عن مرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية، فمن الناحية السياسية كانت معبرة عن الصراع السياسي على المرجعية المطروحة لحل القضية الفلسطينية، بمعنى بين إستراتيجية الاحتلال التي تسعى لفرض حكم ذاتي هزيل والإستراتيجية الفلسطينية التي تسعى لحل يتفق مع الشرعية الدولية.

تميزت هذه الانتفاضة بالمواجهات المسلحة «وتصاعد وتيرة الأعمال العسكرية بين المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، راح ضحيتها ٤٤١٢ شهيداً فلسطينياً و٤٨٣٢٢ جريحاً. وأما خسائر الجيش الإسرائيلي... ومن المستوطنين فبلغت ١٠٦٩ قتيلاً و٤٥٠٠ جريح وأُعطبت ٥٠ دبابة من نوع ميركافا ودمرت عدد من الجيبات العسكرية والمدرعات الإسرائيلية». (المجلد الثاني. ٥٣٠)

بدأت انتفاضة الأقصى سلمية ولكن بسبب العنف الإسرائيلي الذي حاول كسر شوكتها فقد تحولت لانتفاضة مسلحة إذ استخدم الفلسطينيون الأسلحة الخفيفة والمتفجرات، «فالعمل العسكري والكفاح المسلح لدى حركة فتح وسيلة مهمة لتعبئة طاقات الجماهير والشعب الفلسطيني، ولتأكيد هويته وتحقيق وحدته وفرض استقلاليته، إلى جانب العمل السياسي والنقابي والاجتماعي والجماهيري والإعلامي الذي ارتبط بالحركة». (المجلد الثاني. ٥٣٠)

وكان الهروب الإسرائيلي من جنوب لبنان تحت ضربات حزب الله، قد خلق لدى ياسر عرفات إيماناً بأن فرض الإرادة الفلسطينية على الجانب الإسرائيلي لا يتم إلا تحت الضغوط.

ولا شك في أن الإرادة المستقلة مثلت في حركة فتح مفاهيم الثورة والمقاومة، والقدرة على التجدد

والتواصل الذي طبع مسيرتها من القيادة العامة لقوات العاصفة إلى قوات القسطل والكرامة إلى صقور فتح والفهد الأسود في الانتفاضة الأولى، فكانت كتائب شـــهداء الأقصى وتشكيلاتها في الانتفاضة الثانية.

ومـــن هـــذه المبادئ ومـــع انـــدلاع انتفاضة الأقصى، تشكلت كتائب شهداء الأقصى بمبادرة مـــن أحفاد أبو علي إياد وأبـــو إياد وأبو الوليد وأبو جهاد وغيرهم، ومن شهدائها: ثابت ثابت، وعاطف عبيات، ورائد الكرمي، ونايف أبو شرخ، وعامر عايديه، وضابط الأمن الوطني الشـــهيد البطل أبو جندل (حازم كبها) وغيرهم من القادة.

وينســـب إلى كتائب شـــهداء الأقصى مئات العمليـــات التفجيرية وإطـــلاق النار ضد قوات الاحتـــلال، وتميزت عملياتهـــا بانتقاء الأهداف وضرب قوات الاحتلال والمستوطنين.

وكان من نتائج الانتفاضة الأهم اتخاذ قرار دولـــي، مهد له الرئيس الأميركـــي بوش الابن، ألا وهو التخلص من ياســـر عرفات الذي وقف كالشـــوكة في حلق الاحتلال والولايات المتحدة الأميركية، وقاوم مخططاتهم في تصفية القضية الفلســـطينية بضـــراوة، وصمد فـــي وجه هذه الهجمة، وقال عبارته المشـــهورة: «يريدونني إما طريداً... وإما أســـيراً... وإما قتيلاً... أنا أقول لهم: شهيداً... شهيداً... شهيداً».

وكان له ما أراد، إذ صعد شهيداً وسط تخلي القادة العرب عنه، ولكن شعبه الوفي كان يحيطه من كل جانب.

ياسر عرفات... أسطورة النضال من أجل فلسطين

نجـــح أبو عمار فـــي «بلورة الهويـــة الوطنية للفلسطيني

اللاجئ المنسيّ عند أطراف الغياب...

ونجح في إقنـــاع العالم بأن الحرب تبدأ من فلسطين، وأن السلام يبدأ من فلسطين»

(محمود درويش)

كان من نتائج الهزيمة المذلة للعرب في العام ١٩٦٧ فلسطينياً، أن تزايدت الضغوط على أحمد الشـــقيري الذي قدم اســـتقالته، وخلفه الوطني اليساري يحيى حمودة، وفي شهر تموز ١٩٦٨ عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة في القاهرة، وفيها اكتسح ممثلو المنظمات الفدائية معظم مقاعـــده، وانتهز المقاتلون الفرصة وعلى رأسهم ياسر عرفات لإدخال تعديلات على الميثاق الوطني تتوافق مع الاتجاه الثوري.

وكانت من أوائل الخطوات التي ســـعى إليها أبو عمار إقامة علاقات مع الدول التي شعر بأنها يمكن أن تقدم شـــيئاً للنضال الفلسطيني. وقد ســـنحت الفرصة له لزيارة موسكو برفقة القائد جمال عبد الناصر الذي ساهم في تعبيد الطريق أمام العلاقات السوفيتية/الفلسطينية. ولم يهتم القادة السوفيت بحركة فتح ولقاء زعيمها، إلا أن مهارة عرفات وثوريته المندفعة مكنته من التأثير عليهم والفوز بأول دعم عسكري سوفياتي.

ســـعى عرفات، بعد هزيمة ١٩٦٧ والانكسار العربـــي، بجهد لمقاومة حالـــة الانهيار، وبالفعل

نجــح في إنقــاذ الحالــة العربية مــن التكلس واليأس، باســتمراره ورفاقه في الكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد، فقد آمن بأن الهزيمة العسكرية للجيوش العربية يجب ألا تؤدي لهزيمة الشــعوب العربية التواقة للنصــر، وبهذا الفعل أعطى الشعب الفلسطيني الأمل، وأنقذ الشعوب العربية من الوقوع فريسة لليأس والإحباط.

واســتطاع تشــكيل ظاهرة «وجــدت فيها الجماهير العربية رغبة في احتضان الفدائيين في ظل فشل الأنظمة العربية». (المجلد الثاني. ٤١٠)

جاء الانتصار في معركة الكرامة عام ١٩٦٨، ليســاهم في بزوغ نجم القائد عرفات، وليتعرف العالم على زعيم الثورة الفلسطينية.

سار عرفات بثقة وإيمان في طريقه، حتى إنه عندما أطلق الزعيم عبد الناصر قولته المشهورة: «إن الثورة الفلســطينية وجدت لتبقى». أضاف أبو عمار: «إن الثورة الفلســطينية وجدت لتبقى ولتنتصر». ولتصبح هذه الكلمات منارة تضيء العالم العربي المعتم والمحبط بعد حزيران ١٩٦٧.

أفلح عرفات بالمحافظة على القضية الفلسطينية مشتعلة على الرغم من الأمواج والعواصف التي واجهتهــا، والتطورات التــي حدثت في المنطقة والعالم، فقد أتقن سياسة اللعب على المتناقضات، والانتقال من تحالف إلى آخر، ومن سياسة إلى أخــرى، واحتفظ بقدرته علــى أن يكون وتداً لا يمكن إلا الاعتراف به من قبل غالبية القوى، وأن منظمــة التحرير التي يقودها هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

لكل ذلك يعتبره الفلسطينيون والعرب وأحرار العالم رمزاً شامخاً للمقاومة الفلسطينية والثورة العالمية، تماماً كما يعتبر مواطنو جنوب إفريقيا مانديلا رمزاً لتحررهم، وكما اعتبر الهنود غاندي رمزاً لمقاومتهم واستقلالهم.

خاض عرفات خلال حياته نضالاً شرساً على مختلف الجبهات، في ظل السياسات والمصالح المتناقضة، واســتطاع على الرغم من كل شيء توطيد الكيانية الفلســطينية، ومــارس الكفاح المســلح والدبلوماســية الإعلامية، وكرس فكر الوسطية والواقعية والمرحلية.

وقال الشاعر محمود درويش في رثائه: «هو ياســر عرفات من استطاع أن يروض التناقض في المنافــي، بمزيج مــن البراغماتيــة والدين والغيبيات وتحــوّل بديناميكيته وتماهيه الكامل بين الشــخصي والعام وعبادة العمل، من قائد إلى رمز شديد اللمعان. لم يزاول مهنة الهندسة لتعبيد الطرق، بل لشــقّها فــي حقول الألغام». (المجلد الثاني. ٤١١)

وإن لــم ينتصر عســكرياً، لكنــه انتصر في معركــة الدفاع عن الوجــود الوطني، ونجح في وضع القضية الفلسطينية على الخارطة الدولية، وفي تشــكيل الهوية الوطنية للفلسطيني اللاجئ المنسي، ونجح في إقناع العالم بأن الحرب تبدأ من فلسطين، والسلام أيضاً.

تعرض أبو عمار لعملية قتل في وضح النهار، فقد أعلــن المحتلون عن نواياهــم ومواعيدهم. وتواطأ العالم أجمع لاغتيال فلســطين وشعبها

ورمزها ببزته العسكرية، أبو عمار «اغتالته أياد بألوان مختلفة تحت قائمة المصالح المشتركة في التخلص من هذا الرئيس لحركة فتح وللمقاومة». (المجلد الثاني. ٥٤٦)

ولكن أبو عمار حتى في لحظاته الأخيرة ظل وفياً لفلسطين وعصياً على الانكسار... فعلى أبواب القبر الصاعد إلى السماء لا يتذكر الشعب الفلسطيني إلا صورته مبتسماً... ابتسامةً تعلن حضوره الدائم.

خاتمة

لا شك في أن الكاتب قد نجح في تقديم روايته في موضوعية موثقة عن أهم المحطات والأحداث التي عاشتها الثورة الفلسطينية، فقد تحدث عن الانتصارات والخسارات، وقام بتبيان أنه على الرغم من الخسارات العسكرية للثورة الفلسطينية لظروف عدة، والتي تسببت في رحيلها من ساحات الدول الملاصقة لفلسطين، واستشهاد غالبية قادتها خلال مسيرة الثورة، فإن الثورة انتصرت في مسيرة الدفا ع عن المشروع الوطني الفلسطيني، وأفلحت في وضع قضية فلسطين في الخريطة العالمية، وأقنعت العالم بأن الحرب تنطلق من فلسطين والسلام أيضاً.

وكان لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» الدور الأبرز في النضال نتيجة تبنيها فكراً خلاقاً ارتكز إلى الوطنية مبعثاً لتجميع الفلسطينيين وتوحيدهم «واعتمدت الصيغة الجماهيرية في مقابل الطليعية أو الفكر النخبوي للتنظيمات وعلى الرغم من الهجوم عليها من اليسار واليمين في الماضي والحاضر فإنها في حقيقة الأمر مثلت كل شرائح الشعب». (المجلد الثاني. ص٤٠٤)

وبذلت كل رخيص وغال لإبراز الشخصية الفلسطينية التي كانت في طريقها للذوبان في محيطها، ولإبراز الهوية الجماعية الجامعة كانت منظمة التحرير في ظل قيادة «فتح» الحاضنة لكل الشعب الفلسطيني في مناطق لجوئه.

وعلى الرغم من أن الكتاب يفتقر إلى التحليل لكثير من الموضوعات التي بحاجة إلى تعمق، إلا أنه احتوى على معلومات قيمة تخص المسيرة النضالية لشعب فلسطين منذ انطلاقة «فتح» وحتى استشهاد قائد الثورة ياسر عرفات، واعتمد الكاتب على الكثير من الوثائق العربية والفلسطينية السرية التي لم تنشر قبلاً.

وكان أسلوب الكاتب بسيطاً ولغته واضحة وسهلة الهضم للقارئ العادي الذي كتب الكتاب من أجله.

وتنبع أهمية الكتاب من أن المؤلف كان من القادة الأمنيين الذين رافقوا القائد أبو عمار حتى استشهاده، ومن المعلومات الثمينة التي يحتويها والمتعلقة بالكثير من شهداء الثورة والتي تنشر لأول مرة من شخص عرفهم عن قرب.

مسرد

اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح

سائد أبو فرحة

يقدم هذا المسرد تفصيلاً لأعضاء أهم خليتين في حركة فتح: اللجنة المركزية والمجلس الثوري منذ انطلاقة الحركة في العام ١٩٦٥ وحتى عقد المؤتمر الحركي العام في العام ٢٠٠٩ وما تم بعد ذلك من إضافات إلى اللجنة المركزية والمجلس الثوري.

حين يتعلق الأمر باللجنة المركزية، فإنها وجدت بالطبع قبل انطلاقة الحركة عام ١٩٦٥، حيث يمكن الحديث عن وجود هذا الإطار القيادي التأسيسي في الجلسات الأولى لنشوء الحركة في نهاية العقد الخامس من القرن العشرين.

أولاً: اللجنة المركزية.

المواد في نظام «فتح» الداخلي حول تعريف اللجنة المركزية ولجانها وصلاحياتها.

اللجنة المركزية

المادة: (٣٨):

تتشكل اللجنة المركزية للحركة من ثلاثة وعشرين عضواً على النحو الآتي :

١. رئيس الحركة المنتخب مباشرة من المؤتمر.
٢. ثمانية عشر عضواً يجري انتخابهم من المؤتمر العام للحركة.
٣. أربعة أعضاء بتوصية من رئيس الحركة وموافقة اللجنة المركزية بأغلبية الثلثين، ومصادقة المجلس الثوري.

المادة: (٣٩):

يشترط في العضو المرشح للجنة المركزية أن يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة عشرون عاماً على الأقل دون انقطاع وبشرط حصول المرشح على ٢٥٪ من عدد أصوات المقترعين في المؤتمر.

المادة: (٤٠):

تنتخب اللجنة المركزية للحركة في أول اجتماع لها ومن بين أعضائها .

أ. نائب رئيس الحركة.

ب. أمين سر اللجنة المركزية للحركة .

ج. نائب أمين سر اللجنة المركزية.

المادة: (٤١): رئيس الحركة

يتولى رئيس الحركة المهام الآتية:

١. رئاسة اجتماعات اللجنة المركزية للحركة، وإدارة جلساتها وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للجنة المركزية.

٢. المصادقة مع أمين سر اللجنة المركزية على محاضر اجتماعات اللجنة المركزية.

٣. متابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية بجانب أمين السر.

المادة: (٤٢) نائب رئيس الحركة.

١. يتولى نائب الرئيس مهام رئيس الحركة في حالة غيابه، وأي مهام تكلفه بها اللجنة المركزية.

٢. إصدار تعميم داخلي حول المواضيع والقضايا التي تمت مناقشتها، والتي ترى اللجنة المركزية ضرورة تعميمها وتوزيعها على الحركة من خلال هيئة التعبئة والتنظيم.

٣. رئاسة هيئة التعبئة والتنظيم، والإشراف على عمل المفوضيات الأخرى.

المادة: (٤٣): أمين السر

يتولى أمين سر اللجنة المركزية للحركة المهام الآتية:

١. دعوة اللجنة المركزية للانعقاد بعد التنسيق مع رئيس الحركة.

٢. إعداد جدول أعمال الاجتماع بالتشاور مع أعضاء اللجنة المركزية .

٣. تدوين محاضر الجلسات وحفظها وتنظيمها والوثائق المتعلقة باللجنة المركزية كافة.

المادة: (٤٤): نائب أمين السر

يتولى نائب أمين السر مهام أمين السر في حال غيابه.

المادة: (٤٥): القيادة العامة لقوات العاصفة

١. تتشكل القيادة العامة لقوات العاصفة من :

أ. رئيس الحركة.

ب. نائب رئيس الحركة.

ج. مفوض الشؤون العسكرية والأمن والمعلومات.

٢. قوات العاصفة هي الجناح العسكري للحركة مرجعيتها مفوضية الشؤون العسكرية والأمنية، وتقاد عناصر العاصفة وفق اللائحة الخاصة بها.

المادة: (٤٦):

توزع اللجنة المركزية للحركة في أول اجتماع لها المهام بين أعضائها ولا يجوز لأي عضو أن يتولى مهمتين في الوقت نفسه.

المادة: (٤٧):

تشكل اللجنة المركزية المفوضيات الآتية:

هيئة التعبئة والتنظيم وتضم المفوضيات الآتية

١. مفوضية الضفة الغربية.

٢. مفوضية قطاع غزة.

٣. مفوضية الأقاليم الخارجية.
٤. مفوضية المنظمات الشعبية.
٥. مفوضية التعبئة الفكرية والدراسات.
٦. مفوضية الانتخابات.
٧. المفوضية المالية والاقتصادية.
٨. مفوضية العلاقات الوطنية.
٩. مفوضية العلاقات العربية.
١٠. مفوضية العلاقات الدولية.
١١. مفوضية الشؤون العسكرية والأمن والمعلومات.
١٢. مفوضية الإعلام والثقافة.
١٣. مفوضية القدس.
١٤. مفوضية المنظمات الأهلية وغير الحكومية.
١٥. مفوضية الشؤون الحكومية والبناء الوطني.
١٦. مفوضية التنمية الاجتماعية.

وأي مفوضيات أخرى تراها ضرورية.

المادة:(٤٨):

جميع أعضاء اللجنة المركزية متساوون في الحقوق والواجبات والمسؤوليات.

المادة:(٤٩):

تجتمع اللجنة المركزية للحركة مرة كل أسبوعين على الأقل لاستعراض سير العمل في أجهزة الحركة ومؤسساتها ومفوضياتها كافة وإصدار القرارات والتوجيهات اللازمة على أن يكون كل عضو من أعضائها مسؤولاً عن اختصاصه خلال فترة ما بين الاجتماعات ويقدم لها تقريراً عن عمله. ويجوز عقد اجتماعات طارئة للجنة المركزية بناء على طلب رئيس الحركة أو ثلث أعضائها لمناقشة موضوع محدد في طلب الدعوة.

المادة:(٥٠):

اللجنة المركزية للحركة مسؤولة مسؤولية جماعية عن أنشطة الحركة كلها وممارساتها كافة.

المادة(٥١):

يكتمل النصاب في اجتماعات اللجنة المركزية بحضور ثلثي أعضائها، وفي حال تعذر ذلك يعقد الاجتماع بالأغلبية المطلقة لأعضائها بعد مرور ٢٤ ساعة على الموعد المقرر أصلاً لاجتماعها.

المادة:(٥٢):

تصدر قرارات اللجنة المركزية بالأغلبية المطلقة إلا في الحالات التي نصّ فيها النظام على خلاف ذلك.

المادة:(٥٣):

تقوم اللجنة المركزية بملء الشواغر في عضويتها بسبب الوفاة أو الفصل أو الاستقالة أو المرض المقُعد من أعضاء المجلس الثوري بأغلبية ثلثي الأصوات وتعرض على المجلس الثوري للمصادقة عليها على أن يكون العضو المختار على رأس مهامه الحركية خلال الفترة من المؤتمر وحتى وقت الاستكمال، وبجب أن تنطبق عليه شروط عضوية اللجنة المركزية الواردة في النظام.

المادة : (٥٤): صلاحياتها.

تمارس اللجنة المركزية صلاحياتها باعتبارها القيادة التنفيذية للمؤتمر العام وهذه الصلاحيات هي :

أ. قيادة العمل اليومي وتوجيه سياسات الحركة الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية والمالية وممارسة مسؤوليات القيادة في مختلف المجالات.

ب. قيادة الحركة في المجالات الفلسطينية والعربية والدولية الشعبية منها والرسمية كلها.

ج. تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري والخطط السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية التي يضعانها وكذلك تنفيذ البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام.

د. الاطلاع على المخالفات المتعلقة بالانضباط وتطبيق النظام الأساسي واتخاذ الإجراءات اللازمة .

هـ. السهر على تحقيق التماسك داخل الحركة وعلى تطبيق النظام الداخلي.

و. الدعوة لاجتماع المؤتمر العام للحركة وإعداد جدول أعماله وتقديم تقارير خطية وافية له عن النشاطات كلها .

ز. الإشراف على إصدار البيانات والنشرات والدراسات المركزية التي تصدر باسم الحركة.

ح. تشكيل المحكمة الحركية، ووضع لوائحها الداخلية وإقراراها والمصادقة على أحكامها. ويكون التصديق بأغلبية الثلثين.

ط. المصادقة على تعيين أعضاء الهيئات القيادية للأجهزة المركزية والإدارية وإعادة المصادقة عليهم كل عام.

ي. المصادقة على تعيين أعضاء المكاتب الحركية المركزية الذين يتم انتخابهم حسب اللوائح الخاصة بهم.

ك. تسمية أعضاء حركة فتح في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي واللجنة التنفيذية والسلطة الوطنية وفق آليات محددة تضعها اللجنة المركزية ويقرها المجلس الثوري.

المادة: (٥٥):

تضع اللجنة المركزية لائحة داخلية خاصة لتنظيم أعمالها وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من بدء أعمالها.

المادة: (٥٦): توزع اللجنة المركزية العمل على أعضائها وفق التخصصات المحددة في النظام الداخلي واللائحة الداخلية والتي تشمل المهمات والنشاطات كافة وذلك في أول اجتماع لها بعد المؤتمر العام.

اللجان المركزية لحركة فتح – من كتاب «حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات» للواء محمود الناطور – المجلد الثاني

اللجنة المركزية الأولى - ١٩٦٤

ياسر عرفات، خليل الوزير (أبو جهاد)، صلاح خلف، فاروق القدومي، خالد الحسن، محمود عباس، وليد أحمد نمر نصر الحسن (أبو علي

إياد)، محمد يوسف النجار (أبو يوسف)، عبد الفتاح الحمود، ممدوح صيدم (أبو صبري)، محمود مسودة.

اللجنة المركزية الثانية - ١٩٦٨

ياسر عرفات، خليل الوزير، صلاح خلف، فاروق القدومي، خالد الحسن، محمود عباس، أبو علي إياد، أبو يوسف النجار، ممدوح صيدم.

اللجنة المركزية الثالثة – ١٩٧١

ياسر عرفات، خليل الوزير، فاروق القدومي، صلاح خلف، خالد الحسن، محمود عباس، أبو يوسف النجار، كمال عدوان، نمر صالح (أبو صالح)، محمد راتب غنيم (أبو ماهر)، هايل عبد الحميد (أبو الهول)، سليم الزعنون (أبو الأديب).

وقد استشهد منهم أبو يوسف النجار، وكمال عدوان، ودخلت اللجنة المركزية المؤتمر الرابع بـ ١٠ أعضاء فقط.

اللجنة المركزية الرابعة - ١٩٨٠

ياسر عرفات، خليل الوزير، صلاح خلف، خالد الحسن، محمود عباس، فاروق القدومي، هايل عبد الحميد، سليم الزعنون، محمد غنيم (أبو ماهر)، نمر صالح (أبو صالح)، هاني الحسن، ماجد أبو شرار، سميح أبو كويك (قدري)، رفيق النتشة، سعد صايل.

اللجنة المركزية الخامسة - ١٩٨٨

ياسر عرفات، فاروق القدومي، صلاح خلف خالد الحسن، هايل عبد الحميد، محمود عباس، سليم الزعنون، هاني الحسن، محمد غنيم (أبو ماهر)، يحيى حبش (صخر حبش)، محمد جهاد العموري، مصطفى البشتاوي (نصر يوسف)، الطيب عبد الرحيم، انتصار الوزير (أم جهاد)، حكم بلعاوي، عباس زكي، أحمد قريع، خالد الحسن، صبحي أبو كرش، وأضيف إليها كل من عبد الله الإفرنجي، ونبيل شعث.

وإثر استشهاد أبو إياد، وأبو الهول في العام ١٩٩١، تمت إضافة كل من فيصل الحسيني، وزكريا الآغا.

وقد توفي بسبب المرض، كل من:

خالد الحسن، صبحي أبو كرش، فيصل الحسيني.

وقدم استقالته كل من:

هاني الحسن، بسبب المرض، وقد توفي فيما بعد، وصخر حبش (أبو نزار)، بسبب المرض، وقد توفي فيما بعد.

اللجنة المركزية السادسة - ٢٠٠٩

محمود عباس (رئيساً)، محمد غنيم (أبو ماهر)، محمود العالول، مروان البرغوثي، ناصر القدوة، سليم الزعنون، جبريل الرجوب، توفيق الطيراوي، صائب عريقات، عثمان أبو غربية، محمد دحلان (تم فصله وتعيين آمال حمد عوضاً عنه)، محمد المدني، د. جمال محيسن، حسين الشيخ، عزام الأحمد، د. نبيل شعث، سلطان أبو العينين، عباس زكي، د. محمد إشتية، الطيب عبد الرحيم، وأضيف صخر بسيسو، وزكريا الآغا، ونبيل أبو ردينة.

ثانياً: المجلس الثوري

المواد من نظام «فتح» الداخلي المتعلقة بالمجلس الثوري وصلاحياته.

المادة: (١٨): تشكيله

يتشكل المجلس الثوري للحركة على النحو الآتي:

أ. أعضاء اللجنة المركزية

ب. ثمانون عضواً ينتخبهم المؤتمر العام من بين أعضائه شريطة أن يحصل العضو المنتخب على ٢٠٪ من أصوات المقترعين على الأقل، وفي حالة عدم حصول عدد من المرشحين على النسبة المطلوبة من الأصوات تعاد الانتخابات بين ضعف العدد المطلوب للاستكمال من بين أكبر الحاصلين على الأصوات في الدورة الأولى.

ج. كفاءات حركية مدنية وعسكرية تختارهم اللجنة المركزية بأغلبية ثلثي أعضائها بما لا يزيد على خمسة وعشرين عضواً، ومصادقة المجلس الثوري.

هـ. عشرون عضواً بحد أقصى تسميهم اللجنة المركزية بأغلبية ثلثي أعضائها ومصادقة المجلس الثوري من أسرى الحركة لدى الاحتلال الإسرائيلي يحتسبون في النصاب لدى تمكنهم من حضور الاجتماعات.

المادة: (١٩):

يشترط في المرشح لعضوية المجلس الثوري أن يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة خمسة عشر عاماً دون انقطاع وألا تقل مرتبته التنظيمية عن عضو لجنة إقليم أو ما يعادلها في القوات وفي الأجهزة الحركية.

المادة: (٢٠): صلاحيات المجلس

المجلس الثوري هو أعلى سلطة في الحركة في حال انعقاده بين دورتي المؤتمر العام وصلاحياته هي:

أ. متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام للحركة.

ب. مراقبة عمل الأجهزة المركزية وأوضاع الحركة في الأقاليم عبر لجنتي الرقابة الحركية، وحماية العضوية، ولجنة الرقابة المالية.

ج. مراقبة شؤون الحركة العسكرية بما لا يتعارض مع السرية.

د. مناقشة قرارات وأعمال وتقارير اللجنة المركزية للحركة المتخذة بين دورتي انعقاد المجلس واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

هـ. تفسير نصوص النظام الداخلي واللوائح الحركية إذا حصل خلاف على تفسيرها.

و. انتخاب كل من رئيسي لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية، ولجنة الرقابة المالية، ورئيس المحكمة الحركية.

ز. انتخاب أعضاء لجنة الرقابة المالية وأعضاء لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية بالاقتراع السري وفي أول دورة لانعقاد المجلس.

ح. مناقشة تقارير اللجان المنبثقة عن المؤتمر العام والمجلس الثوري واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

المادة:(٢١):

أ. ينتخب المجلس الثوري في بداية أعماله من بين أعضائه أمانة للسر مكونة من أمين للسر ونائبين، وذلك بالاقترا ع السري. ويجب أن تكون أمانة السر متفرغة ولا يجوز أن يكونوا من أعضاء اللجنة المركزية.

ب. يجب أن تنطبق شروط عضوية اللجنة المركزية على أمين السر.

المادة:(٢٢):

يشارك أمين سر المجلس الثوري في اجتماعات اللجنة المركزية بصفة مراقب.

المادة:(٢٣):

يضع المجلس الثوري لائحته الداخلية ويقرها بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه.

المادة:(٢٤):

في حالة فقدان النصاب في اللجنة المركزية يُدعى المجلس الثوري للانعقاد خلال أسبوعين لانتخاب العدد المطلوب ليوفر نصاب الثلثين من بين أعضائه الذين تنطبق عليهم شروط عضوية اللجنة المركزية وذلك بالاقترا ع السري وبأغلبية ثلثي الحاضرين، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على النسبة المطلوبة تعاد الانتخابات بين ضعف العدد المطلوب من بين الحاصلين على أعلى الأصوات ويشترط أيضاً الحصول على نسبة الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

المادة:(٢٥)

إذا لم تقم اللجنة المركزية بملء الشواغر في عضويتها خلال ٣ أشهر، يدعو المجلس الثوري إلى دورة طارئة تعقد لهذا الغرض، ويتولى المجلس الثوري ملء الشواغر في اللجنة المركزية من بين أعضائه بالاقترا ع السري، ويجب أن يحصل المرشح على الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس.

المادة:(٢٦):

في حالة حدوث شاغر في عضوية المجلس الثوري من بين أعضائه المنتخبين يملؤها المجلس من بين الكفاءات الحركية من أعضاء المؤتمر العام والذين تنطبق عليهم شروط عضوية المجلس الثوري بالانتخاب شريطة الحصول على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

المادة:(٢٧):

أ. إذا كان الشاغر في المجلس من الكفاءات تقوم اللجنة المركزية بالاستكمال وتعرض على المجلس الثوري للمصادقة وإذا لم تقم بذلك خلال الفترة بين دورتين للمجلس يستكمل المجلس الثوري الشواغر في أول دورة لانعقاده شريطة أن يكون من أعضاء المؤتمر العام وتنطبق عيه شروط عضوية المجلس الثوري.

المادة:(٢٨):

للمجلس الثوري أن يفصل أو يجمد عضواً أو أكثر من أعضاء اللجنة المركزية لدى ارتكابه ما يوجب ذلك ويتم الفصل أو التجميد بأغلبية

ثلثي أعضائه شريطة أن لا يزيد عدد المفصولين أو المجمدين على ثلث أعضاء اللجنة المركزية.

المادة: (٢٩):

للمجلس الثوري أن يفصل أو يجمد عضواً أو أكثر من بين أعضائه لدى ارتكابه ما يوجب ذلك ويتم الفصل أو التجميد بأغلبية ثلثي أعضائه.

المادة: (٣٠): اجتماعاته وقراراته

يجتمع المجلس الثـوري دورياً مرة كل ثلاثة أشـهر بدعـوة من أمين سـره وتجـوز دعوته استثنائياً:

١. بقرار من اللجنة المركزية للحركة.
٢. بطلب خطي من ثلث أعضاء المجلس موجه إلى أمانة سر المجلس ويجب دعوة المجلس خلال أسبوعين من تقديم الطلب بحد أقصى.

المادة: (٣١):

يكتمـل النصاب في اجتماع المجلس الثوري بحضور ثلثي أعضائه شريطة أن يكونوا قد بُلغّوا رسمياً قبل أسبوع على الأقل من الموعد المحدد لانعقاد الدورة وإذا لم يتوفر نصاب الثلثين ينعقد المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بعد مرور ٢٤ ساعة على الموعد المقرر لعقد المجلس.

المادة: (٣٢):

تصـدر قـرارات المجلس بالأغلبيـة المطلقة للحاضريـن إلا في الحالات التي نصّ فيها على خـلاف ذلك ويتم التصويت علناً برفع الأيدي ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

المادة: (٣٣): لجان المجلس

أ. يقوم المجلس فور انتخاب أمانة سره بتشكيل عدد من اللجان هي:

اللجان الدائمة:

- لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية.
- لجنة الرقابة المالية.

لجان المجلس الأخرى:

- لجنة التعبئة والتنظيم.
- اللجنة السياسية.
- لجنة الإعلام والثقافة.
- اللجنة العسكرية والأمن والمعلومات.
- لجنة المنظمات الشعبية.
- اللجنة الاقتصادية.
- لجنة العلاقات الوطنية.
- لجنة العلاقات الخارجية
- لجنة الانتخابات.
- لجنة الشؤون الحكومية والبناء الوطني.
- لجنة التنمية الاجتماعية.
- لجنة المنظمات الأهلية وغير الحكومية.
- لجنة القدس.
- لجنة اللاجئين.
- لجنة الأسرى والجرحى وأسر الشهداء.
- لجنـة السياسـات والتخطيـط الإستراتيجي.
- لجنة مواجهـة الاسـتيطان والجدار والتطهير العرقي.

وأي لجنة أخرى يرى المجلس تشـكيلها عند الحاجة دائمة أو مؤقتة.

ب. لعضو المجلس الثوري الحق في أن يكون عضواً في لجنتين من لجان المجلس شريطة ألا يكون رئيساً أو مقراً في أكثر من لجنة.

ج. تجتمع لجان المجلس قبل انعقاد دورته وتقدم له تقارير عن أعمالها.

د. يكون النصاب في اجتماعات لجان المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائها.

هـ. تقوم كل لجنة من لجان المجلس بوضع لائحتها، ويجري اعتمادها من المجلس الثوري في أول جلسة له بعد تقديمها.

لجنتا الرقابة المالية والرقابة الحركية وحماية العضوية.

المادة: (٣٤):

يتم انتخاب كل من رئيسي لجنة الرقابة المالية ولجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية من ذوي التخصص في المجالات والمرشحين لهذا الموقع من المجلس الثوري.

المادة: (٣٥):

تتشكل لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية وكذلك لجنة الرقابة المالية من تسعة أعضاء بمن في ذلك رئيس اللجنة.

المادة: (٣٦):

يقوم المجلس الثوري بانتخاب أعضاء لجنة الرقابة المالية، ولجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية في أول دورة انعقاد له بعد انتخاب أمانة سره.

المحكمة الحركية

المادة: (٣٧):

يتم انتخاب رئيس المحكمة الحركية من ذوي الاختصاص من المجلس الثوري في أول دورة انعقاد له، وتقوم اللجنة المركزية بتشكيل المحكمة ووضع لوائحها.

*****

ملاحظة: كانت عملية البحث عن أسماء أعضاء المجلس الثوري، منذ المؤتمر الأول لحركة فتح، مضنية، ما اقتضى الكثير من اللقاءات والاتصالات، شملت فيما شملت عضو اللجنة المركزية لحركة فتح د. جمال محيسن، والقيادي أحمد عبد الرحمن، وعضوي المجلس الثوري الحالي: بكر أبو بكر، وراجي النجمي، وزيارة مقري أمانة سر اللجنة المركزية والمجلس الثوري للحركة، ومقر مفوضية العلاقات الخارجية – مكتب د. نبيل شعث عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ومكتب عضو اللجنة المركزية محمد اشتية، ومكتبة بلدية البيرة ... إضافة إلى اتصالات هاتفية مع اللواء محمود الناطور (أبو الطيب)، عضو المجلس الثوري سابقا، الذي ألف العديد من الكتب عن «فتح».

أكد أبو الطيب أنه لم يكن هناك مجلس ثوري سواء خلال المؤتمر الأول أو الثاني، بل وتحدى أن يقدم أي شخص دليلاً يثبت العكس، ومما قاله أن المؤتمر الأول كان عبارة عن جلسة، والثاني لم يشهد انتخابات أصلاً، معتبراً إياه المؤتمر الأول

مــن الناحية العملية، بالتالي فإن أول انتخابات للجنة المركزية وغيرها كانت في المؤتمر الثالث.

أعضاء المجلس الثوري بعد المؤتمر العام الثالث

– مقتبس مــن كتاب «حركــة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح ١٩٦٩–١٩٨٣»، للكاتب د. عصام محمد علي عدوان – المجلد الثاني – ص ٥٥–٥٨

الأعضاء المنتخبون

ماجد أبو شــرار (أميناً للسر)، نبيل شعث، صخر حبش، موســى العملة، أبو أكرم موسى عوض، سعيد المزين (أبو هشام)، رفيق النتشة (أبو شاكر)، ناجي علوش (أبو إبراهيم)، محمد داود عودة (أبو داود).

المعينون من الكفاءات الحركية:

أبو العبد العكلوك، محمد جرادة (أبو أسامة)، حسني يونس (أبو خالد الصين)، محمد أبو ميزر (أبو حاتم)، عصام سرطاوي.

معتمدو الأقاليم في المؤتمر الثالث:

يحيى عاشــور حمدان – لبنان، صبري البنا (أبو نضال) – العراق، أبو عمار سعد – سورية، ســميح أبو كويــك – الأردن، هايل عبد الحميد – مصــر، علي ناصر ياســين – الكويت، أحمد وافي – الجزائر، سليمان الشرفا – ليبيا.

وعن المجلس العسكري:

ســعد صايل (أبو الوليد)، أبو خالد دعاس، إسماعيل جبر، منذر الدجاني (أبو العز)، غازي عطا الله (أبو هاجم)، سعيد مراغة (أبو موسى)، موسى عرفات عطا الله عطا الله (أبو الزعيم).

المجلس الثوري بعد المؤتمر الرابع

المنتخبون

ســمير أبو غزالة (الحــاج طلال)، إبراهيم صيدم (أبــو الخل)، أبو خالــد العملة (نائب أول لأمــين الســر)، عثمان أبــو غربية (أبو عبد اللــه)، الطيب عبد الرحيم، ربحي عوض، مهدي بسيسو، إلياس شوفاني، عباس زكي، انتصار الوزير (نائباً لأمين السر بدلاً من أبو خالد العملة بعد انشــقاقه في العام ١٩٨٣)، مصطفى عيسى (أبو فراس)، غازي الحسيني، داود أبو الحكم، أنيس الخطيب، عمر الخطيب (أبو شــامخ)، صبحي أبو كرش (أبو المنذر)، أحمد قريع (أبو علاء)، عبد الله الإفرنجي، عبد العزيز فضة، محمد جرادة (أبو أسامة) الذي أضيف وهو معتقل، نبيل شعث، أضيف لكونه رئيس المؤتمر.

المعينون من الكفاءات الحركية

صخر حبش (أمين الســر)، حمدان عاشور، سليمان الشــرفا، موســى عوض (أبو أكرم)، نبيل عمرو، أبو عمار ســعد، أمين الهندي، أبو العبد العكلوك (نائباً ثانياً لأمين الســر)، أحمد عبد الرحمن، فتحــي عرفات (أضيف في العام ١٩٨٢)، محمد أبــو ميزر (أبو حاتم)، عبد الله عبد الحميد لبيب – هواري.

ومن المجلس العسكري

عبد الرزاق المجايدة، عطا الله عطا الله، أحمد عفانة (أبو المعتصم)، إسماعيل جبر، غازي عطا الله، محمد البدر (أبو مجدي)، سعيد مراغة، أبو خالد دعاس، محمد جهاد، موسى عرفات، منذر أبو غزالة، أبو حميد، فؤاد الشوبكي، فتحي عرفات، زياد الأطرش، مطلق القدوة، فخري شقورة، أبو هاني الجملة، العقيد طارق، عزمي الزغير، مصطفى ديب خليل (أبو طعان)، عز الدين الشريف، مطلق حمدان، محمد الروسان، محمد أبو خليل (عبود).

ملاحظة: خضعت القائمة للتدقيق من قبل راجي النجمي، الذي أشار إلى صحة ما ورد فيها.

المؤتمر الخامس - مقتبس من موقع توفيق الطيراوي عضو اللجنة المركزية على شبكة الإنترنت

محمود عباس، فاروق القدومي، محمد غنيم، سليم الزعنون، هاني الحسن، يحيى حبش (صخر حبش)، انتصار الوزير، حكم بلعاوي، أحمد قريع، محمد العموري، مصطفى البشتاوي، الطيب عبد الرحيم، شريف مشعل، عبد الله الإفرنجي، نبيل شعث، زكريا الآغا، يحيى عاشور، أحمد صخر بسيسو، عدنان نايف سمارة، جرار القدوة، حربي الصرصور، عبد العزيز شاهين، زهير الوزير، فاطمة برناوي، سفيان الآغا، نبيلة النمر، جميلة صيدم، مصطفى سعدة، محمد أبو خليل، أكرم هنية، أنيس الخطيب، سمير أبو غزالة، وجيه حسن قاسم، عزام الأحمد، محمد ناصر القدوة، وليد سعد محمد صايل، محمد داود عودة، معين الطاهر، مصطفى الشيخ أحمد، سلوى حلمي أبو خضرا، بكر عبد المنعم، مريم الأطرش، حكمت زيد، محمود العالول، خالد مسمار، محمد الرازم، مدني محمد مالك، عبد الله حجازي، حيدر إبراهيم قبها، جمال محيسن، نجلاء عادل ياسين، سليمان حسن عبد الرازق، زكريا إبراهيم عبد الرحيم، عارف محمود خطاب، جميل محمد جبر شحادة، عز الدين الشريف، عبد الكريم نصار، روحي فتوح، نبيل معروف، يحيى حسين يخلف، مروان البرغوثي، أسامة موسى العلي، نبيل سليمان الرملاوي، سليمان الشرفا، أمين فوزي الهندي، رفيق شاكر النتشة، محمد سلامة جرادة، غازي عبد القادر الحسيني، عثمان أبو غربية، أحمد عبد الرحمن، عمر الخطيب، نبيل عمرو، عماد يعقوب شقور، أحمد إبراهيم عفانة، أحمد علي عرفات القدوة، إسماعيل حسن جبر، محمود أحمد دعاس، عبد الرازق المجايدة، جمعة مصباح غالي، محمود أحمد الناطور، زهير محمد اللحام، مطلق حمدان أبو طه، إبراهيم عبد القادر صيدم، فؤاد حجازي الشوبكي، خالد يوسف سلطان، صائب مصباح العاجز، مروان رضا عبد الحميد، سامي فايز مسلم، هندي حجازي الشوبكي، زهير إبراهيم المناصرة، غازي الجبالي، فيصل أبو شرخ، جمال الشوبكي، جبريل الرجوب، محمد دحلان، هشام عبد الرازق، أحمد نصر، أحمد حلس، محمد لطفي، أمين مقبول، ربيحة ذياب،

رمزي خــوري، ذياب اللوح، أحمد غنيم، صائب عريقات، عبد الرحمن حمد، سمير شحادة، محمد الحوراني، أسعد عبد القادر (صلاح التعمري)، ســميح الناطور، ماجد النجمــي (راجي)، أبو طعان، عبد الحي عبد الواحد، خليل الراعي (أبو الصاعد)، سلطان أبو العينين، إبراهيم أبو النجا، زهدي القدرة، محمد صبيح، أحمد هزاع شريم، أحمد أبو السكر، سفيان الآغا، أحمد الديك.

وحسب إيميل مرسل من أمانة سر المجلس الثوري توفي من بين هؤلاء:

ســفيان الآغا، عــز الدين الشــريف، فؤاد البيطار، ولم يشر الموقع إلى زياد أبو عين، الذي استشهد مؤخراً.

الأعضاء المراقبون حسب المصدر نفسه

أحمد شــنيورة، فؤاد البيطار، إسماعيل أبو شــمالة، إبراهيم خريشــة، ذياب العلي، سلامة عبد العزيز (مازن عز الدين)، توفيق الطيراوي، فايز عرفات، نبيل أبو ردينة، نعيم أبو الحمص.

أسـماء أعضـاء المجلس الثوري بعـد المؤتمر السادس – حسب أمانة سر المجلس الثوري

أمين مقبول، آمال حمد، صبري صيدم، فهمي الزعارير، زهير الوزير، ســمير أبو غزالة، ماجد النجمي (راجي)، فتحي البحرية (فتحي الرازم)، جمال الشــوبكي، هشــام عبد الرازق، نعيم أبو الحمص، إســماعيل أبو شــمالة، كمال الشيخ، عمر الحروب، آمنة جبريل، سمير الرفاعي، عبير الوحيدي، دلال ســلامة، حاتم عبد القادر، باسم الآغا، فتحي أبو العردات، فدوى البرغوثي، بهاء بعلوشة، يونس عمرو، أسامة الفرا، عبد الله عبد الله، إبراهيم خريشة، جمال نزال، بركات الفرا، جمال الشاتي، عفيف صافية، بلال عزريل، نايف ســويطات، صائب نظيف، زياد أبــو عين، زياد الرجوب، بســام زكارنة، ســرحان دويكات، بكر أبو بكر، أوري ديفيس، عدلي صادق، موسى أبو زيد، نظمــي حزوري، جمال أبو ليل، عبد الفتاح حمايل، حافظ البرغوثي، جمال ضراغمة، سلوى هديب، محمد أبو عليا، حسن اشتيوي، لؤي عبده، حازم أبو شــنب، جهاد أبــو زنيد، هيثم الحلبي، بلال النتشــة، خالد أبو اصبع، ذياب عيوش، طه عبد القادر، سليمان حلس، هيثم عرار، فيصل أبو شــهلا، إبراهيم المصري، هيثم الحسن، أشرف دبور، حســن أبو لبدة، ســهام ثابت، توفيق أبو خوصة، عدالة الأثيرة، محمود حجازي، ديمتري دلياني، حنان امســيح، بسام ولويل، مازن غنيم، حســن الخطيب، حســني ربايعة (علاء)، شامي شــامي، عبد اللــه أبو ســمهدانة، محمد جودة النحال، تحرير الحاج، سمور النتشة، أحمد سعيد التميمــي، جبريل البكري، جمال قشــمر، موفق مطر، رفيق الحسيني، حازم عطا الله، ماجد فرج، زياد هب الريح، عدنان الضميري، منير الزعبي، إبراهيم خير الدين برهم، إســحق سدر، محمد فهمي الشلالدة، نايف جياوي، نضال أبو دخان، إبراهيم أبو النجا، أحمد نصر محمود عيسى.

مع التنويه بأن أعضاء اللجنة المركزية يعتبرون أعضاء أصلاً في المجلس الثوري.

من مكتبة «فتح»

الصهيونية، بداية ونهاية

الكاتب: محمود عباس «أبو مازن»

تاريخ النشر: ١٩٧٧

يحلل محمود عباس «أبو مازن» في هذا الكتاب، الذي صدر في العام ١٩٧٧، تطوّر الصهيونية وأفكارها وصعودها وهيمنتها.

صدر الكتاب، في العام ١٩٧٧، بعد قرار الأمم المتحدة اعتبار الصهيونية حركةً عنصريةً، وهو قرار كان يعتبر انتصاراً لحركة فتح ومنظمة التحرير والدبلوماسية العربية، في مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وربما يمكن التذكير بهذا الكتاب للقول إن أبو مازن الذي يخوض الآن حرباً شرسةً في المؤسسات الدولية ضد إسرائيل يؤمن بأهمية هذه المؤسسات مبكراً، أي قبل قرابة أربعين عاماً، حيث يتحدث في مقدمة كتابه عن أهمية القرار الصادر عن الهيئات الدولية حتى لو لم تكن منصفةً بشكل كامل للشعب الفلسطيني وحقوقه، المهم أن تتضمن «بعض الإنصاف» كما يسميه «أبو مازن». ثم يتحدث «أبو مازن» عن الصهيونية والتمييز العنصري ويسأل «من يحتاج إلى دولة يهودية في فلسطين»، وكأنه يستشرف النقاش والصراع الذي يخوضه الآن مع نتنياهو حول الدولة اليهودية.

يقول الزعيم ياسر عرفات في تقديمه للكتاب: «عندما يكتب أبو مازن لا يكتب منطلقاً من شخصه كأي باحث عادي، ولكنه يكتب ليعبر عن تاريخ شعبه بنضاله وثواره، بتجمعاته وانتشاره. يكتب مجمعاً حصيلة حركته الرائدة فتح. يكتب عصارة كفاح حركته القائدة فتح. لذا كانت الكتابة بالنسبة إليه التزاماً وطنياً وقومياً وثورياً.

ولذا كانت الكتابة التي يخطها تعبر عن هذه الأصالة الثورية الرائعة، وكتاب اليوم – الصهيونية بداية ونهاية – ليس مجرد كلمات منمقة دارت بها عجلة المطبعة وليست مجموعة وثائق درسها ونظمها الباحث... إنها عقيدة وعمل. عقيدة ثورية فيما يكتب. وهي منهاج عمل لمراحل النضال والكفاح؛ لذا كان هذا الكتاب بكل ما جاء فيه».

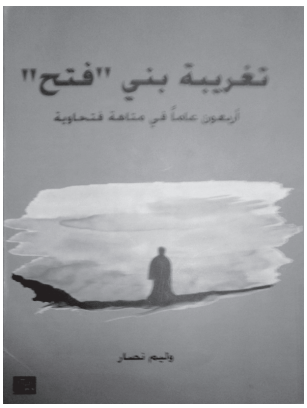

الكتاب: تغريبة بني فتح: أربعون عاماً في متاهة فتحاوية

الكاتب: وليام نصار

الناشر: الشروق. عمان

تاريخ النشر: ٢٠٠٥

ينقب وليام نصار، في هذا الكتاب، في ذاكرته الشخصية وفي الذاكرة العامة ليروي للقارئ بلغة مشوقة تاريخ حركة فتح وتطورها كما خبرها كأحد العناصر الأوائل الذين التحقوا

بها مـــع هايل عبد الحميد في العام ١٩٦٥، أي سنة انطلاقتها. وبعد ذلك مشاركته في الأعمال الثورية للحركة واعتقاله وسنوات السجن وتجربته المريرة ولكن البطولية.

ووليام نصار الذي واصل العمل في صفوف حركة فتح بعد خروجه من السجن على أثر صفقة تبادل أسرى شملت مهدي بسيسو أيضاً، واصل عمله بعد تأسيس السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، ومن ثم التحق بالعمل الأكاديمي.

وهـــو على الرغم من انزلاقه مرات في التقييم الشخصي، فإنه يقدم تحليلاً مركباً لمسيرة «فتح» التي يسميها تغريبة بني فتح على وزن تغريبة بني هلال، مســـتخدماً وعيه الفتحاوي وعقله النقدي الأكاديمـــي. الكتاب مفيـــد لأي مثقف أو باحث مهتم بتاريخ «فتح»، وخصوصاً أن الكتاب يغطي بدايات العمل العسكري لـ«فتح».

ســـاهم وليام نصار أكثر مـــن مرة في إثراء سياســـات بمقالاته ودراساته التي كان آخرها دراسته في عدد سياسات الحالي.

الكتاب: من دفاتر حركة فتح

الكاتب: علي بدوان

الناشر: (دار العراب + دار نون حوران)، دمشق.

تاريخ النشر: ٢٠١٥

علي بدوان أحد كـــوادر حركة فتح وكتابها، عضو اتحاد الكتاب العرب، يكتب شـــهادته في ذكرى فتح الخمسين.

الكتاب يجمع بين دفتيه المختصر من تاريخ حركة فتح، حيـــث يقدم الكاتب نقاشـــاً وتقييماً تاريخياً للمحطـــات المختلفة من مســـار حركة فتح والثورة الفلسطينية المعاصرة. مُتبعاً سرد الوقائع الملموسة والموثقة مع تشريحها ووضعها تحت المكاشفة.

مـــادة الكتـــاب تعريـــف وتدويـــن للمحطات الأساســـية فـــي مســـار حركة فتـــح، والحركة الوطنية الفلســـطينية المعاصـــرة، كما هي مادة تاريخية ولحظية في آن واحد، تفتح النوافذ على مســـيرة مازالت مُستمرة لكنها مُكتظة، وتحتاج لإعادة تقويم وتقييم، والمادة أيضاً محاولة لوضع التجربة تحت النقد مع المكاشفة والمصارحة دون إسقاطات أو رغبات مسبقة.

كما يورد الكاتب العشرات من دواخل العمل الوطني الفلسطيني، والوقائع المهمة التي يتوجب على كل سياســـي ومُهتم بالقضية الفلســـطينية أن يقرأهـــا، ويتمعن بهـــا، ومن بين تلك الوقائع ما جـــرى عندما قام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بتســـليم دفة العمـــل الفدائي إلى قيادة منظمـــة التحرير الفلســـطينية خلفاً لمؤسســـها الراحل أحمد الشقيري.

يقع الكتاب في تسعة فصول

الفصل الأول: إرهاصات الفكرة واختمارها

الفصل الثاني: بين قرار المجانين وقرار العقلاء

الفصـــل الثالـــث: «فتـــح» وشـــعار الدولـــة

الديمقراطية العلمانية والتمايز

الفصل الرابع: «فتح» والاختبار الأول

الفصل الخامس: معركة الكرامة والمُنعطف الكبير

الفصل السادس: من الدولة الديمقراطية العلمانية إلى الدولة المستقلة

الفصل السابع: انشقاقات في الجسم الفتحاوي

الفصل الثامن: «فتح» والانتفاضة الكبرى

الفصل التاسع: «فتح» وما بعد رحيل أبو عمار

الكتاب: عشت في زمن عرفات

الكاتب: أحمد عبد الرحمن

الناشر: الشروق. عمان

سنة النشر: ٢٠١٤

يقع الكتاب في ثمانية وعشرين فصلاً من القطع المتوسط، ويشتمل على ملحق لصور تاريخية. وكما يشير عنوانه فهو تحليل من مطلع على الأحداث مساهم في صناعتها، حيث عمل عبد الرحمن مستشاراً للرئيس أبو عمار ومتحدثاً باسم حركة فتح. إنه زمن ياسر عرفات بامتياز.

يقول أحمد عبد الرحمن في تقديم الكتاب الذي حمل عنوان «شهادة للتاريخ والأجيال» إن المعركة ضد ياسر عرفات لم تتوقف يوماً، فهو المخرب والإرهابي الذي يقود منظمة إرهابية هدفها القضاء على دولة إسرائيل، وحين سقطت الوصاية والاحتواء في قمة الرباط وأصبح سيد قراره الوطني المستقل، فقد الأعداء أعصابهم وعقولهم، لأن ياسر عرفات على وشك أن يغير خريطة الشرق الأوسط، لتعود فلسطين إلى مكانها الطبيعي، في التاريخ والجغرافيا، وهذا ما حققه في الأمم المتحدة وقال كلمته المشهورة «الحرب تندلع من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين» إنها قضية وطن وتقرير مصير وليست قضية لاجئين.

لكن الأعداء لم يسلموا بهزيمتهم، فكانت معركة بيروت والصمود بقيادته لمدة ٨٨ يوماً ليخرج منتصراً ويستقبله بباندريو في أثينا استقبال أبطال الأساطير العائدين من معركة منتصرة، وفي مدينة فاس يخرج الملك الحسن كل القادة العرب لاستقباله إلا حافظ الأسد الذي لم يكن يتوقع هذا الصمود وهذا النصر في معركة بيروت بفضل القيادة الشجاعة لياسر عرفات التي أجبرت مناحيم بيجن على القول: «أنا لا أعرف كيف يتصرف هذا الرجل ولا يرفع الراية البيضاء فهل أنا أحاصر بيروت أم هو يحاصرني في تل أبيب»؟.

وينهي عبد الرحمن مقدمته بالقول: هذا فضل رجل التاريخ الذي صنع التاريخ بدمه، ولأن المعركة لإسقاطه – تحت ذريعة أخطائه – لم ولن تتوقف أبداً، فعليّ أن أقول كلمة حق دفاعاً عن ياسر عرفات، وقد كنت إلى جانبه أربعين سنة،

وتخولني هذه السنوات أن أقدم هذا الرجل على حقيقته، فلسطينياً ومكرساً لفلسطين، وكان هذا التكريس لفلسطين هو سر نجاحه في انتزاع موطئ قدم لفلسطين في فلسطين، ومنه يخوض أعظم معاركه لتستعيد فلسطين صورتها الكاملة على المستوى الدولي وصولاً لقيامها دولة مستقلة على الأرض والقدس في قلبها وعاصمتها، وهذه هي الحتمية التاريخية التي صنعها ياسر عرفات طوال أربعين عاماً من الكفاح المديد، والتاريخ لن يعود إلى الوراء، بل تمتد جذوره عميقاً في الأرض ويستحيل اقتلاعه، وهذه خلاصة حياة وسيرة ياسر عرفات، وهذا ما حرصت على إظهاره بكل جلاء للتاريخ والأجيال، ففلسطين قضية الأمس وقضية اليوم وقضية الغد، إنها القضية التي تبقى متوهجة وحاضرة في الوعي ولا شيء يلغيها، ولا شيء يجعلها من الماضي، ولهذا فالأجيال مدعوة لمتابعة النهج الذي أعاد فلسطين إلى فلسطين وصولاً إلى الدولة والاستقلال والسيادة، إنها الحياة في زمن ياسر عرفات بامتياز.

الكتاب: الهواء المقنّع: أبو علي شاهين: خمسة عشر عاماً في الاعتقال الصهيوني تاريخ شفوي
الكاتب: أبو علي شاهين + محمد القيسي
الناشر: اللوتس. تونس
تاريخ النشر: ١٩٨٦

ربما كان هذا الكتاب أفضل ما كتب عن تجربة الحركة الأسيرة الفلسطينية والفتحاوية خصوصاً، حيث كتبه أحد أهم رموز الحركة الأسيرة وأحد أوائل مناضلي «فتح» أبو علي شاهين، حيث رواه للشاعر الراحل محمد القيسي الذي قام بصياغته وتم نشره ليكون إحدى وثائق حركة فتح التاريخية.

يروي أبو علي شاهين حياته منذ طفولته في قرية بشيت حيث ولد، وبعد ذلك هاجر مع عائلته طفلاً إلى مخيمات اللجوء حيث استقر به المقام في مخيم رفح. إلا أن الطفل عبد العزيز (اسمه الحقيقي) سيواجه سؤال التضحية والفداء مع استشهاد والده على يد العصابات الصهيونية في العام ١٩٤٨، ليعيش يتيماً يبحث عن الثأر والكرامة التي وجدها في «فتح»، حيث عمل في دورية الأرض المحتلة مع ياسر عرفات ورفاق الدرب. وكانت مهمة أبو علي ومجموعة الأرض المحتلة بناء القواعد التنظيمية بعد نكسة حزيران داخل الأرض المحتلة من أجل إشعال حرب التحرير الشعبية.

يروي أبو علي بكثير من التشويق تجربته في الأسر وصموده الأسطوري في وجه جلاديه. الصراع في أقبية التحقيق يكشف عن أن السجون كانت ساحة اشتباك أخرى ولم تكن أقبية لتخزين الروح والجسد.

تتحول السجون إلى أكاديميات يشرح لنا أبو علي خلال ذلك كيف عمل مع رفاقه في الأسر على ترتيب وضع الحركة الأسيرة وتحويلها إلى جسم متماسك يخوض الإضرابات والنضال اليومي من أجل تحسين شروط الأسر، وكيف يتم صوغ الأدبيات التي يتم من خلالها تعزيز الروح وتقوية النفوس وبناء الشخصية. لا يخلو

الأمر مــن حيل واحتيال على الظروف القاهرة، حيث يتم استخدام الفأر وتجنيده لنقل الرسائل بين المعتقلين في الزنازين المعزولة عن بعضها.

لا يمكــن الحديث عن الحركة الأســيرة دون الحديث عن أبو علي شاهين الذي أرسى قواعد العمل التنظيمي في الســجون وأســس لمعارك الأســرى البطولية التي قدموا فيها الشهداء في سبيل كرامتهم.

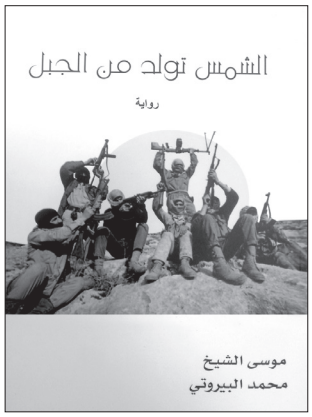

الشمس تولد من الجبل

الكاتب: موسى الشيخ

الناشر: مركز أبو جهاد لدراسات الحركة الأسيرة. جامعة القدس

تاريخ النشر: ٢٠١٣

قصة مع «فتح» عاشها موسى الشيخ وأرخها بشــكل أدبي رفيع في كتابه الموسوم «الشمس تولــد من الجبل» الصادر عــن مركز أبو جهاد لشــؤون الحركة الأسيرة في جامعة القدس. في هذا الكتاب الذاكرة يقوم موســى الشيخ بسرد قصة حياة مليئة بالتفاصيل والحكايات والقصص عن فترة ثرية بعوالمها الملونة والمزركشة بالبطولة والتضحية والإرادة. ما يفعله موســى الشــيخ هو إشــراكنا في هذه الذاكــرة لأنها جزء منها ولأننا عشناها بتفاصيلها بمرها وحلوها، بقدها وقديدهــا. وثمة قســط كبير من هــذه الذاكرة لســنوات الاعتقــال ولتجربة الحركة الأســيرة وتضحياتهــا وتكونها فــي مرحلتها المبكرة في نهايات سبعينيات القرن الماضي.

تبدأ الحكاية بالتحاق موسى بجيش التحرير، ومــن جيــش التحرير الفلســطيني إلــى الثورة الفلسطينية التي كانت قد انطلقت وبدأت عملياتها تملأ نشرات الأخبار وتنشر في الناس أملاً ضاع منهم. هناك تبدأ الرحلة الحقيقية بتفاصيلها الغنية وعالمها المكثف حيث عشــرات الأسماء وعشرات الأماكن وغيرها من الشواهد والأحداث والعمليات والتنظيمات والشخصيات السياسية والحوارات والمواقف والبيانات، وبالطبع الشــهداء والجرحى والأســرى. تاريخ حافل من ســجل الحياة التي خبرها الكاتب وعاشــها وكان جــزءاً منها. لكن في الحقيقة ثمة شمس مخبأة خلف جبل، الطريق إليه موصدة بسلاسل وقيود وأرتجة سيجد الكاتب نفسه خلفه خلال مشــاركته في إحدى العمليات داخل الأرض المحتلة، حيث سيمضي هناك حتى إتمام صفقة التبادل في منتصف الثمانينيات.

لكــن يظل الجزء الأجمــل في الكتاب هو تلك الفصول الجميلــة التي يتحدث فيها الكاتب عن تجربتــه في الأســر من مرحلــة التحقيق حتى خروجه من باب الســجن للحرية. ينجح موسى

الشـــيخ بالتأريخ لمرحلة مهمـــة من عمر الحركة الوطنية الأســـيرة بقلم شاهد العيان الذي كان جزءاً من التجربة ومؤثراً فيها. من سجن نابلس إلى سجن عسقلان إلى سجن غزة المركزي إلى سجن جنين رحلة مسجلة بتفاصيل حية ودقيقة تعكـــس ذاكرة لاقطة كانت تعرف قيمة ما يدمغ فيها من أحداث. يكشـــف لنا الكاتب بلغة جميلة ورشـــيقة عالماً كلنا يعرفه وبعضنا عاش أجزاء منه، لكنه يفعل ذلك بسرد شيق متماسك. وأهم من كل شـــيء ربما أنه يفي الشخوص الآخرين حقهم. فموسى الشيخ وفيٌّ لكل من عاش معه لو لحظة واحدة وقابله في الزنزانة أو في «الفورة». في متن هذه التأريخ المهم للذاكرة الوطنية نقابل ياســـر عرفات كما نقابل أبو علي شاهين وعبد الفتاح حمايل وعبـــد القادر أبو الفحم ومحمود العالـــول وحافظ أبو عبايـــة وغيرهم المئات من الأشـــخاص الذي كانوا أبطـــالاً حقيقيين لهذه الحقبة المهمة. وبذلك لا يعود هذا كتاباً شخصياً يحكـــي قصة حياة كاتبه بل كتاب جماعي يؤرخ لحياة شـــعب وحياة مجموعة من الأبطال الذين عاشـــوا خلف قضبان السجون. نرى كيف بدأ أول إضراب للحركة الأســـيرة وكيف استشهد عبد القادر أبو الفحم وكيف اســـتطاع السجناء تنظيم حياتهم والكفاح المرير الذي خاضوه من أجل أن يحولوا سجونهم إلى أكاديميات بطولة. لم يكن الأســـرى فقط فلســـطينيين، فثمة ظهور متواصل للأسرى العرب والعراقيين تحديداً في تجسيد لعروبة فلسطين وعمقها.

الكتاب: مختارات شعرية
الشاعر: صلاح الدين الحسيني أبو الصادق
الناشر: دار ميم للنشر، الجزائر
تاريخ النشر: ٢٠١٠

ولد أبو الصادق الحسيني في مدينة غزة ١٩٣٥ ولقب بشـــاعر الثورة. أكثر من كتب أغاني للثورة الفلسطينية، حيث اشتهرت أغانيه التي غنتها في معظمها فرقة العاشقين وغيرها من الفرق الأخرى. ولا يكاد فلسطيني ولا فتحاوي بالطبع لا يحفظ عن ظهر قلب أغاني أبو الصادق خاصة «طل سلاحي من جراحي» و«عالرباعية» و «وعهد الله ما نرحل». إلى جانب زملائه شـــعراء الثـــورة الآخرين أمثال فتى الثورة ومحمد حسيب القاضي وأحمد دحبور فإن أبو الصادق الحســـيني أغنى فتح بالكثير من شعاراتها وهتافاتها وترانيمها التي حفرت في وعي كل الفتحاويين والوطنيين الفلسطينيين.

يقول محمود شقير في التعريف بالديوان على غلافه «صلاح الدين الحسيني في ديوانه هذا إنما يرصد بقصائده مسيرة الثورة الفلسطينية منذ إرهاصاتها الأولى مروراً بالإعلان الرسمي عن ولادتها وبكل ما قدمته من تضحيات وشـــهداء

وما قامت به من عمليات مسلحة وبطولات وما واجهها من تقلبات وأزمات وحصار وتراجعات.

يرصد المسيرة لا بأداة المؤرخ ولا بتدوين الوقائع، وإنما بالقصيدة ذات اللغة الشعرية الجميلة التي تستمد رونقها من إحساس الشاعر المرهف ومن معايشته الحية لنضالات شعبه وبالقصيدة ذات الإيقاع الغنائي الرشيق الذي يدلل على براعة في كتابة الشعر العامي وعلى دراية بأساليب الكتابة».

الكتاب: أبو جهاد: أسرار بداياته وأسباب اغتياله

الكاتب: محمد حمزة

الناشر: الاتحاد العام للكتاب وأدباء فلسطين، القدس.

تاريخ النشر: ٢٠١٠

يقدم محمد حمزة في هذا الكتاب الأهم الذي صدر عن حياة الشخص الثاني في حركة فتح خليل الوزير ومهندس عملياتها، التفاصيل الكاملة لحياة أبو جهاد وصولاً إلى استشهاده في ١٦ نيسان عام ١٩٨٨. لقد كان أبو جهاد عقل «فتح» العسكري ورجل المهام الصعبة فيها، كما كان رفيق الدرب الأول للرئيس الراحل ياسر عرفات. قد لا يستقيم ذكر «فتح» وانطلاقة حركة فتح والحديث عن «فتح» دون الحديث عن خليل الوزير.

ولد أبو جهاد في العام ١٩٣٥ في مدينة الرملة وهاجر خلال النكبة إلى مدينة غزة. بادر ذاتياً في الخمسينيات إلى تأسيس مجموعات عسكرية قامت بتنفيذ مهمات قتالية داخل فلسطين. ساهم مع ياسر عرفات وصلاح خلف ورعيل اللجنة المركزية الأولى في تأسيس حركة فتح وانطلاقتها. تولى رئاسة أول مكتب لحركة فتح وكان ذلك في الجزائر عام ١٩٦٣.

قاد عمليات «فتح» في أكثر من مكان وموقع. تولى بعد ذلك المسؤولية عن القطاع الغربي في حركة «فتح»، وهو القطاع الذي كان يدير العمليات في الأراضي المحتلة. وخلال توليه قيادة هذا القطاع في الفترة من ٧٦ – ١٩٨٢م عكف على تطوير القدرات القتالية لقوات الثورة، كما كان له دور بارز في قيادة معركة الصمود في بيروت عام ١٩٨٢م والتي استمرت ٨٨ يوماً خلال الغزو الإسرائيلي للبنان.

تقلد أبو جهاد العديد من المناصب خلال حياته، فقد كان أحد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المجلس العسكري الأعلى للثورة، وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونائب القائد العام لقوات الثورة.

ومحمد حمزة هو الاسم الحركي للدكتور سمير غطاس، القبطي المصري، الذي وجد في «فتح» استجابة لعشقه لفلسطين والدفاع عنها وعن عروبتها، حيث عمل مساعداً لخليل الوزير فترة طويلة.